الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع

دراسة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري و رصيد الميزانية العامة للدولة
دراسة حالة الجزائر 1990–2022

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

- جيدل رشيدة

إشراف الأستاذ:

- أ.د – دردوري لحسن

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- أ.د. غالم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	محمد خيضر بسكرة
- أ.د. دردوري لحسن	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	محمد خيضر بسكرة
- أ.د. بوعبد الله علي	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	محمد خيضر بسكرة
- د. عبة فريد	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	محمد خيضر بسكرة
- أ.د خاطر طارق	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة باتنة 1
- أ.د بوقنة سليم	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة باتنة 1

السنة الجامعية 2023-2024

السنة الجامعية 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع

دراسة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري و رصيد الميزانية العامة للدولة
دراسة حالة الجزائر 1990–2022

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

- جيدل رشيدة

إشراف الأستاذ:

- أ.د – دردوري لحسن

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- أ.د غالم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	محمد خيضر بسكرة
- أ.د دروري لحسن	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	محمد خيضر بسكرة
- أ.د بوعبد الله علي	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	محمد خيضر بسكرة
- د. عبة فريد	استاذ محاضر أ	ممتحنا	محمد خيضر بسكرة
- أ.د. خاطر طارق	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة باتنة 1
- أ.د. بوقنة سليم	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة باتنة 1

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور الفاضل " **دردوري لحسن**" الذي تفضل بقبول الاشراف على هذا العمل، وما قدمه من نصح وتوجيه، وحرصه على متابعة العمل، فأسال الله أن يجازيه خير جزاء

والشكر للدكتورة توبة دليلة على تقديمها يد العون وفقها الله

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هاته الأطروحة

وكل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل

رشيدة

إهداء

الى والدي الحبيب..... تغمده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جناته

الى أمي الغالية العزيزة .....أطال الله في عمرها وحفظها من كل شر

الى ابني أويس زينة حياتي وقرة عيني

الى ابنة أختي وابنتي الغالية سيدرة نور اليقين

الى ابن أختي يزن وابنة أختي إيلاف حفظهما الله

الى أخواتي الغاليات .....حفظهم الله

الى والدة زوجي و زوجي العزيز

الى كل الأحبة والأصدقاء

أهدي هذا العمل

رشيدة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى توضيح طبيعة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، من خلال بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن هذه العلاقة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، حيث استخدمت الدراسة رصيد الميزانية العامة كمتغير مستقل، ورصيد الميزان التجاري كمتغير تابع الى جانب الاستعانة بالمتغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات تفسيرية مستقلة.

وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع رصيد الميزانية العامة بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 2.37%، وأن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى القصير، حيث كلما ارتفع رصيد الميزانية العامة بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1.72% ، الى جانب وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري في المدى الطويل، و وجود أثر موجب لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد الميزان التجاري في الاجل القصير ، لكنه غير معنوي و بالتالي لا يوجد تأثير لسعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الاجل القصير. ووجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري في المدى القصير، و هذه النتيجة مطابقة لاتجاه العلاقة بين نصيب الفرد والميزان التجاري في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الميزانية العامة للدولة، الجزائر، ARDL.

ملخص الدراسة

Abstract:

This study aims to clarify the nature of the relationship between the balance of the trade balance and the balance of the general state budget in Algeria during the period 1990-2022, by building a standard model that expresses this relationship to us using the autoregressive distributed gaps (ARDL) methodology, where the study used the balance of the general budget as a variable. Independent, and the trade balance balance as a dependent variable, in addition to using the variables the real effective exchange rate and the per capita GDP as independent explanatory variables.

The study concluded that there is a direct relationship between the balance of the general budget and the trade balance in the long run, whereby whenever the balance of the general budget increases by 1%, the balance of the trade balance increases by 2.37%, and that there is a direct relationship between the balance of the general budget and the trade balance in the short run. Where the balance of the general budget increases by 1%, the balance of the trade balance increases by 1.72%, in addition to the existence of a direct relationship between the real effective exchange rate and the per capita GDP and the trade balance in the long run, and the presence of a positive effect of the real effective exchange rate on the balance of the balance. Trade in the short term, but it is insignificant and therefore there is no effect of the exchange rate on the trade balance balance in the short term. There is a direct relationship between the per capita GDP and the trade balance in the short run, and this result is identical to the direction of the relationship between the per capita GDP and the trade balance in the long run.

Keywords: trade balance, state general budget, Algeria, ARDL.

الفهـــــارس

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

ملخص الدراسة.....III- II

فهرس المحتويات.....X II- V

فهرس الجداول.....X IV -X III

فهرس الأشكال.....X VI -X V

فهرس الملاحق..... X VII

مقدمة.....أ-ح

الفصل الأول: الإطار النظري للميزان التجاري و الميزانية العامة للدولة

66-2

تمهيد.....2

المبحث الأول: الإطار النظري للميزان التجاري.....**3**

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.....**3**

الفرع الأول: تعريف وخصائص ميزان المدفوعات.....3

الفرع الثاني: أهمية ووظائف ميزان المدفوعات.....5

الفرع الثالث: طريقة القيد في ميزان المدفوعات وطرق حسابه.....6

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.....**9**

الفرع الأول: الحساب الجاري.....9

الفرع الثاني: ميزان حساب رأس المال.....10

الفهارس

الفرع الثالث: حساب الذهب و الاحتياطي النقدي الأجنبي.....11

الفرع الرابع: فقرة السهو و الخطأ.....11

المطلب الثالث: مفهوم الميزان التجاري.....13

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري وأقسامه.....13

الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري.....14

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.....15

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة.....16

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة.....16

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة 16

الفرع الثاني: التفرقة بين مصطلح الميزانية العامة للدولة وباقي المصطلحات.....18

الفرع الثالث: خصائص الميزانية العامة للدولة وأهميتها.....19

المطلب الثاني: مبادئ و دورة الميزانية العامة للدولة 21

الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة للدولة.....21

الفرع الثاني: دورة الميزانية العامة للدولة.....25

الفرع الثالث: أنواع الميزانية العامة للدولة.....29

المطلب الثالث: هيكل الميزانية العامة للدولة.....30

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة للدولة وتقسيماتها.....30

الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة للدولة.....32

الفرع الثالث: النفقات العامة للدولة.....38

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة.....44

المطلب الأول: السياسة المالية والسياسة النقدية والأثر المتبادل بينهما.....44

الفرع الأول: ماهية السياسة المالية.....44

الفرع الثاني: ماهية السياسة النقدية.....46

الفرع الثالث: الأثر المتبادل بين السياسة المالية والسياسة النقدية.....50

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف.....53

الفرع الأول: ماهية سعر الصرف.....53

الفرع الثاني: ماهية سياسة سعر الصرف.....56

الفرع الثالث: آثار سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة.....59

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية.....61

الفرع الأول: ماهية سياسة التجارة الخارجية.....61

الفرع الثاني: أدوات سياسة التجارة الخارجية.....63

الفرع الثالث: العلاقة بين السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية.....64

خلاصة الفصل.....66

الفصل الثاني: الإطار النظري لعجز الميزان التجاري و عجز الميزانية العامة للدولة.

140-68

تمهيد.....68

المبحث الأول: ماهية عجز الميزان التجاري 69

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....69

الفهارس

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات.....71

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات 74

المطلب الثاني: الاختلال في الميزان التجاري.....74

الفرع الأول: حالات الاختلال في الميزان التجاري.....74

الفرع الثاني: أسباب الاختلال في الميزان التجاري.....75

الفرع الثالث: أنواع الاختلال في الميزان التجاري.....79

المطلب الثالث: علاج الاختلال في الميزان التجاري.....77

الفرع الأول: إعادة التوازن في ظل النظريات الاقتصادية.....**77**

الفرع الثاني: مقاربات تصحيح الاختلال في الميزان التجاري.....82

الفرع الثالث: التعديل عن طريق تدخل الدولة.....90

المبحث الثاني: ماهية عجز الميزانية العامة للدولة.....93

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة.....93

الفرع الأول: تعريف وأنواع عجز الميزانية العامة للدولة.....93

الفرع الثاني: عجز الميزانية في ظل المدارس الاقتصادية.....95

الفرع الثالث: أسباب العجز في الميزانية العامة للدولة.....97

المطلب الثاني : أساليب علاج و تمويل عجز الميزانية العامة.....100

الفرع الأول: النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.....100

الفرع الثاني: الإيرادات العامة كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.....107

المطلب الثالث: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة.....115

الفرع الأول: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي 115

الفرع الثاني: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الاقتراض.....116

الفرع الثالث: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الضرائب.....117

الفرع الرابع: آثار ترشيد الانفاق العام.....117

المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الميزان التجاري و عجز الميزانية العامة للدولة وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية..... 118

المطلب الأول: العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة وفق النظريات الاقتصادية.....118

الفرع الأول: تعريف العجز المزدوج والنظريات المفسرة له.....118

الفرع الثاني: قنوات انتقال فرضية عجز التوأم 121

الفرع الثالث: أهمية دراسة العلاقة و الانتقادات الموجهة لها.....122

المطلب الثاني: التفسير الرياضي للعلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة.....125

الفرع الأول: متطابقة الدخل ونموذج ماندیل – فليمنج.....125

الفرع الثاني: أثر السياسة المالية في ظل التوازن العام.....127

الفرع الثالث: العلاقة بين عجز الميزان التجاري و الميزانية العامة في الاقتصاد النفطي 129

المطلب الثالث: العلاقة بين عجز الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة على المستوى التطبيقي.....131

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية.....131

الفرع الثاني: الدراسات العربية.....133

خلاصة الفصل.....140

الفهارس

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

142-229

تمهيد.....142

المبحث الأول: الجانب النظري للميزانية العامة للدولة في الجزائر.....143

المطلب الأول: الإطار التشريعي للميزانية العامة للدولة في الجزائر.....143

الفرع الأول: الميزانية العامة في ظل قانون 84-17.....143

الفرع الثاني: تحديث مشروع الميزانية العامة في الجزائر في ظل قانون عضوي الجديد 18-15.....145

المطلب الثاني: مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر.....150

الفرع الأول: مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر في ظل قانون 48-17.....150

الفرع الثاني: مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر في ظل قانون عضوي 18-15 157

المطلب الثالث: هيكل الميزانية العامة في الجزائر.....159

الفرع الأول: هيكل الميزانية العامة في ظل قانون 84-17.....159

الفرع الثاني: تصنيف إيرادات وأعباء الميزانية العامة للدولة في ظل قانون عضوي 18-15.....161

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة

في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....163

المطلب الاول: تحليل تطور الميزان التجاري 1990-2022.....163

الفرع الأول: الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....163

الفرع الثاني: الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....172

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....179

المطلب الثاني: تحليل تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022.....185

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022.....185

الفرع الثاني: تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022.....192

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....198

المطلب الثالث: تحليل الأثر المتبادل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة

في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022.....207

الفرع الأول: تحليل علاقة الصادرات بالإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....208

الفرع الثاني: تحليل علاقة الواردات بالنفقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....210

الفرع الثالث: تحليل علاقة رصيد الميزان التجاري برصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.....211

المبحث الثالث: قياس أثر رصيد الميزانية العامة في رصيد الميزان التجاري في الجزائر

خلال الفترة 1990 – 2022.....212

المطلب الأول: منهجية الدراسة ودراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.....212

الفرع الأول: منهج الدراسة.....212

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها.....214

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 217

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة.....218

الفرع الأول: بناء النموذج القياسي.....218

الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء و اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bonds Test 219

الفهارس

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج.....**222**

الفرع الأول: الاختبارات التشخيصية.....222

الفرع الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ والتحليل الاقتصادي للنتائج 225

خلاصة الفصل.....**229**

الخاتمة .....**231 – 235**

قائمة المصادر والمراجع .....**237 –254**

الملاحق .....**256 –276**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	القيد في ميزان المدفوعات على أساس دائن ومدين	7
2-3	خطوات مرحلة اعداد الميزانية العامة ضمن القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية	158
3-3	تطور الصادرات خلال الفترة 1990-1999	164
4-3	تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2014	166
5-3	تطور الصادرات خلال الفترة 2015-2022	168
6-3	التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة 2021-2022	171
7-3	تطور الواردات خلال الفترة 1990-1999	172
8-3	تطور الواردات خلال الفترة 2000-2014	174
9-3	تطور الواردات خلال الفترة 2015-2022	175
10-3	التركيب السلعي للواردات خلال الفترة 2021-2022	188
11-3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999	179
12-3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014	181
13-3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2022	183
14-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	185
15-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	187
16-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	190
17-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	192
18-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	194
19-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	196
20-3	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	198
21-3	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	200
22-3	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	202
23-3	المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة	214
24-3	نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)	217
25-3	فترات الابطاء للنموذج	220
26-3	اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bonds Test	221

27-3	نتائج الكشف عن الارتباط الذاتي	223
28-3	نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين	223
29-3	نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل	225
30-3	نتائج تقدير النموذج في الاجل القصير	227

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	الصورة العامة لميزان المدفوعات	12
2-2	آلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت	79
3-2	آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	81
4-2	أنواع عجز الميزانية العامة للدولة	95
5-2	التوازن العام	127
6-2	السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت وحركة لتنقل رؤوس الاموال	127
7-2	السياسة المالية في ظل سعر صرف مرن ووضعيات مختلفة لميلBP	129
8-3	تطور الصادرات خلال الفترة 1990-1999	165
9-3	تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2014	168
10-3	تطور الصادرات خلال الفترة 2015-2022	169
11-3	تطور الواردات خلال الفترة 1990-1999	173
12-3	تطور الواردات خلال الفترة 2000-2014	175
13-3	تطور الواردات خلال الفترة 2015-2022	176
14-3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999	180
15-3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014	182
16-3	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2022	184
17-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	187
18-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	188
19-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	191
20-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	193
21-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	195
22-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	197
23-3	تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	199
24-3	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	201
25-3	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022	205
26-3	علاقة الصادرات بالإيرادات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	208
27-3	علاقة صادرات المحروقات بالجباية على النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	209

28-3	علاقة الواردات بالنفقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	210
29-3	علاقة رصيد الميزان التجاري برصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	211
30-3	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	215
31-3	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	216
32-3	نتائج تحديد فترات الابطاء للنموذج	219
33-3	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	222
34-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-bira)	224
35-3	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر	225

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1-3	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022	256
2-3	اعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية	257
3-3	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات	258
4-3	التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	259
5-3	التوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	261
6-3	التركيب السلعي للواردات خلال الفترة 1990-2020	263
7-3	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1990-2020	265
8-3	صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	267
9-3	العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	269
10-3	تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	272
11-3	تطور السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج (الأصلية وباللوغاريتم)	274

مقـــدمـــــة

مقدمة.....

1-تمهيد

شهدت الميزانية العامة تطور كبير في مفهومها في ظل تطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث أصبحت الميزانية العامة أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الى جانب سعيها لتحقيق التوازن الاقتصادي وفقا لما جاء به الفكر الكينزي، ما نتج عنه ارتفاع في حجم الإنفاق العام بالمقابل لم تعد للموارد المالية القدرة على مواكبة النمو السريع للنفقات العامة مما أدى الى ظهور مشكلة عجز الميزانية العامة.

حيث أصبحت مشكلة عجز الميزانية العامة تواجه مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وتفاقمها في الدول النامية بصفة خاصة ، ليصبح البحث عن آلية لعلاج عجز الميزانية من أولويات الدول لما يخلفه عجز الميزانية من آثار سلبية على الاقتصاد فقد يؤدي ارتفاع حجم الانفاق العام وفي ظل عجز الانتاج المحلى على تلبية الطلب الداخلي الي حدوث اختلالات على مستوى الميزان التجاري ، وهو ما استوجب التفكير في اتباع سياسة اقتصادية ملائمة والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية والتجارية الى جانب سياسة سعر الصرف لعلاج هذه الاختلالات.

ولقد شهدت مختلف الدول تزامن عجز ميزانها التجاري و ميزانياتها العامة، وهو ما أطلق عليه بالعجز التوأم او الثنائي ليصبح موضوع العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة يجلب اهتمام وانتباه الاقتصاديين والباحثين، وأثار الكثير من الجدل، حيث ظهرت نظريات تفسر العلاقة بين هذين المؤشرين والمتمثلة في النظرية الكينزية والتي ترى أن هناك علاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة وحدد اتجاهها من الميزانية العامة الى الميزان التجاري، ونظرية التكافؤ الريكاردي والتي تنفي وجود علاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة، ليظهر تفسير ثالث للعلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة في ظل اقتصاديات الدول النفطية نظرا لاعتماد هذه الدول على النفط في عملية التنمية الاقتصادية.

الجزائر كغيرها من الدول النفطية واجهت هي الاخرى عدة اختلالات باعتبارها دولة ريعية، تعتمد على النفط في تمويل اقتصادها وبذلك فهي لم تكن في منأى عن الصدمات الخارجية التي تشهدها أسعار النفط ما عرض الميزان التجاري والميزانية العامة لاختلالات تزامنا مع تقلبات أسعار النفط، لتصبح الميزانية العامة للدولة تعاني من عجز مستمر منذ سنة 1986 مما فرض على الحكومة الجزائرية اتباع سلسلة من الاصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منها تخفيض قيمة العملة للتخفيف من عجز الميزانية العامة وتحرير التجارة الخارجية، لتكون نقطة تحول لاقتصاد الجزائر منذ سنة 1990 نحو اقتصاد السوق.

لتشهد الجزائر منذ 2000 وفرة مالية نتيجة ارتفاع عائدات النفط في ظل التحسن الذي شهدته أسعار النفط مكن الحكومة الجزائرية من تنفيذ برنامج تنموي واسع على عدة فترات نتج عنه ارتفاع في حجم النفقات العامة الى جانب ارتفاع في فاتورة الاستيراد لتغطية الطلب الداخلي لضعف الانتاج المحلي، إلا أن الأزمة النفطية سنة 2014 والانهيار المفاجئ لأسعار النفط أدخل الاقتصاد الجزائري في حالة من الاختلالات، ليتفاقم عجز الميزانية العامة ودخول الميزان التجاري في عجز متتالي منذ سنة 2015.

2-إشكالية الدراسة:

لفت موضوع العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة انتباه الكثير من الاقتصاديين والباحثين وأثار الكثير من الجدل في ظل تعرض أغلب دول العالم لعجز مزدوج على مستوى الميزان التجاري والميزانية العامة، والجزائر تعتبر من أكثر الدول الذي تعاني من عجوزات متتالية على مستوى الميزان التجاري والميزانية العامة ومنه ومما سبق يمكن معالجة الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية:

هل توجد علاقة تأثير قصيرة وطويلة المدى بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر رصيد الميزانية العامة على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟
- ما طبيعة الأثر الذي يمارسه النمو الاقتصادي على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟
- ما هي محددات رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

3-فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يؤثر سلبيا رصيد الميزانية العامة في رصيد الميزان التجاري بالجزائر خلال الفترة 1990-2022 .
- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

- لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

- العامل الرئيسي المحدد لرصيد الميزان التجاري هو رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مكانة وأهمية كل من الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة في تحقيق التوازن الخارجي والداخلي فالميزان التجاري يبين الهيكل الانتاجي للدولة، في حين الميزانية العامة تعبر عن الخطط التنموية للدولة، فمن خلال فهم طبيعة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة يمكن الحد أو التقليل من تفاقم العجز الثنائي، وتأتي هذه الدراسة لتوافق الاقتصاد الجزائري نظير تعرضه لعجز في كل من الميزان التجاري والميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022 لذا اهتممنا بمعرفة طبيعة العلاقة بين المؤشرين محل الدراسة خلال الفترة 1990-2022.

5-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نختصرها فيما يلي:

- محاولة ابراز الجانب النظري للميزان التجاري والميزانية العامة للدولة وذلك من خلال ابراز آليات علاج عجز الميزانية العامة وعلاج العجز في الميزان التجاري.

- تحليل هيكل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة1990-2022.

- تحليل هيكل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

- تحليل ومقارنة رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 لتحديد طبيعة العلاقة بينهما.

- اختبار العلاقة بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 وذلك وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

6-حدود الدراسة

للوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم تحديد الأبعاد كالتالي:

- **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.

– **الحدود الزمانية:** شملت الدراسة الفترة 1990-2022 وتم اختيار هذه الفترة باعتبار هذه الفترة تمثل مرحلة الاصلاحات الاقتصادية بداية التسعينات (1990-1999) وهي مرحلة انتقالية لاقتصاد الجزائر نحو اقتصاد السوق، والفترة (2000-2014) تمثل مرحلة تحقيق فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، واتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية وتنفيذ برامج تنموية متعددة السنوات؛ مما ضاعف من حجم الانفاق العام، بينما الفترة منذ سنة 2015 سجلت تفاقم عجز الميزانية العامة و تسجيل عجز متتالي لميزان التجاري نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 2015 وبالتالي فهي تنطوي على مراحل مختلفة للاقتصاد الجزائري.

7– منهج الدراسة:

من أجل الالمام بموضوع الدراسة واختبار صحة الفرضيات استخدمنا المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي:** بهدف التطرق الى المفاهيم الخاصة بالميزان التجاري والميزانية العامة للدولة وعجز كل منهما، الى جانب النظريات المفسرة لطبيعة العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة.

– **المنهج التحليلي:** استخدم لغرض تحليل رصيد الميزان التجاري انطلاقا من تحليل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 و تحليل رصيد الميزانية العامة للدولة انطلاقا من تحليل مكوناتها خلال الفترة 1990-2022 الى جانب تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة خلال نفس الفترة.

– **المنهج القياسي:** وهو يسمح بقياس واختبار العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Eviews10.

بينما تتمثل وسائل جمع البيانات من خلال الاستعانة بمجموعة من المراجع المكونة من الكتب والأطروحات والمقالات والقوانين لإعداد الجانب النظري، أما في ما يخص الاحصائيات الخاصة بالدراسة فتم الاعتماد على مصادر وهيئات رسمية وطنية ودولية والمتمثلة في الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، البنك الدولي.

8– الدراسات السابقة:

يجب علينا الاشارة الى بعض الدراسات التي اعتمدنا عليها لتناول جانب من جوانب الدراسة:

أ– محمود حسين علي عيسى. (2020). تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني 1995–2018) (أطروحة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.

استعرضت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين العجزين وفق المدارس الاقتصادية المختلفة، وناقشت أسباب تطور و تزايد العجزين في الاقتصاد الفلسطيني. وكذلك استعرضت الدراسة تطور المؤشرات الرئيسية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة محل؛

الدراسة . استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما تم استخدام أسلوب التحليل القياسي، لاستقصاء طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وتحديد اتجاهها السببي، وذلك باستخدام سلسلة من الاختبارات الحديثة.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من عجز الميزانية الى عجز الميزان التجاري في الاجل القصير، بما يتوافق مع الفرض الكينزي. كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن كلا من الميزانية العامة والميزان التجاري الفلسطيني عانا من عجز هيكلي كبير ومزمن طوال فترة الدراسة 1995-2018، متأثرين بضعف القطاعات الإنتاجية، وعدم امتلاك السلطة الفلسطينية الصلاحيات الكاملة لصياغة سياسات مالية وتجارية ملائمة نتيجة القيود التي فرضها اتفاق باريس الاقتصادي.

ب- كريم بروشة. (2018-2019). دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى فعالية كل من السياسة النقدية و السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-الى سنة 2016، و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) ، بالاعتماد على ثلاث متغيرات نقدية تتمثل في معدل الخصم، سعر الصرف و الكتلة النقديةM2، و متغيرين ماليين تمثلا في النفقات العامة و نتيجة الميزانية العامة، بالإضافة الى الميزان الكلي كمؤشر للتوازن الخارجي؛

و توصلت الدراسة الى وجود تأثير لنتيجة الميزانية العامة على ميزان المدفوعات مما يثبت ظاهرة العجز المزدوج في الاقتصاد الجزائري، بينما لم يكن لسعر الصرف، معدل الخصم، العرض النقدي و النفقات العامة أي تأثير على ميزان المدفوعات، و بالتالي لا يمكن تأكيد فعالية السياسة النقدية و المالية في التأثير على ميزان المدفوعات لخصوصية الاقتصاد الجزائري و الذي يعاني من مشاكل هيكلية لا يمكن معالجتها بأدوات نقدية و مالية.

ج- عبد الحفيظ يحياوي. (2015-2016). إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة الفترة (1980-2014) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة الجزائر3.

من خلال دراسة إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة و الميزان التجاري، حيث تطرقت الدراسة الى تحليل و تتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر و انعكاسها على التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014)، بالإضافة الى بنيان مختلف التأثيرات التي تحدثها الميزانية العامة على الميزان التجاري و من ثم على التوازن الاقتصادي العام، و قد استدلت الدراسة في ذلك على بعض المؤشرات التي تم دراستها و تحليلها، و قد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة واضحة و ملموسة بين بنود الميزانية العامة و بنود الميزان التجاري في إطار تحقيق التوازن الاقتصادي العام، و بينت أن هذه العلاقة محكومة بسيطرة المورد الريعي (النفط)، الذي يتأثر بعوامل خارجية بعيدة عن سيطرة الاقتصاد الجزائري.

د- مُحَّد سليمان الطراونة. (2012). العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010) (رسالة ماجستير). عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة.

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم بالاقتصاد الأردني و ذلك من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الميزانية العامة للدولة و عجز الميزان التجاري باستخدام بيانات الفترة 1980-2010، استخدمت هذه الفترة منهجية التكامل المشترك، كما تم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية و اختبار تحليل مكونات التباين و كذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، لتحقيق النتائج المراد الوصول لها. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ظاهرة العجز التوأم في حالة الاقتصاد الأردني لفترة الدراسة، واثبات وجود العلاقة السببية بين العجزين، وتحديد اتجاه هذه العلاقة.

وتختلف دراستنا بالاختلاف في الفترة الزمانية والمكانية والمتمثلة في اقتصاد الجزائر خلال الفترة 1990- 2022 حيث توالت جملة من الأحداث الاقتصادية خلال هذه الفترة. الى جانب الاختلاف في المتغيرات التي تربط بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة والمتمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، رصيد الميزان التجاري، رصيد الميزانية العامة للدولة؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، و الاختلاف في طريقة القياس وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDLباستخدام برنامج Eviews.

9-هيكل الدراسة:

شملت الدراسة على ثلاث فصول الى جانب مقدمة وخاتمة:

-**الفصل الأول** : تحت عنوان الجانب النظري للميزان التجاري والميزانية العامة مقسم الى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للميزان التجاري ليوضح ماهية ميزان المدفوعات ،أقسام ميزان المدفوعات إضافة الى أساسيات حول الميزان التجاري، في حين خصص المبحث الثاني للإطار النظري للميزانية العامة و يتم التطرق فيه إلى ماهية الميزانية العامة و ماهية النفقات العامة إضافة إلى الإيرادات العامة، المبحث الثالث سيتم من خلاله توضيح أثر السياسات الاقتصادية على الميزانية العامة والميزان التجاري .

-الفصل الثاني : سيخصص لتوضيح العلاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الميزان التجاري فالمبحث الأول سيخصص للعجز في الميزان التجاري ، المبحث الثاني سيخصص لعجز الميزانية العامة و المبحث الثالث: التفسير النظري والدراسات التطبيقية للعجز المزدوج.

-**الفصل الثالث**: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري و الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022 وتم تقسيمه الى المبحث الأول: الجانب النظري للميزانية العامة في الجزائر، المبحث الثاني: دراسة تحليلية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ، المبحث الثالث: قياس أثر رصيد والميزانية العامة للدولة في رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

الفصل الأول:

الإطار النظري للميزان التجاري و الميزانية العامة للدولة

الفصل الأول: الإطار النظري للميزان التجاري و الميزانية العامة للدولة

تمهيد:

يعتبر كل من الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني من خلال ابرازهم لصحة الاقتصاد الداخلية والخارجية، فالميزان التجاري يبين المبادلات التي تتم بين البلد المعني والعالم الخارجي من تصريف المنتوج المحلي والحصول على منتجات أجنبية، في حين نجد أن الميزانية العامة للدولة هي عبارة عن أداة تحقق بواسطتها الدولة جملة من الأهداف المسطرة مسبقا وذلك من خلال تأثير السياسات الاقتصادية ما يؤثر على النمو والتوازن الاقتصادي.

وعليه سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للميزان التجاري

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة

المبحث الأول: الإطار النظري للميزان التجاري

في ظل التبادل الدولي تنشأ علاقات بين هذه الدول وتتمثل هذه العلاقات أو تخص أغلبها عمليات التصدير والاستيراد، فكل دولة بذلك تصبح لديها حقوق لدى الغير والتزامات اتجاه باقي الدول مما يلزمها الحفاظ عليها، ما وجب عليها تسجيل كافة المعاملات وتنظيمها سواء الاقتصادية أو المالية في سجل والذي يطلق عليه ميزان المدفوعات والذي بدوره يضم عدة حسابات تتفاوت أهميتها من حساب الى آخر ولعل أهم هذه الحسابات حساب الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعبر عن وضع الاقتصاد لأي دولة من خلال تتبع رصيده فائض (موجب) أو عجز (سالب).

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات سجل لجميع المعاملات الاقتصادية بين مختلف الدول، ما جعله يحظى بأهمية كبيرة على مر العصور من جانب الباحثين والمختصين في هذا المجال، لذا ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى أهم جوانب ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تعريف وخصائص ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات عدة تعاريف وذلك بتعدد واختلاف الجهة التي أعطت التعريف، كما يتميز بعدة خصائص تميزه عن باقي السجلات.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه :

– وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا. (الحصري، 2010، صفحة 49)

– يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات بأنه « بيان إحصائي يوجز بأسلوب علمي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين و العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة». (زايري، 2017، صفحة 11)

– التعريف الإحصائي لميزان المدفوعات أنه بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) و المقيمين في بقية الدول الأخرى، و الذي يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة. (موسى، الحنيطي، الرزقان، و سعادة، 2012، صفحة 188)

– فميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة و الخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة. (أحمد، زكي، ناصف، و حسن، 2005، صفحة 323)

ويمكن تقسيم المعاملات التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات الى: (خلف 1، 2001، صفحة 233)

-المعاملات التجارية: وتشمل حركة السلع والخدمات، من والى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان التجاري أو الحساب الجاري.

-المعاملات الرأسمالية: وتشمل حركة رؤوس الأموال من والى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي.

-كما يتم تضمين ميزان المدفوعات حركة الأشخاص من والى الدولة المعنية.

ومن خلال التعاريف السابقة لميزان المدفوعات يمكن القول أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل إحصائي منظم يضم كافة المعاملات التي تتم من والى الدولة المعنية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

ثانيا: خصائص ميزان المدفوعات

ومن خلال تعريف ميزان المدفوعات نجد أنه يشتمل على الخصائص التالية:

أ- سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا: وهو يعد حسب أصول المحاسبة وبما يجعله مرجعا للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرارات والباحثين المختصين والمتابعين النقديين والماليين، خاصة وأن السجل المعني يصدر عن مؤسسات رسمية وفي مقدمتها البنوك المركزية ويوثق أيضا من قبل صندوق النقد الدولي. (معروف، 2006، صفحة 235)

ب- ميزان المدفوعات سجل للمعاملات الاقتصادية: المعاملات الاقتصادية هي كل عمل ينطوي على تحويل حق امتلاك أو حق استخدام سلعة اقتصادية أو خدمة اقتصادية أو تحويل حق امتلاك أصل من طرف الى آخر، بشرط أن يكون أطراف هذه العمليات ينتمون الى دول مختلفة أو يقيمون في دول مختلفة. وبناء على ذلك فان العمليات التي تدخل في مجال العمليات الاقتصادية، التي تسجل في ميزان المدفوعات، ليست مقصورة على عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات التي ترتب حقوقا للغير أو التزامات قبل الغير، ولكنها تشمل أيضا عمليات لا ترتب مثل هذه الحقوق والالتزامات كالهبات والمنح التي تعطي من فرد أو هيئة في دولة الى فرد أو هيئة في دولة أخرى بدون مقابل. (بطرس و ناشد، صفحة 80)

ج- المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و القانونيين في دولة ما : و بذلك ترتبط حسابات ميزان المدفوعات بثلاث وقائع احداها المقيمون و حسب المفهوم المعتمد على المستويين المحلي و الدولي و الثانية الأشخاص الطبيعيون كأفراد و أسر و الأشخاص القانونية كتنظيمات مرخصة اقتصادية و غير اقتصادية حكومية أو خاصة أو دولية أو أجنبية، و الثالثة الدولة كبناء سياسي متكامل (أرض و شعب وحكومة و سيادة) و بالتالي فان ميزان المدفوعات الدولية لا يرتبط بأي من هذه المكونات على انفراد. (معروف، 2006، صفحة 236)

د- الفترة الزمنية المحددة: وهو الشق الأخير في تعريف ميزان المدفوعات، و هذه الفترة الزمنية التي تحسب فيها المعاملات الاقتصادية، جرت العادة أن تسجل في ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة مدتها سنة كاملة، سواء كانت هذه السنة ميلادية أو سنة مالية. ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة الى احتوائها على دورة كاملة من المواسم المختلفة، و التغيرات المناخية أو الأعياد القومية أو الموسمية الزراعية، و حتى لا يكون التغير في حجم ميزان المدفوعات من فترة لأخرى راجع الى عوامل موسمية. ومع ذلك فقد توجد بعض الموازين الفرعية لميزان المدفوعات توضع لفترات أقل في بعض الدول، فمثلا تسجل المعاملات الاقتصادية في موازين المدفوعات خلال فترات ربع سنوية أو شهرية، و ذلك للتعرف على التغيرات التي تطرأ على مركزها المالي خلال فترات متقاربة. (عمارة 1، 2016، صفحة 30)

الفرع الثاني: أهمية ووظائف ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات أهمية ووظائف عدة يكمن ابرازها كما يلي:

أولا: أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام كبير ويرجع ذلك الى أهميته والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية: (السريتي1، 2009، الصفحات 229-230)

أ- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف...الخ

ب- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب و عرض العملات الأجنبية، و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي الى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياستها الاقتصادية.

ج- يساعد على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة؛ الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

د- يقيس الوضع الخارجي للدولة: إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، و هي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

هـ- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلد. (بونوة و بن يخلف، 2010، صفحة 111)

ثانيا: وظائف ميزان المدفوعات

نجد لميزان المدفوعات عدة وظائف نذكر منها: (مساعدية، 2018-2019، صفحة 123)

أ- يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية و مستوى التكاليف و الأسعار، و المستوى العلمي و التقني، و نوعية الإنتاج و غيرهما؛

ب- يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، و في هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي، لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقدية و المالية من ناحية، و بصدد مسائل التجارة و المدفوعات من جهة أخرى؛

ج- يوفر الميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر و استعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات؛

د- يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات؛

هـ- يقدم تصورا عاما على مستوى انكشاف الاقتصاد، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الدولي، من خلال قياس اثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي.

الفرع الثالث: طريقة القيد في ميزان المدفوعات وطرق حسابه

إن تسجيل العمليات على مستوى ميزان المدفوعات تكون حسب طبيعة العملية، وفيما يلي نقدم عرض موجز لطريقة القيد في ميزان المدفوعات وطرق حسابه.

أولا: طريقة القيد في ميزان المدفوعات

إن الطريقة المتبعة لتسجيل المعاملات المختلفة في ميزان المدفوعات هي **طريقة القيد المزدوج**، و تعني أن قيمة أي عملية من العمليات تسجل في ميزان المدفوعات مرتين، مرة في جانب المتحصلات، و مرة في جانب المدفوعات. (بطرس و ناشد، صفحة 87) وبمقتضى هذه الطريق تسجل كل عملية تتم مع العالم الخارجي مرتين مرة في الجانب الدائن و مرة في الجانب المدين. و القاعدة العامة المتبعة في تسجيل القيود تقتضي بأن كل عملية تؤدي الى حصول البلد على إيرادات (نقد أجنبي) تسجيل في الجانب الدائن (صادرات السلع و الخدمات/استلام قروض طويلة الأجل/استلام تحويلات أحادية الجانب...الخ). و بالمثل فإن كل عملية تؤدي الى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين (استيرادات من السلع و الخدمات/دفع قروض طويلة الأجل/دفع تحويلات أحادية الجانب...الخ). (أمين، 2019، صفحة 200)

المعاملات الدائنة تعتبر صادرات و تأخذ إشارة موجبة، و المعاملات المدينة تعتبر واردات و تأخذ إشارة سالبة لذلك فمن الناحية المحاسبية يعتبر ميزان المدفوعات في حالة توازن دائم، أما من الناحية الاقتصادية فان موقف ميزان المدفوعات يتوقف على رصيد مكونات معينة. (محمود، 2017، صفحة 105)

والجدول الموالي يوضح طريقة القيد في ميزان المدفوعات على اساس الدائن والمدين:

جدول رقم (1-1) القيد في ميزان المدفوعات على أساس دائن ومدين

الجانب الدائن (الموجب)	2- الجانب المدين (السالب)
- صادرات الدولة الوطنية. - مصروفات الوافدين الأجانب. - المشتريات الأجنبية من السلع الوطنية. - كافة الدفعات المالية و التعويضات و المنح و المساعدات و الهدايا التي تحصل عليها الدولة و مواطنيها من مصادر خارجية. - راس المال الوافد الى الدولة لأغراض الاستثمار أو على شكل قروض خارجية بما في ذلك ودائع المواطنين الأجانب في المصارف المحلية للدولة. - راس المال الوافد عن طريق مواطني الدولة العاملين في الخارج أو أرباحهم عن استثمارات قاموا بها في الخارج. - المبالغ التي يتم الحصول عليها عن طريق تصدير الذهب النقدي.	- واردات الدولة الوطنية. - نفقات سفر مواطني الدولة للخارج (يشمل السياحة، العلاج، الدراسة، الحج). - المشتريات الوطنية من السلع الأجنبية. - الدفعات الى الأجانب نظير استثماراتهم داخل الدولة. - كافة الدفعات المالية و المنح و المساعدات و الهدايا التي تدفعها الدولة الى الدول الأجنبية. - تصدير راس المال للخارج لأغراض القيام باستثمارات جديدة أو عقد قروض جديدة و تحويلات بعض المواطنين الى حسابات ودائعهم في الخارج. - راس المال الخارج لأغراض تسديد قروض سابقة أو تحويلات الأجانب لاستثماراتهم داخل الدولة أو أرصدتهم المصرفية فيها. - استيراد الذهب النقدي الى داخل الدولة.

المصدر: (أدهم، 2007، الصفحات 59-60)

ثانيا: طرق حساب ميزان المدفوعات

ويتم حساب ميزان المدفوعات من خلال:

أ- طريقة حساب الدخل: ميزان المدفوعات، محسوبا بطريقة الدخل يتضمن كل مبلغ تتلقاه الدولة أو دفعته بوصفه دخلا، أي أن استلامه لا يزيد مديونية الدولة و لا ينقص رأس ماله، و دفعه لا ينقص مديونية البلد و لا يزيد راس ماله، و عندئذ تعتبر الإيرادات كالدخل و المدفوعات كالإنفاق. ولا يتضمن الميزان بهذه الطريقة كل المدفوعات والإيرادات، وإنما ينطوي فقط على: ميزان التجارة المنظورة، وميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل على الخدمات والمدفوعات الاختيارية كالهدايا الإجبارية كتعويضات ملزمة، وميزان الفوائد والأرباح.

عندئذ يتبقى رصيد سلبي (عجز) أو إيجابي (فائض). وهذا الرصيد يحدد ما يسمى " حساب راس المال" فحساب راس المال يتحدد بصافي حساب الدخل. فاذا كان هذا الرصيد إيجابيا (+500). ويتمثل حساب راس المال في هذه الحال في ثلاث عمليات: اكتناز النقود، ويمكن الاستدلال عليه بصادرات وواردات الذهب، فاستيراد الذهب مثلا يزيد الاكتناز، الاستثمار المباشر في صورة مشروعات يشرف عليها أصحاب راس المال، الاستثمار غير المباشر في صورة قروض وأموال موظفة. (شهاب، 2007، الصفحات 235-236)

ب- **طريقة الحساب الجاري**: هناك طريقة ثانية لحساب ميزان المدفوعات قريبة من الدخل ففيها يقسم ميزان المدفوعات الى قسمين: قسم العمليات الجارية، وقسم العمليات الرأسمالية، العمليات الجارية شبيهة بحساب الدخل، والعمليات الرأسمالية شبيهة بحساب راس المال. لهذا يمكن أن تسمى هذه الطريقة باسم طريقة الحساب الجاري.

1- **العمليات الجارية**: تقيد في حساب العليات الجارية قيمة كل المدفوعات والإيرادات الناتجة عن عمليات جارية، مثل شراء و بيع السلع، و الحصول على الخدمات، و تقديم الفوائد و بصفة عامة تدخل كل العمليات الدولية إلا تلك التي تحدث تغييرا في مركز البلد كدائن أو مدين، و إلا عمليات الذهب كنقد، فالعمليات الجارية عمليات تقع على المنتجات دون أن تمس مصادر الإنتاج و هكذا تتضمن: السلع و الذهب غير النقدي+ الخدمات+ الفوائد و الأرباح.

2- العمليات الرأسمالية: تقيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائنا أو مدينا، أو التغيير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق براس مال البلد لا بإنتاجه، ولهذا تتضمن: راس المال+ الذهب النقدي+ الهبات والمنح. وعندما تضاف العمليات الرأسمالية الى العمليات الجارية يصبح ميزان المدفوعات متعادلا. فحساب العمليات الرأسمالية هو حساب يبين الاستعمال الذي خصص للعجز او الفائض في ميزان العمليات الجارية. (بن زغمة، 2019-2020، صفحة 70)

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

و في ما يلي نذكر تقسيمات ميزان المدفوعات :

الفرع الأول: الحساب الجاري

و هو بدوره ينقسم الى :

أولا: الميزان التجاري (ميزان العمليات المنظورة): يعتبر الميزان التجاري، الميزان الرئيسي، في ميزان المدفوعات لأنه يشمل صادرات و واردات الدولة من السلع المادية التي تعبر حدود الدولة إما من الخارج وإما من الداخل، و يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات و الواردات. (عزازي، 2011، صفحة 203)

ثانيا: ميزان التجارة غير المنظورة: أي الصادرات و الاستيرادات من الخدمات و عليه نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعا معينا من المعاملات التجارية و هي مبادلات السلع، أما الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة أي الخدمات التي يقدمها المقيمون الى غير المقيمون و الخدمات التي يقدمها غير المقيمين الى المقيمين. (أمين، 2019، صفحة 201)

و تتمثل أهم بنود التجارة غير المنظورة في: (الجنابي، 2014، الصفحات 31-32)

أ- **خدمات النقل:** و تتضمن المدفوعات و المتسلمات الناجمة عن نقل المسافرين و السلع عبر الخطوط البرية و الجوية و البحرية وكذلك رسوم الموانئ و نفقات إصلاح السفن و الطائرات و رسوم العبور، أما خدمات المواصلات فأصبحت في؛ عصرنا اليوم تضم مجموعة من الاختراعات الجديدة كالهاتف و البرق و البريد و التلكس و الراديو و الأقمار الاصطناعية و الأنترنيت.

ب- **نفقات السفر:** و تشمل المدفوعات والاستلامات التي يقوم بها المسافرون الأجانب و المواطنون المقيمون أثناء سفرهم خارج أوطانهم (نفقات العلاج، نفقات الدراسة بالخارج، رحلات الأعمال لأغراض تجارية، نفقات السياحة باستثناء النفقات الواردة سابقا (خدمات النقل)).

ج- **خدمات التأمين و المصارف:** و تشمل المدفوعات الدولية الخاصة بالتأمين على نقل السلع و الأشخاص ضد الحوادث.

د- **الدخل من الاستثمارات الأجنبية:** و تتمثل في الدخل الناجم عن الاستثمارات الوطنية في الخارج و الفوائد المستلمة من القروض الممنوحة للأجانب و الدخل المتأتي من الاستثمار في الأوراق المالية.

هـ- **نفقات حكومية:** و تتضمن النفقات الحكومية في الخارج كنفقات اشتراك البلد في المؤسسات الدولية و في المؤتمرات العالمية و نفقات أعضاء الهيئات الدبلوماسية في الخارج و النفقات السياسية و الحربية .

ثالثا: ميزان التحويلات من جانب واحد: و تتمثل في : (عمارة 1، 2016، الصفحات 51-52)

أ- **التحويلات الخاصة:** تتضمن الهبات و الإعانات و التبرعات سواء النقدية أو العينية المقدمة أو المستلمة بواسطة الأفراد و الهيئات الخاصة بالدولة، و مثال ذلك تحويلات العاملين بالخارج أو المهاجرين لذويهم داخل البلد أو الهبات و التبرعات التي تقدمها هيئة الصليب الأحمر و المؤسسات الخيرية و الدينية و العلمية التي بالخارج للمقيمين بالدولة.

ب**-التحويلات الحكومية:** تتضمن المنح و التعويضات النقدية أو العينية المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات، مثل المنح التي تقدمها حكومات بعض الدول لدولة أخرى من أجل مساعدتها في برنامج التنمية الاقتصادية، أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية، أو لتمويل شراء معدات حربية، و تشمل التعويضات التي تدفعها دولة ما لدولة أخرى و التعويضات الناتجة عن خسائر الحرب، و تقيد هذه التحويلات في جانب الدائن و المدين للميزان حسب نوع المنحة أو التحويل .

الفرع الثاني: ميزان حساب رأس المال

ويتكون من :

أولا: حركة رؤوس الأموال طويلة الاجل: ويقصد بها تحركات راس المال من البلد الى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات مباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها. وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب راس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج، وعلى العكس من ذلك فان القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية تسجل في الجانب الدائن حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة. (السريتي2 و الخضراوي، 2017، صفحة 255)

ثانيا: حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: و هي التي تساوي أو تقل مدتها عن سنة واحدة، أي أنها تتماشى مع الفترة التي يغطيها ميزان المدفوعات؛ ولكل صنف و هو ينتقل من بلد الى آخر أسبابه الخاصة، فرؤوس الأموال القصيرة الأجل تنتقل إما من أجل تمويل التجارة الخارجية أو لأغراض أخرى كالاستثمار غير المباشر و التوظيفات المالية و التحكيم، و خاصة تنتقل لأغراض المضاربة بجميع أنواعها، وتجدر الإشارة هنا الى أنه عادة ما يحتفظ كل بلد برؤوس أموال قصيرة الأجل في شكل نقدي بسبب كون إيراداته و نفقاته و هو يقوم بالتجارة الدولية غير متزامنة؛ و يعتبر الاحتفاظ بها أمر حيوي لأنها تسمح بالتغلب في بعض الظروف الخاصة على الوفاء بالالتزامات إزاء العالم الخارجي. أما رؤوس الأموال الطويلة الأجل فهي تنتقل بحثا عن فرص توظيف و استثمار أكثر ربحية عادة ما تكون غير متوفرة في بلدانها الأصلية. (مجيطنة، 2013، صفحة 26)

الفرع الثالث: حساب الذهب و الاحتياطي النقدي الأجنبي

يمثل العجز و الفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) و التحويلات أحادية الجانب و المعاملات الرأسمالية (حساب راس المال). فعندما يكون الجانب المدين في هذه أكبر من الجانب الدائن فان هذا يعني أن هناك عجز في ميزان المدفوعات، و العكس يصح في حالة الفائض. و هنا يأتي دور هذا الحساب (الاحتياطات الرسمية) و حساب حركة راس المال قصير الاجل لتسوية هذا العجز أو الفائض، حيث تنعكس فيهما صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة لغرض إجراءات التسوية الحسابية لصافي العجز او الفائض، و بعد إجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازنا من الناحية الحسابية أما التوازن الحقيقي فهذا يتحقق في ظروف خاصة. (أمين، 2019، الصفحات 208-209)

الفرع الرابع: فقرة السهو و الخطأ

قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين. في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و المدين في ميزان المدفوعات. و بالطبع فان مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أم المدين و ذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم. (عوض الله1، 2004، الصفحات 68-69)

و يمكن توضيح بنيان ميزان المدفوعات في الشكل الموالي:

شكل رقم (1–1) يوضح الصورة العامة لميزان المدفوعات

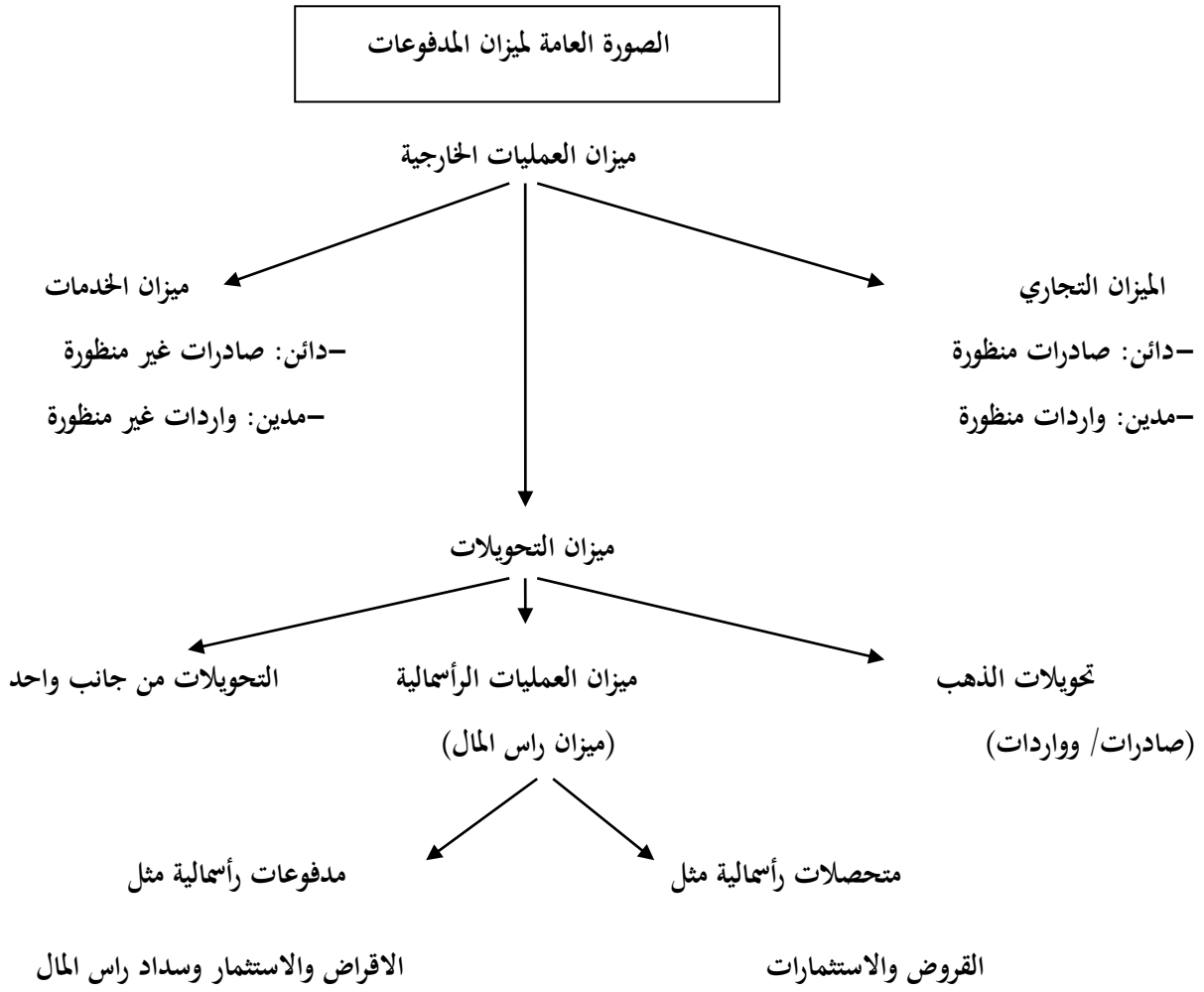

المصدر: (حاجي س.، 2015-2016، صفحة 120)

المطلب الثالث: مفهوم الميزان التجاري

للميزان التجاري دور كبير في تحديد الهيكل الإنتاجي للدولة وطبيعة معاملاتها الخارجية، فهو الحساب الأساسي لميزان المدفوعات الذي يمكن بواسطته معرفة وضعية الاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري وأقسامه

يمكن تعريف وتوضيح أقسام الميزان التجاري على النحو التالي:

أولا: تعريف الميزان التجاري

تعددت تعاريف الميزان التجاري هو الآخر إلا أنها تصب في نفس المعنى و نذكر منها:

– يقصد بالميزان التجاري رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا. (مختاري و فراجي، 2018، صفحة 52)

– ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات و واردات الدولة مع بقية العالم في مدة زمنية غالبا ما تكون سنة، وتسمى بالعمليات المنظورة؛ لكونها ملموسة ماديا و تمر عبر الجمارك. (الدليمي و فيصل الدليمي، 2019، صفحة 63)

– يعرف كذلك بأنه الميزان الذي يتعلق بتجارة السلع والخدمات (صادرات و واردات) خلال الفترة محل الدراسة، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة أي صادرات و واردات السلع، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج النقد الأجنبي. (بوسيس و ضيف، 2020، صفحة 145)

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للميزان التجاري: فهو عبارة عن مرآ ة عاكسة لحركة السلع و الخدمات للدولة (صادرات وواردات) خلال فترة زمنية معينة وبواسطته يمكن تحديد هيكل صادرات وواردات الدولة وتوزيعها الجغرافي، ومن خلال رصيده وهو الفرق بين صادرات والواردات يمكن الحكم على اقتصاد الدولة وامكانياتها الإنتاجية (فائض) أو اعتمدها على الخارج في سد احتياجاتها (سالب).

ثانيا: أقسام الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من قسمين هما: (مسعود و نجوية، 2020، الصفحات 206-207)

أ- **الميزان التجاري السلعي**: هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة و المستوردة، و يطلق عليه المعاملات المنظورة (حساب التجارة المنظورة)، و الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلا ملموسا (التدفقات السلعية)، و التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، و ترتبط بالفارق في النشاط بين البلد و باقي بلدان العالم.

ب- **الميزان التجاري الخدمي**: هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة و يطلق عليه أيضا المعاملات غير المنظورة و هو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة في شكل خدمات، و التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج و الدخل خلال فترة زمنية معينة.

ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، و إذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا. (برقوق و يوسف، 2016، صفحة 91)

ويتم خلال هذا الحساب تسجيل قيمة المعاملات من السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات و يعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية حيث تسجل فيه السلع المادية بقيد دائن (+) حيث يترتب عن عمليات التصدير زيادة تدفق العملة الأجنبية الى داخل الدولة، و يتم تسجيل الواردات من السلع بقيد (-) حيث يترتب عن عمليات الاستيراد خروج العملة الأجنبية من الدولة. (تمار، 2018/2017، الصفحات 97-98)

الفرع الثاني: أهمية الميزان التجاري

تظهر أهمية هذا القسم في انه: (بطرس و ناشد، الصفحات 93-94)

- يعبر عن مدى أهمية التبادل السلعي للدولة مع الدول الأخرى، و ما يسهم به هذا التبادل من مديونية أو دائنية في مواجهة العالم الخارجي خلال فترة ميزان المدفوعات.

- كما يعتبر هذا القسم من الأقسام الهامة في ميزان مدفوعات الدول النامية، حيث أن هذه الدول هي دولة مصدرة للمواد الأولية و المواد الزراعية و هي من أكثر الدول المستوردة للسلع الصناعية. كما يعتبر الميزان التجاري مؤشرا للأداء الاقتصادي لبلد ما في علاقته بالبلاد الأخرى.

—هذا الميزان يعكس أسباب الاختلال التي ترجع الى الظروف الاقتصادية التي لها صفة الدورية أو التي ترجع الى التغير في معدل الإنتاجية أو التعرض لمنافسة تجارية خارجية.

– بالنسبة الى الدول النامية يعكس هذا الميزان التقلبات في الإنتاج المحلي و حركات الأسعار في الأسواق العالمية، و نطاق المنافسة مع الدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى يرتبط تطور الميزان التجاري بعاملين أساسيين: (صيد، 2013، الصفحات 81-82)

– الفروق الهيكلية بين الدولة وشركائها الاقتصاديين والماليين، والتي تترجم من خلال الفروق بين معدل النمو الناتج المحلي الخام بين الدولة المعنية وشركائها التجاريين.

– العامل الثاني هو تنافسية الاقتصاد الوطني والتي تقاس عن طريق الفرق بين معدل نمو الإنتاجية الاجمالية الوطنية للاقتصاد الوطني و بقية الدول التي تتعامل معها.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن الحالة الاقتصادية الخارجية للدولة نتيجة العمليات الحاصلة على مستواه مع العالم الخارجي فهو بذلك يتأثر بعدة عوامل من شأنها أن تغير وضعيته، ومن أهم المتغيرات المؤثرة نذكر:

أ- **سعر الصرف:** يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و تصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، و على العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، و تجعل الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. (شريف مُحَمَّد، 2020، صفحة 78)

ب- **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يحدث التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال و يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل الى تدفق رؤوس الأموال الى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل الى تدفق أو خروج رؤوس الأموال الى الخارج، و يعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل راس المال الى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين؛

ج- **التضخم:** يؤدي التضخم الى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع الأسعار المنتجة محليا؛ (بن زغمة، 2019-2020، صفحة 97)

د- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقدمة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت

في انتاجه في الداخل سواء كانت وطنية أو أجنبية. كما ينتج عن زيادة الدخل القومي في الدولة زيادة الطلب عن الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي الى انخفاض الطلب عليها. (شريف مُحَّد، 2020، صفحة 78)

و يمكن توضيح الأثر الاقتصادي للميزان التجاري (فائض أو عجز): (بن زغمة، 2019-2020، صفحة 102)

– فآثار الفائض تتمثل في النقاط التالية: اعتباره طاقة إنتاجية واسعة و فائضة عن الحاجات الداخلية، فترة تزاحمية للسلع المصدرة، إنتاجية عالية مرتبطة بالكفاءة و الجودة و ملائمة الأذواق و التنافسية، تطور الاحتياطات من العملة الصعبة الداعمة للأنشطة الاستيرادية، عملة قوية في أسواق الصرف الدولية.

– بينما آثار العجز تتمثل في : قصور في الطاقة الإنتاجية في تلبية الحاجات الداخلية، نزعة استيرادية عالية، إنتاجية لا تلبي احتياجات الإنتاج و التنافسية، نقص في الاحتياجات من العملة الصعبة يتبعه ضعف في تسديد أقسام الالتزامات الخارجية و نمو مؤشرات الاستدانة، انخفاض مستمر في قيمة العملة يتبعه أزمات اقتصادية و اجتماعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة

نجد بعض الدول تستخدم مصطلح الموازنة والبعض الآخر يستخدم مصطلح الميزانية وذلك بناء على تشريع كل دولة، وباعتبار التشريع المالي الجزائري يستعمل لفظ " الميزانية "، إضافة إلى الحدود المكانية و الزمانية للجانب التطبيقي محل الدراسة تتعلق بدراسة حالة الجزائر سيتم استخدم لفظ الميزانية كتوحيد للمصطلحات.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

سيتم من خلال هذا المطلب توضيح مفهوم الميزانية العامة وأنواعها، باعتبارها وسيلة لرسم السياسات المالية وتنفيذها، فهي من أهم التنظيمات المالية لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة

ارتبط مفهوم الميزانية العامة بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي يمكن إعطاء مفهوم للميزانية العامة من خلال التطرق الى نشأتها ثم أهم التعاريف للميزانية العامة.

أولا: نشأة الميزانية العامة للدولة

لقد ارتبط مفهوم ومضمون الميزانية العامة للدولة بتطور مفهوم ومضمون علم المالية العامة، و الذي ارتبط بدوره كما سبق بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي. و بصفة عامة فإن الأصول التاريخية للميزانية العامة للدولة ترجع إلى عرف تاريخي يتطلب ضرورة؛

الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة، وكيفية إنفاق ما تم تحصيله من إيرادات على أوجه و مجالات و برامج إنفاقيه محددة. و بمعنى أكثر تحديدا فإن هذا العرف التاريخي تضمن ألا تفرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب، كما لا تنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعب أيضا. و فكرة الميزانية العامة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطا وثيقا بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية و السلطة القضائية. (خصاونة، 2014، صفحة 148)

و ترجع نشأة الميزانية في النظام الحديث إلى القرن السابع عشر عندما قامت في إنجلترا ثورة سنة 1688 م ثم انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم و من بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789 و قررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية. و كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت إلى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام وهكذا أخذت الميزانية شكلها النهائي و أصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة سنة مقبلة و أصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من أبرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية منذ القرن التاسع عشر. (زغدود، 2005، صفحة 67)

ثانيا: تعريف الميزانية العامة للدولة

نجد عدة تعاريف للميزانية العامة، تختلف باختلاف المدارس الفكرية و السياسات الاقتصادية المتبعة في كل دولة، الا أن معظم التعاريف تتفق في أهداف الدولة من خلال الميزانية العامة ومن بين التعاريف نذكر.

– تعريف الميزانية العامة للدولة وفقا لفكر التقليديين و استنادا الى الأفكار و المبادئ و التوجهات التي يؤمن بها هذا الفكر بأنها " مجرد وثيقة مالية معتمدة من السلطة التشريعية، تتضمن تنبؤات لنفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية مقبلة هي السنة". (خصاونة، 2014، صفحة 149)

– يعرف البعض الميزانية العامة للدولة بأنها تقدير مفصل و معتمد للنفقات العامة و الإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقبلة، غالبا ما تكون سنة. (سلامة، 2015، صفحة 133)

– ويعرف البعض الآخر الميزانية العامة للدولة بأنها البيان الذي يتم فيه تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة مالية قادمة عادة ما تكون سنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية. (سمحان، الوادي، خريس، و الذيبة، 2014، صفحة 165)

– يعرفها القانون الفرنسي بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها، ويقررها البرلمان في قانون الميزانية الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية.

-ويعرفها القانون البلجيكي بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية. كما عرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها، بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراح الجباية المبسوطة فيها. (شكري، 1990، صفحة 28)

- الميزانية تعتبر بمثابة خطة مالية للدولة تتضمن نفقات الدولة و إيراداتها السنوية، و الموازنة بين النفقات و الإيرادات في إطارها. (خلف 2، 2017، صفحة 278)

و تمثل الميزانية العامة للدولة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة في أية دولة من الدول، إذ أنها تشمل مختلف بنود الانفاق العام و كيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة الى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الانفاق، وقد ضلت دراسة هذه الوثيقة مهملة لفترة طويلة نظرا لضعف تأثير الميزانية على الحياة الاقتصادية، و تواضع أهداف محضريها التي كانت تنحصر في ضمان تسيير المرافق العامة التقليدية و ذلك بتغطية نفقاتها بالضرائب المتحصلة من قبل الدولة. غير أن تطور الدولة في الحياة الاقتصادية و ما تبع ذلك من زيادة حجم الإنفاق العام و تغير النظرة إلى الأدوات المالية و بدأ استخدامها في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، كل ذلك ساهم في زيادة الاهتمام بدراسة الميزانية العامة للدولة. (شهاب م.، 2004، صفحة 45)

ومن خلال ما تم ذكره من تعاريف يمكن استخلاص تعريف للميزانية العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة المعتمدة و المصادق عليها من طرف السلطة التشريعية لسنة مالية مقبلة تتضمن تقديرات للنفقات و الإيرادات تضبط بواسطة قانون، إذ تعمل على تحقيق أهداف مستقبلية اقتصادية و اجتماعية للدولة.

الفرع الثاني: التفرقة بين مصطلح الميزانية العامة للدولة وباقي المصطلحات

قد يختلط مصطلح الميزانية مع عدة مصطلحات كالحساب الختامي و الموازنة النقدية و ميزانية المشروع إذ يختلف مصطلح الميزانية عن باقي المصطلحات و ذلك من خلال ما يلي:

أولا: الميزانية العامة والحساب الختامي

يجب أن نميز بين الميزانية العامة و الحساب الختامي فالميزانية بما أنها تتعلق بمدة قادمة فهي تحتوي على تقديرات قد تتحقق وقد لا تتحقق، أما الحساب الختامي فهو بيان النفقات التي أنفقت فعلا و الإيرادات التي حصلت فعلا خلال مدة انقضت فالميزانية توضع قبل السنة المالية و تتضمن تقديرات أما الحساب الختامي فيوضع بعد انتهاء السنة المالية، و يبين المدى الذي يلفته صحة هذا التقدير. ولكل من الميزانية و الحساب الختامي أهمية، و أهمية الحساب الختامي أعظم بالنسبة للمؤرخ أو الإحصائي لأن عملها يعتمد على ما مضى وتفسيره، أما بالنسبة لرجل السياسة فأهمية الميزانية أعظم، لأنها تعتبر خطة للعمل تضعها الحكومة و تصور فيها برنامجها الذي؛

تعتزم تحقيقه في المدة المعينة لهذه الخطة تصويرا رقميا مقارنا، و التصوير الرقمي أصدق في الكشف عن الأهداف، و لهذا أهميته في البلاد الديمقراطية حيث تصل الأحزاب إلى الحكم على أساس برامجها. (عطية، 1969، الصفحات 410-411)

ثانيا: الميزانية العامة و الموازنة النقدية

تعرف الموازنة النقدية ، بأنها بيان يتضمن تقديرا للإيرادات المتوقع تحصيلها من النقد الأجنبي ،الناجمة عن تصدير السلع و الخدمات و تدفق رأس المال الأجنبي الى داخل الدولة ، وتقديرا للاستخدامات المتوقعة لحصيلة الايرادات لتمويل الاستيراد و الاستثمارات الوطنية في الخارج على مستوى الاقتصاد القومي، و خلال فترة قادمة عادة ما تكون سنة ، لذا تتفق الميزانية العامة مع الموازنة النقدية في أن كلاهما يتضمن تقديرات ، و ليس أرقاما فعلية ، كذلك كل منهما تسعى الى اشباع الحاجات العامة بأفضل استخدام للموارد بالرغم من ذلك فهناك اختلافات بينهما و أهمها أن أرقام الميزانية العامة تكون بالعملة المحلية بينما تكون أرقام الموازنة النقدية بالعملة الأجنبية و تتضمن الميزانية العامة إيرادات و نفقات القطاع الحكومي فقط (حكومة مركزية ، حكم محلي ، هيئات عامة ، قطاع عام)، بينما تختص الموازنة النقدية بكافة قطاعات الاقتصاد القومي، و الارتباط الوثيق بين الميزانية العامة للدولة و الموازنة النقدية، يتمثل في أن جزءا من نفقات الجهاز الحكومي و القطاع العام يجب أن يكون متوافرا بالعملات الأجنبية. (يونس، 2015-2016، صفحة 99)

ثالثا: الميزانية العامة و ميزانية المشروع

الميزانية العامة عبارة على عمل تقديري يعتمد على التنبؤ بكل من الإيرادات العامة و النفقات العامة بينما ميزانية المشروع تشمل على قائمة مالية محاسبية عن ما يمتلكه المشروع و ما عليه من التزامات في لحظة معينة ماضية. كما أن الميزانية العامة تمثل برنامج عمل و خطة للعام المقبل، يعتمد من قبل السلطة التشريعية، بينما ميزانية المشروع باعتبارها قائمة مالية محاسبية يتم اعتمادها عادة بواسطة الجمعية العمومية للمشروع بعد إقفال حساباته الختامية.

و أخيرا فان الميزانية العامة كبرنامج عمل يستهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي و العدالة التوزيعية بينما تتركز أهداف المشروع في تحقيق معدلات أكبر من الأرباح و الاستحواذ على نصيب أكبر من السوق. (حجازي، 2009، صفحة 38)

الفرع الثالث: خصائص الميزانية العامة للدولة وأهميتها

من خلال التعاريف السابقة للميزانية العامة يمكن إيجاز خصائصها وإبراز أهميتها في النقاط التالية:

أولا: خصائص الميزانية العامة للدولة

من خصائص الميزانية العامة للدولة نذكر ما يلي:

أ- **الميزانية العامة توقع** : تمثل الميزانية العامة بيانات لتوقعات ما تنفقه و تحصله السلطة التنفيذية من إيرادات خلال فترة قادمة تقدر بسنة، حيث تتولى هذه السلطة تحديد هذا التوقع قبل عرضه على السلطة التشريعية. و عندئذ فإن بنود النفقات و الإيرادات و حجمها ما هي إلا برنامج عمل الدولة خلال الفترة المحددة له حيث تعكس سياستها في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ومن نافلة القول أن توقع نفقات و إيرادات الدولة عن الفترة المحددة للميزانية لا يتم بمعزل عن توقعات النشاط الاقتصادي في المجتمع و حجمه بما فيه الخاص و العام. (الجنابي ط.، الصفحات 102-103)

ب- **الإذن بالميزانية (إجازة الجباية و الإنفاق)** : فالميزانية لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة التنفيذ إلا بعد أن تجاز من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب و تعتبر هذه الإجازة من أهم خصائص الميزانية العامة التي تميزها عن الموازنات الخاصة، و الإجازة في الميزانية العامة تنجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تحضر الميزانية و تنفذها و لكن البرلمان يصوت عليها، أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات و جباية الإيرادات المذكورة في الميزانية. (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 170)

ج- الميزانية مقيدة بحد ذاتها: فالميزانية العامة في نفقاتها وإيراداتها يجب أن توضع لمدة معينة وأن تكون هذه المدة واحدة في كلا الفئتين، وقد جرى أن تكون المدة سنة كاملة في معظم دول العالم. (بوقنغور، 2020-2021، صفحة 13)

ثانيا: أهمية الميزانية العامة للدولة

تكمن أهمية الميزانية العامة من كونها تعبر عن أهداف السياسة الاقتصادية وبواسطتها يمكن التأثير في مختلف الانشطة فهي بذلك تمثل أداة في يد السلطة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذا نجد أهمية الميزانية العامة للدولة تتمثل في:

أ- الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة : تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي أداة تساعد في إدارة و توجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاما و كميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها أثارها في كل من حجم الإنتاج القومي و في مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه و قطاعاته. فالميزانية العامة تؤثر و تتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات و الإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها. فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) و الأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم و انكماش، و انتعاش.... ، بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الميزانية أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية الشاملة للبلد. (القيسي، 2015، صفحة 93)

ب– أهمية الميزانية العامة من الناحية السياسية : من المؤكد أن الميزانية العامة للدولة تأخذ أهمية سياسية خاصة في ظل الديمقراطيات النيابية، حيث يشترط لتنفيذ الميزانية أن يعتمد مشروعها من جانب البرلمان و يعتبر هذا الاعتماد بمثابة موافقة من ممثلي الأمة على خطة عمل الحكومة و التي لا يعدو الميزانية أن تكون مرآة دقيقة لها، و قد أصبح اعتماد البرلمان للميزانية من المبادئ الدستورية الراسخة في كل الدول ذات الحكومات النيابية. (شهاب م.، 2004، صفحة 54)

ج– أهمية الميزانية العامة من الناحية الاجتماعية: إن أهمية الميزانية الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية و تقليل الفوارق بين الطبقات و الرفاه الاجتماعي، حيث تعكس الأهداف التي تضعها و تنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية و تقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله و تطور الخدمات الصحية و مد شبكات الماء و إيصال الكهرباء.... وغيرها من الخدمات. في مجال إعادة توزيع الدخل القومي حيث تكشف السياسة الضريبية فيما إذا كانت الحكومة تسعى لتقليل الفوارق بين دخول الأفراد وذلك خلال الضرائب التصاعدية و تحقيق العدالة الاجتماعية. (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 172)

د– أهمية الميزانية العامة من الناحية المالية: تظهر أرقام الميزانية العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة، فالميزانية تفصل و تعدد جميع مصادر الإيرادات العامة على الدولة في أثناء السنة المالية كما توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها. و من خلال مقارنة هذه النفقات بتلك الإيرادات يمكن معرفة ما إذا كانت الميزانية في حالة توازن؛ أو اختلال (عجز أو فائض) ، فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات العامة و أوجه صرفها و ماهية الإيرادات و مصادر الحصول عليها، فهي إذن الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذ تحرك عملية التمويل و الانفاق و تؤدي دورا قياديا في نظام الدولة المالي. (الزبيدي، 2015، صفحة 153)

المطلب الثاني: مبادئ و دورة الميزانية العامة للدولة

للميزانية العامة عدة قواعد لابد من الالتزام بها عند الشروع في إعدادها وذلك تجنبا لأي إشكال أو خطأ يواجه تنفيذ الميزانية العامة للدولة، إضافة الى عدة مراحل متداخلة و مترابطة فيما بينها و لكل مرحلة من مراحل الميزانية أهمية لا تقل عن أخرى.

الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة للدولة

توجد عدة مبادئ أو قواعد تحكم إعداد الميزانية العامة للدولة والتي عرفت تطورا واختلافا من دولة إلى أخرى و تتمثل هذه المبادئ أو القواعد في:

أولا: مبدأ وحدة الميزانية

نادى بهذا المبدأ الفقيه "ساي" (Say) حيث قال: " أنه من الضروري حصر الميزانية ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على أهم ملامح الميزانية"، (بعلي و أبو العلا، 2003، صفحة 93)

فوحدة الميزانية تعني تضمين كافة التقديرات الخاصة بإيرادات الدولة و نفقاتها و لكل المؤسسات و الجهات التابعة للدولة في ميزانية واحدة، و بحيث تشمل جميع النشاط المالي للدولة . فذكر كل الإيرادات العامة و النفقات العامة في جدول واحد يبسط ويسهل على السلطة التشريعية عملية الرقابة من جهة، و يسهل على السلطة التنفيذية عملية التقدير من جهة أخرى و التعرف على رصيد الميزانية العامة للدولة، و بالتالي التعرف على المركز المالي للدولة، أما من الناحية الاقتصادية فقاعدة وحدة الميزانية تمكن من سهولة إجراء الدراسات التحليلية لجميع بنود الميزانية مثل التعرف على نسب الإيرادات العامة و الإنفاق العام بالنسبة الى الدخل الوطني أما الميزة الأخرى فهي من الجانب السياسي حيث تمكن هذه القاعدة البرلمان من ممارسة عمله الرقابي على الميزانية العامة بشكل سهل و مبسط، فيمكن له أن يراقب هذه الوثيقة الموحدة بكل سهولة و يتتبع مصادر الإيرادات و كل أوجه الإنفاق العام. (دردوري 1 و لقليطي 1، 2019، صفحة 158)

ونظرا لتطور دور الدولة الحديثة نجد استثناءات لمبدأ وحدة الميزانية تتمثل في:

أ- **الموازنات الملحقة**: و يقصد بها الميزانيات التي تتمتع بموارد خاصة، و ذلك كالمرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي و التي تتمتع باستقلال مالي، إلا أنها لا تمنح الشخصية الاعتبارية، و مبررات وجود هذه الميزانيات أنها تعطي الحرية للمرافق العامة في مزاولة أعمالها، دون التقييد بالروتين الإداري، حتى تستطيع مباشرة النشاط التجاري على قدم المساواة مع المشروعات التجارية الأخرى، و حتى يعرف ما إذا كانت هذه المرافق تحقق عائدا من نشاطها، و ترتبط هذه الأخيرة بميزانية الدولة على خلاف الميزانية المستقلة ، أي أن رصيدها الدائن يظهر في جانب إيرادات الدولة، و رصيدها الآخر المدين يظهر في جانب نفقات الدولة، و كذلك تخضع للرقابة شأنها في ذلك شان ميزانية الدولة. (كردودي1، 2013-2014، صفحة 121)

ب- **الموازنات غير العادية**: تشمل الميزانيات غير العادية المبالغ التي تضطر الحكومة لإنفاقها بصفة استثنائية، و لا تحول من الإيرادات العادية مثل: نفقات تمويل الحروب، نفقات محاربة الكساد الاقتصادي، كبناء السدود و السكك الحديدة ... الخ، و تعطي النفقات غير العادية من إيرادات غير عادية كالقروض.

ج- **الموازنات المستقلة**: وهي خاصة بميزانيات المرافق و المشروعات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، تحمل ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة، و كذلك فان الفائض و العجز يحتفظ به داخل المشروع. (شمس ن.، 2020-2021، صفحة 77)

د- **الحسابات الخاصة على الخزينة**: يستلزم حسن سير العمل قيام الحكومة بتحصيل مبالغ لا تعتبر بطبيعتها نفقات عامة، حيث يتم إعداد حسابات خاصة تسجل فيها هذه الإيرادات و النفقات، و ذلك مثل مبالغ التأمينات من المقاولين و مبالغ التأمينات من الطلبة و الموظفين ضمانا لعدم إتلاف ما بحوزتهم من أدوات ومصانع ...الخ، حيث تقوم الدولة برد هذه المبالغ عند تطبيق ما تعهد عليه. فوجد مثل هذه المبالغ بميزانية الدولة على أنها إيراد يعتبر تضخيما لهذه الأخيرة، باعتبارها ملكا للغير و أنه يجب على الدولة ردها إليهم، كما أن ابرازها في المصروفات يعتبر تضخيما للمصروفات أيضا؛ دون مبرر بسبب توريدها من الغير فهي بذلك لا تمثل إيرادا؛

و لا مصروفا حقيقيا، هذا الأمر الذي استوجب فصلها عن الإيرادات و المصروفات العامة، و ادراجها ضمن بيان مستقل. (كردودي1، 2013-2014، صفحة 121)

ثانيا: مبدأ سنوية الميزانية

إن معظم الأنظمة المالية في العالم تأخذ بمبدأ سنوية الميزانية العامة حيث يتم إعداد مشروع الميزانية العامة لسنة قادمة و يتم تصديق السلطة التشريعية على مشروع الميزانية العامة سنويا، كما تقوم دوائر الدولة بتنفيذها خلال فترة سنة، (خليل و اللوزي، 2001، صفحة 318) غير أن هذا المبدأ لا يخلو من بعض الاستثناءات تخلقها ظروف معينة وتتمثل هذه الاستثناءات في: (كردودي1، 2013-2014، صفحة 119)

أ- **الميزانية الاثني عشرية:** هي ميزانية مؤقتة تقرر فيها الحكومة فتح الاعتمادات لجميع وحداتها لمدة شهر واحد، وتقوم الوحدات الحكومية بتوزيع ما يتقرر لها من اعتمادات على الأبواب والفصول والبنود، وقد جاء هذا الاستثناء للظروف التي تؤدي الى تأخر المصادقة على الميزانية، فكان لابد أن تنفق في العام اللاحق بموجب الانفاق المماثل في العام السابق مقسما على اثني عشر شهرا وما يطلق عليها في الجزائر بالاعتمادات الشهرية.

ب- **الاعتمادات الإضافية (التكميلية):** هي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا الى الميزانية المعتمدة سابقا ويطلق عليها في الجزائر الاعتمادات التكميلية.

ج- **الميزانية الدورية:** وتهدف الى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة عن بعض بنود الانفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

د- **اعتمادات الدفع:** حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الاعتمادات (برامج التجهيز في الجزائر).

ثالثا: مبدأ الشمول:

يعني هذا المبدأ وجوب احتواء ميزانية الدولة على جميع الإيرادات ، مهما كانت أنواعها و مصادرها ، و على جميع النفقات مهما كانت أشكالها ومنصرفاتها، و بهذا يجب أن يظهر جليا كل عنصر من عناصر الإيرادات و النفقات دون مقاصة بينهما ، و بالتالي إظهار الرصيد المعبر عن زيادة النفقات على الايرادات ، أو زيادة الايرادات على النفقات. (يحياوي1، 2015-2016، صفحة 33)

ويرتبط بمبدأ شمول الميزانية قاعدتان هما: (يحياوي1، 2015-2016، صفحة 33)

أ- **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:** تعني هذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة ، أي تغطية مجموع النفقات بمجموع الإيرادات و بصورة إجمالية، و على وجه الشيوع، بحيث تصبح الخزينة العامة كبحيرة واحدة تصب فيها جداول الإيرادات و تتفرع منها جداول النفقات دون تخصيص.

ب- **قاعدة تخصيص الاعتمادات** : و تعني هذه القاعدة و هي الأكثر أهمية ، أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون اجماليا ، بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الانفاق العام، فلا يجوز أن يكون اعداد و اعتماد النفقات كمبلغ إجمالي يترك للحكومة أمر توزيعه و إنفاقه وفق مشيئتها.

رابعا: مبدأ توازن الميزانية

تنص قاعدة توازن الميزانية العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية، مع جملة النفقات العامة العادية للدولة (سنويا)، وأن لا تكون هناك زيادة و لا نقصان فيها. و بعبارة أخرى، أن تكون النفقات العامة العادية للدولة، في حدود إيراداتها العادية، فلا يكون في الميزانية العامة للدولة عجز، و لا فائض، (يحصل عجز في الميزانية العامة للدولة عند زيادة اجمالي النفقات العامة لها عن اجمالي الإيرادات، و يحصل فائض في الميزانية عند زيادة اجمالي الإيرادات العامة عن اجمالي النفقات العامة). و تستند قاعدة توازن الميزانية على الفكر المالي التقليدي، الذي كان يرى ضرورة توازن الميزانية العامة للدولة سنويا، و أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير عادية (القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة العادية، كي لا يؤدي ذلك الى مشكلات اقتصادية(خطر افلاس الدولة). (شاكر عصفور، 2008، صفحة 68)

في حين نجد مبدأ توازن الميزانية العامة في النظرية المالية الحديثة و التي هي وليدة النظرية الاقتصادية ذلك لأن الكميات المالية هي كميات اقتصادية و من ثم فالأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات و ما أدت إليه من البرهنة على عجز النظرية الاقتصادية التقليدية عن تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي و من ثم جاءت النظرية الكينزية مؤكدة ضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها لغرض تحفيز الطلب الفعلي و تحقيق التوازن الاقتصادي و دعوتها لتمويل تلك الزيادة عن طريق القروض العامة أو الإصدار النقدي المالي أو إحداث فائض الميزانية العامة في أوقات التضخم لغرض تقليص الطلب الفعلي لتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل و يعني ذلك أنه ليس المهم أن تكون الميزانية في حالة فائض أو في حالة عجز أو في حالة توازن بل المهم هو تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام الميزانية العامة وسيلة لذلك و يعني هذا أولوية التوازن الاقتصادي بالنسبة للتوازن المالي أي إحلال التوازن الكل محل توازن الجزء. (العلي 1، 2010، صفحة 492)

وعلى هذا الأساس ظهرت نظريتين:

أ- نظرية العجز المقصود للميزانية: تعتبر نظرية العجز المقصود أو العجز المنظم أن توازن الميزانية هو الأصل، أي أن سياسة تنظيم العجز في الميزانية العامة تعتبر حالة مؤقتة لمعالجة حالة التوازن الاقتصادي، ثم الرجوع الى توازن الميزانية بعد تحقيق ذلك، غير أنها تفترض أن لا يكون هذا التوازن على حساب التوازن الاقتصادي، وإنما يتطابق معه، وأن لا يكون تنظيما دائما ومستمرا، بل أداة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية وحلا للازمة. وتتلخص هذه النظرية في أنه يتعين على الدولة في حالة تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة كساد نتيجة لتدهور حجم الطلب الكلي وتراجع مؤشر القوة الشرائية على السلع والخدمات، أن تلجأ الى بعض أدوات السياسة المالية التي تسمح بإعادة تنشيط الاقتصاد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخفيض الضرائب أو مضاعفة حجم الانفاق العام. (لعمارة 1، 2004، صفحة 103)

ب- نظرية موازنة الدورة الاقتصادية: وهذه النظرية هي الأخرى تدعو الى تحقيق التوازن الاقتصادي القومي واستخدام الميزانية كإحدى الوسائل التي تؤدي الى تحقيق التوازن والتضحية بمبدأ توازن الميزانية لتحقيق هذا الغرض. إلا أن هذه النظرية تربط بين اتباع سياسة العجز في الميزانية مع في الميزانية مع المدى الزمني للدورة الاقتصادية التي قد تمتد هذه الى عدد من السنوات يبلغ في المتوسط خمس أو سبع سنوات، ويكون دور الميزانية هو السير في اتجاه معاكس للتيار السائد في الاقتصاد القومي خلال الدورة الاقتصادية، وذلك في مقاومته عوامل التضخم في أوقات الرخاء الاقتصادي عن طريق سياسة تقليل الانفاق وزيادة عبء الضرائب، أي استخدام سياسة تنظيم الميزانية بالفائض وتكوين فائض أو احتياطي. أما إذا كانت الدورة الاقتصادية تتسم بالكساد والبطالة فتنظم الميزانية بالعجز وزيادة الانفاق والتخفيف من عبء الضرائب لتدعيم زيادة الطلب الفعلي بما يوفره هذا الانفاق والجزء المتروك في الاقتطاع الضريبي من دخول بيد الافراد. ومن الملاحظ أن هذه النظرية تستلزم أن تنظم الميزانيات في إطار سياسة العجز أو الفائض وفقا لمستلزما الدورة الاقتصادية على عدد السنوات، وبالتالي فإن السنوات التي تنظم فيها الميزانية بالفائض سيستخدم هذا الفائض لتغطية العجز في السنوات التي تستخدم فيه الميزانية العامة. (شكري، 1990، صفحة 68)

الفرع الثاني: دورة الميزانية العامة للدولة

من ناحية أخرى تمر الميزانية العامة للدولة بمراحل تمثل دورة الميزانية وتتمثل في المراحل التالية:

أولا: مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة

و هي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة بدءا بعمليات التحضير لإعدادها، و انتهاء بوضع الصيغة النهائية للميزانية، و التي تتم من قبل السلطة التنفيذية، باعتبارها السلطة الأكثر قدرة و معرفة و ارتباطا بعملية الإعداد هذه، لأنها تعرف و بدرجة تفوق غيرها مقدار ما يمكن أن تحصل عليه من إيرادات، و ما تحتاجه من نفقات، ومن ثم فهي التي تتولى؛ مهمة تنفيذ الميزانية هذه عن طريق تحصيل ما تم تقديره من إيرادات، و إنفاق ما تم تقديره من نفقات، و الجهة الفنية الأساسية التي تتولى مهمة إعداد الميزانية العامة هي؛

السلطة التنفيذية المالية، التي تمثلها وزارة المالية، أو وزارة الخزانة، و حسب طبيعة الجهة التي تتولى القيام بهذه المهمة في كل دولة من الدول. (خلف 3، 2001، صفحة 300)

و يتم تقدير النفقات و الإيرادات في الميزانية كما يلي:

أ – **تقدير النفقات العامة:** تقدير النفقات في المعتاد لا يثير صعوبات فنية كثيرة و لا يتطلب إلا أن يكون صادقا، إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أو الانشاءات خلال السنة المالية المقبلة، و تقدر النفقات بطريقة التقدير المباشر، من قبل الموظفين المختصين في الهيئات المختلفة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة بمعنى أن يكون هذا التقدير واقعيا و بعيدا عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه في أرض الواقع، و يطلق على المبالغ المقترحة للنفقات "اعتمادات" و لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتجاوزها أثناء التنفيذ الفعلي، و إن دعت الضرورة لتجاوز هذه الاعتمادات عليها الحصول على موافقة مسبقة من السلطة التشريعية. و يمكن بطبيعة الحال الاسترشاد بأرقام النفقات العامة الواردة بالميزانيات السابقة مع مراعاة الا تكون منطوية على إسراف أو متضمنة لبعض النفقات العارضة أو الاستثنائية، كما ينبغي على معدي الميزانية أن يأخذوا في اعتبارهم نتائج الدراسات و الأبحاث المتعلقة بالأحوال الاقتصادية المحلية و الدولية السائدة، و التغيرات المتوقع حدوثها خلال السنة المالية القادمة، لذلك فإن تقديرات النفقات التي تتولى الوزارات و الهيئات العامة إعدادها تتم مراجعتها في وزارة المالية، التي تراعي وجود معدلات للإنفاق و تستشهد بالإنفاق الفعلي في السنتين الأخيرتين، كما أن هناك مراجعة أخرى لتقديرات النفقات تتم في اللجنة الفنية المختصة في السلطة التشريعية. (كردودي2 و كردودي، 2017، الصفحات 186-187)

ب –**تقدير الإيرادات العامة:** هناك عدة طرق لتقدير الإيرادات العامة تتمثل في : (عيسى، 2011، الصفحات 37-38)

- طريقة حسابات السنة الأخيرة : و يتم فيها تقدير الإيرادات في ميزانية معينة على أساس الإيرادات الفعلية لآخر سنة مالية منتهية، مع عدم إدخال أي تعديل إلا بسبب خاص يتوقع حدوثه كضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.
- طريقة الزيادة السنوية: و في هذه الطريقة يتم التقدير على أساس متوسط الإيرادات في السنوات السابقة يضاف الى ذلك زيادة مئوية تمثل الزيادة المضطردة في الدخل القومي.
- طريقة التقدير المباشر: وهي تقوم على أساس ترك الحرية للقائمين بالتقدير عن طريق مقارنة الإيرادات السابقة، و كذلك دراسة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و توقعات هذه الظروف خلال السنة المقبلة.

ثانيا: مرحلة اعتماد الميزانية العامة

إن مرحلة الاعتماد كانت ستظل دائما من اختصاص السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة الشعب ، و يخضع اعتماد الميزانية لإجراءات دستورية محددة تهدف لإتاحة الفرصة لممثلي الأمة لدراسة مشروع الميزانية و مناقشة بنوده ، و قد جرت العادة في الدول الديمقراطية؛

على أن يبدأ بحث الميزانية في لجنة الشؤون المالية بالبرلمان و التي تسمى في الجزائر بلجنة المالية و الميزانية ، و تتكون هذه اللجنة من عدد محدود من الأعضاء ، و يتمثل دورها في دراسة مدققة لمشروع الميزانية تمهيدا لمناقشات التي سيقوم بها النواب في الجلسة العامة ، و لدى انتهائه من بحث هذا المشروع تتقدم اللجنة للبرلمان بتقريرها الذي تحدد فيه موقفها بقبول أو رفض مشروع الميزانية ، كما يحق لها تقديم اقتراحات التعديلات عن مشروع قانون المالية. بعد موافقة البرلمان على مشروع الميزانية العامة ، فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه قانون المالية الذي يعتبر أداة اعتماد الميزانية ، وهو قانون يحدد الرقم الاجمالي لكل من النفقات العامة و الإيرادات العامة و يرفق به جدولان يتضمن الأول بيانا تفصيليا للنفقات و الثاني بيانا تفصيليا للإيرادات. (بسيسة، 2022-2023، الصفحات 24-25)

ثالثا: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

تتمثل مرحلة التنفيذ القيام بتنفيذ النفقات و الإيرادات

أ- **تنفيذ النفقات العامة** : و تتمثل في ما يلي: (الجنابي ط.، الصفحات 121-122)

1- **الارتباط بالنفقة و عملية تحديدها:** ينشأ هذا الارتباط إذا اتخذت السلطة التنفيذية قرارا يتضمن إنفاقا من جانب الدولة أو نتيجة واقعة معينة يترتب عليها التزام الدولة بإنفاق مبلغ معين و مثال الأول القرار الصادر بتنفيذ بعض الأعمال المتعلقة بالمنفعة العامة، أما الثاني فمثاله: التزام الدولة بدفع تعويض عن خطأ معين مسؤولة عنه، كأن تسقط شجرة على أحد المارة في شارع عام، وفي هذه الحالة ينشأ الارتباط بالنفقة نتيجة هذه الواقعة المادية، إلا أن الارتباط في هذه الحالة غير إرادي، في حين كان الأول إراديا. أما الخطوة الثانية فتأتي من خلال تحقيق أو تسوية النفقة أو عملية تحديدها، و ذلك بإصدار قرار بتحديد المبلغ الذي تلتزم الدولة بدفعه نتيجة النفقة التي سبق الارتباط بها، و يتطلب مثل هذا القرار التأكد من أنه لم يسبق أن دفع المبلغ من قبل فعلا، و أن الدائن غير مدين للدولة بشيء بحيث يمكن اجراء مقاصة بين الدينين.

2- **الأمر بدفع النفقة و صرفها:** يتمثل الأمر بالدفع في صورة قرار يصدر عن الإدارة المختصة، و يتضمن أمرا بدفع النفقة التي تم الارتباط بها من قبل الإدارة و تم تحديدها. و غالبا ما يكون تحديد النفقة و الأمر بدفعها بقرار واحد.

أما الخطوة الأخيرة فهي عملية صرف أو دفع النفقة العامة، و يقصد بها الدفع الفعلي للمبلغ الذي صدر به أمر الدفع الى ذوي العلاقة، أي الدائن. و غالبا ما يأخذ صورة إذن على البنك المركزي الذي تحفظ حسابات الدولة فيه.

ب- تنفيذ الإيرادات العامة: و يتم من خلال ما يلي: (عيسى، 2011، صفحة 41)

- تتولى الجانب الإداري و المتمثل في التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة، ومعرفة مقداره.

– جباية و تحصيل المبلغ المتحقق منه: فبعد اعتماد الموازنة كما قلنا، تقوم الحكومة بتحصيل الإيرادات المتعلقة بالسنة المالية التي صدرت لها الموازنة، و تتكون الإيرادات من إيرادات عادية و إيرادات غير عادية.

رابعا: مرحلة الرقابة على الميزانية العامة

تتحقق الرقابة المالية للسلطة التشريعية عن طريق قيامها بمناقشة مشروع الميزانية العامة قبيل اعتماده. و ذلك للتأكد من استخدام الأموال العامة في الصالح العام. و تتواصل عملية الرقابة عند تنفيذ الميزانية و ذلك للتأكد من أنها لا تنحرف عن السياسة المرسومة، و أن الاعتمادات التي تم إقرارها تستخدم في الأغراض التي أدرجت من أجلها. و مرحلة الرقابة تبدأ مع بدأ أول مراحل الميزانية العامة(مرحلة الاعداد) و تصاحب مرحلتي الاعتماد و التنفيذ، و تتعاقب بعد ذلك مرحلتي الاعتماد و التنفيذ و تتعاقب بعد ذلك من خلال مرحلة الحساب الختامي. (الوادي، 2007، الصفحات 149-150)

و تتعدد أساليب الرقابة و يمكن تقسيمها الى:

أ–من حيث الجهة التي تقوم بعملية الرقابة: (عيسى، 2011، الصفحات 41-42)

1–رقابة داخلية: و هي تلك الرقابة التي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها، يقوم بها موظفو الحكومة فيما بينهم، و تسمى أيضا رقابة ذاتية.

2–رقابة خارجية: و هي مهمة هيئات مستقلة غير خاضعة للسلطة التنفيذية و تشمل:

–رقابة قضائية: بحيث تتولى هيئة قضائية فحص الحسابات، و اكتشاف المخالفات المالية، و حوادث الغش و السرقة، فهي تتولى مراقبة تنفيذ الميزانية طبقا لقواعد المالية للدولة.

–رقابة تشريعية (شعبية): و تسمى كذلك بالرقابة السياسية، تقوم بها السلطة التشريعية و تمتاز بأنها أثر عمومية من سابقتها، و تكون في نهاية السنة أو بدايتها عن طريق الاستجواب و السؤال.

ب– من حيث التوقيت الزمني: (عيسى، 2011، الصفحات 42-43)

1–رقابة سابقة للتنفيذ: و تتمثل في إجراءات عمليات المراجعة و الرقابة قبل الصرف، و تمس جانب النفقات فقط.

2–رقابة لاحقة: و تبدأ بعد انتهاء السنة المالية، و استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة و هي تخص جانب النفقات و الإيرادات معا خاصة جانب الضرائب.

الفرع الثالث: أنواع الميزانية العامة للدولة

مع تطور وظائف الدولة وتطور أنظمتها أدى الى تطور وظائف واستخدامات الميزانية العامة مما استلزم وجود اتجاهات حديثة الى جانب الاتجاهات التقليدية للميزانية العامة اذ تتمثل في:

أولا: ميزانية البنود (ميزانية تقليدية): تعتبر ميزانية البنود ، أكثر الموازنات استعمالا، كان الغرض الرئيسي لها هو فرض رقابة مركزية على الانفاق العام، وبدأ تطبيق هذا الاسلوب عام 1921 في الولايات المتحدة الامريكية لتكون ميزانية تنفيذية شاملة وبتصنيف يساعد على التمييز بين النفقة الجارية والرأسمالية، وبموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفق الغرض منها، بمعنى أن يتم حصر المصروفات ذات الطابع الواحد في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بصرف النظر عن الإدارة الحكومية التي تقدمها، ثم بعد ذلك يتم تقسيم النفقات في فئات رئيسية تسمى أبواب حيث يتم تقسيم هذه الابواب الرئيسية الى بنود فرعية، كما اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي على النفقة أثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الانفاق من أجلها؛ (بيرش، 2018-2019، صفحة 45)

ثانيا: ميزانية البرامج والأداء(ميزانية حديثة): لا بد من التنويه، بأن هناك التباسا في تسمية هذه الميزانية، إذ يطلق عليها في بعض الكتب مسمى " ميزانية الأداء" ، و في كتب أخرى " ميزانية البرامج و الأداء"، و في هذا الخصوص، لابد من التوضيح بأن هاتين التسميتين تمثلان مرحلتين تاريخيتين متتاليتين مرت بهما الميزانية أثناء تطورها (في الولايات المتحدة الامريكية)، و أن ميزانية الأداء سبقت من ناحية التطور التاريخي ميزانية البرامج ، فعرف المفكرون و طوروا أولا " ميزانية الأداء، ثم وسعوا إطارها و أضافوا عليها عنصر البرمجة و أصبح يطلق عليها مسمى ميزانية البرامج و الأداء، و طوروا بعد ذلك ميزانية البرامج أو نظام التخطيط و البرمجة و الميزانية أو ميزانية التخطيط و البرمجة ، و أخيرا طوروا نوعا جديدا من الميزانية و هو الموازنة الصفرية. (شاكر عصفور، 2008، صفحة 206)

و تعرف ميزانية الأداء " هي تلك الميزانية التي تبين الأهداف التي تطلب لها الاعتمادات المالية، و تكاليف البرامج المقترحة للوصول الى تلك الأهداف، و البيانات و المعلومات الكمية (الإحصائية) التي تقيس الإنجازات، و كل ما انجز من الاعمال المدرجة تحت كل برنامج". (شاكر عصفور، 2008، صفحة 207)

أما بخصوص تعريف ميزانية البرامج " هي عبارة عن نظام إداري، يهدف الى توفير المعلومات و البيانات الضرورية لمتخذي القرارات، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، و التي تسعى الى تحقيق الهدف الأساسي و هو استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة و فعالية لإشباع اكبر ممكن حاجات المواطن. (شاكر عصفور، 2008، صفحة 216)

ثالثا: ميزانية التخطيط و البرمجة (حديثة): تعد هذه الميزانية أحد أهم متطلبات الإدارة العلمية الحديثة و هي علامة مميزة للكثير من الوحدات على اختلاف أنواعها إذ أنها تمثل خطة عمل للمستقبل و مرشدا لما تسعى الإدارة الى تحقيقه و قد سميت بالميزانية التخطيطية لأنها تنتمي لأسلوب التخطيط، و يمكن تعريف ميزانية التخطيط و البرمجة بأنها الميزانية التي تهتم بالتخطيط الشامل و تكاليف المهام أو

الأنشطة و مدخل ميزانية البرامج كاملة مما يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعنية بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي تستخدم لتنفيذ البرامج (الزبيدي، 2015، صفحة 166)

رابعا: ميزانية ذات الأساس الصفري (حديثة): و تعرف الميزانية الصفرية بأنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقة في البداية و يعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة و تقييم مدة فاعلية الانفاق، و تعرف بأنها تلك الميزانية التي تتطلب إجراء تقييم شامل و منتظم ، لجميع البرامج و المشاريع تحت التنفيذ على المشاريع الجديدة عند توزيع الاعتمادات ، و تفترض تخفيض الاعتمادات المالية أو الغائها للمشاريع تحت التنفيذ ، إذ تبين عند التقييم أن كفاءتها أصبحت منخفضة أو أن العائد منها أصبح لا يتناسب مع تكلفتها. (بوقنغور، 2020-2021، صفحة 19)

خامسا: الميزانية التعاقدية: وتعتبر من أحدث الأساليب في إعداد الميزانيات العامة، طبقت لأول مرة عام 1996 ومضمونها هو أن تكون العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومية علاقة تعاقدية يتم بمقتضاها تنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ محددة تدفعها الحكومة قبل، أثناء، وبعد تنفيذها على ما تفق عليه، أي أنها نظام لعقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة. (يونس، 2015-2016، صفحة 136)

المطلب الثالث: هيكل الميزانية العامة للدولة

يختلف هيكل الميزانية العامة من دولة الى أخرى وذلك باختلاف الأساليب وتقسيمات وتبويب الميزانية بهدف إظهار وعرض الإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل يوضح الرؤية وتسهيل عملية تنفيذ الميزانية والرقابة عليها، وفيما يلي سيتم توضيح الهيكل الخاص بالميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة للدولة وتقسيماتها

تمثل الإيرادات العامة المكون الأول والأساسي للميزانية العامة وعلى هذا الأساس يمكن تقديم تعريف للإيرادات العامة وتقسيماتها كما يلي:

أولا: تعريف الإيرادات العامة

لقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور دور الدولة فنلاحظ في ظل الدولة الحارسة، مفهوم الإيراد مقتصر على الاكتفاء بالحد الأدنى من الموارد المأخوذة من الأفراد، و اقتصر مفهوم الإيرادات في هذه الحقبة من الزمن على تأمين الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات الضرورية، و مرجع هذا المبدأ في ظل الدولة الحارسة هو الاقتصاديين التقليديين، اعتقدوا أن الادخار و الاستثمار يميلان الى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، و عند مستوى التشغيل الكامل دائما، و ذلك انسجاما مع الفكر الرأسمالي السائد في تلك الفترة و القائل أن كل عرض يخلق الطلب الموازي له، و معنى ذلك أن الاستثمار الكامل و التوظيف الأمثل لموارد المجتمع يتحققان. إذا

لم تتدخل السلطات العامة بالنشاط الاقتصادي، و رتبوا على ذلك نتيجة في علم المالية هي: وجوب حياد المالية العامة بشكل عام و الضرائب بشكل خاص، و لكن التغيرات الجذرية التي اجتاحت النظام الرأسمالي، و بخاصة ازمة عام 1929، نبهت الحكومات الى ضرورة التدخل لضمان الاستقرار الاقتصادي و إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، أخذت الدولة ترى من واجبها التدخل في النشاطات الاقتصادية، و في تحديد السياسات المالية و لقد استخدمت هذه السياسات في مجال الانفاق العام و الإيرادات العامة. (الخطيب و شامية، 2003، صفحة 131)

إذ تعرف الإيرادات العامة بأنها قيام الدولة بمهامها وذلك عن طريق إنفاقها الذي يغطى بالإيرادات العامة، وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر كالضرائب و الرسوم و عائدات أملاك الدولة و القروض العامة. (عمارة 2، 2015، صفحة 32)

ثانيا تقسيمات الايرادات العامة

و تتمثل أهم التقسيمات على النحو التالي : (شاكر عصفور، 2008، الصفحات 341-342)

أ- **تقسيم الإيرادات حسب دوريتها**: فتقسم الإيرادات العامة ، على هذا الأساس، الى إيرادات عادية و إيرادات غير عادية.

ب- تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها : فتقسم الإيرادات العامة، حسب هذا الأساس، الى إيرادات أصلية و إيرادات مشتقة.

ج- تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها: فتقسم الإيرادات العامة، حسب هذا الأساس، إلى إيرادات سيادية، و إيرادات اقتصادية.

ويمكن توضيحها على النحو التالي:

1-الإيرادات الأصلية ما تحصل عليه الدولة من أملاكها و هي ما تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية.

2-الإيرادات المشتقة هي تلك التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الأخرين و يشمل كافة أنواع الإيرادات عدا الدومين و من الأمثلة على هذا النوع من الإيرادات الضرائب و الرسوم. (الوادي، 2007، الصفحات 48-49)

3-تتمثل الإيرادات السيادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة، و تتمثل في الضرائب و الرسوم و الغرامات المالية التي تفرضها المحاكم، و تذهب الى خزينة الدولة، و في التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، و في القرض الاجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة ام لم تدفع، كما تتمثل في أتاوة التحسين. (سلامة، 2015، صفحة 102)

4-بينما الإيرادات الاقتصادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة، و يقدم خدمات عامة، و من هذه الإيرادات، الإيرادات الناتجة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض و أرباح المشروعات. (سلامة، 2015، صفحة 100)

5- الإيرادات العادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة و دورية (دخل الدومين، الضرائب، الرسوم).

6-الإيرادات غير عادية هي الإيرادات الاستثنائية، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة (القروض، عملية الإصدار النقدي، الهبات و الهدايا..). (الوادي، 2007، صفحة 49)

الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة للدولة

تعتبر الإيرادات العامة السند المالي الذي تعتمد عليه الدولة لتمويل نفقاتها و هي تتكون من مصادر عديدة كالضرائب و الرسوم و القروض و دخل أملاك الدولة و المنح و الإعانات إضافة الى الإصدار النقدي.

أولا: الرسوم: يمكن تعريف الرسوم بأنها مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو أحد الأشخاص العامة، مقابل انتفاعه بخدمة تؤديها له، و يقترن النفع الخاص الذي يعود على الفرد بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله. (عمارة 2، 2015، صفحة 82) فهو اقتطاع نقدي بواسطة الدولة أو أحد الهيئات المحلية يدفعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه من جراء تأدية الدولة لخدماتها وتحقيق النفع العام. (الجمل، 2007، صفحة 172)

و يمكن إجمال خصائص الرسوم في النقاط التالية : الصفة النقدية، الإلزام أو الجبر، المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه، تحقيق منفعة عامة الى جانب منفعة خاصة. (المشهداني و الطائي، 2015، صفحة 21)

ثانيا: القروض: يقصد بالقروض العامة بأنها مبالغ من النقود تحصل عليها الدولة من الغير و تتعهد بردها ودفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة ينص عليها عقد القرض. (عمارة 2، 2015، صفحة 56)

ويمكن ذكر أهم خصائص القرض في النقاط التالية: هو مبلغ من المال يكون عينا أو نقدا، يدفع للدولة أو إحدى هيئاتها العامة، يدفع القرض بصورة اختيارية و لا يكون اجباريا إلا في حالات طارئة وخاصة، يدفع القرض مقابل الوفاء بقيمته، القرض العام يتم بموجب عقد بين الطرفين. (المشهداني و الطائي، 2015، الصفحات 22-23)

وتتمثل أبرز أنواع القروض في : (أحمد ع.، 2013، الصفحات 250-251)

أ- حيث مصدر القرض

- القروض الداخلية: وهي القروض التي تتفق حولها الدولة مع المؤسسات الوطنية و تعطي مقابلها سندات الى الدائنين تستهلك فيما بعد على أساس برامج معدة لهذه الغاية، و بالطبع تدفع عنه فائدة معينة.

– القروض الخارجية: و هي القروض التي تتفق حولها الدولة مع دول أو مؤسسات خاصة خارجية، و تعقد لهذه الغاية اتفاقيات تتضمن تحديد قيمة القرض و مهلة سداده و نسبة الفائدة التي تتوجب عليه...الخ.

ب– من حيث مدة التسديد

–قروض قصيرة الأجل: و هي القروض التي تكون مدة تسديدها قصيرة قد لا تتجاوز السنة الواحدة.

–قروض متوسطة الأجل: و هي القروض التي تحدد تسديدها بفترة أطول من النوع الأول بين سنة الى خمسة سنوات و قد تصل الى عشرة سنوات.

–قروض طويلة الأجل: و هي القروض التي تحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبيا من النوع الثاني قد تصل الى الخمسين سنة أو أكثر.

ج– من حيث الأعباء التي تتوجب على القرض:

–قروض بفائدة: وهي التي يتوجب عليها مبلغ يضاف الى قيمتها الأساسية يسمى بالفائدة.

–قروض بدون فائدة: وهي القروض التي لا تحمل أية مبالغ إضافية، و هذه قليلة الحصول و تتم عندما ترغب دولة ما بمساعدة دولة أخرى لأغراض معينة.

ثالثا: الإصدار النقدي: لجأت الدول منذ القديم الى إصدار النقد المعدني، بحيث كانت تستفيد الدولة من الفرق بين قيمة النقد الحقيقية و قيمته الاعتبارية التي كانت تفوق كلفة صكه، و هذا يضاف الى تيسير المعاملات بين المواطنين و تسهيلها بدل المعاملات بالمقايضة. و احتكرت الدولة حق إصداره و أصبح بإمكانها الحصول على موارد طائلة بكلفة قليلة و بوسائل متعددة، أهمها صناديق الادخار التي تتولى التسليف و الرهن العقاري. و إنشاء هيئات تتولى التأمين على أنواعه، و مراقبة حركة التسليف و التداول النقدي بواسطة المصرف المركزي التابع له، و أخيرا إصدار الأوراق النقدية. (نصر الله، 2015، صفحة 18)

و تلجأ الدولة في الوقت الحاضر الى تمويل نفقاتها العامة و الاستثمارية الى الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم و يتم ذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم و القروض ...الخ عن تغطية نفقاتها العامة وأن الإصدار الجديد يتلاءم وفكرة وجود العجز المنظم في الميزانية العامة. و يتمثل الإصدار النقدي في تكوين كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها. (المشهداني و الطائي، 2015، صفحة 25)

و قبل تطبيق سياسة الإصدار النقدي هناك شروط يجب توفرها في الاقتصاد و لعل أهمها: (يوب، 2019، الصفحات 488-498)

– أن تقوم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع استثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها.

– أن لا تقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة، بل تقوم بإصدار نقدي جديد عبر دفعات بكميات مدروسة لكي لا تضر بالاقتصاد الوطني.

– لابد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.

رابعا: الضريبة: الضريبة هي مدفوعات اجبارية مرتبطة بأنشطة معينة تحصلها الحكومة من الأفراد، أي أن الضريبة تمثل مبالغ نقدية يلتزم الأفراد و المنشآت بدفعها بشكل اجباري للحكومة، وترتبط بأنشطة معينة مثل الحصول على دخول أو تملك أصول أو التصرف في الدخل و الممتلكات و دون أي مقابل محدد أو معين. (البنا، 2009، صفحة 180) أي هي فريضة مالية تضعها الدولة و تلزم بها المكلفين من الأفراد و الهيئات بغية تحقيق مجموعة من الأغراض العامة و هي عبارة على تحويل قسري غير عقابي للمصادر المالية من القطاع الخاص الى القطاع العام بناء على معايير محددة سلفا و دون مقابل مباشر أو نفع محدد للمكلفين و ذلك لإشباع حاجات عامة و تنفيذ للسياسة العامة للدولة. (الفار، 2001، صفحة 27)

أ– عناصر الضريبة: يمكن استخلاص عناصر الضريبة من خلال تعريفها : (عواد، 2013، الصفحات 121-122)

–الضريبة اقتطاع نقدي جبري من موارد الوحدات الاقتصادية سواء كانت أشخاصا معنوية او طبيعية، و تعكس الضريبة أبرز مظهر من مظاهر سيادة الدولة، و هي بهذا تختلف عن إيرادات أملاك الدولة و إيرادات القروض.

–أنها تحويل للموارد من الأفراد الى الدولة و التحويل قد يتم عينا و كانت هي الصورة الغالبة في الماضي، و قد يتم نقدا و هي الصورة الغالبة حديثا و قد تطورت الضرائب النقدية بطبيعة الحال بتطور الاقتصاديات و النظم النقدية.

–إن الغرض من فرض الضريبة و جبايتها هو تمويل الإنفاق العام و تأمين الخدمات العامة و تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة

ب– قواعد الضريبة: تتمثل قواعد الضريبة في قواعد كلاسيكية و قواعد حديثة:

1–القواعد الكلاسيكية تتمثل في: (العلي 2، 2007، الصفحات 96–97)

–قاعدة العدالة: يقصد أدم سميث بقاعدة العدالة هي أن يسهم أعضاء الجماعة في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة و يعني ذلك أن أدم سميث يميل الى الأخذ بالضريبة؛ النسبية أي بضرورة أن تتناسب الضريبة مع الدخل. على أساس أن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع ازدياد دخله و قد ساد هذا المنطق معظم كتاب القرنين الثامن عشر و التاسع عشر وهو تطبيق لنظرية العقد المالي التي سادت في تلك؛ الفترة، ولم يخرج عن هذا الاجماع سوى (ساي) حيث يرى و على عكس أدم سميث أن الضريبة التصاعدية هي أكثر الضرائب اقترابا من العدالة وأن الضريبة النسبية أكثر على الفقير منها على الغني.

–قاعدة اليقين: يرى أدم سميث أن الضريبة الجيدة هي تلك الضريبة المحددة بوضوح و بلا تحكم أي أن تكون الضريبة معينة وصريحة و غير مفروضة بصورة كيفية فسعرها معروف ووعائها معلوم وأسلوب مواعيد جبايتها محدد بوضوح. أي أن المكلف بالضريبة سيكون على علم مسبق بالتزاماته قبل الدولة و من ثم يكون لديه القدرة على الدفاع عن حقوقه من أي تعسف أو سوء لاستعمال السلطة.

–قاعدة الملائمة: و تعني هذه القاعدة أن كل ضريبة يجب أن تجبى في أنسب الأوقات و بالأسلوب الأنسب للمكلف حتى تتجنب ازعاجه و يكون التكليف سهلا عليه.

–قاعدة الاقتصاد: تعني هذه القاعدة عند أدم سميث الاقتصاد في كلفة جباية الضريبة، أي أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد كلفة الضريبة عما يدخل خزانة الدولة، و عليه فقاعدة الاقتصاد تعني أن أفضل الضرائب هي تلك التي تتميز بانخفاض كلفة تحصيلها و ارتفاع و غزارة حصيلتها.

2–قواعد حديثة: بعد هذه القواعد الأساسية وضعت قواعد أخرى حديثة متضمنة القواعد الكلاسيكية السابقة كما يلي: (عجمان و مسعود، 2015، الصفحات 87–88)

–القواعد الاقتصادية: و أهم القواعد الاقتصادية في النقاط التالية:

* عدم الجور و المغالاة في فرض الضرائب.
* منع إمكانية نقل العبء الضريبي لشخص آخر.
* الاقتصاد في نفقات تحصيل الجباية.

-القواعد الاجتماعية: و يمكن اختصار القواعد الاجتماعية في النقاط التالية:

* ملائمة موعد دفع الضريبة بالنسبة للممول مع إمكانية تقسيط مبلغ الضريبة.

* مراعاة مقدرة الممول على الدفع، أي ضرورة دراسة الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للممول، و فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء، و اعفاء الفقراء منها، ومن الضروري دراسة أسباب التهرب من دفع الضريبة.

* مرونة الضريبة و المقصود بالمرونة هو زيادة الضرائب عند ارتفاع الدخل و بالعكس عند انخفاض الدخل، أو فرض ضرائب على الكماليات المستوردة من الخارج.

-القواعد القانونية: و تشمل القواعد القانونية على النقاط التالية: (عجمان و مسعود، 2015، صفحة 88)

* شمولية أو عمومية الضريبة: أي ضرورة خضوع جميع أفراد المجتمع للضريبة دون تمييز لوضعهم أو مركزهم الاجتماعي.
* العدالة او المساواة عند فرض الضرائب: أي بمعنى أن الأفراد الذين تتساوى ظروف معيشتهم و دخولهم، يجب أن يدفعوا ضريبة واحدة متساوية – تعريفة واحدة للجميع أو للمجموعة الواحدة في حالة تساوي الظروف.
* اليقين أو التحديد: أي ضرورة تحديد النشاط الاقتصادي و حجم الدخل المتحصل عليه و تحديد الشخص المكلف بالدفع، وتحديد طريقة التحصيل و مواعيد الجباية، و تحديد العقوبات القانونية في حالة التهرب من دفع الضريبة بدقة.

ج- أنواع الضريبة: تتمثل أنواع الضرائب في :

1- **الضرائب المفروضة على الأشخاص و الضرائب على الأموال:** فبالنسبة لضرائب الأفراد فهي التي تفرض على المواطنين أنفسهم، و كانت تصيب الشخص بعينه بغض النظر عن دخله و قدرته المالية، أما بالنسبة لضرائب الأموال فهي المرحلة الأخيرة لتطور الضرائب في الوقت الحاضر و هنا الضريبة تصيب ما يملكه الشخص من أموال داخل المجتمع ممثلة في رأسماله او دخله، و تمتاز بعدالتها لأنها تصيب حجم الأموال التي يملكها المكلف.

2- **الضرائب الواحدة و الضرائب المتعددة:** عرفت الضرائب الواحدة منذ القدم، إذ كانت الدولة تفرض ضريبة واحدة فقط، و أول من طبق هذه الضريبة (الفيزوقراطيون)، حيث نادوا بفرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي من الزراعة، فالزراعة هي العمل المنتج الوحيد. في حين الضرائب المتعددة تعني أن تفرض أكثر من ضريبة أساسية واحدة، على أنواع متعددة من الدخول و الأموال، و كلما زادت حاجة الدولة الى المال ازداد أنواع الضرائب المفروضة، أي أن المكلف يدفع عدد من الضرائب على جميع الأنشطة التي يمارسها. (سلامة، 2015، الصفحات 112-113)

3- **ضرائب مباشرة و غير مباشرة:** وهناك معايير للتمييز بين الضرائب المباشرة و غير مباشرة من أهمها: (الوادي، 2007، صفحة 55)

– معيار العبء الضريبي: يعتمد هذا المعيار على أساس تحمل المكلف بدفع الضريبة المفروضة عليه بصورة نهائية دون أن يتمكن من نقل العبء الضريبي الى شخص آخر فتكون الضريبة عندها مباشرة.

أما إذا تمكن المكلف الاسمي من نقل عبء هذه الضريبة المفروضة عليه الى شخص آخر يسمى المحول الحقيقي أو النهائي فان الضريبة حينئذ تكون غير مباشرة. و يكون بذلك المكلف الاسمي وسيطا في دفع الضريبة بين الإدارة الضريبية و المحول الحقيقي لها.

– المعيار الإداري: و هذا المعيار يتعلق بكيفية تنظيم الإدارة الضريبية للضرائب. حيث تقسم دوائر الضريبة الى دائرة تختص بالضرائب المباشرة و هي الضرائب التي يتم تحصيلها طبقا لجداول اسمية، أما دائرة الضرائب الغير مباشرة فلا يوجد جداول اسمية للمكلفين و إنما يتم تحصيلها عند توافر وقائع معينة يحددها التشريع الضريبي كانتقال البضائع من دولة لأخرى (و يسمى هذا المعيار بالقانوني).

– معيار الوعاء الضريبي: الوعاء الضريبي هو قيمة العناصر الخاضعة للضريبة. فالضرائب المباشرة تكون على الوعاء من حيث وجوده في حوزة المكلف أما الضرائب الغير مباشرة فهي التي تفرض على حركة الوعاء في المعاملات التجارية مثل ضريبة المبيعات.

وهناك زاوية أخرى يمكن النظر إليها من حيث الوعاء الضريبي فإذا فرضت الضريبة على وعاء يتميز بالثبات و الاستمرار كانت الضرائب مباشرة، أما الضرائب الغير مباشرة تفرض على وقائع غير منتظمة الحدوث بالنسبة للمكلف.

رابعا: دخل أملاك الدولة: يقصد بأملاك الدولة (الدومين) جميع ممتلكات الدولة مهما كان نوعها. و تشمل جميع ممتلكات الدولة العقارية (الدومين العقاري) التي تتكون من الأراضي الزراعية، و الغابات، و المناجم، و المحاجر، و الملاحات. و يضاف الى ذلك، ما أصبحت تمتلكه الدولة في العصر الحديث، من مشروعات صناعية، و تجارية، و أسهم وسندات الشركات و غيرها. (شاكر عصفور، 2008، الصفحات 346-347)

و تقسم أملاك الدولة الى قسمين:

أ- **أملاك الدولة العامة (الدومين العام):** يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة و يختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق و المطارات و الموانئ و الحدائق العامة...الخ. و يتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة، و لا يجوز تملكه بالتقادم، ملكية الدولة له هي ملكة عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، و الغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة، و ليس على أموال للخزينة العامة، و هذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد، كم هو الحال عند دخول الحدائق او المطارات ..الخ. (سلامة، 2015، صفحة 100)

ب- **أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص)**: و يطلق اصطلاح الدومين الخاص على جميع الأملاك، و الأموال التي تملكها الدولة، أو هيئاتها العامة ملكية خاصة، و المعدة للاستعمال، و النفع العام، و لكن بمقابل

فهي تشكل مصدرا رئيسيا لإيرادات الخزينة العامة: كالعقارات (مباني، و أراضي) و كالغابات، و المناجم، ومجاري الأنهار، و قيعان البحار، و النقود، و المنشآت التجارية و الصناعية...الخ.

و في الغالب تقوم الدولة، أو الهيئات العامة بإدارة، واستغلال هذه الأملاك الخاصة بصفة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة، كتأجيرها للأفراد و يمكن إجمالها في : الدومين الخاص العقاري، الدومين الخاص المنقول أو المالي، الدومين الخاص التجاري، أو الصناعي، الغابات، المناجم، المحاجر، و المعادن، مجاري البحار و الأنهار. (عناية، 2003، صفحة 38)

خامسا: الغرامات و الهبات و المنح و التبرعات: تتمثل الغرامات في المبالغ التي تجبيها الدولة و هيئاتها العامة من الأفراد المخالفين للقوانين و التشريعات المسنة في ذلك البلد، و لا يعد مصدر الغرامات أحد المصادر الرئيسية التي تعول عليها الدولة في تمويل الخزانة العامة و ذلك لقلة المردود المالي التي يمكن أن تحققه الغرامات هذا من جهة ، و من جهة أخرى إن الهدف الرئيس من فرض الغرامات هو هدف تربوي الغاية منه حث المواطن على الالتزام بتطبيق القوانين و ردعهم من مغبة مخالفتها.

بينما الهبات و المنح و التبرعات هي الإيرادات التي تقدمها الدول الصديقة و الحليفة للدولة المحتاجة أو تقدمها المنظمات الدولية أو الشركات الأجنبية لأسباب اقتصادية و سياسية و مالية او إنسانية، كما أن بعض المؤسسات و الأفراد داخل الدولة قد يتبرعون ببعض الأموال بصفة هبة أو منحة غير مستردة لدعم الجهد المالي للدولة. (الهيتي و الخشالي، 2017، صفحة 80)

الفرع الثالث: النفقات العامة للدولة

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات، وهي المكون الأساسي الثاني للميزانية العامة.

أولا: تعريف النفقة العامة وأركانها

- النفقة العامة هي تلك النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة عامة، و الجهة العامة يقصد بها أحد أشخاص القانون العام و الذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة. (عثمان، 2008، صفحة 459)
- النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة. (الجمل، 2007، صفحة 183)
- كما هي عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (محرزي، 2003، صفحة 65)

فالنفقة بصفة عامة هي تلك المبالغ النقدية التي تقوم جهة عامة بإنفاقها لتلبية واشباع حاجات عامة أي تعتبر أداة تعمل على تحقيق أهداف الحكومة المسطرة مسبقا.

و من خلال تعريف النفقة العامة يمكن استخلاص أركان النفقة العامة و المتمثلة في: (الهيتي و الخشالي، 2017، الصفحات 27-28)

1- **الصفة النقدية:** النفقات العامة تحتم استعمال مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها لمنح المساعدات و الإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

2- **الصفة العمومية:** و نعني بها ضرورة صدور النفقة من هيئة عامة (الدولة ومؤسساتها العامة) لكي تأخذ الصفة الرسمية والعمومية، ولا تعد نفقة عامة جميع المبالغ التي يصرفها الأفراد أو الجماعات بصفتهم الشخصية حتى لو كانت هذه النفقات موجهة لإشباع حاجات عامة لانتفاء شرط العمومية.

3- **استهداف النفقة العامة لإشباع حاجة عامة:** تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف اشباع الحاجات العامة وذلك بأن تكون النفقة سداد لحاجة عامة وليس مصلحة خاصة.

ب–قواعد وضوابط النفقة العامة

كما يخضع الانفاق العام لقواعد وضوابط لابد من مراعاتها والتي تتمثل في:

1- **قاعدة المنفعة القصوى** : وتعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات العامة، الى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، و خاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة. (الخطيب و شامية، 2003، صفحة 61)

2- **قاعدة الاقتصاد:** ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة، حيث أن هذه الأخيرة، بديهيا، تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات الى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد لأية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة، الى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع الى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة و اتساع رقعة التهرب و الغش الضريبي. (محرزي، 2003، صفحة 97)

3- **قاعدة الترخيص:** تعني النفقة العامة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص. ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني. (العبيدي، 2011، صفحة 60)

و من أهم ضوابط الانفاق العام نجد: (الهيتي و الخشالي، 2017، الصفحات 34-35)

1- **ضابط المنفعة:** و نعني به ضرورة توفر الأهمية و الفائدة و النفع الاجتماعي في الانفاق العام، إذ بغياب المنفعة يصبح الانفاق العام غير مجدي و عبثي و يفقد أحد أركان شرعيته و هناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الانفاق العام منها:

– الاتجاه الشخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الانفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد عند ممارسة الحكومة للإنفاق العام و الناتج المتولد عندما يترك هذا الانفاق بيد الافراد إلا أنه يؤخذ على هذا الاتجاه صعوبة تطبيقه من الناحية العملية فليس من السهولة إجراء هكذا مقارنة لذلك برز اتجاه جديد في قياس المنفعة هو الاتجاه الموضوعي.

– الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الانفاق العام يتم قياسها من خلال متابعة معدلات النمو الاقتصادي و الزيادة المتحققة في الدخل القومي فإذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في الانفاق العام يمكن أن يوصف هذا الانفاق بأنه نافع، و على الرغم من سهولة هذا المعيار إلا أنه يؤخذ عليه أنه يركز على الاعتبارات الاقتصادية فقط و يهمل الجوانب الأخرى كالاعتبارات الاجتماعية مثلا.

2- ضابط العقلانية الاقتصادية: و نعني بها الرشادة و حسن التدبير في إدارة الأموال العامة أي الابتعاد عن مظاهر الهدر و التسبب في إنفاق الأموال العامة، علما بأن هذه المظاهر هي أحد الأسباب المولدة لظاهرة التهرب الضريبي، لذلك تعد العقلانية الاقتصادية ركنا و ضابط أساسي من ضوابط الانفاق العام.

ثالثا: تقسيمات النفقة العامة

كما تجدر الإشارة الى أن هناك عدة اعتبارات لتقسيمات النفقة العامة، فالنفقات العامة تتخذ صور متنوعة ذات أهمية قصوى تدخل في تحقيق أهداف السياسة المالية و سنتطرق للتقسيمات على النحو التالي:

أ- التقسيمات العلمية للنفقات العامة (الاقتصادية) : وتتمثل في:

1- **تقسيم النفقات حسب دوريتها:** وهي تتمثل في النفقات العادية و النفقات الغير عادية و معيار التفرقة لهذا النوع هو دورية النفقات، فالنفقات العادية هي التي تتجدد كل فترة من الزمن، أما ماعدا ذلك فهي غير عادية. النفقات العادية يمكن للدولة تقديرها مثل نفقات الدفاع الخارجي في وقت السلم و ما تتكفل به مرافق الأمن الداخلي و القضاء و التعليم و غيرها من المرافق في الأحوال العادية و تختلف من سنة الى سنة حسب استراتيجية السياسة الاقتصادية. أما النفقات الغير عادية فهي نفقات غير متوقعة كالمصروفات على الحروب أو انتشار الأوبئة مثلا. (صوان، 2019-2020، صفحة 30)

2- **تقسيم النفقات حسب طبيعتها:** وهي تتمثل في النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية، فالنفقات الحقيقية فهي النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لاستخدام جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع في انتاج السلع و الخدمات الموجهة لإشباع الحاجات العامة، فهي النفقات التي تؤدي لخلق انتاج جديد و إحداث زيادة مباشرة في الدخل القومي. أي أنها النفقات التي تدفع كمقابل

للسلع و الخدمات التي تحصل عليها الدولة. بينما النفقات العامة التحويلية فهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية الى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائما اقتصادية مثالها الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة، فالنفقات التحويلية تقود الى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع دون أن تلزم المستفيد بتقديم أي سلعة أو خدمة للسلطات العامة، و هذا يعني أن النفقات التحويلية لا تقود الى تغيير متدفق الدخل الإجمالي بل تكتفي بنقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية ميسورة الى فئة أخرى معوزة لهذا يطلق عليها الناقلة. (الهيتي و الخشالي، 2017، صفحة 32)

3- **تقسيم النفقات حسب أغراضها:** يمكن تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها الى: (نسمن، 2020-2021، الصفحات 48-49)

– **نفقات إدارية:** و تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من أجور و مرتبات الموظفين و مكافأتهم و معاشاتهم، و نفقات رئيس الدولة، و مكافآت أعضاء المجالس النيابية.

– **نفقات اقتصادية:** و تتضمن النفقات الحكومية لغاية تحقيق الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج، أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، و أيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، و تشمل نفقات الأشغال العامة، و الإعانات الاقتصادية المختلفة كإعانة المشروعات الكاسدة و نفقات خفض الأسعار.

– **نفقات اجتماعية:** و يكمن هدفها في زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة و ذوي الدخول المحدودة بصفة خاصة، و تشمل اعانات البطالة و المساعدات و الخدمات الاجتماعية المختلفة من صحية و تعليمية و غيرها.

– **نفقات مالية:** و تشمل أقساط استهلاك الدين و فوائده السنوية.

– **نفقات عسكرية:** و تشمل نفقات التسليح و تجهيزات القوات العسكرية.

ب- **التقسيمات الوضعية للنفقات العامة (المعيار العملي أو الوظيفي):** يطلق على التقسيمات الوضعية للنفقات أحيانا مسمى تبويب النفقات العامة، حيث تتناول تقسيماتها حسب ظهورها في وثائق موازنات الدول، إذ أن كل دولة من دول العالم ترتب نفقاتها بطريقة ما، تحكمها اعتبارات عدة منها اعتبارات سياسية أو إدارية أو وظيفية، و الجدير بالذكر أنها تظهر بأرقام بشكل تفصيلي في الموازنات. (قسميوري، 2020-2021، صفحة 33)

رابعا: أسباب زيادة النفقات العامة

تختلف الأسباب التي تؤدي الى زيادة في حجم النفقات العامة من أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية و التي نعرضها على النحو التالي:

أ- **الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:** و تعني زيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة، و ما تبعها نم نمو لحجم و مستوى الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، و تحسن نوعيتها كما و كيفيا، أي زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات. (يحياوي1، 2015-2016، صفحة 49)

1- **الأسباب الإدارية:** يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة، و الإسراف في عدد الموظفين و زيادتهم على حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة (أثاث، مكتبات...الخ) الى زيادة الانفاق العام بصورة ملحوظة، بل وأكثر من ذلك يمثل عبئا إضافيا على موارد الدولة. والزيادة، في هذا الصدد، وإن كانت حقيقية، إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشرا، وبتعبير آخر فهي، وعلى الرغم من كونها تؤدي الى زيادة عبء التكاليف العامة على الأفراد لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام. (ناشد، 2008، صفحة 68)

2- الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي و التوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)، فزيادة الدخل القومي تسمح الدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب و رسوم و غيرها، حتى و لو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، و عادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة انفاقها على مختلف الوجوه كما يؤدي التنوع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية الى زيادة النفقات العامة، و تسعى الدولة عند قيامها بهذه المشروعات الى: الحصول على موارد لخزانة الدولة؛ التعجيل بالتنمية الاقتصادية؛ محاربة الاحتكار. (رقوب، 2017-2018، صفحة 94)

3- الأسباب الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي، و كذا تركيز السكان في المدن، و المراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات العامة، ويرجع ذلك الى أن حاجات السكان في المدن أكبر و أعقد من حاجات السكان في القرى (الريف) بالإضافة الى زيادة الخلل في توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع، ما نتج عنه زيادة عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر، و بالطبع يكلف هذا المزيد من الانفاق على برامج الحد من الفقر.

أضف الى هذا أن زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم، و من ثم وعي المواطنين بحقوقهم حيث أصبحوا يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية كالمرض و الشيخوخة و العجز، الى جانب المخاطر الاقتصادية كالبطالة و إصابات العمل . الأمر الذي أدى الى زيادة الانفاق العام. (فرج، 2011-2012، صفحة 83)

4- الأسباب السياسية: إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، و القيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، و كثيرا ما يدفع النظام الحزبي الحزب الحاكم الى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين و الى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره و ينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة. كما يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء الى زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات و غيرها. و من جهة أخرى إن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة و زيادة أهميته في العصر الحديث، الى جانب ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة قد أدى الى زيادة الانفاق العام على هذا المرفق الحيوي. (رقوب، 2017-2018، صفحة 95)

5-الأسباب المالية: ترتبط هذه الأسباب بتطور الفلسفة الاقتصادية و اتساع دور الدولة، فقد أدى تطور مفهوم النفقة العامة من المفهوم التقليدي للنفقة المحايدة الى المفهوم الحديث للنفقة الإيجابية، الى ازدياد حجم النفقات العامة، فقد حدد الفكر التقليدي نطاق النشاط الحكومي، و بالتالي طالب بضرورة الحد من النفقات العامة و لكن نتيجة للمفهوم الحديث للنفقة العامة و أهمية النشاط الحكومي و إنتاجيته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الاعتراف بأهمية قيام الدولة في أوقات الازمات و ضرورة زيادة نفقاتها لتعويض النقص في الطلب الفعلي، و المحافظة على مستوى معين من التشغيل و الدخل القومي و اتجهت الدولة الحديثة الى التوسع في حجم الانفاق العام، و ساعدها ذلك سهولة الحصول على إيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات (القروض العامة و الإصدار النقدي) و توفر فائض في إيراداتها او الاحتياطي العام. (بوجلال أ.، 2016-2017، صفحة 76)

ب- **الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة:** يقصد بها زيادة كمية النفقات العامة من غير أن يصاحبها زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، أي أنها التضخم في أرقام النفقات العامة، دون أي مقابل أو زيادة في كمية السلع و الخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة. (يحياوي1، 2015-2016، صفحة 48)

1- **انخفاض قيمة النقد:** أصبح الانخفاض من قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، و لم تفلت منه دولة من الدول، مما دفع بعض الاقتصاديين الى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية، و يقصد بالتضخم زيادة العدد الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض و هو ما يؤدي الى الارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، و ليس المقصود بالتضخم الارتفاع المؤقت للأسعار، بسبب عجز طارئ في أحد المحاصيل الأساسية في الاقتصاد أو ارتفاع الأسعار مرة واحدة، ثم استقرارها بعد ذلك و لكن المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة ممتدة من الزمن. و يترتب عن ظاهرة التضخم، انخفاض قيمة النقد، أي تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على الكمية من السلع و الخدمات أكبر مما كانت تدفع من قبل للحصول على الكمية نفسها من السلع و الخدمات. (بوجلال أ.، 2016-2017، صفحة 73)

2- اتساع حجم الاقليم: هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد الى دولة معينة، هذا الإقليم لم يكن تابعا لها، وهو ما قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، و قد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها و اتسعت مساحتها عقب بعض الحروب، كما حدث هذا عند اتحاد الألمانيتين (الشرقية و الغربية) ما أدى الى توحيد الميزانية، و بالتالي تضاعفت النفقات العامة. (فرج، 2011-2012، صفحة 81)

3- زيادة عدد السكان: تخلف زيادة عدد السكان زيادة في الأعباء التي تتحملها الدولة لمواجهة طلب السكان الجدد على خدماتها، فتزيد في انفاقها بالقدر الذي يحفظ للفرد نفس المستوى من الخدمات، فتكون بذلك الزيادة في نفقات الدولة محض زيادة ظاهرية. (زغاشو، 2021-2022، صفحة 39)

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة

مع توسع دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي وسعيها لتحقيق جملة من الأهداف كالتوازن العام ومحاربة التضخم وغيرها، أدى الى تداخل جملة من السياسات والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية والتجارية إضافة الى سعر الصرف وذلك من حيث الأدوات وطريقة التدخل، ما يقود الى التساؤل حول دور وأثر كل سياسة على النشاط الاقتصادي وبالتحديد علاقة وتأثير السياسات الاقتصادية على الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة باعتبارهما مؤشرات التوازن وبالتحديد التوازن الداخلي (الميزانية العامة للدولة) والتوازن الخارجي (الميزان التجاري).

المطلب الأول: السياسة المالية والسياسة النقدية والأثر المتبادل بينهما

تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية إذ يستخدمان في تحقيق الاستقرار والتوازن والنمو الاقتصادي فهما بذلك يؤثران على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام كل من أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية. ولتتبع الأثر المتبادل بينهما سنحاول التعريج على العناصر التالية:

الفرع الأول: : ماهية السياسة المالية

من خلال هذه النقطة سيتم التطرق الى تعريف وأدوات السياسة المالية الى جانب أهدافها.

أولا: تعريف السياسة المالية وأدواتها

أ- تعريف السياسة المالية

يمكن ايجاز تعريف السياسة المالية في التعاريف التالية:

– السياسة المالية هي فرع من فروع السياسة الاقتصادية و هي برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الانفاقية لإحداث أثار مرغوبة و تجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع (دراز، 2002، صفحة 61)

– وعرفها البعض بأنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود امكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي. (الجمل، 2007، صفحة 7)

ب– أدوات السياسة المالية

ومن خلال تعريف السياسة المالية نجد أنها تستخدم أدوات لتحقيق أهدافها تتمثل في: (العمراوي، بن لحرش، و حساني، 2021، صفحة 332)

1– الإيرادات العامة: تعرف الإيرادات العامة بأنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

2– النفقات العامة: وهي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة) بهدف اشباع الحاجات العامة.

3– الميزانية العامة: وهي عبارة عن تنظيم مالي يتقابل فيه جانبي النفقات العامة و الإيرادات العامة، ويحدد العلاقة بينهما، بحيث يتم توجيهها لتحقيق أهداف السياسة المالية.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

وهذه الأهداف تتمثل في: (الربيعي، 2013، الصفحات 69-70)

أ– **تحقيق استقرار الأسعار**: تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق استقرار الأسعار، و خاصة في أوقات الكساد أو في ظروف الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل و الأسعار و مستوى الدخل القومي و لأجل ذلك تقوم الحكومة باتباع سياسة انكماشية عند مواجهة الاقتصاد الى التضخم تتمثل في خفض الانفاق الحكومي و خاصة الاستهلاكي منه مع عدم التعرض الى بنود الانفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية و لما لهذا الاجراء من تخفيض مستوى الطلب الكلي و انخفاض في عرض النقد و ارتفاع القوة الشرائية للنقود و انخفاض الأسعار، أو باتباع سياسة توسعية في حالة الكساد من خلال زيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا.

ب– **تحقيق مستوى التشغيل الكامل:** إن تعرض معظم اقتصاديات العالم الى ارتفاع معدلات البطالة أثناء أزمة الكساد العالمية كان للسياسة المالية دور هام في معالجة تلك المشكلة و ذلك من خلال رفع الطلب الكلي الفعال عن طريق المساهمة في زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب و من ثم زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة و القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة، و تأخذ الحكومة دور فعال في تحديد الطلب الكلي سواء كان بشكل مباشر كما يحدث في حالة

الانفاق الحكومي على السلع و الخدمات أو غير مباشر كما في حالة المدفوعات التحويلية المختلفة التي تقوم الحكومة بها أو يأخذ الدور الحكومي صورة سلبية غير مباشرة عن طريق استخدام الضرائب للتأثير على حجم الدخل المتاح للقطاع الخاص.

ج- **تحقيق النمو الاقتصادي:** إن استخدام أدوات السياسة المالية تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، إذ تؤدي هذه الآلية الى زيادة الاستثمارات و بالتالي زيادة الدخل عبر عمل المضاعف و من ثم تحفيز الطلب الكلي و زيادة الناتج القومي الإجمالي، أي قيام السياسة المالية بتعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية و الاجتماعية و القيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة عبر تحسين دوافع العمل و الاستثمار و الادخار.

الفرع الثاني: ماهية السياسة النقدية

سيتم التطرق في هذه النقطة الى تعريف السياسة النقدية وأنواعها الى جانب أدواتها وأهدافها.

أولا: تعريف السياسة النقدية وأنواعها

أ –تعريف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد عناصر السياسة الاقتصادية العامة و التي تستخدم جنبا الى جنب مع بقية السياسات الأخرى كالسياسة المالية و الدخلية و سياسة سعر الصرف لغرض التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، و ذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة النقدية بالمفهوم الواسع تشمل كافة الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو البنك المركزي أو السلطات النقدية الأخرى لتأثير على كمية النقود و الائتمان المصرفي. و قد عرفها الاقتصادي كينت بأنها " مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل. (الربيعي، 2013، صفحة 73)

– السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي. (مفتاح، 2005، صفحة 98)

ب– أنواع السياسة النقدية

و يمكن التمييز بين أنواع السياسة النقدية كما يلي: (حاجي س.، 2015-2016، الصفحات 92-93)

1– السياسة النقدية الانكماشية: تنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، حيث تقيد الائتمان وتشجع المواطنين على الادخار، وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع، وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار، وعدم المطالبة بزيادة الأجور.

2- السياسة النقدية التوسعية: بموجب هذه السياسة، يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، بهدف تشجيع الائتمان، وهذا لزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة وسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى ذلك الى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، وهذه السياسة تؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل.

3- السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن): يتفق علماء المالية، على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية، التي تعتمد على الزراعة الموسمية في الغالب، أو على تصدير المواد الأولية للخارج أي الدول أحادية المورد في اقتصادها، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة. بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة، أو تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من جهة في حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيعها (المحاصيل)، في محاولة منه لحصر اثار التضخم.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

وتتمثل أدوات السياسة النقدية في أدوات كمية وأخرى نوعية:

أ- أدوات السياسة النقدية الكمية: وتتمثل في:

1- نسبة الاحتياطي القانوني: وهي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة. إذ يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم، في حين يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد، وتستخدم هذه الأداة في البلدان النامية لتمويل الاحتياجات الموسمية اللازمة لتسويق بعض المحاصيل الزراعية حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية على منح المزيد من السلفيات والقروض، كما أن هذه الأداة لا تتطلب وجود سوق كبير من السندات كما هو الحال في سياسة السوق المفتوحة، ولا يترتب على استخدامها تحمل البنك المركزي أي خسائر رغم أن أثرها يشمل كل المصارف في حين أن سياسة السوق المفتوحة ذات أثر محدود. (القطابري، 2011، الصفحات 28-29)

2- سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية. (القطابري، 2011، صفحة 26)

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية و الانكماشية حيث أن البنك المركزي عندما يهدف الى اتباع سياسة توسعية لانعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الإقراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الافراد ومع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة الى انشاء مشاريع صناعية وتنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود، وعلى صعيد آخر فعند الحاجة الى السياسة الانكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل

قابلية ورغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي الى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب على النقود ومن آلية المضاعف يقلل ذلك حجم النقود في الاقتصاد. (بريني و بن عياد، 2021، صفحة 400)

3- عمليات السوق المفتوحة: وهي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأذونات الخزانة، وبعض الأوراق المالية الاخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدية، في حين يقوم؛ ببيع الأوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة رغبته في تنفيذ سياسة انكماشية بهدف تخفيض سيولة السوق النقدية للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. (القطابري، 2011، الصفحات 30-31)

ب- **الأدوات النوعية للسياسة النقدية:** و تتمثل في: (ساكر، 2006، صفحة 116)

1- **الرقابة على الائتمان:** وتهدف الى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة وذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك في منح الائتمان وذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

2- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك من خلال فرض البنك المركزي على البنوك التجارية التقليل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية، وذلك بغرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة. إذ أن العملات الأجنبية التي تودعه البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية ولكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي الى قلة المودع منها لدى البنك المركزي مما يزعزع استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف ولذلك فإن البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج وبالتالي يتدخل في توجيه البنوك التجارية نحو تحويل العملات.

ج- **أدوات أخرى للسياسة النقدية:** و تتمثل في: (بوخاري، 2010، الصفحات 79-80)

1- **الاقناع الادبي:** أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم سياسة المصارحة حيث يقوم البنك المركزي بالتأثير على المصارف والمنشئات المالية من خلال المقالات في الصحف و المجلات والخطب في المناسبات المختلفة.

2- **أسلوب التعليمات الصريحة:** وهنا يقوم البنك المركزي بإصدار القرارات الملزمة والأوامر المباشرة للمصارف التجارية حيث تكون ملزمة بمتابعة هذه التعليمات وألا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يخول القانون البنك المركزي بفرضها.

3- **قيام البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر:** على عمليات المصارف بصفة دورية كلما اقتضى الأمر ذلك لمعرفة مدى تطبيق المصارف للتعليمات والأوامر كما يتلقى البنك تقارير على أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة المصرف.

4- قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية خصوصا إذا ما تعلق الأمر بصياغة الخطة الائتمانية للمصارف التجارية وذلك باستدعاء مسؤولي المصارف التجارية لحضور اجتماعات البنك المركزي كلما اقتضى الأمر ذلك.

رابعا: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة الى أخرى متقدمة أو نامية إلا أنه يمكن تحديد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في:

أ- **العمل على استقرار قيمة النقود:** يعد تحقيق استقرار قيمة النقود وسيلة هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة، و لذلك تسعى السلطات النقدية لتحقيقه من خلال تفادي العوامل المسببة للأزمات الاقتصادية من تضخم و انكماش، عن طريق إدارة عرض النقود بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسبة مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع و الخدمات، فيتوازن الادخار و الاستثمار المرغوبين، و يتحقق مستوى الاستخدام الكامل، أما الأسعار فتبقى حرة في التغير تبعا للتغيرات في مستوى الكفاءة الإنتاجية و تبعا للتغيرات في تفضيلات المستهلكين بين الأنواع المختلفة للسلع و يتطلب استقرار قيمة النقود تدخلا مستمرا من قبل السلطة النقدية، للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة و المستمرة لعرض النقد. (ساعد، 2007، صفحة 89)

ب- **تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل القومي:** إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تظافر جهود الدولة و الأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي و تحسين استخدام الموارد الطبيعية و زيادة إنتاجية العمل، و هذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي و السياسي. و تحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات و استغلالها استغلال أمثل، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات الى اجمالي الدخل القومي، مما يؤدي الى زيادة حجم الدخل و الناتج القومي و توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها. (ساعد، 2007، الصفحات 91-92)

ج- **المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي بما يخدم الاقتصاد القومي:** يتطلب تحقيق الهدفين السابقين، تحقيق تطور في المؤسسات المصرفية والمالية بما يتلاءم و طبيعة النظام الاقتصادي و الأهداف المراد تحقيقها، و يعتمد ذلك على الأسس التالية:

-تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه و السياسات المتبعة، مما يمكن المصرف المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية و نشاطات المصارف التجارية.

-إيجاد المؤسسات اللازمة و الآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية و توجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية.

-اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية، التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي و توزيع الموارد، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك. (ساعد، 2007، صفحة 93)

د- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** تستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي (الميزانية العامة) بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات)، و في الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام و سائل عديدة منها تشجيع الصادرات و تقييد الواردات، فالعجز يتطلب سياسة نقدية تتفادى الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي الى ضعف قوتها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية، فتحجم الدول الأخرى عن استيرادها، بينما يسعى المستوردون في الداخل الى جلب السلع الأجنبية لبيعها بأسعار أقل من أسعار السلع المحلية،

فيزداد عجز ميزان المدفوعات، و السياسة النقدية السليمة هنا هي اتباع سياسة انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار و ذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية. (ساعد، 2007، صفحة 94)

هـ- تحقيق العمالة الكاملة: يعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن المتغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي. وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول الى تحقيق العمالة هو الوصول الى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويل الاجل ترسمه الحكومات تسعى جاهدة للوصول إليه نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرص تعظيم النمو الاقتصادي، كما أنها لها سلبيات اجتماعية أخرى كالإحباط والفشل لدى الافراد العاطلين عن العمل، ولمحاربة البطالة وتحقيق العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة وذلك عن طريق تقوية الطلب الفعال فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل. (مفتاح، 2005، الصفحات 137-138)

الفرع الثالث: الأثر المتبادل بين السياسة المالية والسياسة النقدية

يمكن القول أن السياسة المالية والانفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا الى جنب مع السياسة النقدية الى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار كلي في الأسعار. (ساكر، 2006، صفحة 123)

أولا: معايير التمييز بين السياسة المالية والسياسة النقدية

يمكن ذكر أهم المعايير كالتالي: (دردوري 2، 2013-2014، الصفحات 32-33)

- هناك الكثير من المعايير التي يعتمد عليها للتمييز بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وأهم هذه المعايير هو معيار التفرقة بين أدوات كل من السياستين، فمن خلال ملاحظة الأدوات المستعملة يمكن معرفة السياسة المستعملة هل هي سياسة مالية أو السياسة النقدية.

- عموما السياسة المالية تعتمد على الأدوات التي تؤثر في استرجاع التوازن الداخلي، وبالتحديد الأدوات التي تؤثر في الميزانية العامة للدولة، فهي تستخدم كل ما يتعلق بجانب النفقات العامة، والإيرادات العامة من قروض وضرائب بكل أنواعها، إضافة الى ذلك تقوم السياسة المالية بإدارة الدين العام، فينصب اهتمامها أساسا على استعادة التوازنات المالية، وبالتحديد علاج عجز الميزانية العامة للدولة وعلاج بعض الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والكساد ويكون ذلك باستخدام أدواتها المختلفة و التي تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة.

– أما السياسة النقدية فلها أدواتها الخاصة بها، والتي تستعمل في الأساس للتأثير في حجم المعروض النقدي الموجود في الاقتصاد، وتتحكم السلطات النقدية في هذه السياسة وعلى رأسها بنك البنوك، بتوجيه هذه السياسة و متطلبات الاقتصاد الوطني للعرض النقدي، فيؤثر في العرض النقدي بواسطة أدوات السياسة النقدة المختلفة. وذلك حسب الظروف السائدة من أجل استعادة التوازنات النقدية وعلاج الاختلالات الاقتصادية.

ثانيا: أوجه التعارض بين السياسة المالية والسياسة النقدية

ويمكن ذكر أوجه التعارض بين السياستين في: (شريف، 2016، الصفحات 189-190)

أ-**هيمنة السلطة النقدية:** نجد فيه هيمنة كاملة للبنك المركزي على السياسة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانية تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية، وهذا الأمر يدفع الحكومة الى تخفيض عجز ميزانيتها الى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق، لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية.

ب-**هيمنة السلطة المالية:** نجد فيه هيمنة لوزارة المالية، حيث تستطيع تحديد حجم عجز الميزانية بدون استشارة السلطة النقدية، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف فسوف يؤدي ذلك الى زيادة الضغوط على التضخم والاحتياطات الدولية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية الى زيادة التدفقات النقدية الخارجة كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية.

ج-**استقلالية كل سلطة بنفسها:** نجد فيه كل من البنك المركزي ووزارة المالية يعملان بطريقة مستقلة، ونتيجة لذلك فإن السلطات النقدية والمالية يضعان قرارات متضاربة مع أهدافهما بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الميزانية، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية من أسواق السندات المحلية والأجنبية، فاذا لم يكن سوق راس المال؛ قد تم تطويره بعد، فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع أهداف السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

ثالثا: دواعي وشروط التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

ونتيجة لهذا التأثير ظهر اتجاه يدعو الى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية إذ يعرف التنسيق بين السياستين على أنه الآلية التي من خلالها يتم التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالية عن الأخرى – البنك المركزي والحكومة-وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة في كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين. وتتضح العلاقة بين السياستين النقدية والمالية من خلال التعرض الى كيفية تدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية و الذي يتحقق من ثلاث مصادر: الدين العام المحلي من خلال إصدار السندات الحكومية

قصيرة وطويلة الأجل، الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية بالعملة الأجنبية، زيادة المعروض النقدي عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي. (زلاقي و قدوري، 2019، صفحة 81)

وتتمثل دواعي التنسيق بين السياستين في : (بروشة، 2018-2019، الصفحات 46-47)

-يوجه الانتقاد الى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي كما يوجه اللوم الى الحكومة عندما تلجأ الى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، و هذا يدل على أن ما يتطلب هو عدم التركيز على سياسة دون الأخرى.

-يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة ولكنها غير كافية لتحقق ذلك إذ لابد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الانفاق الحكومي أو العام .

-عندما لا يكون العمل للسياستين واحدا وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدا وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة اخر.

-لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولابد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور، إذ يتطلب الامر استخدام أدوات التأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.

-بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول الى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه الأزمة، كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي الى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل الى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى، وبهذا أدركت الحكومات ضرورة اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية.

بينما تتمثل شروط التنسيق بين السياسة النقدية و المالية في: (زلاقي و قدوري، 2019، الصفحات 81-82)

-وضوح السياستين المالية والنقدية: من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة حتى تستطيع كل من السلطة النقدية و السلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل كاهل الأخرى.

-المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: حيث يتطلب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مشاركة كاملة بين السلطتين النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتهما، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، لنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف

تعمل سياسة سعر الصرف الى جانب السياسات الأخرى على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ففي ظل الانفتاح والتبادل التجاري يكثر استخدام و زيادة الطلب على العملة الأجنبية لتسوية المبادلات مما يجعل سعر الصرف ذو أهمية وتأثيره على النشاط الاقتصادي كما له دور في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: ماهية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة لذا سنحاول في هذه النقطة تعريف سعر الصرف وتحديد أنواعه الى جانب التطرق الى أنظمة الصرف ووظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه .

أولا: تعريف وأنواع سعر الصرف

أ-تعريف سعر الصرف: نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع و الخدمات بين مختلف دول العالم حيث يتم تسوية المعاملات التجارية و الاقتصادية باستخدام سعر الصرف، هذا الأخير الذي تم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة. (زاوي، صفحة 14) فسعر الصرف الأجنبي هو عبارة عن سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدرا بوحدات من العملة المحلية. (ناصف، 2007، صفحة 319) أي هو نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية. (عسول و حبيبة، 2022، صفحة 71)

ب-أنواع سعر الصرف: وتتمثل أنواع سعر الصرف في:

1-سعر صرف اسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الرسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة لنفس البلد. (والي و كاظم، 2020، صفحة 113)

2-**سعر صرف حقيقي**: هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو محسوب كمؤشر، وبالتالي يقيس القدرة الشرائية الخارجية للعملة، بمعنى القدرة الشرائية للسلع الأجنبية.

3-**سعر صرف فعلي**: يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف العملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى. (خبازي، 2016، صفحة 150)

4-**سعر صرف توازني**: وهو السعر الذي يؤدي الى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف. (والي و كاظم، 2020، صفحة 116)

ثانيا: أنظمة سعر الصرف

في حين نجد أنظمة الصرف تتمثل في:

أ-**نظام الصرف الثابت**: يعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحسين مستوى سعر الصرف، ويتم ذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة الى عملة أجنبية واحدة، وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة الى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول. (عسول و حبيبة، 2022، صفحة 72)

ب-**نظام الصرف الحر أو العائم المستقل**: يقوم هذا النظام على أساس قانون العرض و الطلب المطلق في تحديد معدلات الصرف وهذا النظام المعتمد في الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، أما على مستوى الدول العربية فإن الدولة الوحيدة الذي تعتمده هي لبنان.

ج-**نظام الصرف المرن**: إن من أهم أنواع الصرف المرن هو نظام المرونة الاختيارية أو نظام التعويم المسير حيث في هذا النظام تؤثر السلطة النقدية على تحركات معدل الصرف بتدخلاتها الفعالة على الرجوع الى سلة عملات أجنبية قياسية منوعة دون الالتزام بأي سعر صرف رسمي، هذا النظام المعتمد في كل من مصر وتونس والجزائر. (ساكر، 2006، صفحة 98)

ثالثا: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

ويمكن ايجاز وظائف سعر الصرف فيما يلي: (برقوق و يوسف، 2016، صفحة 105)

أ-**وظيفة قياسية**: حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ب-وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيراد التي تكون أسعارها أقل من

أسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على تركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ج–وظيفة توزيعية: إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

ومن أهم العوامل المؤثر على سعر الصرف نجد:

أ–التغير في الميزان التجاري: توجد علاقة وثيقة بين ميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فاذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا الى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري. (زاوي، صفحة 19)

ب–**تغير معدلات التضخم:** للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود الى ارتفاع قيمة العملة. فمثلا عند انخفاض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10٪ ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مسقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين الى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد–نتيجة التضخم–ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة. (زاوي، الصفحات 19–20)

ج–**التغير في معدلات الفائدة الحقيقية:** ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف. (زاوي، صفحة 21)

د–**التدخلات الحكومية:** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها. ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها. (زاوي، الصفحات 22–23)

الفرع الثاني: ماهية سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، التي تدخل ضمن سياسات السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وحتى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة والمتمايزة، لكونها تعتبر سياسة تجارية بالدرجة الأولى، فهي تحظى باهتمام بالغ من قبل المستثمرين و المؤسسات وكل المهتمين بقطاع التصدير والاستيراد على المستوى الجزئي. وهي من السياسات التي تلجأ إليها السلطات النقدية، بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الاختلال الداخلي والخارجي. (عسول و حبيبة، 2022، صفحة 74)

أولا: أنواع سياسة سعر الصرف

بينما أنواع سياسة سعر الصرف هي:

أ-سياسة تخفيض قيمة العملة

1- تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة: يقصد بتخفيض قيمة العملة أي تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غم وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10٪ فان القيمة السوقية لهذه العملة ستنخفض بمقدار 10٪ مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى. أي إذا كانت قيمة العملة مساوية ل1 دولار مثلا ففي حالة التخفيض ستكون قيمتها 95 سنت فقط. وخلاصة القول، إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغير الصرف الأجنبي – الثابت- للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية (الحسني، 1999، صفحة 151).

2- أسباب تخفيض قيمة العملة: تلجأ الدولة لتخفيض قيمة العملة لعدة أهداف منها: (العقون و مقعاش، 2020، صفحة 62)

- تحقيق توازن ميزانها التجاري، حيث يتم ذلك على طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات؛
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة، وهو ما يساهم في استغلال الطاقة الإنتاجية واستغلال المزيد من اليد العاملة؛
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية؛
- تسجيل أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي تستعمل لمواجهة الصدمات المالية المستقبلية.

3- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة: (بوشرى و منصوري، 2016، الصفحات 96-97)

- مرونة الطلب المحلي على الواردات: إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات منعدمة، في هذه الحالة يؤدي تخفيض العملة المحلية الى الزيادة في قيمة الواردات باعتبار أن سعره الخارجي يبقى ثابتا وحجمها لن يتغير، بينما يزيد سعرها المحلي وبالتالي قيمتها الاجمالية بالمقدار الذي انخفضت به قيمة العملة المحلية. أما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات تؤول الى ما لا نهاية فإن

قيمة الواردات تتجه نحو الصفر، بفعل أن الكمية المطلوبة من الواردات تتناقص بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات، مما يؤدي الى انخفاض محسوس في القيمة الاجمالية للواردات بدلالة العملة الأجنبية.

-مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات: إن الطلب الأجنبي على صادرات الدول يجب أن يتمتع بقدر كاف من المرونة في هذه الحالة نجد أن درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار، وبالتالي على استقرارها و على فعالية التخفيض.

- مرونة العرض المحلي للصادرات: يتطلب نجاح التخفيض في زيادة الصادرات ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بدرجة عالية من المرونة، وهذا الشرط هو ضرورة قابلية الإنتاج المحلي لسلع التصدير للزيادة عقب حدوث التخفيض لكي لا يواجه النمو المتوقع في حجم الصادرات، أما إذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعتها مواد مستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع وبالتالي في أسعارها.

-مرونة العرض الأجنبي للواردات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية في ظل مرونة منعدمة للعرض الأجنبي للواردات يؤدي الى انخفاض الطلب الداخلي الذي يؤدي بدوره الى انخفاض السعر الخارجي للواردات بالمقدار الذي انخفضت به القيمة الخارجية للعملة، إذ أنه كلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات أما إذا كانت هذه المرونة أكبر من الواحد فإن ذلك يساعد على نجاح سياسة التخفيض.

من ناحية أخرى فانخفاض قيمة العملة يقصد به انخفاض عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون لذلك علاقة بتغير المحتوى الذهبي للعملة و إنما يحدث الانخفاض في قيمة العملة نتيجة لعوامل السوق من العرض و الطلب، وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحدث في حالة نظام الصرف العائم. (الحسني، 1999، صفحة 153)

ب-**سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة:**

1-تعريف سياسة رفع قيمة العملة: إن عملية رفع قيمة العملة معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة. فعملية رفع القيمة تشير الى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، و بالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (القيادية) مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة. (الحسني، 1999، صفحة 154)

2-أسباب اللجوء الى رفع قيمة العملة: ويرجع لجوء الدولة لرفع قيمة عملتها الخارجية الى الأسباب التالية: (دوحة، 2014-2015، صفحة 83)

-لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره ال ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

-من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الامريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

-انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

في حين ارتفاع قيمة العملة فهو يشير الى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى. و لا ريب أن العوامل المؤدية الى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعاكس تلك المؤدية الى انخفاض قيمة العملة. (الحسني، 1999، صفحة 155)

ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف

ولسياسة سعر الصرف أدوات كغيرها من السياسات تتمثل في :

أ–تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على تحسين أو تدهور قيمة العملة. (قدي، 2017، صفحة 134)

ب– **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك اضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا الى تحديد أسعار فائدة اعلى من أسعار الفائدة الألمانية. إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

ج– مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة الى رخصة خاصة. ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي. (قدي، 2017، صفحة 136)

د– استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات الى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء الى تخفيض العملة.

هـ– إقامة سعر صرف متعدد: تسعى السلطات النقدية من اتباع نظام سعر صرف متعدد الى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي (بوخاري، 2010، صفحة 127)

ثالثا: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها : (قدي، 2017، الصفحات 131-133)

أ–مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف الى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم.

وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من انتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

ب–تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير). وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها. ويزيد انتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها الى زيادة استخدام عنصري العمل وراس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ج–توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح من هذا الوضع الى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية فإن ذلك يؤدي الى انخفاض ربحية المؤسسات وارتفاع القدرة الشرائية للأجور، لذلك يتم اللجوء الى اعتماد أسعار الصرف متعدد (سعر صرف الصادرات التقليدية سعر صرف الواردات الغذائية) وهذا ما لا يوافق عليه الصندوق النقدي الدولي.

د–تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. (بوخاري، 2010، الصفحات 128-129)

الفرع الثالث: آثار سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة

يمكن ايجاز آثار سياسة سعر الصرف في النقاط التالية:

أولا: آثار سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري

أ– **آثار رفع قيمة العملة على الصادرات و الواردات:** إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها، ولكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي الى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير.

فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة الى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد

المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية الى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي الى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. (دوحة، 2014-2015، الصفحات 84-85)

ب- **آثار تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات:** يترتب عن سياسة تخفيض قيمة العملة آثار على الميزان التجاري من خلال الأثر على : (السريتي1، 2009، الصفحات 269-270)

1-الأثر على الواردات : يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية الى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبيا، مما يؤدي الى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

2-الأثر على الصادرات: يترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية جعل أسعار الصادرات أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

ثانيا: آثار سعر الصرف على الميزانية العامة

تتمثل آثار سعر الصرف الاجنبي من خلال التأثير على: (حاجي، قريجيج ، و دحماني، 2020، الصفحات 139-140)

أ-علاقة تغيرات سعر الصرف الاجنبي بالإيرادات العامة : تتميز الدول النامية بوجود علاقة وثيقة بين الميزانية العامة والقطاع الاجنبي، تتمثل في ارتفاع نسبة الحصيلة الضريبية من الواردات ال اجمالي الحصيلة، وارتفاع عبء ضرائب المبيعات على السلع المستوردة وارتفاع نصيب القطاع العام من المنح أو القروض الأجنبية الممنوحة للدولة، وارتفاع نسبة الدين العام الأجنبي الذي تحصل عليه الأجهزة الحكومية أو القطاع العام، وذلك بالإضافة الى محاولات كثير من الدول النامية عزل الأسعار المحلية لبعض السلع من تغيرات الأسعار العالمية، فكثير من الدول تحرص على أن تكون ملكية قطاعات التصدير للحكومة أو القطاع العام، وهذا ما يعني أن تغيرات أسعار تصدير سلعها وخدماتها يؤثر بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للميزانية.

ب-علاقة تغيرات سعر الصرف الأجنبي بالنفقات العامة: ويلاحظ أن جانب الانفاق العام بالميزانية العامة يتأثر هو الآخر في ضوء درجة تأثير جانب الإيرادات العامة بالميزانية العامة نتيجة المؤثرات الخارجية من ناحية، كما تتأثر بعض بنود الانفاق العام التي يترتب عليها خروج مدفوعات بالنقد الأجنبي من الميزانية العامة، مثل السلع الأساسية المستوردة بمعرفة الحكومة، والتي تحصل على دعم لتغطية الفرق بين تكلفة استيرادها وسعر بيعها محليا، وذلك بالإضافة الى مدفوعات خدمة الدين العام الأجنبي والانفاق على استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة لمصانع القطاع العام والنفقات الاستثمارية للمشروعات.

ج–علاقة تغيرات سعر الصرف الأجنبي بعجز الميزانية العامة: ولما كانت الصلة وثيقة بين التغيرات العالمية لأسعار الصرف ونفقات وإيرادات القطاع الأجنبي، فلابد أن نتوقع وجود علاقة قوية بين تلك الأسعار وعجز الميزانية العامة، الذي يتمثل في الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية بالميزانية العامة، والذي بدوره يتأثر بالتغيرات العالمية في أسعار الصرف فيما يتعلق بمصادر تمويله الأجنبية، ويبدو ذلك واضحا في الدول النامية ذات الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي، والتي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي، والتي عادة ما تحدد أسعار صرف لعملاتها أكثر ارتفاعا من القيمة الحقيقية لها، وتعتمد على المديونية الخارجية بصفة دائمة لتواجه (لمواجه) عجز موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها.

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية

تعمل مختلف دول العالم على تنشيط قطاع التجارة الخارجية وربط الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي ما اسهم في نشوء علاقات اقتصادية و هو ما اقتضى الى وضع أسس وقوانين لتنظيم التجارة الخارجية من خلال اختيار سياسة تناسب الوضع الاقتصادي السائد للدولة.

الفرع الأول: ماهية سياسة التجارة الخارجية

تولي معظم الدول اهتمام كبير لسياستها التجارية الخارجية من خلال سن جملة من الإجراءات ما يفتح المجال أمام الدول للاندماج في النظام التجاري العالمي.

أولا: تعريف وأنواع سياسة التجارة الخارجية

– يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات و الأدوات التي تستخدمها الدولة لتوجيه تجارتها الخارجية و كل هذه الإجراءات و الأدوات يكون الهدف الأساسي منها تقييد التدفق الحر للسلع و الخدمات المختلفة بين الدول و باقي الدول لتوجيهها الوجهة التي تتفق مع الأهداف المختلفة التي ترغب في تحقيقها. (ناصف، 2007، صفحة 292)

– هي عبارة عن مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تضعها أجهزة الدولة الرسمية لتنظيم نشاط التجارة الخارجية وفقا لسياسة الدولة الاقتصادية. وتقوم أجهزة الدولة من خلال الأساليب و الإجراءات التنظيمية المرتبطة بتلك التشريعات بتقييد أو تحرير ذلك النشاط طبقا لمصلحة الدولة الاقتصادية في المجال الخارجي. (الاقداحي، 2009، صفحة 381)

و منه فإن للسياسة التجارية نوعين:

1–سياسة الحرية التجارية: تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة الى أخرى، وهذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما تتدفق خارجها الى الدول الأخرى، وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع، هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.

و السلع التجارية هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية أما استيرادا أو تصديرا بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر أم السلع غير التجارية هي تلك السلع غير القابلة للإتجار دوليا أي التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية. (السريتي1، 2009، الصفحات 126-127-128)

2-سياسة حماية التجارة الخارجية: هي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف معينة. (برقوق و يوسف، 2016، صفحة 212)

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تسعى سياسة التجارة الخارجية لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في: (بونوة و بن يخلف، 2010، صفحة 107)

أ-الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

-زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

-حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

-حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

ب-الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

-إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ج-الأهداف الاستراتيجية: تتمثل في:

-المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

-العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول.

الفرع الثاني: أدوات سياسة التجارة الخارجية

تتمثل أدوات سياسة التجارة الخارجية في:

أولا: الوسائل السعرية

أ-الضرائب الجمركية: الضريبة الجمركية هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الواردات أو الصادرات وتحصلها الدولة على واقعة عند عبور السلعة للحدود الجمركية الوطنية، و غالبا ما تفرض الضرائب الجمركية على الواردات كوسيلة للحماية في نطاق السياسة التجارية، ونادرا ما تفرض على الصادرات؛ فلا تفرض على الصادرات إلا لمنع سلع معينة كالمواد التموينية. وتقسم الضرائب الجمركية الى عدة أنواع بعدة اعتبارات، كالقيمة أو نوع السلع أو من حيث الجهة التي تفرضها أو من حيث الهدف من فرضها، وغير ذلك من التقسيمات التي يوردها الاقتصاديون. (جابر، 2012، صفحة 144)

ب-الإعانات: ويراد بها المزايا أو التيسيرات التي تساعد على زيادة حجم الصادرات أو النهوض بمستواها من حيث الجودة أو تدعيم الخدمات المتصلة بها. و تقسم الى : إعانات مباشرة وهي عبارة عن مبلغ من النقود تدفعه الدولة لتشجيع أو دعم نشاط اقتصادي تصديري معين. وإعانات غير مباشرة، وهي امتيازات تمنحها الدولة للمشروع التصديري لتدعيم مركزه المالي ومن ذلك مثلا الإعفاء الضريبي.

ج-الإغراق: ويراد به التمييز بين السعر الذي تباع به السلعة في الداخل والأسعار التي تعرض بها السلعة نفسها في الأسواق الخارجية، حيث تكون الأسعار في الأسواق الخارجية منخفضة عن السعر المحلي مضافا إليه نفقات نقل السلعة عند تصديرها، وهذه السياسة تتبعها الدولة عن طريق فرض أسلوب الحماية الجمركية العالية التي تكفل بقاء السعر المحلي مرتفعا مع خفض أسعار البيع للخارج. (جابر، 2012، صفحة 146)

د-الرقابة على الصرف الأجنبي: في هذا الشكل من أشكال التدخل في التجارة الدولية تقوم الدولة بتحديد كمية العملة الأجنبية التي تستخدم في تمويل شراء الواردات حيث تطبق الدولة نظام التقنين على العملات الأجنبية. فإذا كانت الكمية المطلوبة من العملات الأجنبية لأغراض الاستيراد تفوق المعروض منها تقوم الدولة بتخفيض الكمية المطلوبة حتى تتوازن مع؛ الكمية المعروضة عن طريق تقييد وتحديد الكمية من العملة الأجنبية التي تستخدم في عمليات الاستيراد. ويتطلب هذا النظام أن تفرض الدولة رقابة على النقد الأجنبي بمعنى أن الدولة لابد وأن تتسلم حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية فتلزم الدولة كل مصدر أن يقوم بتسليم حصيلة العملة الأجنبية من التصدير الى الدولة بالسعر الرسمي والمحدد من جانب الدولة ولذلك تتجمع حصيلة العملات الأجنبية لدى الدولة أو البنك المركزي. و تقوم الدولة بعد ذلك بتوزيع حصيلة العملة الأجنبية على المستوردين و بذلك تستطيع الدولة أن تتحكم في حجم الواردات حيث لا تستطيع حصيلة العملة الأجنبية أن تغطي كل طلبات المستوردين و لذلك يتم استبعاد طلبات بعض المستوردين بمعنى أن الدولة تقوم بعملية تمييز بين طلبات الاستيراد؛ (ناصف، 2007، الصفحات 296-297)

ثانيا: الوسائل الكمية:

أ-نظام الحصص : يقصد به تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة فالدولة تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها. (بونوة و بن يخلف، 2010، صفحة 109)

ب-نظام تراخيص الاستيراد : يقضي نظام تراخيص الاستيراد بعدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على إذن من الجهة الإدارية المختصة بذلك، والهدف من استخدام هذه الأداة هو حماية الإنتاج المحلي من الواردات المنافسة من دول معينة، ولا يستخدم إلا مكملا لنضام الحصص، ومن مساوئ النظام صعوبة التوزيع العادل للتراخيص والحصص دون محسوبية واحتكارات يجري خلفها الجميع. (جابر، 2012، صفحة 151)

ثالثا: الوسائل التنظيمية

تتمثل في: (بونوة و بن يخلف، 2010، صفحة 109)

أ-المعاهدات والاتفاقات التجارية: وهي الاتفاقات التي تنظم العلاقات التجارية بين دولتين وتحدد الامتيازات المتبادلة في المجال.

ب-اتفاقات الدفع: وتتم بين دولتين لتنظيم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والاحكام التي يوافق عليها الطرفان.

ج-التكتلات الاقتصادية: وهي محاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول حسب توافق المصالح.

د-الحماية الإدارية: وهي الإجراءات التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها لإعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية.

الفرع الثالث: العلاقة بين السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية

ترتبط الميزانية العامة للدولة مع مؤشرات اقتصادية، حيث تعتبر من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذ ما يمكن أن نستشفه من خلال علاقتها بالميزان التجاري؛

فيمكن من خلال الميزانية العامة ومنه السياسة المالية التأثير على الميزان التجاري ومعالجة الاختلالات التي تطرأ عليه سواء الفائض أو العجز. فعلى صعيد العجز في الميزان التجاري يمكن للدولة اتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الانفاق العام أو كليهما، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي الى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد الى الاقتصاد بفعل المضاعف. ونتيجة لذلك فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة سوف يتقلص هو الآخر، أضف الى ذلك أن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الدخل، سيؤدي الى توجيه القدرة الإنتاجية نحو انتاج السلع المصدرة، وهذا ما يعني تحسين في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية، أما في حالة الفائض فان ما يحدث هو عكس ذلك تماما.

من ناحية أخرى فإن السياسة التجارية لها تأثير كبير على الميزانية العامة للدولة، فعند تقييد حركة الواردات عن طريق رفع الرسوم الجمركية أو عن طريق قيود كمية على الواردات أو من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي، فعند تقييد حركة الواردات للداخل عن طريق رفع الرسوم الجمركية أو عن طريق قيود كمية على الواردات أو من خلال الصرف الأجنبي، فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره كفيل بتخفيض حجم الواردات من خلال انخفاض الطلب عليها، مما يؤدي الى تحسين وضع الميزان التجاري، ومن المتوقع أن يتجه الانفاق العام على السلع المستوردة الى الانخفاض مع زيادة حصيلة الإيرادات العامة، خاصة إذا تم تقييد الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي الى تحسين وضع الميزانية العامة للدولة. (بن مسعود و عمور، 2019، الصفحات 107-108)

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال هذا الفصل :

-ميزان المدفوعات عبارة عن سجل تفصيلي يضم كافة المعاملات التي تتم بين الدولة المعنية وباقي الدول مما ينتج عنه التزامات وحقوق، ويمثل فيه الميزان التجاري أهم الحسابات والذي يتأثر بمجموعة من العوامل منها سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي الى جانب معدلات التضخم.

-تعبر الميزانية العامة عن خطة الدولة التنموية خلال فترة زمنية عادة السنة، تمثل كل من الايرادات العامة والنفقات العامة بنودها تختلف تقسيماتها من دولة الى أخرى، كما تقوم الميزانية العامة على عدة مبادئ لابد من التقيد بها إلا في حالات استثنائية، كما أنها تمر بمراحل انطلاقا من الاعداد والتحضير ووصولا الى مرحلة الرقابة على عملية التنفيذ.

-ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتصبح أكثر فاعلية والتأثير على الميزان التجاري والميزانية العامة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني

الإطار النظري لعجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة

الفصل الثاني: الإطار النظري لعجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة

تمهيد

أدى ظهور سلسلة من الأزمات العالمية وفي ظل الانفتاح التجاري الى اختلالات على مستوى الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة، ما جلب اهتمام الباحثين والاقتصاديين لدراسة موضوع عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة، وفي ظل تزامن عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة سواء في النامية أو المتقدمة، اختلفت النظريات المفسرة للعلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة .

ومنه ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق الى:

المبحث الأول: ماهية عجز الميزان التجاري

المبحث الثاني: ماهية عجز الميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الميزان التجاري و عجز الميزانية العامة للدولة وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية

الفصل الثاني: الإطار النظري لعجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة

المبحث الأول: ماهية عجز الميزان التجاري

باعتبار أن طريقة القيد في كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري هي طريقة القيد المزدوج أي جانب دائن وجانب مدين، فهذه الوضعية قد تعرف حالة توازن أو اختلال ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالاختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وآلية علاج هذا الاختلال.

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

تسعى مختلف الدول الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الخاص بها إلا أنه نادر الحدوث، إذ أصبحت أغلب الدول تتعرض الى اختلالات على مستوى هذا الأخير يختلف من دولة الى أخرى باختلاف العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

وتتمثل أنواع التوازن في:

أولا: التوازن الحسابي: إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يتم وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليها في المحاسبة تؤدي إلى حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات. غير أنه عمليا ونظرا للمشاكل المصادفة في جمع المعطيات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بأعداد ميزان المدفوعات، قد لا تتطابق فيه قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة المعلومات الإحصائية ونتيجة لأخطاء التسجيل، لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ" تسجل فيه قيمة الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع مجموع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان. (راتول، 2018، صفحة 48)

ثانيا: التوازن الاقتصادي : إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول و الالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، و إنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة الخاصة و من هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق و قد لا يتحقق، و يتحقق التوازن: إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان. و من هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. (موسى، الحنيطي، الرزقان، و سعادة، 2012، صفحة 202)

ثالثا: أنواع المعاملات في ميزان المدفوعات

و هنا يجب التمييز بين نوعين من المعاملات تدخل في ميزان المدفوعات و ذلك حسب الهدف من كل عملية: (شبيب، 2011، الصفحات 80-81)

أ- **المعاملات التلقائية (المستقلة)**: و هي تلك المعاملات التي تجري لذاتها و بغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح أو من إشباع للجهات التي تقوم بها مثلا تصدير أو استيراد السلع و تقديم أو الحصول على الخدمات و تلقي أو القيام بالاستثمارات الأجنبية، و هذه العمليات تجري بغض النظر الى حالة (وضع) ميزان المدفوعات و تتمثل في عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل، حركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب الذهب لأغراض التجارة.

ب- **المعاملات التعويضية (الموازنة)**: و هي تلك المعاملات التي لا تجري لذاتها و إنما تتخذ لمعالجة حالة ميزان المدفوعات مثل استيراد الذهب أو تصديره للأغراض النقدية. و هذه المعاملات لا تتم لو لم تكن هناك معاملات تلقائية سبق القيام بها. إذن هي لا تتحقق إلا من أجل تعويض (تسوية، موازنة) ما تم من معاملات مستقلة (تلقائية) و إن صفة الموازنة هنا نعني بها موازنة محاسبي و ليس اقتصادية و أحيانا تسمى بالتعويضية.

و لا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية الحساب، بل من المنطقي أن يحدث من عام لآخر اختلال بين جانبي الميزان، تارة بالزيادة و أخرى بالنقصان، بحيث أن الفرق بين جانبي الدائنية و المديونية يتلاشى على مدى فترة طويلة نسبيا أو يكاد يعوض خلالها الفرق الموجب، الفائض، الفرق السالب، العجز، عندئذ يمكن القول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن خارجي. فالتوازن الحقيقي يسمح بدرجة من الاختلال يتأرجح فيه ميزان المدفوعات حول نقطة التوازن و هي تعادل جانبي الدائنية و المديونية تعادلا لا يستلزم دفع " مدفوعات موازنة" .

وعلى الرغم من أن التوازن السنوي في ميزان المدفوعات حالة مثالية نظرية بحتة لا تتحقق، خاصة في مجتمعات الحركة و الديناميكية و التنمية، إلا أنها هدف مطلوب و إن لم يتحقق. و تبدو أهميته في أن الانحراف عنه مقياس دقيق للحالة الاقتصادية الخارجية، و الداخلية أيضا، لكل دولة خصوصا إذا عرفنا حجم هذا الانحراف في كل سنة، و على مدى عدد من السنين، وكذلك اتجاه هذا الانحراف فائضا أو عجزا، ثم الأسباب التي أدت الى حدوثه، وكيف تمت معالجته. (عوض الله2، 1998، الصفحات 105-106)

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

يتعرض ميزان المدفوعات لاختلالات من عام الى آخر سواء بالسلب أو الايجاب نتيجة عدة أسباب في ظل كبر حجم المعاملات الدولية.

أولا: تعريف الاختلال في ميزان المدفوعات

الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها، أو تنقص، المديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة. (عوض الله2، 1998، صفحة 105) ويجب أن نفرق بين العجز في ميزان المدفوعات ، وبين الخلل فيه، فاللفظان غير مترادفان، فاللفظ الثاني يشمل حالة العجز و الفائض في ميزان المدفوعات، و يقصد بالفائض زيادة جانب الدائن عن الجانب المدين في العمليات المستقلة من ميزان المدفوعات، و بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة، يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الانفاق على الدخل خلال فترة محددة، أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد. (نعمة، 2011، صفحة 76)

فالفائض في ميزان المدفوعات يعني أن الجانب الدائن يتجاوز في قيمته الجانب المدين في التحولات الرأسمالية ذات الدوافع المستقلة أو أن قيمة الصادرات من السلع و الخدمات قد تجاوزت قيمة التحويلات الخارجية بما يعمل على زيادة احتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية و هذا يمكن الدولة المعنية من تقديم القروض أو الإعانات الى الدول الأخرى. و لكن وجود فائض في ميزان المدفوعات لا يشكل قلقا لسلطات الدولة على غرار ما يسببه العجز في ميزان المدفوعات فالدولة ذات العجز لا تستطيع أن تتحمل هذا الوضع لفترات طويلة و متكررة و لكن الدولة ذات الفائض لن تخسر شيئا بل أنها تستطيع تنمية احتياطاتها و زيادتها من الذهب و العملات الأجنبية، و لا يضيرها في شيء الاستمرار في تصدير السلع التي تنتجها و الخدمات التي توفرها بدرجة تفوق إيراداتها من السلع و الخدمات. (أدهم، 2007، الصفحات 65-66)

ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن تصنيف أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات الى:

أ- **الاختلال العشوائي**: يحدث نتيجة لظروف طارئة كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية أو الكوارث المصاحبة للحروب و الزلازل و الفيضانات، و يتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

ب- **الاختلال الموسمي قصير الأجل:** يسمى باختلال التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترة زمنية تكون أقل من سنة، و ينشأ هذا النوع من الاختلال في الدول النامية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية، علما بأن زيادة الصادرات في فترة معينة يمكن أن تعوض نقصان هذه الصادرات خلال فترة أخرى من نفس السنة. (موسى، الحنيطي، الرزقان، و سعادة، 2012، الصفحات 207-208)

ج- **الاختلال الهيكلي:** و يعد أهم و أعمق أنواع الاختلالات إذ يعكس اختلالا متعلقا بالهيكل الاقتصادي ذاته لأسباب عديدة منها عدم الأخذ بالأساليب الحديثة للإنتاج، ضعف الصادرات و الاعتماد على مصدر أولي يكون عرضة للتغيرات الدولية، و ارتفاع مستوى الأسعار، و وجود مديونية خارجية عالية.

د- **الاختلال الدوري** : ويقصد به تناوب فترات الرخاء و الكساد التي تميز الاقتصادات الصناعية و تؤثر على مستوى الدخل و العمالة و تؤثر بالتالي على التجارة الخارجية. (الحصري، 2010، الصفحات 58-59)

هـ- **الاختلال المزمن أو الاتجاهي أو طويل الأمد:** يحدث نتيجة انتقال الدولة من مرحلة الأقل نمو الى الأكثر نموا.

و- **الاختلال النقدي أو المتصل بالأسعار:** نظرا لاختلاف أسعار السلع و الخدمات من دولة لأخرى، الشيء الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لعملة دولة أسعار خدماتها و سلعتها أعلى من باقي الدول، و هذا يؤثر على سعر صرف عملتها إذا أصرت الحكومة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه. (صيد، 2013، صفحة 109)

ز- **الفائض المؤقت:** و هو الذي يظهر في موازين مدفوعات الدول التي تسيطر عليها الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة، فهذا الفائض قد يتحقق بسبب ظروف طارئة أو عن طريق اتباع الحكومة سياسات اقتصادية عامدة لخفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفة الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية.

ذ- **الفائض المستمر:** و يكون الفائض مستمرا إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات و كان مرتبطا بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي و بسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية، فيعتبر فائضا مستمرا، مع ملاحظة أن الفائض في ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال في التوازن. (السريتي1، 2009، صفحة 240)

ثالثا: أسباب العجز في ميزان المدفوعات

هناك أسباب يمكن أن تؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات وتتمثل أهم هذه الاسباب في:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة: توجد علاقة بين موقف ميزان المدفوعات و سعر الصرف ففي حالة تقييم سعر صرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات من وجهة نظر الدول الأخرى مما يؤدي الى انخفاض الطلب على تلك السلع و الخدمات و حدوث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الصادرات؛ و ارتفاع الواردات، و يؤدي

التضخم في كثير من الأحيان الى اختلال ميزان المدفوعات و هو المسؤول الأول عن اختلال نظام المدفوعات، و لذلك فإن تخفيض التضخم الداخلي يؤدي الى تحسين نظام المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات نتيجة لانخفاض الدخول.

2- الظروف الطارئة، كما هو الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات و الجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي الى التأثير على الصادرات و بالتالي الحصول على النقد الأجنبي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين و الاختراعات العلمية و الحروب. (شبيب، 2011، الصفحات 84-85)

3- أسباب هيكلية: و هي الأسباب التي تنشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما تتعلق بالصادرات أو الاستيرادات، إضافة الى هيكل الناتج المحلي، و ينطبق ذلك بشكل خاص للدول النامية.

4- أسباب دورية: و هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة و يقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار و تدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دوريا. (برقوق و يوسف، 2016، صفحة 98)

5- أسباب أخرى: من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات، هي انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة ضعف التقدم الفني، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج، و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة، حيث تهدف هذه البلدان من خلال هذه السياسة الى رفع مستوى الاستثمار، الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، و هو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة، و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل مبرمة مسبقا، مما يجعلها تقع في فخ المديونية، و هو ما يعقد مسيرة هذه الدول تنمويا. (صيد، 2013، صفحة 102)

ثالثا: تحديد حجم الاختلال في ميزان المدفوعات

يتم تحديد حجم الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال المقاييس التالية: (الحسني، 1999، صفحة 124)

أ- **تطور أرصدة الذهب و النقد الأجنبي على الصعيد المركزي**: و مفاده، أن الموقف النهائي للميزان لابد أن ينعكس على أرصدة القطر من الذهب و النقد الأجنبي، فالفائض في الميزان سيؤدي الى فائض في تلك الأرصدة، و على العكس في حالة عجز الميزان، و لذلك فإن تسوية الخلل في الميزان يتم من خلال التغير في الأرصدة المركزية من الذهب و النقد الأجنبي لذلك القطر.

ب- **مقياس ميزان المدفوعات الأساسي**: حيث يتحدد حجم الاختلال هنا في التفاوت بين إيرادات و نفقات القطر على صعيد الموازين الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات الأساسي. أما أسلوب التصحيح المتبع في هذه الحالة فيتم من خلال حركة رأس المال قصير الأجل وكذلك من خلال تغيرات الذهب و النقد الأجنبي.

ج- **مقياس السيولة الخارجية:** و يقصد به تحديد الخلل من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الاحتياطات الرسمية المتاحة لدى القطر، و يطلق عليه أيضا بميزان المعاملات الرسمية.

د- **مقياس العمليات التلقائية:** و يعد من المقاييس المهمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات القطر. و يشمل جميع العمليات العامة و الخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، و إنما بدافع الربح و التجارة و هي تضم الحساب الجاري+ حساب رأس المال، و تدعى بفقرات فوق الخط علما أن هناك شكل آخر من العمليات تدعى بعمليات الموازنة.

المطلب الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم الحسابات في ميزان المدفوعات حيث يشهد هو الآخر عدة اختلالات تؤثر على الوضع الاقتصادي.

الفرع الأول: حالات الاختلال في الميزان التجاري

و نميز بين حالتين لاختلال الميزان التجاري كما يلي:

أولا: حالة الفائض في الميزان التجاري:

إن زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان التجاري يعني تحقيق فائض تجاري في الميزان التجاري (أي عند زيادة حقوق الدولة على مطلوباتها في الدول الأخرى). ويحصل الفائض في الميزان التجاري عندما تزيد صادرات الدولة المنظورة الى العالم الخارجي، و هذه الحالة تحصل عندما يكون هناك اتساع في النشاط الاقتصادي في الدولة، و تنوع هيكلها الإنتاجي، و تزداد درجة مرونته و اتساعه، و هذا بحيث تكون معه الدولة قادرة على توفير فائض في المنتجات، و يكون الفائض موجه للتصدير، بقدر يزيد عن حاجة الاقتصاد للاستيراد و هذا باعتماده على الإنتاج المحلي، و منه الحصول في الأخير على حالة فائض في الميزان التجاري للدولة المعنية، و هذه الحالة تتحقق في الواقع في الدول المتقدمة المتطورة التي نجدها متفوقة في قضية ان صادراتها اكبر بكثير من وارداتها. (مراد، 2018-2019، صفحة 52)

ثانيا: حالة العجز في الميزان التجاري:

حالة العجز و هي حالة كون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن ففي هذه الحالة تعني تحقيق عجز تجاري (أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى). ونجد هذه الحالة للميزان التجاري في الدول المتخلفة، و هذا كون هذه الدول ضعيفة في انتاجها المحلي و تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية حاجياتها و بالتالي يكون هناك عجز في الميزان التجاري، أي تزداد الواردات على الصادرات. و يزداد هذا العجز في الدول المتخلفة عندما تتجه هاته الدول الى تحقيق التنمية فيها و هذا عند استنادها الى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية فيها، و التي يتطلبها العمل من أجل تحقيق التنمية. من ناحية أخرى يحدد عجز الميزان التجاري العجز في ميزان المدفوعات حجما و اتجاها و تفسيرا، و يرجع ذلك الى كون العجز التجاري يمثل الرصيد الأبرز

للعمليات التلقائية "المستقلة" التي يترتب عليها زيادة في الدائنية و المديونية، و من ثم فان ميزان المدفوعات يعتبر بانه متوازن او يعاني من عجز/فائض وفقا لحالة الميزان التجاري و طرق تمويل عجزه من خلال مكونات الحساب الجاري. (مراد، 2018-2019، صفحة 52)

الفرع الثاني: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتمثل أهم أسباب الاختلال في الميزان التجاري في أسباب اقتصادية (التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، أسباب هيكلة، أسباب دورية) و أسباب غير اقتصادية (عوامل طبيعية، التقدم التكنولوجي، أسباب سياسية، النمو الديمغرافي، إضرابات عمالية)

ويمكن توضيحها كما يلي:

أولا: الأسباب الاقتصادية: تتمثل في: (دوحة، 2014-2015، صفحة 121)

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقات الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع و بالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، و العكس صحيح؛

ب – أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، و هذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، و تتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ج- **أسباب دورية:** و تشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية و منها (الأزمات الاقتصادية المتكررة؛ تغيرات أذواق المستهلكين محليا و خارجيا؛ العوائق التجارية؛)

ثانيا: أسباب غير اقتصادية: تتمثل في: (دوحة، 2014-2015، الصفحات 122-123)

أ- عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية و ما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات ، أو تصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية؛

ب- **التقدم التكنولوجي:** و ما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث إن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدة ما يؤدي الى تخفيض تكاليف و نفقات الإنتاج، و بالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول لنامية، و بالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة و بالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي الى اضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ج- **الظروف السياسية**: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية؛

د- النمو الديمغرافي: حيث إن زيادة النمو الديمغرافي تؤدي الى زيادة الطلب على الواردات خاصة الاستهلاكية، إضافة الى تطبيق سياسة رفع الأجور و التي تؤدي الى زيادة نفقات الإنتاج، و بالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

هـ- **الإضرابات العمالية**: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي الى شل العملية الإنتاجية و زيادة التكاليف و يؤدي بدوره الى زيادة الواردات، و انخفاض الطلب على العملة المحلية و يتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

الفرع الثالث: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

يمكن تقسيم الاختلال في ميزان التجاري الى : (حزي، 2021-2022، الصفحات 143-144)

أولا: الاختلال المؤقت: هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، و لن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها و يزول بزوال الأسباب المؤدية الى حدوثه ، و هو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل ، و لا يستدعي اتخاذ اجراءات صارمة لتصحيحه ، لأنه لا يمس البنية الاقتصادية.

ثانيا: الاختلال الموسمي : نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية (زراعية عادة) ، مثلا الدولة التي ترتكز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد و عجزا في بقية أشهر السنة ، والنتيجة قد تكون فائض أو عجز الميزان التجاري في أخر السنة.

ثالثا: الاختلال العارض: وهو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما ، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي الى اتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير ، مما يؤدي الى عجز في الميزان التجاري ، أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل ، و بالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات ، و الاختلال العارض يتميز بزواله بمجرد اختفاء العارض لحدوثه.

رابعا: الاختلال الدائم: وهو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة ، أي سنوات ، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي و تتطلب مكافحته اجراءات صعبة التحقيق ، و تظهر نتائجها في المدى الطويل ، و من بين الأمثلة على ذلك عند انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو تزداد الواردات بشكل كبير خاصة خلال الفترات الأولى من التنمية ، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الوتيرة أما عن سبب زيادة الواردات ، فهو راجع الى الطلب المتنامي على السلع الرأس مالية و الوسيطة التي تدخل في الانتاج.

خامسا: الاختلال الدوري: وهو اختلال ناشئ عن التناوب بين الرواج و الكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية ، بين حالة ازدهار و ما تتميز به من ارتفاع في الانتاج مما يدعم قدرتها التصديرية و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري و على العكس في حالة الكساد و الانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها ما يؤدي بدوره الى حدوث عجز في الميزان التجاري ، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية و يزول بزوالها.

سادسا: الاختلال الهيكلي: نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة ، و ذلك لعدم تنوع النشاطات الاقتصادية و ضعف الجهاز الانتاجي لقلة و تقدم أدوات الانتاج فيها ، مما يؤدي الى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ، و وجود بدائل لها بأسعار أقل.

المطلب الثالث: علاج الاختلال في الميزان التجاري

تتخذ الدولة مجموعة من الاجراءات لعلاج الخلل على مستوى الميزان التجاري، فالخلل في الميزان التجاري هو احدى الصور التي عالجتها النظريات الاقتصادية كل من منظور مختلف، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى علاج الخلل الذي يتعرض له الميزان التجاري في الفكر الاقتصادي ومقاربات تصحيح الاختلال في الميزان التجاري الى جانب تدخل الدولة لعلاج الخلل في الميزان التجاري.

الفرع الأول: إعادة التوازن في ظل النظريات الاقتصادية

ويظهر ذلك في نظريتين الفريق الأول ويمثل المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية والذي يفسر علاج الاختلال وإعادة التوازن من خلال التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في البلد اطراف التبادل التجاري الدولي. وعن طريق هذه التغيرات يصحح الاختلال في ميزان المدفوعات مع افتراضهم لحالة التشغيل الكامل في هذه البلاد. أما الفريق الثاني ويمثل المدرسة الحديثة أو الكينزية، حيث فسرت علاج هذا الخلل بالتغيرات التي تحدث في مستوى الدخل القومي في هذه البلاد، وبالطبع يحدث التوازن عن طريق هذه التغيرات. (عمارة 1، 2016، صفحة 64)

أولا: النظرية الكلاسيكية النقدية : ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها للتوازن في ميزان المدفوعات على الأسعار حيث أن أي تغير في الأسعار سواء الداخلية أو الأجنبية يؤثر على حجم الصادرات و الواردات، و تعود هذه الآلية التي تحدث في ظل ثبات أسعار الصرف الى الاقتصادي (David Hume) في منتصف القرن الثامن عشر. و تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية: (ثبات أسعار الصرف، حرية دخول وخروج الذهب و تحويله الى عملات و العكس، حيادية النقود، مرونة أسعار الصادرات و الواردات، مستوى التشغيل الكامل، و بالتالي يكون الدخل في اعلى مستوياته، وجود مرونة الطلب على السلع و الخدمات المنتجة محليا و المستوردة من الخارج). (صيد، 2013، الصفحات 122-123)

فإذا كانت دولة ما تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها سيؤدي ذلك الى خروج الذهب من الدولة لمقابلة التزاماتها، مما يعني أن رصيدها من الذهب سوف يتناقص تدريجيا. و بما أن الذهب هو القاعدة التي تصدر على أساسها بقية أنواع النقود، فإن عرض النقود في المجتمع سوف يقل مما يؤدي الى انكماش في النشاط الاقتصادي و انخفاض في مستوى الدخل القومي و انخفاض الأسعار في الدولة مقارنة مع أسعار الدول الأخرى، حيث أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار و عرض النقود، و في نفس الوقت علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار و القوة الشرائية للنقود، و من شأن انخفاض الدخل القومي أن يحد من استيراد السلع الأجنبية من الخارج و بالتالي عدم خروج النقود أو انخفاض الالتزامات اتجاه الغير هذا بالإضافة الى أثر انخفاض أسعار السلع و الخدمات الوطنية مقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى يؤدي الى زيادة طلب الأجانب على المنتجات الوطنية فتزداد الصادرات. (صيد، 2013، صفحة 123)

و على العكس من ذلك، إذا كانت دولة ما تحقق فائضا مستمرا في ميزان مدفوعاتها، فإن هذا الفائض سيؤدي الى دخول الذهب إليها، فيزداد رصيده، و يزداد عرض النقود في هذه الدولة، مما يدفع بالنشاط الاقتصادي الى حالة من الرخاء فيزداد الدخل القومي، و ترتفع الأسعار. من شأن زيادة الدخل القومي أن تؤدي الى زيادة طلب المواطنين على المنتجات الأجنبية، فيزداد الاستيراد. كما أن من شأن ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية لهذه الدولة أن يعزز من هذا الاتجاه من ناحية؛

و يحده من طلب الأجانب على المنتجات الوطنية من ناحية أخرى، فتقل الصادرات و بذلك يعود التوازن مرة أخرى لميزان المدفوعات. (صيد، 2013، صفحة 124)

ويمكن توضيح توازن ميزان المدفوعات في ظل ثبات سعر الصرف من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (2-2) يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت

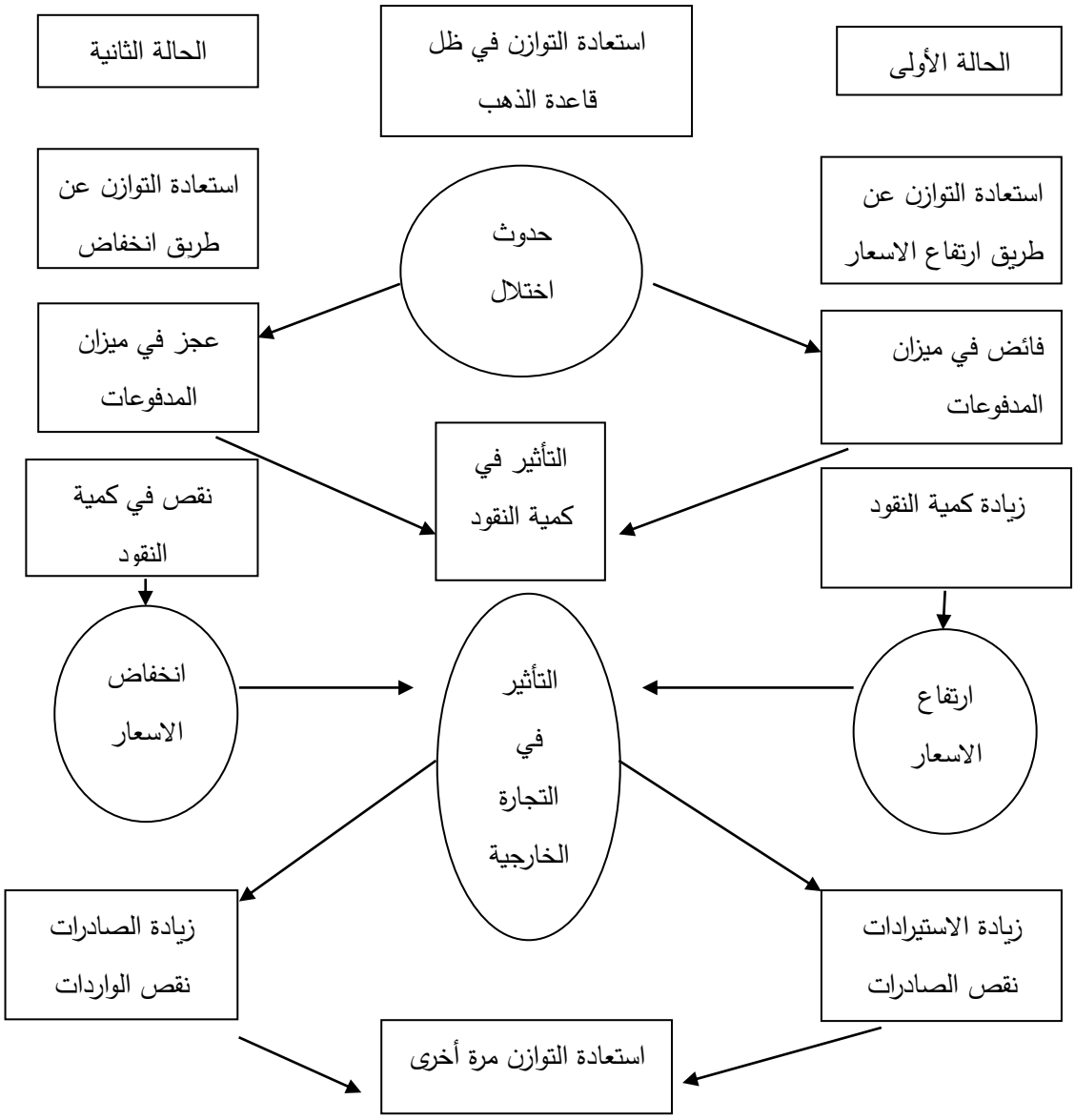

المصدر: (الهيتي و الخشالي، 2017، صفحة 52)

ثانيا: النظرية الكينزية: تعتمد هذه النظرية على التغيرات في الدخول استنادا الى فروض النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات، و أهم شروط هذه النظرية هي: (ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار (ثباتها)، سيادة حالة التوظيف الناقص). (السيد متولي، 2011، صفحة 143)

وتوضح هذه النظرية بأن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية، لابد أن يؤدي الى حدوث تغيرات في الدخل القومي، بالشكل الذي يؤدي الى العودة الى التوازن حيث وجود الفائض يرتبط بزيادة الإنتاج في الصناعات التصديرية وزيادة التشغيل فيها، وزيادة الدخول، وزيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات المنتجة والمستوردة، وهذا يؤدي الى زيادة انتاجها، وزيادة التشغيل، وزيادة الدخل، وزيادة الطلب الفعال من جديد على الإنتاج المحلي والاستيراد، وهذه الزيادات المتتالية في الاستيراد ستؤدي بالنتيجة الى استنفاذ الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات، وهو ما يقود بالتالي الى تحقيق التوازن. أما في الحالة التي يحصل فيها عجز في ميزان المدفوعات فهذا معناه انخفاض الواردات، وهذا يؤدي الى انخفاض الدخول التي تؤدي الى انخفاض الطلب الفعال على السلع المحلية، والسلع المنتجة محليا والمستوردة، وبذلك يقل الاستيراد، وأن انخفاض الطلب على السلع المحلية يؤدي الى انخفاض انتاجها، وانخفاض الطلب الفعال من جديد على السلع الوطنية والمستوردة، وهذا يؤدي الى نقص آخر في الواردات، وبالشكل الذي يؤدي في النهاية الى انخفاض الواردات بما يقلل العجز في ميزان المدفوعات وصولا الى التوازن.

ولا شك أن النتيجة التي يمكن التوصل اليها مما سبق، أن التوازن يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدول من خلال سياسات معينة مقصودة يمكن أن تتخذ لمعالجة الاختلال عند حدوثه، وذلك استنادا الى آلية السوق المستندة الى حرية التجارة تصديرا واستيرادا، وعدم وضع قيود التي تقيد هذه الحرية. إلا أن ما يلاحظ أن الواقع و ما أفرزه العجز الذي استمر لفترات طويلة لم تتح لآلية السوق علاج هذه الاختلالات وخاصة في الدول النامية. (خلف 1، 2001، صفحة 265)

ثالثا: التصحيح عن طريق سعر الصرف: ويتضمن هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية. وفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج الى العملات الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي الى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي الى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة؛ صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس. (ساكر، 2006، صفحة 107)

ويمكن توضيح آلية التوازن في ظل سعر صرف مرن من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (2–3) يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن

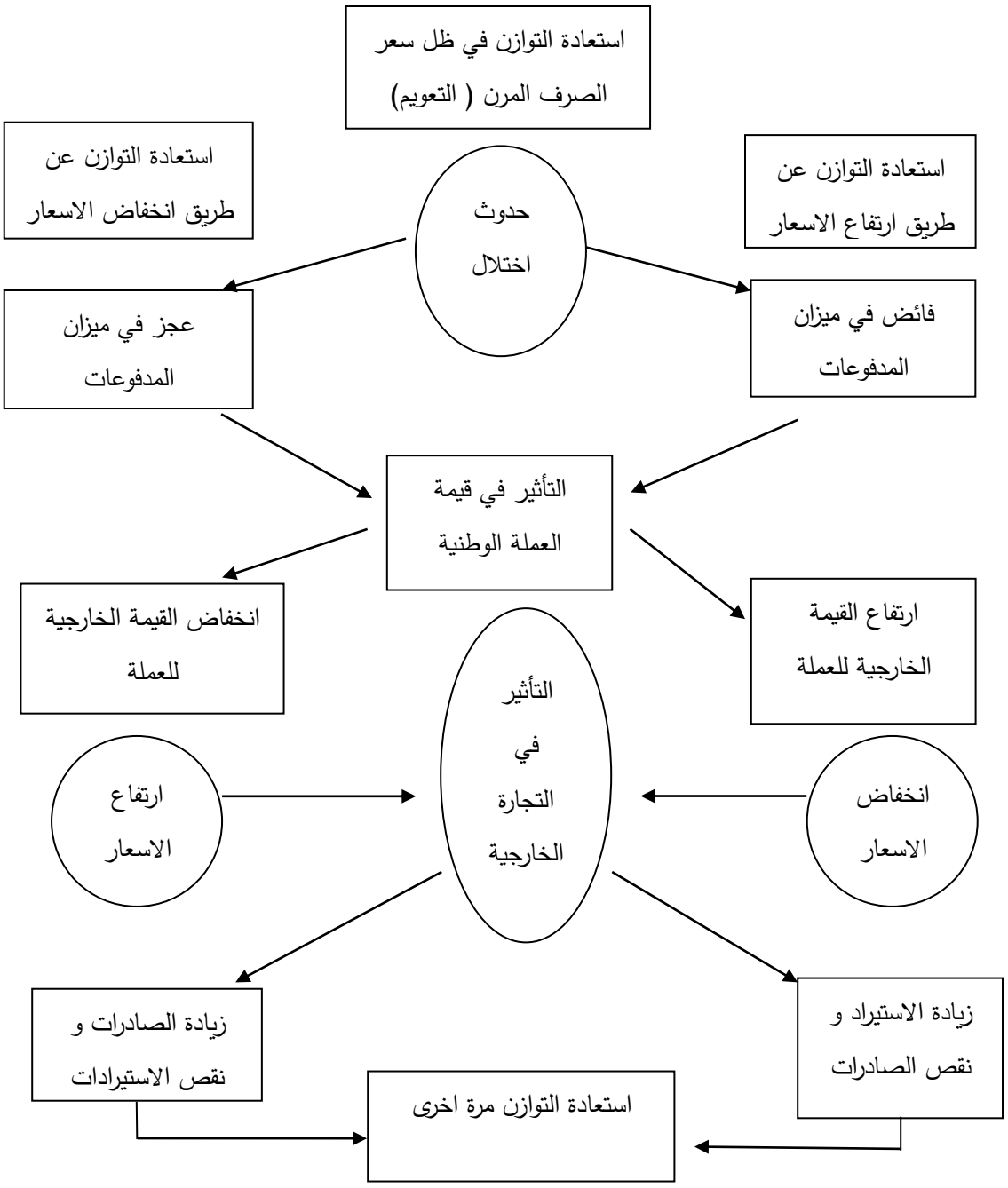

المصدر: (الهيتي و الخشالي، 2017، صفحة 55)

الفرع الثاني: مقاربات تصحيح الاختلال في الميزان التجاري

تتمثل سياسات التسوية في مجموعة الميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية في الدولة على أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية بغية التأثير على عناصر ميزان المدفوعات المختل و دفعه في النهاية الى إعادة التوازن. فسياسة التسوية هي إذن سياسة اقتصادية منتهجة داخليا هدفها خلق الظروف الاقتصادية الملائمة لإعادة التوازن تدريجيا. (راتول، 2018، الصفحات 79-80)

و تتمثل في ما يلي:

أولا: منهج المرونات (سياسة نقدية): بعد أن ثبت أن هناك عيوب في النظريتين الكلاسيكية و الكينزية في تفسير الاختلال و المعالجة الاقتصادية لاعتمادها على فرضية ثبات أسعار الصرف (التي أصبحت جزءا من التاريخ بعد انهيار بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1971 و انتشار نظم الصرف العائمة و لمعالجة عيوب النظريتان المذكورتان تم استخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا إجراء تخفيض في قيمة العملة الذي سيؤدي الى ارتفاع الصادرات و التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه) و من ثم التأثير على ميزان المدفوعات، و لنجاح سياسة تخفيض سعر العملة من قبل البلد الذي يعاني من الاختلال فإن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات و الاستيرادات الكلية و مدى القدرة الاستيعابية للاقتصاد (درجة الاستخدام السائدة في الاقتصاد ماليا- استخدام كامل او وسط او دون الوسط). (شبيب، 2011، صفحة 87)

و عليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي الى تحسن الميزان هي الصيغة التي يكون فيها مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح و هو الشرط الأساسي ل (Marshal-lerner) و هو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض. فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها و عند حدوث فائض فلابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، و الأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي و صادرات الدولة و مرونة الطلب الوطني على الواردات. فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي الى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي الى تلاشي الفائض. (مساعدية، 2018-2019، الصفحات 142-143)

أ- **صياغة النظرية:** تعتمد هذه النظرية على شروط مارشال –لرنر و إظهار مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات. و لاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري و هو عبارة عن الفرق بين الصادرات و الواردات بالعملة المحلية.

E_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و تعطى كما يلي:

$$Ex = \frac{\Delta x}{x} / \frac{\Delta p}{p} = \quad x/p * p/x$$

حيث أن :

Δx: التغير في الصادرات. Δp: التغير في سعر الصرف. (حاجي س.، 2015-2016، صفحة 159)

القيمة Ex : هي قيمة التغير الحاصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

أما إذا تم اعتبار أن الصادرات دالة، تكون مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$Ex = \frac{dx}{dp} * \frac{p}{X}$$

أما مرونة الواردات فتعطى من خلال المعادة الاتية:

$$Em = \frac{\Delta M}{m} / \frac{\Delta p}{p} = \quad \Delta M/\Delta p * p/m$$

حيث أن :

ΔM : التغير في الواردات. Δp: التغير في سعر الصرف.

و توضح القيمةEm : قيمة التغير الحاصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

و إذا اعتبرنا أن الواردات في شكل دالة، فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف ستكون على الشكل التالي:

$$Em = \frac{dM}{dp} * \frac{p}{M}$$

نفترض ان M مقومة بالعملة الأجنبية، فإن تحويلها الى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP و بالتالي الميزان التجاري بالعملة الوطنية يكون بالشكل:

$$B= X - MP$$

يطلق على هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري. و لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري، نجري التغيير الرياضي الاتي:

$$\frac{db}{dp} = \frac{dX}{dp} - (\frac{dM}{dp} + M)$$

نخرج M عامل من المعادلة (الأخيرة) نجد:

$$\frac{db}{dp} = M\{\frac{dX}{dp} * \frac{1}{M} * \frac{P}{P} - (1 + \frac{dM}{dp} * \frac{P}{M})\}$$

حيث أن الميزان متوازن أي $X=MP$ ، او $B = X - MP$

بتعويض معادلتي المرونة للصادرات و الواردات في المعادلة الاتية:

$$\frac{db}{dp} = M\{\frac{dX}{dp} * \frac{P}{X} - (1 + \frac{Mp}{dp} * \frac{P}{M})\}$$

نجد

$$\frac{db}{dp} = \mathrm{M}\{\mathrm{Ex} - (1 - \mathrm{Em})\} = \mathrm{M}(\mathrm{Ex} + \mathrm{Em} - 1)$$

و تفسر هذه المعادلة بأنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$\mathrm{M}(\mathrm{Ex} + \mathrm{Em} - 1)$$

لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري، ينبغي أن يكون: $\mathrm{Ex} + \mathrm{Em} > 1$ وهو شرط مارشال ليرنر.

- $\mathrm{Ex} + \mathrm{Em} = 1$ إذا كان فان التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.
- $\mathrm{Ex} + \mathrm{Em} < 1$ إذا كان فان التغير في سعر الصرف يؤدي الى تدهور الميزان.

الصيغة الوحيدة التي تؤدي الى تحسن ميزان المدفوعات هي الصيغة الأولى أي أن مجموع المرونتين أكبر من 1. (حاجي س.، 2015-2016، الصفحات 170-171)

و نميز بين حالتين: (قرقب و لكطاسي ، 2021، صفحة 548)

- **حالة العجز**: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية مما يؤدي الى احداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات و الواردات، بحيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها و تزداد الصادرات و تنخفض الواردات نتيجة أسعارها المرتفعة من وجهة نظر المقيمين و هو ما يؤدي الى تلاشي العجز في موازين المدفوعات؛

- **حالة الفائض**: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، و بذلك يزداد حجم الواردات و تنخفض الصادرات مما يؤدي تدريجيا الى تلاشي الفائض.

ب- **تقييم المنهج:** قد لا ينجح منهج المرونات في تحقيق الأهداف المرجوة منه وذلك للأسباب التالية : (السيد متولي، 2011، صفحة 155)

- إن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات و مرونة الطلب على الواردات.

- تعتمد أثار عملية تخفيض قيمة العملة على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

ثانيا: منهج الاستيعاب (سياسة مالية): يسمى أيضا أسلوب الامتصاص أو أسلوب الانفاق الكلي، يركز هذا الأسلوب على دور السياسة المالية انطلاقا من التحليل الكينزي، و يعود مصطلح الاستيعاب الى سنة 1952 من طرف الكسندر S.Alexander . (راتول، 2018، صفحة 104)

و يعتمد هذا الأسلوب على جملة من المبادئ : (راتول، 2018، صفحة 105)

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الانفاق و مفادها تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة المالية.
- يهتم هذا الأسلوب فقط بسوق السلع و هو يتجاهل بذلك السوق النقدي و سوق رأس المال و بالتالي فهو يركز فقط على الميزان التجاري و يعتبره أساس التصدي لاختلال ميزان المدفوعات.
- أنه يرتكز على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعروفة في معادلة الدخل الوطني في النظرية الكينزية.

أ- **صياغة النموذج** : يقوم هذا المنهج على تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي و الانفاق الكلي المحلي (أو الاستيعاب). و يرجع ذلك الى أن هذا المنهج قد اعتمد على افتراض أن متطابقة الميزان الخارجي (ميزان لمدفوعات) هو عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي (Y) و الانفاق المحلي (A) . (محمود ع.، 2010، صفحة 58)

و يمكن الوصول الى هذه المتطابقة بالاعتماد على معادلة الدخل القومي و الناتج القومي على النحو التالي:

$$Y=C+I+G+(X-M) \qquad (1)$$

و يشمل الانفاق الكلي المحلي، الانفاق الاستهلاكي (E) (C) و الانفاق الاستثماري (I)و الانفاق الحكومي(G) و رمز له بالرمز (A)، أي الاستيعاب، و بذلك فإن الاستيعاب هو الانفاق الكلي المحلي، أما (X-M) فهو رصيد ميزان المدفوعات (B)

و بذلك يمكن إعادة كتابة المعادة (1) كالتالي

$$Y=A+B \qquad (2)$$

هذا، وتشير المعادلة السابقة الى أن الدخل (الناتج القومي) يتكون من الاستيعاب المحلي (الانفاق المحلي) ورصيد ميزان المدفوعات.

أما ميزان المدفوعات فهو الفرق بين الناتج القومي والاستيعاب المحلي وذلك على النحو التالي:

$$B=Y-A \qquad (3)$$

ولذلك فإن التغير في موقف ميزان المدفوعاتΔB يعتمد على التغير في الدخل والاستيعاب أي أن:

$$\Delta B = \Delta y - \Delta A \qquad (4)$$

و هذا فإن موقف ميزان المدفوعات يعتمد على التغيرات في (Y) و في (A)، و لكي يحقق ميزان المدفوعات فائض لابد أن تكون الزيادة في الناتج أكبر من الزيادة في الاستيعاب، و يمكن التفرقة بين ثلاث أثار لتخفيض قيمة العملة على الدخل و الاستيعاب، الأول الأثر المباشر لتخفيض قيمة العملة على الدخل، حيث من المفترض أن يكون موجب(Δy)، و الأثر الثاني غير مباشرة و هو أثر التغير في الدخل على الاستيعاب و يعتمد على الميل الحدي للاستيعاب (a) و بذلك فإن التغير في الاستيعاب الناتج عن التغير في الدخل هو ($a\Delta y$). و الأثر الثالث هو الأثر المباشر لتخفيض قيمة العملة على الاستيعاب و يعتمد على نسبة ثابتة و هي (b). بالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$\Delta B = \Delta Y - (a\Delta y + b\Delta A) \qquad (5)$$

و بترتيب المعادلة (5) و اخذΔY كعامل مشترك، نحصل على المعادلة التالية

$$AB =(1-a)\ \Delta Y-B\Delta A \qquad (6)$$

هذا، و لكي نحقق تخفيض قيمة العملة تحسن في ميزان المدفوعات فان$\Delta\ Y\ (1-a)$ يجب أن تكون أكبر من$b\Delta A$ و يتحقق ذلك إذا كانت a اقل من الواحد الصحيح، أي أن الزيادة في الناتج المحلي لا يجب أن تستوعب بالكامل محليا و إنما يجب أن يوجه جزء منها الى التصدير حتى يتحقق فائض في ميزان المدفوعات.

أما إذا كان a اكبر من الواحد الصحيح فإن الزيادة في الناتج المحلي أقل من الزيادة في الاستيعاب المحلي، و الأمر الذي يؤدي الى زيادة الواردات و زيادة العجز في ميزان المدفوعات. و هكذا فإن أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات تتوقف على عدم استيعاب الانفاق المحلي لكل زيادة في الناتج، وأن تكون الزيادة في الناتج المحلي أعلى من الزيادة في الانفاق المحلي، وأن توجه هذه الزيادة الى الصادرات. إلا أن ذلك ليس سهلا فقد يفوق الناتج المحلي الانفاق المحلي، و لكن لا تحدث زيادة في الصادرات. هذا بالإضافة الى أن هذا المنهج يهمل أكثر تحركات رأس المال على ميزان المدفوعات. (محمود ع.، 2010، الصفحات 59-60)

ب- **تقييم المنهج:** من أهم المآخذ على منهج الاستيعاب أنه يتجاهل تأثيرات ظاهرة الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة و ما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل:

- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية.
- تغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها.
- مقدار الأرصدة التي يحتفظ بها الافراد.

كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الانفاق و تغير الدخل دورا أساسيا في احداث التوازن مع انه:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل المحلي إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل و تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- يعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية و تكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها. (السيد متولي، 2011، صفحة 151)

ثالثا: الأسلوب النقدي: جاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوبي المرونة و الاستيعاب اللذين اهتمتا فقط برصيد الميزان التجاري و أهملا حركة رؤوس الأموال، يعتبر هذا الأسلوب بأن اختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال في العرض و الطلب المرتبط بالكتلة النقدية، و عليه فإن معالجة الاختلال في الميزان تتم من خلال العمل على زيادة أو انقاص حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق. و قد ظهر هذا الأسلوب في منتصف السبعينات و كان الرائد في ذلك H.JOHNSON من خلال دراساته التي نشرها سنة 1973 حيث مهد فيها لمعالم و خصائص هذا الأسلوب. و قد جاء هذا الأسلوب على أنقاض النظرة السائدة آنذاك في معالجة الميزان و التي كانت تتجاهل الترابط الاقتصادي بين الدول و تشابك مستويات الأسعار العالمية و إهمال الدور الأساسي الذي تقوم به النقود، و اعتبره اقتصاديو صندوق النقد الدولي أسلوبا متمما لأسلوبي المرونات و الاستيعاب. (راتول، 2018، صفحة 107)

و يعتمد هذا الأسلوب على عدد من الفروض منها: (محمود ع.، 2010، الصفحات 60-61)

- الطلب على النقود في الأجل الطويل دالة مستقرة في الدخل القومي.
- تعتبر معدلات الصرف ثابتة، و كذلك ثبات معدل الفائدة.
- التغيرات في عرض النقود لا يؤثر على التغيرات الحقيقية مثل مستوى الناتج و الاستهلاك و حجم التجارة و الأسعار النسبية.
- التغير في كمية النقود أو عرض النقود الناتج عن التغير في الاحتياطات الدولية.
- عدم تعقيم أثر التغير في الاحتياطات الدولية على عرض النقود من جانب السلطات النقدية.

- وجود حالة التوظيف.

أ- **صياغة النظرية:** إذ أخذنا الفروض السابقة في الاعتبار، فإن نموذج نقدي بسيط لميزان المدفوعات يمكن تحديده على النحو التالي في لمعدلات الثلاث التالية:

$$Md= PY \qquad 1$$

$$Ms= DC+IR \qquad 2$$

$$B= Md-Ms \qquad 3$$

من ثم فإن رصيد ميزان المدفوعات المعادلة 3 يعتمد على الفرق بين الطلب على النقود Md و العرض من النقود Ms لذلك فإن وجود فائض في الطلب على النقود يعني فائض في ميزان المدفوعات، بينما فائض عرض النقود يعني عجز في ميزان المدفوعات. و هكذا فإن الخلل في ميزان المدفوعات هو انعكاس للخلل بين عرض و طلب النقود، من دراسة مكونات ميزان المدفوعات فإن التغير في رصيد ميزان المدفوعات يساوي التغير في الاحتياطات الدولية أي أن :

$$\Delta B = \Delta IR \qquad 4$$

Md : الطلب الاسمي على النقود.

Ms : العرض الاسمي من النقود او الأساس النقدي.

K : النسبة المرغوبة المطلوبة من النقود/ الدخل الاسمي الجاري.

Y : الدخل القومي الحقيقي.

P: المستوى العام للأسعار ثابت.

r : معدل الفائدة.

DC: الائتمان المحلي، و يمثل المكون المحلي في الأساس النقدي عرض النقود.

IP: الاحتياطات الدولية، و تمثل المكون الأجنبي في الأساس النقدي عرض النقود.

ΔIP: التغير في الاحتياطات الدولية.

ΔB: التغير في الإجمالي العام لرصيد ميزان المدفوعات. (محمود م.، 2017، الصفحات 115-116)

حيث توضح المعادلة 1 ان الطلب على النقود دالة في المستوى العام للأسعار P و الدخل الحقيقيY . أما الأساس النقدي Msفي لمعادلة 2 فيتكون من الائتمان المحلي DC و الاحتياطات الدوليةIR . و المعادلة 3 هي معادلة تعريفية لميزان المدفوعات على أنه الفرق بين الطلب على النقود و العرض منها. و لما كان الخلل في ميزان المدفوعات يعكس التغير في الاحتياطات، فإن المعادلة 4 توضح ذلك.

بافتراض توازن مبدئي في ميزان المدفوعات، أي أن Md=Ms، و بذلك فإن ΔIR= صفر . ثم نفترض وجود تغير مستقل أو خارجي في الطلب على النقود، مع ثبات عرض النقود، فإنه سيؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي الى زيادة الاحتياطات الدولية IR أو تدفق الاحتياطات الدولية للداخل، و التي بدورها تؤدي الى زيادة في الطلب على النقود و يعود التوازن الى ميزان المدفوعات، و يحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على النقود.

أما في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات، فإنه يؤدي الى زيادة في عرض النقود. و لما كانت المتغيرات الكلية ثابتة، فإن الزيادة في عرض النقود تؤدي الى زيادة الانفاق على الواردات في الخارج مما يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات و الذي يتم مواجهته بتخفيض الاحتياطات الدولية IR أو تدفق الاحتياطات الدولية للخارج، الى أن ينخفض عرض النقود ليتساوى مع الطلب على النقود و يعود التوازن الى ميزان المدفوعات مرة أخرى. (محمود م.، 2017، صفحة 117)

ب- **تقييم الأسلوب:** من أهم النقاط التقييمية لهذا المنهج ما يلي : (قرقب و لكطاسي ، 2021، صفحة 550)

- يقوم هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، و لا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته و وارداته، و يتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي؛

- قدم هذا المنهج تحليلا لتصبح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف ثابت، على أساس معظم الدول كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات الصعبة، كما أن المنهج كان قد قدم افتراضاته ضمن سعر صرف ثابت، إلا أن ذلك لا يعني أنه دعا الى التمسك بهذا النوع من أنظمة الصرف، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأن عملية التمسك بسعر صرف ثابت مسالة غير مجدية، وعليه يستدعي ضرورة المراجعة المستمرة لسعر الصرف للوصول الى التقييم الحقيقي للعملة؛

- أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الميزانية الحكومية و مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، على الرغم من الارتباط القوي و المباشر بين ميزان المدفوعات و الميزانية الحكومية، و ذلك راجع لتركيز المنهج النقدي على دور النقود في احداث التوازن لميزان المدفوعات؛

- يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، و هو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية و خاصة التي تدفعها الظروف الى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الميزانية العامة.

الفرع الثالث: التعديل عن طريق تدخل الدولة

نجد فرق بين آلية التصحيح و سياسة التصحيح لخلل ميزان المدفوعات يتمثل في كون الآلية تقوم على فكرة وجود ما يعرف باليد الخفية أي عدم تدخل الحكومات بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات التكيف و التصحيح لميزان المدفوعات و ترك عملية التصحيح الى قوى السوق بشكل مطلق و بدون قيود أو شروط مسببة. بينما في المقابل تقوم السياسة على فكرة التصحيح استنادا الى قوى و آليات السوق و لكن من خلال التدخل غير مباشر للسلطة الاقتصادية باختيار المناسب من آليات التصحيح. (السيد متولي، 2011، صفحة 156)

و تقوم السلطات العامة بتدخل مباشر بهدف معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال عدة إجراءات تتمثل في : (برقوق و يوسف، 2016، الصفحات 99-100)

- إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني و تشمل بيع الأسهم، و بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول النقد الأجنبي أو استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة.
- إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني و تشمل طلب القروض الخارجية، بيع جزء من الاحتياطي من الذهب في الخارج أو بيع الأسهم و السندات التي تمتلكها الحكومات في المؤسسات الأجنبية.

إضافة الى أساليب أخرى تتمثل بعض هذه الأساليب في :

أولا: التعديل عن طريق الانكماش و التقشف: في طريقة التدخل للتأثير على ميزان المدفوعات عن طريق أسلوب التقشف تستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش و التضخم المحليين، فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي يحدث انكماش في الدخول و تدني في القوة الشرائية و انخفاض في مستوى الأسعار المحلية و يحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات، بمعنى أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و الدخل؛ القومي لقطر ما، فتغير أحدها يؤدي الى تغير الآخر، و يكون التدخل عادة عن طريق السياسة المالية أي تخفيض الانفاق و زيادة الضرائب أو العكس، نظرا لأن كل زيادة في الدخل القومي للقطر تزيد في القوة الشرائية لرعاياه، فإنها تؤدي الى زيادة طلبه على السلع المستوردة من الأجانب و قد تؤدي الى انخفاض المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير بزيادة الطلب على منتجاته، و بذلك يزداد الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات. و العكس كل انخفاض في الدخل القومي للقطر يخفض في القوة الشرائية لرعاياه، فإنها تؤدي الى نقصان طلبه على السلع المستوردة من الأجانب و قد تؤدي الى ارتفاع المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير و ذلك نتيجة زيادة الطلب الأجنبي على منتجاته. (مساعدية، 2018-2019، الصفحات 140-141)

ثانيا: اتباع أدوات السياسة التجارية المختلفة: مثل نظام حصص الاستيراد و تراخيص الاستيراد و/أو التعريفات الجمركية بالإضافة الى اتباع نظام الإعانات التي تهدف من خلاله الدولة الى زيادة القدرة التنافسية لصادراتها في السوق الأجنبية و زيادة القدرة التنافسية لبدائل الاستيرادات في السوق المحلية. اتباع أساليب و نظم الرقابة على الصرف أي الرقابة على التحويل الخارجي للعملات الأجنبية و استخدامها، و مع ذلك بتحديد أوجه التحويل الخارجي و اقتصاره على معاملات معينة تحددها السلطات الاقتصادية المعنية، كما قد تلجأ الدولة الى تحديد مبالغ التحويل الخارجي بالنسبة للتجارة التي يقوم بها القطاع الخاص و هذه الوسائل تنصب لتحقيق نفس الهدف التي تسعى اليه أدوات السياسة التجارية، أي تقليل الاستيرادات و زيادة الصادرات. (أمين، 2019، الصفحات 240-241)

ثالثا: التعديلات في المستويات النسبة للدخل الوطني: يعد مستوى الدخل لأي اقتصاد محددا رئيسيا لمدفوعاتها الدولية ونظرا لأن كل زيادة في الدخل القومي للقطر تزيد في القوة الشرائية لرعاياه، فإنها تؤدي الى زيادة طلبه على السلع المستوردة من الأجانب و قد تؤدي الى انخفاض المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير بزيادة الطلب المحلي على منتجاته، و لذلك يؤدي كل ارتفاع في دخله القومي الى انخفاض الفائض في ميزان مدفوعات الأقطار المصدرة، و من ناحية أخرى يؤدي كل انخفاض في دخله القومي الى انخفاض طلبه على السلع المستوردة. (صيد، 2013، صفحة 131)

و بالمقابل، يؤدي ارتفاع الدخل القومي في الأقطار التي لها موازين غير ملائمة، بالنسبة الى مستويات الدخل القومي في الأقطار التي لها موازين غير ملائمة، الى موازنة المدفوعات الدولية، فالأقطار التي كان لها في السابق موازين ملائمة، تميل استجابة لمستويات دخلها القومي المرتفعة نسبيا، الى زيادة مدفوعاتها بالنسبة لمقبوضاتها، أما الأقطار التي كان لها موازين غير ملائمة فإنها تميل استجابة لمستويات دخلها المنخفضة نسبيا الى تخفيض مشترياتها بالنسبة الى مبيعاتها. (صيد، 2013، صفحة 131)

رابعا: التعديلات في المستويات النسبية لأسعار الفائدة: و تنطلق هذه المقاربة من نظرية تعادل أسعار الفائدة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في البلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته، و في ظل حركية رؤوس الأموال الى انتقال سيل من القروض من الأقطار التي لها أسعار فائدة اقل انخفاض، الأمر الذي يؤدي و في ظل عدم وجود المخاطرة الى عودة التوازن في ميزان مدفوعات بلد العجز. (صيد، 2013، الصفحات 131-132)

خامسا: السياسة النقدية والسياسة المالية: حاول ماندیل وفليمنج معرفة دور كل وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية و المالية) في ضمان التوازن الداخلي والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات). وقد تم تحليل هذا الدور لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية في حالتي الصرف الثابت والصرف المرن.

في حالة الصرف الثابت، عندما تقوم السلطات النقدية باتباع سياسة نقدية أكثر توسع من اللازم سوف يتبع ذلك انخفاض معدل الفائدة الداخلي حيث يصبح أقل من مستوى معدل الفائدة الأجنبي. ويؤدي ذلك الى خروج راس المال الى الخارج للاستفادة من معدل الفائدة الأعلى في بقية العالم. انطلاقا من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب راس المال، يعمل خروج راس المال في ظل

نظام الصرف الثابت على تقلص الموجودات الخارجية الصافية(احتياطات الصرف الرسمية) لهذا البلد بشكل يتقلص معه عرض النقود (الكتلة النقدية) من جديد يتبعه ارتفاع معدل الفائدة الداخلي (جلب راس المال الى داخل البلد) والعودة الى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي. ويبين هذا الأمر أن السلطات النقدية في البلد يتبنى نظاما ثابتا للصرف وحرية كاملة لحركة راس المال تفقد السيطرة على الكتلة النقدية (العرض النقدي) وعليه تبدو السياسة النقدية أكثر نجاعة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات انطلاقا من قدرتها على إثارة تدفق راس المال من والى داخل هذا البلد.

بالمثل، يمكن تحليل الدور الذي تلعبه السياسة المالية إذا أرادت السلطات العمومية اتباع سياسة توسعية يميزها ارتفاع في عجز الميزانية فإن ذلك سوف يعمل على رفع معدل الفائدة الداخلي (لأن السلطات تصبح مستعدة لدفع مستوى أعلى للفائدة مع تزايد العجز. وبما أن هذا الأخير يصبح أعلى من معدل الفائدة الأجنبي فإن ذلك يعمل على تدفق راس المال الى الداخل بشكل يحدث فائضا على مستوى حساب راس المال وبهذا يؤدي الى زيادة الموجودات الخارجية الصافية (احتياطات الصرف الرسمية) بشكل يزيد من عرض النقود. يتبعه انخفاض في معدل الفائدة الداخلي حتى يعود من جديد الى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي. وخلص مانديل وفليمنج الى أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في حين تكون السياسة المالية ذات فعالية أكبر نسبيا في تحقيق التوازن الداخلي.

في حالة الصرف المرن، تشهد أثار من نوع آخر ، فاذا قامت السلطات النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية فان ذلك يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة الداخلي يتبعه خروج لراس المال(العائد في الخارج اعلى من العائد في الداخل). انطلاقا من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب راس المال، يعمل خروج راس المال في ظل نظام الصرف المرن على انخفاض سعر صرف العملة الوطنية بشكل يشجع الصادرات ويحد من الواردات، فيؤدي الى ظهور فائض في الحساب الجاري يعوض؛ النقص في خروج رأس المال. وبالتالي تكون السياسة النقدية فعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي داخليا بينما يعمل سعر الصرف على ضمان توازن ميزان المدفوعات.

أما إذا قامت السلطات العمومية باتباع سياسة مالية توسعية عن طريق العجز، فإن ذللك سوف يؤدي الى رفع معدل الفائدة الداخلي يتبعه دخول رأس المال الى البلد، يؤدي ظهور فائض في حساب رأس المال الى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يتبعه تزايد الواردات وتقلص الصادرات مما يؤدي الى حدوث عجز في الحساب الجاري، وعليه تظهر سياسة المالية غير فعالة بالنظر الى ما تسببه من تدهور في ميزان المدفوعات. (لطرش، الصفحات 170-171)

المبحث الثاني: ماهية عجز الميزانية العامة للدولة

تعتبر الميزانية العامة للدولة توقع لنفقات الدولة و إيراداتها عن فترة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة و الهدف منها تنفيذ أهداف الخطة التنموية للدولة، فهي بذلك تحتوي على جانبين النفقات و الإيرادات و الفرق بينهما يمثل رصيد الميزانية العامة للدولة، قد يعرف عدة أوضاع توازن، فائض أو عجز، من ناحية أخرى أصبح العجز في الميزانية العامة للدولة سمة من سمات أغلب دول العالم ، مما زاد من اهتمام دراسة هذه الوضعية و أثارها على الاقتصاد الوطني وسنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم عجز الميزانية العامة وأساليب علاج وتمويل عجز الميزانية والأثار الناتجة عن هذا التمويل.

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة

تعتبر الدول المتقدمة و النامية على حد سواء عجز الميزانية العامة للدولة مسالة بالغة الأهمية و ذات خطورة على الاقتصاد، مما فتح المجال أمام الباحثين و المفكرين الاقتصاديين للخوض في هذا الجانب للكشف عن مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة الذي تطور مع تطور الدور الاقتصادي للدولة.

الفرع الأول: تعريف وأنواع عجز الميزانية العامة للدولة

لعجز الميزانية العامة عدة تعاريف وأنواع نذكرها كالاتي:

أولا: تعريف عجز الميزانية العامة للدولة

من بين تعاريف عجز الميزانية العامة نذكر:

- المفهوم التقليدي لعجز الميزانية: هو حالة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، بسبب زيادة الحاجات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة على تغطيتها. (محفوظي، شليحي، و مختاري، 2019، صفحة 652)
- يعرف عجز الميزانية العامة بأنه: " انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة". (باهي و أيمن، 2018، صفحة 141)
- المفهوم المالي الحسابي: عجز الميزانية هو زيادة نفقاتها على إيراداتها، بشرط أن تدخل في الميزانية جميع إيرادات الدولة و نفقاتها المالية. (كردودي2 و كردودي، 2017، صفحة 251)
- المعنى الاقتصادي و الاجتماعي: يتمثل عجز الميزانية العامة بجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، و المنهج المتبع في اعداد الميزانية و تنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من جراء تنفيذ الميزانية سلبية أكثر منها إيجابية. (وسيلة، علون، و عطية، 2019، صفحة 173)

ومنه يمكن القول أن عجز الميزانية العامة للدولة يتمثل في عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي عدم القدرة على الحصول على الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة خلال الفترة المعنية أي رصيد الميزانية يكون سالب مما ينتج عنه آثار سلبية على الاقتصاد.

ثانيا: أنواع عجز الميزانية العامة للدولة

لا يوجد اتفاق دقيق و محدد على أنواع عجز الميزانية فكل نوع يبين هدف و اتجاه العجز لذا نجد الاقتصاديين ينظرون الى عجز الميزانية العامة و تصنيفها الى:

أ-**العجز الهيكلي**: و هو العجز الذي يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات بصفة مستمرة فيصبح عجزا دائما و السبب في ذلك يعود الى عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الانفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، و هو ما يدل أو يشير بوجه عام الى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الانفاق العام منتجا انتاجا كافيا. (وسيلة، علون، و عطية، 2019، صفحة 174)

ب-**العجز التقليدي** : و يسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي، و يعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية و بين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية و غير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، و يستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي. (بوجلال و ديب، 2019، صفحة 247)

ج-**العجز الجاري**: هو الفرق بين الانفاق الجاري و الإيرادات الجارية، حيث لا يأخذ الانفاق الاستثماري في هذا المفهوم و المنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الانفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة. (دنان، 2012، صفحة 152)

د-**العجز الأساسي**: : يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة ، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة ، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بعمليات ماضية و ليست حالية. (دردوري 3، 2013، صفحة 104)

هـ-**العجز التشغيلي**: و يسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، و يتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد كتعويض للدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم. (كردودي2 و كردودي، 2017، صفحة 254)

شكل رقم (2-4) أنواع عجز الميزانية العامة للدولة

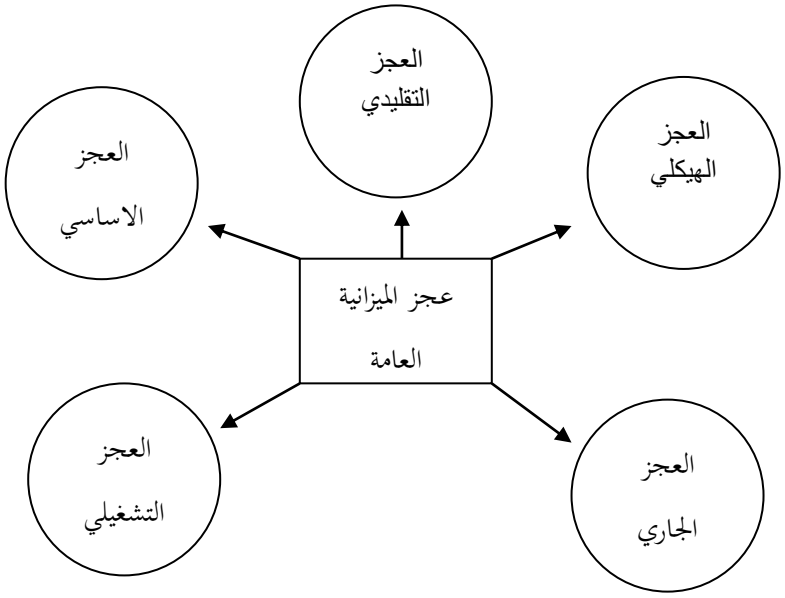

المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: عجز الميزانية العامة في ظل المدارس الاقتصادية

اختلفت المدارس الاقتصادية في وجهة النظر لعجز الميزانية العامة للدولة بين المدرسة التقليدية والكينزية والنيوكلاسيك إضافة الى المذهب الاشتراكي والتي جاءت على النحو التالي:

أولا: عجز الميزانية العامة في المدرسة التقليدية: أكدت المدرسة التقليدية على فكرة توازن الميزانية العامة، و دعت الى احترام هذه القاعدة و عدم الخروج منها مطلقا و ذلك على اعتبار أن حالة التوازن المالي تعكس حسن استخدام الحكومة للأموال العامة و بالتالي حسن أداء الحكومة لوظائفها ، فضلا عن كفاءة إدارتها المالية. و يرى التقليديون أن عجز الميزانية العامة يؤدي الى الافلاس و التضخم، لأن الدولة تلجأ الى سد هذا العجز عن طريق الاقتراض ، وهذا يؤدي الى زيادة النفقات العامة في الميزانيات اللاحقة (أقساط الديون و فوائدها) ، وهو ما يؤدي الى الاقتراض من جديد و من ثم الوقوع في عجز مستمر و متزايد ثم الافلاس ، أما التضخم فينتج عند لجوء الدولة في سبيل سد العجز الى آلية الإصدار النقدي الجديد ما يزيد وسائل الدفع دون زيادة مقابلة في الانتاج و من ثم يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار و انخفاض القيمة الحقيقية للنقود. (بسيسة، 2022-2023، صفحة 32)

ثانيا: عجز الميزانية العامة في المدرسة الكينزية: في حين رأت المدرسة الكينزية ضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية ، وخاصة وقت الأزمات، و حبذت وجود عجز في الميزانية طالما سيقود الى مزيد من التشغيل و الانتاج لكسر حلقة الكساد التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت ، لذا فإن خطورة العجز من عدمه ترتبط بالأساس بالحالة الاقتصادية للبلاد ، فإذا ما كانت الدولة في حالة كساد فإن السعي نحو تحقيق التوازن المحاسبي في الموازنة يعتبر هدفا غير سليم من المنظور المجتمعي ، إذ يسهم في المزيد من التباطؤ الاقتصادي أي أن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية ، حتى و لو جاء على حساب التوازن المالي ، إذ أن زيادة الانفاق مع ما يترتب عليها من زيادة للقوى الشرائية للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي تصبح أمرا مطلوبا ، حتى و لو تم ذلك على حساب المزيد من الاقتراض و هنا يرى جون ماينارد كينز أن العبرة ليست بالتوازن الحسابي للموازنة ، و إنما بالتوازن المالي عبر الدورة الاقتصادية ، التي قد تمتد الى فترة زمنية تتراوح بين ثماني و عشر سنوات ، فالتوازن المحاسبي ليس مقدما أو مهما في ظل التوازن المالي على المدى البعيد . (عاشور، 2022، صفحة 16)

ثالثا: عجز الموازنة العامة في النظرية النيوكلاسيكية: ترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الميزانية العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد مما يؤدي الى تزايد العجز المالي ، و التضخم و البطالة ، و ظهور مشكلة الكساد التضخمي ، و تزايد العجز التجاري ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي فتجسدت رؤية هذا الفكر في الحرية الاقتصادية ، و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على اعتبار أن اليد الخفية كفيلة بتحقيق التوافق و الانسجام بين المصالح الفردية ، و من ثم العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام، و لخفض العجز في الموازنة الى أدنى المستويات الممكنة ، عارضوا التوسع في الانفاق العام ، بل نادوا بضرورة تقليص النفقات الحكومية و خاصة النفقات الاجتماعية ، و تقليل التوظيف الحكومي و مشروعات الأشغال العامة ، و قد تألفت أفكار النقديين الجدد في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان الصناعية لا سيما بعد تبني صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لهما لمعالجة الأزمات الناتجة عن تفاقم العجز البطالة و الركود الاقتصادي. (عبيد، وهبة، و حشيش، 2023، صفحة 131)

رابعا: المذهب الاشتراكي: تتميز الميزانية العامة للدولة في المذهب الاشتراكي عن باقي المذاهب الأخرى بارتباطها بالخطة الاقتصادية فهي جزء من الخطة الشاملة و أبرز أدوات تطبيقها ، لأن النظام الاشتراكي يرتكز على أسلوب التخطيط من أجل الوصول الى التطور الاقتصادي فالإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي يتحدد وفقا للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي و الخطة الاقتصادية أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام ففي الاقتصاد الاشتراكي تكون السلطات العامة هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ، و بالتالي نجد أن الانفاق العام يحتل مكانة و أهمية في الميزانية العامة في الدول الاشتراكية، و تعرف الميزانية العامة في الفكر الاشتراكي بالميزانية الموحدة و المجمعة لكل الهيئات المحلية كالبلدية و الولاية ، فعند اعداد الميزانية العامة في اقتصاديات الدول الاشتراكية تراعي التوازن المالي فيها كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي ، بمعنى لا بد من تساوي جانب النفقات و الإيرادات و ترتكز قاعدة توازن الميزانية في الفكر الاشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزها هو التوازن الداخلي للميزانية ، حيث يكون فيها

مطابقة النفقات و الإيرادات للميزانية الجزئية المختلفة لميزانية الدولة مجمعة ، أما الشكل الآخر للتوازن فهو التوازن المالي للاقتصاد الوطني ، حيث يكون فيه توازن الجانبين المالي و المادي لعملية الانتاج الاجتماعية من خلال تطابق الخطة الاقتصادية الوطنية مع مجموع موازين التمويل المتنوعة ومنه بالاعتماد على التوازن الداخلي للموازنات الجزئية المختلفة التي تشكل بمجموعها الميزانية العامة ينتج توازن مالي في الميزانية العامة للدولة ، و مما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي ينادي بضرورة التوازن في الميزانية العامة للدولة دون احداث عجز فيها ، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الميزانيات المحلية و التي تمثل في الأخير الميزانية العامة للدولة . (دردوري 2، 2013-2014، الصفحات 120-121)

الفرع الثالث: أسباب العجز في الميزانية العامة للدولة

تباينت الأسباب المؤدية الى عجز الميزانية العامة للدولة من عوامل تؤثر في زيادة النفقات العامة و أخرى تؤثر في الإيرادات العامة باعتبارهم أدوات الميزانية العامة، ومنه لا يمكن ربط و إرجاع عجز الميزانية العامة الى سبب واحد.

أولا: زيادة النفقات العامة

فمن أهم الأسباب التي تؤدي الى الزيادة في النفقات العامة نذكر ما يلي :

أ-**سياسة التمويل بالعجز** : و التي دعا التحليل الكينزي الى اللجوء إليها في أوقات الأزمات خاصة الكساد حيث لجأت العديد من الدول النامية الى هذه السياسة كوسيلة من وسائل التنمية عن طريق احداث عجز قصود في ميزانياتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي و طبع الأوراق النقدية، و ذلك على أساس أن هذه الدول توجد بها موارد عاطلة كثيرة: أراضي زراعية، ثروات طبيعية، أيدي عاملة عاطلة. و قد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (تراكم راس المال)، و كانت مسؤولة عن تفاقم عجز الميزانية و الوقوع في مشاكل التضخم و المديونية في عدد من البلدان النامية؛ و ذلك لعدة أسباب أهمها أن هذه الدول حقيقة كانت تعاني من بطالة، و لكن لا يزامنها وجود جهاز انتاجي غير مشغل، بل أنه يرتبط بها عدم وجود جهاز انتاجي نام ومرن لاستيعاب العمالة المتعطلة. (كردودي3، 2007، الصفحات 138-139)

ب-**تزايد أعباء الدين العام المحلي و الخارجي**: كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الميزانية العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية و الخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذونات الخزينة و السندات الحكومية، و في ضوء إغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية. (كزيز1 و مرغاد، 2017، صفحة 501)

ج–اتساع نطاق نشاط الدولة: يتطلب توجه الدولة لدعم عملية التنمية الاقتصادية إقامة المشروعات الصناعية ذات الأهمية و التي قد يحجم عنها القطاع الخاص بسبب ضخامة رؤوس أموالها، و توفير البنية التحتية و الهياكل القاعدية كشق الطرق، و هذا ما يفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة للدولة.

د–**تدهور قيمة العملة الوطنية:** يترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتطلب زيادة النفقات العامة، و التي تكون زيادة في الدخول الاسمية و لا تعود الى زيادة الدخول الحقيقية. (عماد و بولصنام، 2020، صفحة 614)

هـ–تزايد نمو العمالة الحكومية: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها و تزايد نسبتها الى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل، حيث يؤدي تزايد العمال و الموظفين الى زيادة الأجور و المرتبات و هذا ما أدى الى النمو المتزايد في الانفاق العامة كنتيجة لنمو العمالة.

و–**الانفاق الحكومي المظهري:** يرجع نمو الانفاق العام في البلاد النامية أيضا الى الانفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة و مطارات ضخمة، و إقامة مهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر. (كزيز2 و حميدة، 2018، صفحة 113)

ثانيا: تراجع الإيرادات العامة

بينما تتمثل الأسباب التي أدت الى تراجع أو تباطؤ نمو الإيرادات العامة في النقاط التالية:

أ–جمود النظام الضريبي: و عدم تطويره و إثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في أضعاف موارد الدولة السيادية. (كردودي3، 2007، صفحة 143)

ب–**التهرب الضريبي:** تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يقلص من أهمية النظام الضريبي و يهدد وجوده، و يختلف مستوى التهرب الضريبي من دولة الى أخرى، و ازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي و زيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي الى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، و عليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي الى انقاص حصيلة الإيرادات العامة و منه اتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة. (كزيز2 و حميدة، 2018، صفحة 231)

ج-**ضعف الجهد الضريبي**: يقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب بمختلف أنواعها الى الناتج المحلي الإجمالي، و تتسم الدول النامية بانخفاض هذه النسبة و ذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد و انخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة و توسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي و كل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي. (باهي و أيمن، 2018، صفحة 141)

د-**ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة**: تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة الى تدهور الموارد العامة لميزانية الدولة، و السمات الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا و يرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة الى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب و الإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب و ضعف الإمكانيات و كثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية كل هذه الأسباب تؤدي الى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيراد من إيرادات الميزانية العامة. (كزيز1 و مرغاد، 2017، صفحة 203)

هـ-كثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية : من الأسباب الرئيسية التي أدت الى تقاعس نمو الإيرادات العامة هو كثرة الاعفاءات و المزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية ، فهذه الاعفاءات و المزايا الضريبية تؤثر سلبا على إيرادات الميزانية العامة للدولة. (بسيسة، 2022-2023، صفحة 40)

و-**تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام** : يؤدي انخفاض أسعار المواد الأولية المحددة في الأسواق العالمية (كالبترول و المواد الخام الأخرى) الى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد مما يؤدي الى انخفاض موارد الدولة ، و يكون هذا الانخفاض إما بشكل مباشر عندما تكون الدولة هي المالكة لمصادر الانتاج ، و إما بشكل غير مباشر عندما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات المستغلة في انتاج هذه المواد و تصديرها ، الأمر الذي يزيد من الميل الى الاستدانة الخارجية. (بسيسة، 2022-2023، صفحة 41)

ثالثا: آثار عجز الميزانية العامة

وفي ظل عجز الميزانية العامة للدولة نتج عنه عدة آثار سلبية ويمكن توضيح بعض الآثار السلبية لعجز الميزانية العامة على بعض مغيرات النشاط الاقتصادي من ثلاث جوانب تتمثل في: (ناصف، 2007، صفحة 281)

أ-**يؤثر عجز الميزانية العامة على الاستثمار الخاص و الناتج القومي**: يؤثر عجز الميزانية على الاستثمار الخاص من ناحيتين: فمن ناحية: يترتب على قيام الدولة بالاقتراض من الجمهور لتمويل عجز الميزانية العامة الى انخفاض الأموال المتاحة لديهم للاستثمار الخاص. و من ثم ينخفض حجم الاستثمار الخاص. و من ناحية أخرى، يترتب على اقتراض الدولة من الأفراد ارتفاع أسعار الفائدة و يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الى انخفاض حجم الاستثمار. و لا شك أن تخفيض حجم الاستثمار يعني انخفاض في مستوى الناتج القومي و معدلات النمو الاقتصادي.

ب-**أثر عجز الميزانية العامة على معدلات التضخم**: في حالة قيام الحكومة بتغطية عجز الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، يزيد العرض الكلي من النقود داخل الاقتصاد القومي و يترتب على ذلك زيادة معدلات التضخم بشكل؛ كبير خاصة إذا كان الاقتصاد القومي يقترب من حالة التوظيف الكامل أو يعاني من انخفاض مرونة عرض عناصر الإنتاج المختلفة.

ج-**أثر عجز الميزانية العامة على مستويات الرفاهية**: في الفترة الطويلة يترتب على استمرار العجز في الميزانية العامة للدولة زيادة عبء الدين الداخلي على الحكومة و تلجأ الدولة في هذه الحالة الى زيادة الضرائب المفروضة على أفراد المجتمع لتسديد هذا العجز و يؤثر ذلك بطبيعة الحال على مستويات الاستهلاك و الادخار لأفراد المجتمع، مما يؤثر سلبيا على مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع و التي قد تنتقل من جيل الى آخر إذا لم يتم تداركها.

إضافة الى آثار عجز الميزانية العامة على: (شاني، 2011، الصفحات 27-28)

د-**أثر العجز في الدخل و الاستهلاك**: إن التدهور المالي الحالي يشير ضمنا الى الانخفاض الكبير في الدخل القومي المستقبلي، تقلل حالات العجز من الدخل القومي بغض النظر عن التدفقات الرأسمالية الأجنبية الكافية للبلد للحفاظ على حصة راس المال المحلي عند أي مستوى تحصل عليه، و إذا كانت التدفقات الداخلية الرأسمالية كافية لإبقاء حصة راس المال المحلي ثابتا فإن المضمون الوحيد هو الإنتاج المحلي سيبقى ثابتا، و كما هو معروف فإنه يرتبط بعلاقة موجبة مع الدخل.

هـ-أثر العجز في سعر الفائدة: يتحدد سعر الفائدة من خلال العلاقة بين حجم الأموال المعدة للإقراض (الادخار) مع الطلب عليها (الاستثمار)، و في حالة انخفاض الادخار القومي بسبب عجز الميزانية، فإن هذا من شأنه ارتفاع أسعار الفائدة، و بالتالي انخفاض حجم الاستثمار القومي، كما أن الزيادة في أسعار الفائدة تخلق أعباء كبيرة على الميزانية و بالتالي تزيد من العجز مرة أخرى في حالة في حالة الاعتماد على مصادر الإقراض لتمويل العجز.

المطلب الثاني : أساليب علاج و تمويل عجز الميزانية العامة

تختلف أساليب علاج عجز الميزانية وتمويلها من مصدر الى آخر والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

الفرع الأول: النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة

نتيجة عجز الإيرادات العامة على تغطية ومواكبة النمو السريع للنفقات العامة جعل الاهتمام يتوجه الى النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: السياسة الانفاقية

أ- أدوات السياسة الانفاقية

ومن أهم أدوات السياسة الانفاقية ما يلي:

1- **تخفيض أو زيادة الانفاق**: يعتبر التأثير في حجم الانفاق العام سواء بالتخفيض أو الزيادة من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الانفاقية، فيتحدد حجم الزيادة أو التخفيض على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة من جهة، و بالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، و بالتالي يمكن أن تكون السياسة الانفاقية إما توسعية أو انكماشية، و ذلك حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة، و على أي حال لا يمكن لأي دولة أن تتعدى مقدارا معينا من نسبة الانفاق و بالتالي لابد أن تأخذ في الحسبان تلك الحدود لأنها إن قامت بتجاوزها سوف تنجر عليها آثار سلبية وخيمة، و لكن من جهة أخرى يمكن أن تكون الزيادة لا إرادية للانفاق العام بسبب أوضاع معينة في الدولة مثل الأزمات و الحروب ....الخ، كل هذه العوامل تؤدي الى زيادة الانفاق العام بشكل غير مسطر و مخطط له مسبقا، مثلا لا يمكن التحكم في النفقات التي توجه لإعادة إعمار الدولة بعد مرور عاصفة أو كارثة طبيعية، أو إذا دخلت دولة معينة في حرب فلا يمكن تحديد النفقات العسكرية لها و بالتالي كل هذه العوامل لا يمكن التحكم فيها و لا يمكن كبح تزايد الانفاق العام.

و من جانب آخر لا يمكن للدولة أن تنتهج سياسة إنفاقية انكماشية لفترة طويلة ذلك سوف ينعكس عليها سلبا، فكل دولة لديها حد أدنى من الانفاق لا يمكن أن تخرقه لأن لها التزامات لابد أن تقوم بها خصوصا ما تعلق بالنفقات الاجتماعية بكل أنواعها و غيرها من النفقات الأخرى التي لا يمكن التخلي عنها أو تقليل حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلد، و بالتالي لابد عليها أن تكون دقيقة في تسطير سياستها الانفاقية و تستعمل و سائلها بعناية كبيرة من أجل معالجة مشكل عجز الميزانية لتفادي الوقوع في مشاكل أخرى. (موساوي، 2019-2020، صفحة 99)

2- إعادة هيكلة بنية الانفاق العام: و هذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي: نفقات الخدمات العامة، نفقات الأمن و الدفاع، نفقات الخدمات الاجتماعية، نفقات الشؤون الاقتصادية، نفقات أخرى.

و يتم التعبير عن هذه البنية بالنسبة المئوية من إجمالي الانفاق العام. و يحدث هذا التغيير تبعا للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية القائمة من جهة، و تبعا لرغبة السلطات في تغييرها. فزيادة النفقات العسكرية يمكن أن تؤدي الى حدوث آثار تضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج المدني و منه زيادة أسعاره. و هذا دون أن يعني ذلك أنها لا تفيد الإنتاج القومي، فكثيرا ما تفيد في تطوير فنون الإنتاج، و تطوير الهياكل القاعدية...الخ. (قدي، 2017، صفحة 91)

و من أجل أن تتم إعادة هيكلة بنية الانفاق العام بشكل صحيح كي يحقق النتائج المرجوة لابد أن يكون وفق المبادئ التالية: (دردوري 4، 2012، صفحة 173)

-انتهاج مبدا الأولوية: يرتكز هذا المبدأ على توجيه الأموال الى القطاعات الهامة فالعمل على احترام هذا المبدأ يؤدي الى حفظ الأموال العمومية من الضياع و تعظيم منفعة استخدامها بحيث يعتمد هذا المبدأ على تحليل التكلفة و العائد فالمقارنة بين تحليل التكلفة و العائد تؤدي الى اختيار المشاريع و القطاعات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لذلك يعتمد فقهاء المالية العامة على الأوزان الترجيحية للأهداف المرجوة و الآثار المباشرة لكل هذه المشاريع من أجل ترتيب القطاعات حسب أفضليتها في تحقيق المصلحة العامة ومنه يتم إعادة هيكلة بنية الانفاق العام.

-توفر المعلومات المالية: من أجل القيام بإعادة هيكلة بنية الانفاق العام لابد أن تتوفر جملة المعلومات الضرورية عن الموارد المالية المتوقعة و عن أوجه الانفاق المختلفة، و يشترط في هذه المعلومات أن تكون معالجة و دقيقة قدر الإمكان لكي تكون قابلة للاستعمال، و بالتالي تسمح هذه المعلومات من التأكد من اتجاهات حركة الإيرادات و الانفاق مستقبلا، فهذه المعلومات تساعد على تحقيق المبدأ الأول بحيث يمكن من خلالها القيام بالترتيب و القيام بهيكلة النفقات العامة على حسب القطاعات.

-ضمان تحقيق المردودية للنفقات: يجب أن تحقق النفقات العامة أهدافها المرجوة بحيث يجب أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة سواء كانت مردودية اقتصادية أو اجتماعية، فيجب أن تكون المردودية جيدة تعكس قيمة الأموال التي انفقتها الدولة من أجل توفير السلع و الخدمات، فالعمل على جودة السلع و الخدمات تتفادى من خلاله الدولة النفقات الإضافية الكبيرة.

ب-أهداف السياسة الانفاقية

بينما تتمثل أهداف السياسة الانفاقية في ما يلي:

1- **توزيع الدخل**: ترمي السياسة الانفاقية الى التوزيع الأمثل لمكونات الانفاق سواء الاستثمار أو الاستهلاك و الزيادة في صافي ما يمتلكه الأفراد تؤثر كلها في تحقيق توزيع عادل في الدخول، فنمط إعادة توزيع الدخل الفردي الذي يصاحب الانفاق الحكومي يتوقف بشكل كبير على الكفاية الإنتاجية، لأن ضعفها يمكن الأفراد من استعمال الزيادة التي تحدث في دخولهم في الرفع من كفاءتهم الإنتاجية و ذلك بسبب عدم وجود خدمات مثل خدمة الصحة و الإسكان و التعليم...الخ، لذلك وجب على الحكومة أن تقوم أولا بتحفيز الزيادة على الإنتاج في السلع و الخدمات الضرورية للحياة قبل أن تقوم برفع القدرة الشرائية للأفراد، و منه تجنب ارتفاع الأسعار المصاحب للزيادة في الدخل، و هذا في ضوء سعيها الدائم الى تقليل؛ الفجوة بين أصحاب الدخل المرتفع و المنخفض و تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق سياسة انفاقية تساهم بشكل كبير في زيادة المستوى المعيشي لأصحاب الدخول الضعيفة و رفع معاشاتهم. (موساوي، 2019-2020، صفحة 101)

2- التأثير على مستوى الأسعار: تؤثر التغيرات في سياسة الانفاق الحكومي على الأسعار و يكون ذلك عن طريق تأثير السياسة الانفاقية على الضغوط التضخمية، فيمكن الوصول لتحقيق التوظيف الكامل عندما تكون كل الطاقات الإنتاجية موظفة، فإذا تحقق معدل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فإن أي ارتفاع في الطلب سيؤدي الى ارتفاع الأسعار و بالتالي يكون فائض الطلب الكلي تضخميا، فعندما تستطيع الحكومة التنبؤ بشكل صحيح بوقوع التضخم فإن استخدام السياسة الانفاقية الانكماشية المقيدة تمكن من الحد من ارتفاع الأسعار و بالتالي الحد من الموجات التضخمية، و منه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي بواسطة آلية المضاعف الى تخفيض حجم الاستهلاك و هو الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب و ينقص من مستوى الزيادة في الأسعار.

و بالتالي فالاقتصاد في حالات التضخم يقترب الى حالة التشغيل التام فتتفع أسعار السلع و الخدمات و يزداد الطلب الكلي فتلجأ الحكومة الى انتهاج سياسة انفاقية انكماشية من أجل التقليل من عملية التداول و ارجاع مستويات الأسعار لطبيعتها، و العكس إذا كان الاقتصاد يمر بفترة كساد فتنتهج الدولة سياسة انفاقية توسيعية من أجل زيادة الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه زيادات متتالية في الدخل الوطني جراء مستوى مضاعف الانفاق الحكومي. (دردوري 2، 2013-2014، الصفحات 135-136)

3- **تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية**: تسعى السياسة الانفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم في مستويات الانفاق العام، من خلال التأثير في العديد من العناصر سواء الدخل أو مستوى الأسعار، فعملية توزيع الدخل تتأثر بشكل كبير بمجهودات الدولة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و التي تؤثر بدورها أيضا على نسب النمو الاقتصادي، بحيث إن اتباع سياسة انفاقية توسعية غايتها الوصول الى مستويات مقبولة من النمو، و كذا تحقيق استقرار نسبي للمستوى العام للأسعار، يبرز كل ذلك من خلال زيادة الانفاق الاستثماري الذي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني، و هو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا على وضعية و أداء الاقتصاد الوطني. (براهيم و خلفة، 2020، الصفحات 555-556)

4- **تحقيق التوازن في الميزانية العامة**: من الأهداف الرئيسية و الأساسية للسياسة الانفاقية هو المحافظة على توازن الميزانية، فليس من المنطقي التمادي في انتهاج سياسة انفاقية تخل بالتوازن المالي للدولة إذ لابد من مراعاة الركيزة الأساسية الموجهة للسياسة الانفاقية و المتمثلة في الإيرادات العامة فهذه الأخيرة هي التي تتحكم و بشكل كبير في طبيعة السياسة الانفاقية لذلك لابد أن يكون هناك انسجام و تناسق بين الجانبين من أجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير لأنه غالبا ما؛ تكون السياسة الانفاقية غير المخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة و في فترة وجيزة، فالسياسة الانفاقية لها دور فعال في علاج عجز الميزانية العامة للدولة بالتأثير على مختلف أنواع الانفاق العام مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية للدولة و انتهاج السياسة الانفاقية المناسبة. (موساوي، 2019-2020، صفحة 102)

ثانيا: ترشيد الانفاق العام

عملت الدولة على القيام بترشيد الانفاق العمومي كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة

أ- مفهوم و أهداف ترشيد الإنفاق العام: عرف ترشيد الانفاق العام بعدة تعاريف كلها تشير الى أن ترشيد الانفاق يقصد به " ضبط النفقات و إحكام الرقابة عليها و الوصول بالتبذير و الاسراف الى الحد الأدنى و تلافي النفقات غير الضرورية و زيادة الكفاية الإنتاجية و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية و البشرية المتوافرة. (بوالشعير، 2020-2021، صفحة 194)

إن ترشيد الانفاق العام يعني التزام " الفعالية" في تخصيص الموارد و "الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، و يقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة الى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع فالفعالية تنصرف الى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها، و ترتيب الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بما يتفق و المرحلة التي يمر بها المجتمع و بما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف. أي أنه يمكن القول أن الفعالية تتم في مرحلتي اعداد الميزانية و اعتمادها. و تزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة و اتسم الناخبون و ممثلوهم بالرشد حال التصويت على قرارات الميزانية ، أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات و المخرجات. (أبو دوح، 2006، صفحة 44)

في حين تتمثل أهداف ترشيد الانفاق العام في العناصر التالية: (فرج، 2011-2012، الصفحات 89-90)

-رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد و الإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية و نوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

- تحسين طرق الإنتاج الحالية، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

- تحسين طرق الإنتاج الحالية، و تطوير نظم الإدارة و الرقابة، و ادخال الأساليب التقنية، و دراسة الدوافع و الاتجاهات.

- خفض عجز الميزانية و تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة و الانفاق المطلوب، و المساعدة في السيطرة على التضخم و المديونية، و المساهمة في تدعيم و إحلال و تجديد مشروعات البنية الأساسية.

- مراجعة هيكلية للمصروفات، عن طريق تقليص نوعية و حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.

- دفع عجلة التطور و التنمية و اجتياز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.

- محاربة الاسراف و التبذير و كافة مظاهر و اشكال سوء استعمال السلطة و المال العام.

– الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة و المستقرة و الصعبة و المتغيرة محليا و عالميا.

– المحافظة على التوازن بين السكان و الموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة و المتوسطة و الطويلة.

–تجنب مخاطر المديونية الحالية و أثارها خصوصا و أن كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.

– المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل و بالتالي تجنيب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية و السياسية و غيرها.

– تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية و القيم الاجتماعية للمجتمعات العربية و الإسلامية من جهة و السلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

ب– عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام و أهم مجالاته:

تتمثل أهم عوامل نجاح ترشيد الانفاق العام في: (شيخ و خواثرة، 2020، صفحة 89)

– تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة و دقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

– تحديد الأولويات: في ظل حدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع و البرامج وفق سلم لأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

–القياس الدوري لبرامج الانفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة و فعالية أداء الوحدات و الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج و المشاريع الموكلة اليه.

–عدالة الانفاق العام و مدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى الى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع و الخدمات الناتجة عن النفقات العامة.

– تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة و فقا للخطط التي تم وضعها.

في حين تشمل إجراءات ترشيد الانفاق العام عدة جوانب: (شاكر عصفور، 2008، الصفحات 369-370)

–الجانب المالي: و يتضمن الإجراءات المالية التي تعتمدها الحكومة لإحكام الرقابة على النفقات، و تشمل جميع وجوه الانفاق في الميزانية العامة و تفصيل ذلك كما يلي :

-الرواتب و البدلات و الأجور: و يكون الترشيد في هذا الباب من خلال الغاء الوظائف الشاغرة، إعادة توزيع الوظائف بين الأجهزة الحكومية و الإدارات و الأقسام، تخفيض أو الغاء البدلات و المزايا التي تصرف للعاملين، استخدام الآلات و الأجهزة الحديثة التي تقلل من عدد العاملين، و تعتبر بديلة عنهم، و أكثر كفاءة في القيام بالعمل عنهم، تخفيض اعداد العاملين في الأجهزة الحكومية و تخفيض رواتبهم.

-نفقات تشغيلية: من خلال تخفيض ايجارات المباني و الدور التي تستأجرها الأجهزة الحكومية، الاستغناء عن بعض الدور و المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية، رفع العمر الزمني لاستخدام السيارات و الأجهزة الحكومية و الآلات و الأثاث، تخفيض أو الغاء بعض أنواع الإعانات و المساعدات الداخلية و الخارجية، تخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية و المشاركة فيها

-التشغيل و الصيانة: من خلال تبني سياسة تهدف الى تحويل أعمال التشغيل و الصيانة و النظافة الى الجهات الحكومية نفسها و إحلالها مكان الشركات الخاصة، تشجيع الجهات الحكومية على القيام بمهام التشغيل و الصيانة و توفير الإمكانات اللازمة لها.

-المشاريع: إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف و ذات العائد المالي السريع، تنفيذ المشاريع الأساسية و الهامة جدا، و تأجيل تنفيذ المشاريع الأقل أهمية، و الابطاء في تنفيذ المشاريع الصغيرة و الاقلال من الزخارف و الديكورات، الى جانب تحويل بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي الى القطاع الخاص لتنفيذها و إدارتها، اجراء دراسات دورية للمشاريع الحكومية و البرامج لإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسة و التقييم لها؛

-الجانب الإداري : و يشمل تطوير و تنمية العاملين في الأجهزة الحكومية، تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية، تطوير أجهزة و نماذج و أجهزة العمل، وضع أداة إدارية(تنظيمية و إجرائية) للأجهزة الحكومية. (شاكر عصفور، 2008، الصفحات 370-371)

-الجانب القانوني: و يتضمن تطوير أنظمة و تعليمات الميزانية العامة و الحسابات الحكومية، تطوير أنظمة و تعليمات الشراء و التخزين الحكومي، تطوير أنظمة و تعليمات الرقابة المالية و أساليبها، تطوير أنظمة شؤون الموظفين بشكل خاص و الشؤون الإدارية بوجه عام.

-الجانب الإعلامي : يتضمن استخدام وسائل الاعلام المختلفة للتنبيه الى مواطن التبذير و الإسراف في النفقات و ما ينطوي عليه التبذير من خسائر و أضرار بالاقتصاد الوطني، و حث الموظفين بشكل خاص و المواطنين بشكل عام على ترشيد الانفاق. (شاكر عصفور، 2008، صفحة 372)

الفرع الثاني: الإيرادات العامة كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة

تلجأ الدولة الى مصادر داخلية محلية و أخرى خارجية لتمويل عجز ميزانيتها الى جانب التمويل التضخمي و الذي يعرف بالإصدار النقدي الجديد.

أولا: الاقتراض و تمويل عجز الميزانية العامة :

وينقسم الى:

أ–الاقتراض المحلي: و تتمثل مصادر الاقتراض المحلي في: (كزيز3 و حميدة، 2018، صفحة 232)

–الاقتراض من المصرف المركزي: ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى تقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، و من هنا يقال بأن الانفاق المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

–الاقتراض من البنوك التجارية: تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، و يكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

–الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الافراد الى الدولة من أجل تغطية العجز، و تؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية و على السيولة لدى المصارف.

ب– الاقتراض الخارجي: قد تلجأ الدول في بعض الحالات الى التمويل الخارجي، لتغطية عجزها المالي و هذا إذا عجزت عن الاقتراض الداخلي، سواء من الجهاز المصرفي أو من الافراد و المؤسسات غير المالية، هذا العجز الذي يرجع عادة لأسباب متعددة، ربما أهمها ضعف الادخار المحلي، و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لامتصاص إصدار نقدي جديد.

كما يمكن للدولة أن تستفيد من المساعدات و الهبات الخارجية في تمويل عجز موازنتها العامة، لكن هذه المساعدات لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا، لأنها عادة ما تكون مقيدة بشروط خاصة يصعب الاستفادة منها بالشكل المراد له، كما أنها تكون خاضعة في معظم الأحيان لعوامل سياسية أكثر منها اقتصادية، أي تبعا لعلاقة الدولة المانحة مع الدول الممنوحة. (كردودي3، 2007، صفحة 148)

ثانيا: الإصلاح الضريبي وتمويل عجز الميزانية العامة

و من أهم دوافع الإصلاح الضريبي ما يلي: (شمس و بن الزاوي، 2020، الصفحات 455-456)

– انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي: انخفاض الدخل القومي و متوسط دخل الفرد، يحول دون زيادة المعدل الضريبي خشية المساس بالحاجات الأساسية للأفراد، و شائعة لدى الدول النامية.

– سيادة الضرائب غير المباشرة: ضعف دور الضرائب على الدخل و الثروة و انخفاض الدخول الفردية كما أن طبيعة البنيان السياسي للبلدان النامية استلزم تفضيل الضرائب غير المباشرة لمحاباة ذوي الدخول العالية، و أن سيطرتها لا تحتاج على عكس الضرائب المباشرة الى كفاءة عالية في الأجهزة الفنية و الإدارية للضريبة و هو ما تعاني منه الدول النامية من نقص كبير فيه.

– جمود الأنظمة الضريبية: بمعنى أنها لا تعكس في الحصيلة زيادة نسبية مساوية لتلك التي تحصل في الناتج القومي على الرغم من المشاكل المالية التي تعاني منها هذه الدول، فتكون الأجهزة الضريبية فيها مرنة و قادرة على اقتطاع الجزء الأكبر من الزيادة في الناتج القومي.

– انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي: أي عدم توفر الأجهزة الإدارية و التنظيمية المرتفعة الكفاءة اللازمة لتطبيق أحكام قوانين الضرائب المباشرة من خلال حصر المكلفين و تقدير و تحصيل ما يستحق عليهم، حيث يتطلب الأمر إدارة كفأه لهذه العناصر القادرة على مراجعة ما يقدمه المكلفون من اقرارات.

بينما **مجالات الإصلاح الضريبي** تتمثل في : (بوقنغور، 2020-2021، الصفحات 54-55)

– **توسيع الوعاء الضريبي:** و يقصد بتوسيع الوعاء الضريبي أن تصل الضريبة الى أكبر عدد من دافعيها من خلال إنشاء أدوات جديدة لتشمل أنواعا جديدة من الضرائب على الدخول أو السلع الاستهلاكية أو الضرائب البيئية..، أو من خلال زيادة كفاءة النظام الضريبي بما يسمح بالوصول الى شرائح لم تكن تغطى في السابق، و الطريقة الأخيرة هي المقصودة في عمليات الإصلاح الضريبي في الدول النامية حيث يؤدي الجهاز الإداري المنظم لعملية فرض الضرائب و جبايتها الى فقدان جزء كبير من الحصيلة الضريبية.

– **ترشيد معدلات الضريبة:** و تأتي هذه المرحلة من الإصلاح الضريبي بعد المرحلة الأولى الخاصة بتوسيع الوعاء في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري للضرائب، و من المألوف أنه كلما زادت معدلات الضريبة زاد التعقيد الضريبي و زادت معه مشكلات التجنب و التهرب الضريبي، و عليه فإن عملية الترشيد في معدلات الضريبة تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي، و من بين أهم متطلبات القيام بعملية الترشيد هي توافر المعلومات الدقيقة التي تسمح بالتفرقة بين الأوعية الفرعية المختلفة، و تعاني الدول النامية بوجه عام من نقص شديد في هذه المعلومات مما ينعكس سلبا على هيكل المعدل الضريبي.

– **التنسيق بين كافة الأدوات المالية:** ضرورة النظر الى النظام الضريبي بأكمله في سياق القيام بعملية الإصلاح الضريبي حيث أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد تكون على حساب نوع آخر، و لذلك يجب التعرف على آثار وتداعيات كل عملية إصلاح على جميع أجزاء النظام الضريبي، فعندما يفتقر الإصلاح الضريبي الى التنسيق و المتابعة فقد تحدث سلبيات تنعكس على مستوى الإيرادات و الكفاءة.

– **تحسين الجهاز الإداري:** دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التناسق بين مستوى الإصلاحات الضريبية من جهة و مدى فاعلية الجهاز الإداري و قدرته على التكيف السريع تعد العنصر الحاسم في نجاح عملية الإصلاح الضريبي أو فشلها في جميع مراحله و أي ضعف في أية مرحلة ينعكس سلبا على تتابعية العمليات برمتها، و يهدف إصلاح الجهاز الإداري الى زيادة مستوى الالتزام من جانب دافعي الضرائب و تحسينه، و زيادة كفاءة العمليات الأساسية لتقييم الضريبة و مراجعة جبايتها.

و تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز. ذلك أن زيادة الانفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضربة، و توسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز. و يمكن لهذه الزيادة في المعدلات أن تجعل من وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور و المرتبات . فاذا تم تمويل هذا العجز من خلال الزيادة في الضرائب على؛ أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص يمكنه أن يقرر تحويل هذه الزيادة الى المستهلكين برفع الأسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة، و بالتالي يكون قد تحمل أعباء هذه الضريبة العاملون من خلال ارتفاع تكاليف الحصول على السلع و الخدمات، و هذا ما يدفعهم بالمطالبة برفع الأجور بمقدار يكافئ الارتفاع في الأسعار مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة. و نفس الأمر يحدث إذا كان موضوع الزيادة في الضريبة الأجور و المرتبات، إذ ارتفاع معدلات الضرائب تدفع الى المطالبة بزيادة الأجور للمحافظة على نفس الدخل المتاح للعائلات، و زيادة الأجور باعتبارها تكاليف تقلص من هوامش المؤسسات الخاصة. و النتيجة من زيادة الضريبة أنها تعمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات قطاع الخاص لاستثماراتها، و هذا ما يدفع بها اللجوء الى إصدار الأوراق المالية و طرحها للاكتتاب مع ما تحمله هذه الصيغة من بعض المخاطر.

و تبقى الضريبة موردا سياديا بإمكان الدولة اللجوء إليه دون كثير من القيود، اللهم إلا ردود الأفعال تجاه الضغط الضريبي المرتفع. (قدي، 2017، الصفحات 229-230)

ثالثا: الإصدار النقدي وتمويل عجز الميزانية العامة

يعتبر الإصدار النقدي الجديد آلية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق خلق كمية إضافية من النقود دون أن يقابلها الإنتاج من السلع و الخدمات. و هي عملية يقوم بها البنك المركزي مقابل سندات الخزينة العمومية، اعترافا بمديونيتها اتجاهه. (أعمر، 2021، صفحة 287)

و تتمثل في تمويل العجز في الميزانية العامة السنوية من خلال عملية الإصدار النقدي التي تتم عادة من طرف البنك المركزي، و هو المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل دولة بناء على طلب الخزينة العمومية فيها، من خلال تقديم سندات حكومية تعطي للمصرف المركزي كغطاء لعملية الإصدار وفقا لقانون المالية المصادق عليه من طرف الهيئة التشريعية، أي بمعنى ضخ كتلة نقدية يصدرها البنك المركزي دون أن يكون لها مقابل، كما قد تتم عملية الإصدار عن طريق توسع البنوك التجارية في اشتقاق نقود الودائع مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح هذه البنوك، التي يحق لها أن تعيد خصم هذه السندات لدى البنك المركزي الذي يقبلها من البنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية، و يمول البنك المركزي طلبات البنوك التجارية هذه عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، إلا أنه نادرا ما يتم اللجوء الى هاته الآلية على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر في تدني قيمة النقد. (هاني و مراح، 2018، صفحة 125)

إذ تحتاج الحكومة أحيانا عندما تقع في عجز مالي الى بعض السيولة النقدية بهدف شراء السلع و الخدمات المحلية، و كذا شراء العملات الأجنبية لاستعمالها في سد حاجيات الدولة من السلع و المشتريات الخارجية، فتعمل على زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة الكفاية في تحصيل الضرائب و الرسوم، و عن طريق فرض أعباء جديدة على المونين. و لكن الاستمرار في رفع أسعار الضرائب و الرسوم، قد يصعب في أغلب الأحيان زيادتها دون أن يكون لذلك آثار سلبية على النشاط الاقتصادي بل و ربما على حصيلة الإيرادات نفسها، و بالتالي يضل عجز الميزانية قائما.

كما أن أسلوب الاقتراض يفرض على الحكومة رد قيمة القرض و فوائده و بالتالي يمثل عبء مستقبليا على موارد الدولة، فتلجأ الحكومات الى الإصدار النقدي أو ما يسمى التمويل بالتضخم، كونه يتميز بسهولة كبيرة، فالحكومة تقترض من نفسها (البنك المركزي)، و ما يستحقه الدائن (البنك المركزي) سيعود لا محالة الى الخزينة العمومية في شكل فائض أرباح البنك المركزي، و عادة ما تكون الفائدة على قروض الخزينة من البنك المركزي زهيدة. و غالبا ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمرا متعمدا كأحد وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية. (يونس، 2015-2016، صفحة 213)

رابعا: مصادر تمويل أخرى لعجز الميزانية العامة : الى جانب المصادر السابقة الذكر التي تلجأ إليها الدولة لعلاج و تمويل عجز الميزانية العامة للدولة نجد مصادر أخرى تتمثل في:

أ- الصناديق السيادية: ابتكرت العديد من الدول نظام الصناديق السيادية خاصة الاقتصادات البترولية و التي توجه إليها الفائض من عائداتها النفطية، و أنشأ في بعض الدول بهدف الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، و بعض الدول استخدمته في تمويل عجز ميزانيتها كي لا تلجأ الى وسائل تضر بالاقتصاد. (مكاوي و بوبكر، 2020، صفحة 216)

فهي عبارة عن تكتلات للأصول المالية التي تعود ملكيتها للحكومات، التي تعمل على توظيفها و تسييرها. فهي ليست صناديق تقاعد عمومية تعتمد على اشتراكات المتقاعدين أو صناديق احتياطيات الصرف هدفها هو حماية العملة الوطنية خلال عمليات

الصرف، فمصادرها تعتمد أساسا على عوائد الضرائب، و عوائد الخوصصة، إضافة الى مصادر خارجية. (سعودي، 2019، صفحة 72)

1- خصائص الصناديق السيادية

و تتمثل خصائص الصناديق السيادية في: (سعودي، 2019، صفحة 73)

-هي خاضعة لرقابة و تدخل الدولة (معيار السيادة)، كصناديق الاستثمار في راس المال أو صناديق المضاربة.

-تدير احتياطات الصرف للدولة، هذه الاحتياطات قد تكون متأتية من الصادرات للمواد الأولية أو المنتجات المصنعة (المبيعات) و فوائض الميزانية.

-تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها فهي تسعى الى الاستثمار و ليس الى إدارة السياسة المالية و سياسة الصرف و يغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية و لكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف.

-تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة وهي تهدف الى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة أخرى.

-ترمي الى تحقيق أهداف ماكرو-اقتصادية واضحة و بالخصوص اختلاف و تنوع المنتوج الداخلي الخام او الادخار الكلي.

-هذه الصناديق تتبع استراتيجيات الاستثمار طويل الأجل و هو ما يوافق أو يناسب التعرض للمخاطرة.

2- أصناف الصناديق السيادية

من ناحية أخرى يمكن تصنيف الصناديق السيادية الى: (أوسعيد و رجراح، 2021، الصفحات 408-409)

- الصناديق الممولة من فوائض عوائد المواد الأساسية : تعتبر المواد الأساسية (النفط خاصة) المورد الرئيسي للصناديق السيادية، و التي تمثل حوالي 3/2 من إجمالي الأصول المدارة من طرف هذه الصناديق، حيث وجدت الدول في فكرة الصناديق السيادية حلا لاستغلال الفوائض المالية المترتبة عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية و استثمارها في الأسواق المالية الأجنبية لتحقيق عوائد مالية إضافية تمكنها من مواجهة إشكالية نضوب الموارد الطبيعية و حماية الميزانية من تراجع أسعار تلك الموارد، إضافة الى تنويع مصادر الدخل و ادخار الثروة للأجيال القادمة.

– الصناديق الممولة من فوائض مالية أخرى: تمثل هذه الفوائض أكثر من 3/1 من إجمالي الأصول التي تديرها الصناديق السيادية، و ظهرت هذه الصناديق بداية سنة 2000 نتيجة نمو الاقتصاد العالمي و تطور كل من الصين و الهند، متبوعا بارتفاع الطلب و الاستهلاك، و هو ما سمح للدول الناشئة المصدرة بتحقيق فوائض معتبرة من احتياطات العملة الصعبة ما دفعها الى تحويل جزء من تلك الفوائض الى صناديق سيادية بعد أن وازنت بينها وبين الاحتياطات الرسمية، و تقوم هذه الصناديق بتوظيف تلك الفوائض في الأسواق المالية الأجنبية لوقف ارتفاع قيمة عملتها المحلية حتى تحافظ على تنافسيتها التصديرية.

بينما تعتمد دول أخرى في تمويلها للصناديق السيادية على فوائض الميزانية، الناتجة عن الفوائض الضريبية، الاشتراكات الاجبارية للتأمين و التقاعد، نواتج بيع الأصول و عمليات الخوصصة، ومن أمثلة ذلك صندوق تايلاند، ماليزيا، سنغافورا و نيوزيلاندا، حيث يتم تحويل جزء من هذه الفوائض الى استثمارات تطوير البنية التحتية و مواجهة الاحتياجات المحلية.

و تعمل الصناديق السيادية ولا سيما صناديق الاستقرار طبقا لقاعدة مالية متناسقة طبقا لقاعدة مالية متناسقة تقريبا من نظرية الدخل الدائم لفريدمان سنة1957، و جوهر الدخل الدائم التي تعد نظرية مكملة لنظرية دوزنبري، و التي تحلل العلاقة بين الدخل و الاستهلاك تنص على أن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد وفقا لتوقعات الدخل المستقبلية، حيث قسم الدخل الى دخل حالي (جاري) و دخل عابر، و الدخل الكلي يساوي مجموع الدخلين الحالي و العابر، فيلاحظ أن عملية إعداد جانب النفقات العامة من الميزانية العامة الحكومية للبلدان النفطية تتم بالاستناد على توقعات الإيرادات النفطية و كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، إذ تتم عملية طرح النفقات المقدرة من الإيرادات الحكومية المتحققة، فإذا كانت نتيجة الطرح إيجابية (الإيرادات المتحققة اكبر من النفقات المقدرة)، سيمول الصندوق بمقدار الفائض المتحقق، أما إذا كانت نتيجة الطرح سلبية (النفقات العامة أكبر من الإيرادات المتحققة) يظهر عجز في الميزانية العامة للبلد و يتم سد هذا العجز عن طريق السحب من صندوق التثبيت (الاستقرار)، بمعنى آخر أن الصندوق سيمول الميزانية العامة بمقدار العجز الحاصل، و يمكن القول أن الملامح الفعلية للصندوق السيادي تتحدد تبعا للإيرادات المتوقعة و الإيرادات الفعلية المتحققة. (بوقنغور، 2020-2021، صفحة 62)

ب– الصكوك الإسلامية: الصكوك الإسلامية هي " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات لمشروع معين أو نشاط استثمار ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل بابا الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله." (بوبريمة و عويسي، 2020، صفحة 1516)

1– خصائص الصكوك الاسلامية

وتتمثل خصائص الصكوك الإسلامية في: (كتاف، 2014، الصفحات 81-82)

–الصكوك تصدر بفئات متساوية القيمة: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة، لأنها تمثل حصصا متساوية في ملكية المشروع بهدف تسهيل شرائها و تداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية.

-الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات :تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي يمول من حصيلة إصدارها ، فهي تمثل ملكية حاملها حصصا شائعة في موجودات ذات عوائد سواء كانت أعيان أو منافع أو خدمات أو خليطا منها أو الحقوق المعنوية، وهي التي لا تمثل دينا في ذمة مصدرها.

-الصكوك تقوم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة : يحصل مالك الصك على عائد يكون حصة من الربح يصح يتم تحديدها في نشرة الإصدار، ولا يصح تحديد العائد تحديد كميا مسبقا أو منسوبا إلى القيمة الاسمية للصك، وفي المقابل يتحمل نصيبه من الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك

- قابلية الصكوك الإسلامية للتداول: تعتبر الصكوك الإسلامية قابلة للتداول بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعا ونظاما ،سواء كان التداول بيعا أو هبة أو رهنا .

-الصكوك منضبطة بضوابط شرعية: لاشك في أن الصكوك الإسلامية تنضبط بضوابط شرعية ، سواء في إصدارها أو تداولها ، أو من حيث الأنشطة و الاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقات بين أطرافها، فلا تتضمن فوائد ربوية مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية.

2- أنواع الصكوك الاسلامية

و تتمثل أنواع الصكوك في : (صادقي و قدي ، 2018، الصفحات 512-513)

-صكوك المضاربة: (القارضة): هي أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة و يمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال ، بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة و يحصل مالكوها على نسبة شائعة من الربح ، وتتوفر فيها شروط العقد من الإيجاب و القبول، و معلومية رأس المال ونسبة الربح.

-صكوك السلم: وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم و الغرض منها تمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل وبعد ذلك يتم بيعها ، ويتمثل العائد في الربح الناتج عن البيع ، وهي غير قابلة للتداول إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع ، يعني ذلك بعد استلام السلعة وقبل بيعها ، فهو عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع (بيع آجل بعاجل)، وهو عكس البيع بثمن مؤجل.

-صكوك المرابحة : هي صكوك متساوية القيمة تصدر لغرض تمويل سلعة مرابحة ، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحامل الصكوك.

-صكوك المشاركة : تصدر هذه الصكوك بغرض إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس المشاركة ، حيث يتشارك كل من المقرض والمستثمر بحصة معينة و يتحملان الربح والخسارة ، و يصبح حامل الصك شريكا في المشروع ، وتدار هذه الصكوك على أساس المشاركة أو على أساس المضاربة.

-صكوك الإجارة: هي صكوك متساوية القيمة تصدر بغرض تمويل عملية إيجار أعيان ، وهي حصص شائعة ، ويتم توزيع العائد على الملاك حسب حصص ملكيتهم ، وهي صكوك قابلة للتداول.

-صكوك الإستصناع: هي وثائق متساوية القيمة الغرض من إصدارها تصنيع سلعة معينة ، ويصبح المصنوع مملوكا لحامل الصكوك.

-صكوك المزارعة: وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تمويل مشروع زراعي ، و يصبح لحامليها حصة في المحصول المنتوج.

-صكوك المساقاة: وهي التي يكون الغرض من إصدارها سقي الأشجار المثمرة و رعايتها ، و يتحصل أصحابها على حصة من الثمار.

-صكوك المغارسة: وثائق متساوية القيمة تصدر من أجل غرس الأرض بالأشجار، على أساس عقد مغارسة ، ولأصحابها حصة في الأرض و الغرس.

و تفتح الصكوك الإسلامية الباب على مصرعيه للمشاركة الشعبية الشاملة أمام الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الميزانية العامة، و التي تعبر عن البرنامج المالي المتوقع تنفيذه من قبل الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و غير اقتصادية، لذلك فهي تحتاج الى أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية و سد العجز القائم في ميزانيتها.

فيمكن للدولة أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانيتها العامة و استثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل كمحطات توليد الكهرباء، الموانئ....الخ، كما يمكن تمويل العجز في الميزانية عن طريق إصدار الحكومة صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح بحيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال (مشترو الصكوك) في اتخاذ القرار الاستثماري و الإداري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية، كما يمكن للحكومات كذلك أن تواجه العجز في ميزانيتها بإصدار صكوك الاجارة، و كذلك الحال بالنسبة لصكوك القرض الحسن حيث يمكن للحكومة أن تستفيد منها في دعم عجز الميزانية. (لقوي، 2020، صفحة 30)

المطلب الثالث: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة

إن استخدام أساليب العلاج و تمويل الميزانية العامة للدولة ينتج عنه آثار اقتصادية تختلف درجة خطورتها على الاقتصاد باختلاف الأسلوب المعتمد عليه و التي يمكن شرحها على النحو التالي:

الفرع الأول: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بالإصدار النقدي

من أهم الآثار الناتجة عن التضخم و المصاحبة لعجز الميزانية نذكر: (زكي، 2000، الصفحات 116-119)

-سينجم أولا عن التضخم ، إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة عشوائية لصالح الأغنياء و ضد مصلحة الفقراء. و نظرا لأن توزيع الدخل القومي هو أصلا توزيع متفاوت في هذه البلاد، فان التضخم يعمق اذن هذا التفاوت.

-كذلك فإن التضخم المصاحب لعجز الميزانية العامة للدولة يؤدي الى إحداث تفاوت في توزيع الثروة القومية. فكل من جسد ثروته أو مدخراته في شكل مالي و نقدي، فإن خسارته في ظل التضخم ستكون مؤكدة بسبب تدهور القوة الشرائية للنقود و هو الأمر الذي يؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات و الثروات التي تجسدت في شكل مالي و نقدي، أما من جسد ثروته في شكل مادي، فإن ربحه يكون مؤكدا، حيث تميل قيمة هذه الثروات و المدخرات للارتفاع مع ارتفاع المستوى العام للأسعار.

-إن التضخم المصاحب لعجز الميزانية العامة للدولة سيؤدي الى هروب الناس من عملتهم الوطنية بسبب التآكل المستمر في قوتها الشرائية و إذا كان التضخم شديدا أو جامحا فقد يلجئون الى التعامل بالعملات الأجنبية التي تتمتع بثبات نسبي كبير في قيمتها، و يؤدي هذا الى إشاعة الاضطراب في المعاملات في المعاملات النقدية بين الناس و إرباك تسوية الحقوق و الالتزامات.

-إن التضخم يؤدي الى تدهور سعر صرف العملة و حينما يتدهور هذا السعر فإنه يؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالنقد المحلي فتزيد نار التضخم اشتعالا ، حيث ترتفع أسعار السلع الغذائية و الاستهلاكية المستوردة و أسعار السلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلات الإنتاج في مختلف القطاعات، مما يؤدي الى هبوط مستويات الإنتاج و تدهور برامج الاستثمار و ضعف معدلات النمو اضف الى ذلك تدهور سعر صرف العملة الوطنية يؤدي الى ارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية (الفوائد+ الأقساط) محسوبة بالعملة المحلية.

-كذلك من الملاحظ و الثابت فعلا أن التضخم يضر ضررا شديدا بميزان المدفوعات، حيث يؤدي الى ظهور العجز فيه، أو تفاقم هذا العجز إذا كان يعاني أصلا من العجز.

-و لا يجوز أن ننسى أن التضخم حينما يتفاقم فإنه يفاقم أيضا في حالة العجز بالميزانية العامة للدولة، حيث تزيد كلفة تأدية الخدمات العامة التي تضطلع بها الحكومة، في الوقت الذي لا تستجيب فيه الحصيلة الضريبية للزيادة مع اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع (بسبب ضعف مرونة الجهاز الضريبي).

-كذلك يلاحظ أن البلد المصاب بالتضخم و بعدم استقرار سعر صرف عملته و الذي يعاني عجزا مستمرا في ميزانيته العامة، لا يكون قادرا على اجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية الخاصة للاستثمار فيه. ذلك أن تلك الأمور تجعل هناك صعوبات شديدة في حساب معدل الربح المتوقع لتلك الاستثمارات و متاعب شديدة في تحويل أرباحها للخارج.

الفرع الثاني: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الاقتراض

تتمثل أهم الآثار في النقاط التالي: (عيسى م.، 2020، صفحة 46)

-تلجأ بعض الدول الى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الميزانية العامة، ببيع السندات الحكومية و أذونات الخزينة، و لنجاح هذه الطريقة في تمويل العجز يجب توافر عدة شروط أهمها فعالية السوق المالية داخل الدولة، و استقرار سعر صرف العملة الوطنية، و انخفاض معدلات التضخم، و بدون توافر هذه الشروط سوف يتسبب تمويل العجز بالاقتراض الداخلي في زيادة العجز عوضا على علاجه، لأن الإفراط في إصدار السندات الحكومية و أذونات الخزينة، و ارتفاع الأسعار الفائدة الممنوحة لمشتريها، ستؤدي الى ارتفاع عبء خدمة الدين الداخلي مما يزيد الانفاق الجاري، و بالتالي تزداد فجوة العجز في الميزانية العامة.

-تتسبب الزيادة في إصدار السندات الحكومية وأذونات الخزينة أيضا بمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، لأن هذه الزيادة تؤدي الى انخفاض الادخارات في أسواق المال المخصصة لتمويل القطاع الخاص، بمعنى أن عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل استثمارات القطاع الخاص سوف ينخفض مقابل زيادة استثمارات القطاع العام.

-يؤدي الاقتراض الخارجي الى زيادة الطلب الكلي، و ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذا وجهت الدولة حصيلة قروضها الخارجية نحو النفقات الاستهلاكية الجارية، في ظل جمود جهازها الإنتاجي، مما يتسبب في انخفاض حصيلة الصادرات، و التأثير سلبا على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، كما يؤدي تراكم أعباء الدين الخارجي الى انخفاض احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، مما يدفعها الى انتهاج سياسات اقتصادية انكماشية لتخفيض احتياجها للنقد الأجنبي.

الفرع الثالث: آثار تمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق الضرائب

تتمثل في: (دردوري 2، 2013-2014، الصفحات 131-132)

-تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادات الى خفض انفاق الطبقات المحدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة و الدخل المنخفض من جهة أخرى.

-تؤثر الزيادات في معدلات الضرائب على حجم الاستثمارات في الدولة بحيث أنه يمكن لهذه الأداة أن تكون سلاح ذو حدين في تأثيرها على الاستثمار فتستعملها الدولة حسب وضعيتها الاقتصادية، فعندما تقوم الدولة برفع معدلات بعض الضرائب على الأنشطة الاستثمارية أو استحداث أنواع أخرى من أجل تمويل عجز الميزانية فهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار و بالتالي تأثر الاقتصاد الوطني بشكل عام.

-تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب الى تخفيض حجم الإنتاج كما أنها نؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب و كل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض و طلب الأموال الإنتاجية.

-تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي.

-يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض.

الفرع الرابع: آثار ترشيد الانفاق العام

تعتبر سياسة ترشيد النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة لتوجيه و كذا التأثير على الاقتصاد الوطني بصفة عامة و إدارة عجز الميزانية العامة بصفة خاصة، ففي حالة الازدهار الاقتصادي (تزايد الإيرادات العامة) فإن اتباع سياسة ترشيد النفقات العامة يتولد عنها آثار إيجابية بشكل عام تسفر عن كبح عجلة النمو الاقتصادي، ما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار و منه زيادة معدلات التضخم بشكل عام، إلا أنه يساهم في تخفيض حجم العجز في الميزانية العامة و ظهور فائض مالي، و يحول هذا الفائض الى الاحتياطي العام للدولة، للتحوط به خلال سنوات الكساد الاقتصادي.

أما في حالة الكساد الاقتصادي حيث تقل الإيرادات العامة (حالة الجزائر بعد أزمة النفط 2014)، فإن سياسة ترشيد النفقات العامة قد يتولد عنها آثار سلبية مما تتجلى أهم آثارها في خفض معدل النمو الاقتصادي بشكل عام نتيجة تجميد؛ المشاريع الاستثمارية التنموية الضخمة، و لعل أهم بوادرها تجميد مناصب العمل من جهة، و إحالة العاملين على البطالة حالة القطاعات

المتعثرة من جهة أخرى، و منه خفض الدخل الوطني (خفض حصيلة الضرائب على هذه الجهات)، إضافة الى ذلك المساهمة في رفع الدعم الاجتماعي لاسيما عن المواد الاستهلاكية الأساسية مما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة في المجتمع.

فرغم اكتساح الآثار السلبية لترشيد النفقات العامة حالة الكساد الاقتصادي، إلا أنها لا تخلو من الآثار الإيجابية و المتمثلة في القضاء على التبذير و الإسراف، و منه المحافظة على المال العام من جهة و إعادة توزيع الموارد المالية بكفاءة عالية على القطاعات ذات أولوية على حساب القطاعات الغير منتجة (حالة قطاع الثقافة في الجزائر) من جهة أخرى. (تمار، 2018/2017، صفحة 58)

المبحث الثالث: العلاقة بين عجز الميزان التجاري و عجز الميزانية العامة للدولة وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى التفسير النظري و الرياضي للعلاقة بين عجز الميزان التجاري و الميزانية العامة للدولة مع ذكر بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع العلاقة بين العجزين في بعض الدول.

المطلب الأول: العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة وفق النظريات الاقتصادية

تشهد أغلب اقتصاديات دول العالم سواء المتقدمة أو النامية اختلالات داخلية وأخرى خارجية وهو ما يعرف بعجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري، وهو ما أثر على أهداف الدولة في ظل سعيها لتحقيق التنمية على جمع الأصعدة، مما لفت اهتمام الكثير من الاقتصاديين لتفسير هذه الظاهرة وتحديد العلاقة بين هذين العجزين

الفرع الأول: تعريف العجز المزدوج والنظريات المفسرة له

سيتم التطرق من خلال هذه النقطة الى تعريف العجز المزدوج وأهم النظريات المفسرة له.

أولا: تعريف العجز المزدوج

ظاهرة العجز التوأم او العجز المزدوج، هو مصطلح من الاقتصاد الكلي، تعريفه أن هناك علاقة مباشرة بين عجز الميزان التجاري و عجز الميزانية العامة، و يحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الميزانية باتجاه عجز الميزان التجاري، و هذا ما يسمى بتوأمة العجزين فعجز الميزان التجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الميزانية متغير خارجي، و بدأ الاقتصاديين بدراسته في الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل من الميزانية العامة و الميزان التجاري، كما أن العلاقة ما بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية و السياسة التجارية، بمعنى أن أي تغيير في محصلة أحدهما تؤثر في الآخر و بنفس الاتجاه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة و الانفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات و المستوردات و العكس.

و يتزايد الاهتمام بدراسة هذين العجزين في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ففي الدول المتقدمة استهدفت دراسة هذين العجزين تحديد فعالية و آثار السياسات المالية و النقدية و التجارية الخارجية التي تتبناها الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا لضمان استمرار النمو الاقتصادي، و في الدول النامية انبعث الاهتمام بالعجزين و بالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية و معاناة اقتصادياتها من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاقت مسيرة التنمية و أدت الى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصاديات . (الطراونة، 2012، صفحة 6)

ثانيا: النظريات المفسرة للعجز المزدوج

تعددت النظريات التي تفسر العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة لعل أهما التالي:

أ- **المنهج الكينزي:** يفترض المنهج الكينزي وجود علاقة بين عجز الميزانية و عجز الميزان التجاري، و تتجه هذه العلاقة من عجز الميزانية الى عجز الميزان التجاري، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي الى انخفاض الادخار الحكومي و ستنخفض المدخرات و ترتفع معدلات الفائدة، و يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يترتب عليه ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية، و بالتالي تصبح الواردات أقل تكلفة و يزداد الطلب عن الواردات و في نفس الوقت ستصبح الصادرات أكثر تكلفة و تنخفض الصادرات، و نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات يحدث العجز في الميزان التجاري و بالتالي عجز في الحساب الجاري. و بالتالي يؤدي عجز الميزانية الى عجز الميزان التجاري و يحدث العجز التوأم.

و كذلك يدعم نموذج (**Mundell-Fleming**) فرضية العجز المزدوج. ووفقا لهذا النموذج سوف تؤدي الصدمة المالية التوسعية في الاقتصاد المفتوح، بموجب نظام سعر صرف مرن، الى زيادة العجز في الميزان التجاري، لأن وجود دخل أعلى يمكن التخلص منه سيؤدي الى زيادة الطلب على الواردات، و أيضا سيؤدي زيادة الطلب في السوق المحلية الى زيادة في مستوى الأسعار المحلية، مما يترتب عليه ارتفاع حقيقي في سعر الصرف و انخفاض الصادرات. (عبد ربه، 2019، صفحة 16)

ب- فرضية التكافؤ الريكاردي: تعود صياغة فرضية التكافؤ الريكاردي الى الاقتصادي Robert J. Barro ، في مقالة بعنوان " هل تشكل السندات الحكومية ثروة صافية، عام 1974. (علي، 2016، صفحة 89)

و يقترح الاقتصادي بارو منهج مختلفا تماما عن منهج النظرية الكينزية فيما يخص علاقة عجز الميزانية العامة بعجز الميزان التجاري، و ذلك على أساس نظرية التكافؤ الريكاردي، و التي تنص على أنه لا توجد أي علاقة بين العجز في الميزانية العامة و العجز في الميزان التجاري، حيث أن زيادة عجز الميزانية العامة نتيجة تخفيض الضرائب له تأثير مؤقت فقط، لأن تخفيض الضرائب سيخفض من الادخار العام إلا أن الادخار الخاص سيزيد لتوقعاتهم المستقبلية بزيادة الأعباء الضريبية نتيجة انخفاض الادخار العام، و معنى ذلك أن الادخار المحلي لا يتغير. (ضيف و وعيل، 2020، صفحة 50)

فأنصار فرضية التكافؤ الريكاردي ينكرون أي تطابق بين عجز الميزانية واختلال الحساب الجاري، و يرى هذا المفهوم أنه نظرا لأن الناس عقلانيون فإنهم يعرفون أن التخفيض في الضرائب الناتج عن السياسة المالية التوسعية للحكومة لخفض الضرائب هو مؤقت، وبالتالي سيوفرون الدخل الإضافي المتاح لدفع الضرائب المرتفعة في المستقبل. وهذا يشير أن المدخرات الوطنية لن تتأثر لأن الانخفاض في المدخرات الحكومية المتمثل في زيادة تعميق المالية العامة سيتم تعويضه بشكل منصف من خلال المدخرات الخاصة الاحترازية الإضافية للزيادة المستقبلية المتوقعة في الضرائب. (Ogbonna, 2014, p. 145)

ج- العجز التوأم في الاقتصادات النفطية

تتميز الاقتصاديات النفطية بعدة خصائص تجعل هناك علاقة بين العجز في الميزانية العامة و الميزان التجاري بشكل يختلف عن بقية الاقتصاديات الأخرى .

1- خصائص اقتصاد الدول النفطية:

نذكر من أهم خصائص اقتصاد الدول النفطية ما يلي: (شهيب، فرحان، و فاضل مُحَّد، 2020، الصفحات 421-422)

- إن عجز الميزانية العامة لا ينجم عن تخفيض الضرائب و لكن ينجم عن ارتفاع الانفاق الحكومي أما عن الإيرادات العامة فتشكل العائدات النفطية العمود الفقري لتمويل النفقات العامة و تتحدد بظروف الطلب و العرض في سوق النفط العالمية أما عن علاقة العجز في الميزانية العامة و الميزان التجاري فهناك علاقة قوية بين إيرادات الحكومة و الصادرات النفطية.

-تؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الدخل غير النفطي و بالتالي زيادة الدخل المحلي و زيادة الطلب مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات و من ثم يزداد العجز في الحساب الجاري.

-تعتمد البلدان النفطية على العمالة الوافدة من الخارج و هذه العمالة تقوم بالتحويلات النقدية للخارج مما يؤدي الى تفاقم العجز في الحساب الجاري.

-أغلب الدول النفطية هي دول نامية ذات اقتصادات مغلقة لا تلعب المتغيرات النقدية مثل سعر الفائدة و سعر الصرف دورها في التأثير على عرض النفط و الطلب عليه و بالتالي لا تلعب دور في التأثير على تقلبات الصادرات و الاستيرادات.

-قلة المدخرات الوطنية تؤدي الى عدم كفاية الدين الداخلي من سد العجز في الميزانية العامة مما يؤدي الى الاستعانة بالاقتراض الخارجي لسد ذلك العجز و بالتالي يؤدي الى تفاقم العجز في الميزانية العامة.

2- العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الدول النفطية

و يمكن أن تكون العلاقة بين العجزين في الاقتصاد النفطي كما يلي: (الجابر و عيسى، 2019، صفحة 258)

أ-**علاقة سببية تتجه من الميزانية العامة باتجاه الحساب الجاري:** إن توقع زيادة أسعار النفط و بالتالي الإيرادات الحكومية يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي و بالتالي (عجز الميزانية العامة)، و الذي يعد من أهم مكونات الطلب المحلي و يزداد تبعا لذلك الدخل المحلي

عبر آلية مضاعف الانفاق الحكومي، و الارتفاع الحاصل في الدخل المحلي يعمل على زيادة الواردات من السلع و الخدمات و التي تؤدي الى حدوث عجز في الحساب الجاري – بافتراض ثبات الصادرات- و يحدث العكس عند تخفيض الانفاق الحكومي، أي أن التغيرات التي تحدث في الميزانية العامة تؤدي الى تغيرات و بالاتجاه نفسه في الحساب الجاري، و بالتالي فإن عجز الميزانية العامة يسبب عجزا في الحساب الجاري.

ب-**علاقة سببية تتجه من الحساب الجاري الى الميزانية العامة:** تعتمد إيرادات الدولة النفطية و بشكل أساسي على صادرات النفط الخام ، أي أن هناك علاقة ارتباط قوية جدا بين المتغيرين، لذا فإن الانخفاض في قيمة صادرات النفط الخام سواء لانخفاض كمية الصادرات – نتيجة للظروف المناخية أم لأسباب سياسية أو غيرها- أم لانخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية، و مع افتراض ثبات حجم الواردات ، مما يتسبب بحدوث عجز في الحساب الجاري أو زيادته في حالة وجوده أو على أقل تقدير اختفاء الفائض في الحساب الجاري ،و انخفاض قيمة الصادرات (عجز الحساب الجاري) تعني انخفاض إيرادات الدولة، و بافتراض ثبات حجم الانفاق الحكومي فإن انخفاض الإيرادات تعني عجزا في الميزانية العامة للدولة، و يحدث العكس عند زيادة قيمة الصادرات، أي أن التغيرات في الحساب الجاري تؤدي الى تغيرات في الميزانية العامة و بالاتجاه نفسه، و بالتالي فإن العجز في الحساب الجاري يسبب عجزا في الميزانية العامة.

الفرع الثاني: قنوات انتقال فرضية عجز التوأم

تتمثل في الحالات التالية: (جليط و بن شنوفي، 2020، الصفحات 45-46)

أولا: حالة سعر صرف مرن مع حركة كبيرة لراس المال: إن السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة تؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رؤوس الأموال في الأجل القصير مما يساهم في ارتفاع قيمة العملة، هذا الارتفاع يؤدي الى انخفاض تنافسية العملة الوطنية فتنخفض الصادرات و تزيد الواردات مما يؤدي الى تفاقم العجز الخارجي.

ثانيا: حالة سعر الصرف الثابت مع حركة قوية لراس المال: إن السياسة المالية التوسعية تؤدي الى زيادة الدخل و سعر الفائدة و هذا ما يؤدي الى إحداث فائض في الطلب على العملة الوطنية، و كنتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة، لكن السلطات تواجه نظام سعر صرف ثابت لذلك يجب عليها شراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة الوطنية و هذا ما يزيد من عرض العملة الوطنية و عودة أسعار الفائدة الى قيمتها الأولية، ارتفاع الدخل في هذه الحالة يؤدي تفاقم العجز في الحساب الجاري بسبب زيادة الواردات كما يؤدي الى زيادة في الادخار الخاص و بالتالي فإن العجز المزدوج في هذه الحالة نسبي لأن ارتفاع الدخل الناتج عن السياسة المالية التوسعية يؤدي الى ارتفاع الادخار الخاص.

ثالثا: حالة سعر الصرف الثابت و انعدام حركة رؤوس الأموال: في هذه الحالة ليس هناك علاقة بين العجز الخارجي حيث أن السياسة المالية التوسعية تقود الى زيادة الدخل و سعر الفائدة مما يقود الى تفاقم العجز في الحساب الجاري الأمر الذي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف العملة، و بما أننا في نظام الصرف الثابت فإن السلطات تقوم بالسحب من احتياطاتها الأجنبية لشراء العملة الوطنية لمنع انخفاضها هذا ما يؤثر سلبا على عرض النقود، و بالتالي فإن الانفاق الحكومي لم يمول لا بادخار الأجنبي و لا الادخار الخاص و لكن مول من خلال مزاحمة الاستثمار الخاص و بالتالي ليس هناك علاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي.

رابعا: حالة سعر الصرف مرن و انعدام حركة رؤوس الأموال: بما أننا في نظام سعر الصرف المرن فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يشجع الصادرات و يكبح الواردات و هذا يلغي العجز في الحساب الجاري، و بالتالي فإن قيمة انخفاض قيمة العملة يؤدي الى زيادة الدخل و زيادة الادخار الخاص، و النتيجة التي تخلص إليها هي عدم وجود علاقة بين العجز المالي و العجز الخارجي حيث أن سياسة الانفاق الحكومي مولت عن طريق الادخار الخاص.

الفرع الثالث: أهمية دراسة العلاقة و الانتقادات الموجهة لها

أولا: أهمية دراسة العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري

وتكمن أهمية دراسة العلاقة بين عجز الميزان التجاري والميزانية العامة في: (عيسى م.، 2020، الصفحات 78-79-80)

-كونها تعكس طبيعة العلاقة بين القطاع العام و القطاع الخارجي، و بالتالي فإن تحديد مكامن الخلل في هذه العلاقة سوف يساهم في تحديد العلاج المناسب لتصويب هذه العلاقة، بما يعزز الأداء الاقتصادي، و تحقيق النمو و التنمية المستدامة، إذ أن وجود علاقة بين عجزي الميزانية و الميزان التجاري، أيا كانت طبيعتها، يعني أن السياسات الاقتصادية الكلية ستقلص العجز في أحد الميزانين، فإنها قد تساهم أيضا في تقليص العجز في الميزان الآخر، بمعنى أن تحليل العلاقة بين الميزانين المالي و التجاري، سوف يحدد مدى قدرة القطاع العامة من خلال سياسته المالية المتجسدة في طرفي الميزانية العامة، على التأثير في بنية الميزان التجاري، و من جهة ثانية، سوف يحدد هذا التحليل أيضا مدى قدرة القطاع الخارجي في التأثير على السياسة المالية للقطاع العام.

-إن تحديد العوامل المحددة للعجز في الميزانية العامة من جهة، و العوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري من جهة ثانية، و ربط هذه المحددات بالعلاقة المفترضة بين العجزين، سوف يساهم بشكل أكثر كفاءة في ربط أدوات السياسات المالية و التجارية، التي من شأنها تخفيف الآثار الناجمة عن عجزي الميزانين، و محاولة التحكم فيهما.

-في تحليلهم للعلاقة بين عجز الميزانية و عجز الحساب الجاري، حاول بعض الاقتصاديين تقليص عجز الحساب الجاري عن طريق تقليص عجز الميزانية العامة، لكن البعض الآخر أشار الى أن عجز الحساب الجاري لا يسبب مشكلة في حد ذاته، فالحساب الجاري الأمريكي يعاني عجزا مستمرا منذ مائة عام تقريبا، و لجأ الامريكيون للاقتراض الخارجي لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية؛

و التصنيع، مما ساعد في تأسيس اقتصاد قوي بعيدا عن مدخراته الخاصة، لذلك كان لابد من التمييز بين أسباب عجز الحساب الجاري إن كانت تعود لسياسات التوسع في عرض النقود، أم نتيجة العجز في الميزان التجاري، فإذا كانت الأسباب تتعلق بزيادة عرض النقود، فإن تقليص العجز في الميزانية العامة سوف يساهم في تقليص العجز في الحساب الجاري، أما إذا كانت الأسباب تتعلق بعجز الميزان التجاري، فإن العجز في الحساب الجاري لا يسبب مشكلة، طالما أن الواردات متركزة على السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية و التصنيع.

-يساهم تحليل العلاقة بين عجزي الميزانية العامة و الميزان التجاري في كشف أوجه قصور الإنتاج المحلي عن تلبية احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية، و قصور تصريف الفائض من هذه السلع، و ذلك من خلال تحليل العناصر المكونة لهذين العجزين (الانفاق الحكومي، الإيرادات، الصادرات والواردات)، فانخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات يعطينا مؤشرا على الاعتماد المفرط على الخارج في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي، و ارتفاع نسبة الإيرادات الجمركية الى الإيرادات العامة يعطينا مؤشرا أيضا على الاعتماد المفرط الخارج في تمويل الخزينة، كما أن زيادة نسبة الواردات الى الانفاق الاستهلاكي يعطينا مؤشرا على تزايد الحاجة الى موارد مالية لتمويل هذه الواردات، و مما لا شك فيه أن تحليل هذه المؤشرات سوف يساهم في تحديد أدوات السياسات المالية و التجارية التي يمكن أن تستخدم في صياغة سياسات فعالة كفيلة بإزالة التشوهات و الاختلالات التي تعاني منها الاقتصادات النامية، و التي يمثل التزامن بين العجزين أحد أهم مظاهرها.

-تتضح أهمية دراسة و تحليل العلاقة بين عجزي الميزانية العامة و الميزان التجاري في الاقتصادات النفطية أكثر منها في الاقتصادات غير النفطية، فالاقتصادات النفطية تتسم بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين العجزين من جهة، و بين العناصر المكونة لهذين العجزين (الانفاق الحكومي، الإيرادات، الصادرات والواردات)، من جهة ثانية، فعجز الميزانية العامة هنا لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، بل ينجم عن زيادة الانفاق الحكومي، و عدم قدرة الحكومة على ضبط هذا الانفاق، فالنسبة الأكبر من الإيرادات العامة تتحصل من العائدات النفطية، التي لا تتحدد بعوامل داخلية، بل تتأثر بقوى العرض و الطلب الخارجي، و لذلك فإن العلاقة بين العجزين في الاقتصادات النفطية تتحدد من خلال الانفاق الحكومي ، و الواردات ، بحيث أن زيادة الانفاق الحكومي سوف يزيد عجز الميزانية ، و بالتالي سوف يزداد الدخل (غير النفطي) بفعل مضاعف الانفاق الحكومي، و بزيادة الدخل تزداد الواردات، و يزداد العجز في الميزان التجاري.

-و تتضح أهمية تحليل العلاقة بين الميزانين المالي و التجاري تكمن في مساهمة هذا التحليل في استشراف الخيارات المثلى، و البدائل الممكنة لإعادة صياغة السياسات المالية و التجارية الكفيلة بمعالجة التشوهات الهيكلية في الاقتصادات التي تعاني من عجز مستمر في هذين الميزانين، و تحفيز النمو و التنمية المستدامة، و ذلك من خلال تفعيل الآليات المناسبة لضبطها و التحكم بها، أو على الأقل تخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عنهما و انعكاسها على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ثانيا: الانتقادات الوجهة لدراسة العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري

ورغم أهمية دراسة العلاقة بين العجزين إلا أنها لا تخلو من الانتقادات و من بين الانتقادات الموجهة للعجز التوأم نذكر: (الطراونة، 2012، الصفحات 12-13)

-إن نظرية العجز التوأم رغم تماسكها النظري، إلا أن هناك شكوكا كبيرة حول مدى تطابقها مع الواقع فقد بين بعض الاقتصاديين عدم وجود علاقة نظامية بين عجز الميزانية و أسعار الفائدة، أو بين عجز الميزانية و عجز الحساب الجاري.

-تغفل نظرية توأمة العجزين متغيرين أساسيين هما عرض النقود و مستوى الأسعار، ففي ظل فرضية ثبات عرض النقود، فإن شرط التوازن الادخار يساوي الاستثمار يبقى متحققا و سوف تتساوى المدخرات المحلية مع الاستثمارات المحلية، و لكن نتيجة لتوسع النظام المصرفي بخلق الائتمان و زيادته لعرض النقود، فإن مستوى الاستثمار سيزيد عن إمكانات الادخار و سوف يؤدي التوسع في عرض النقود الى ارتفاع في الدخول الحقيقية، مما يرفع من الطلب على الواردات و يزيد من عجز الحساب التجاري، كما أن التوسع في عرض النقود سيؤدي الى ارتفاع في مستوى الأسعار العام و التضخم في حالة التشغيل الكامل. مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الصادرات و انخفاض أسعار الواردات، الأمر الذي يزيد من الواردات و يخفض الصادرات و يزيد من عجز الميزان التجاري و الحساب التجاري.

-أشار البعض الى أن العلاقة بين عجز الميزانية و عجز الحساب التجاري قد حللت بطريقة غير مرضية نتيجة لعدم الدقة في تعريف مكونات كل من العجزين، فزيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى عجز الميزانية، و لكن آثار زيادة الانفاق الحكومي على أداء الاقتصاد تختلف حسبما يكون ذلك الانفاق الحكومي جاريا و نهائيا أم انفاقا استثماريا، أضف الى ذلك زيادة الواردات تؤدي الى زيادة العجز في الحساب التجاري، و لكن آثار زيادة الواردات على أداء الاقتصاد تختلف فيما إذا كانت زيادة الواردات مخصصة للسلع الاستهلاكية أم الاستثمارية لذلك فإن استبعاد الانفاق الاستثماري من عجز الميزانية، و استبعاد الواردات الرأسمالية من عجز الحساب التجاري، سيقلص كلا من العجزين و سيغير من طبيعة العلاقة بين هذين العجزين.

المطلب الثاني: التفسير الرياضي للعلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة

بعد التطرق للجانب النظري لتفسير العلاقة بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري واختلاف الآراء بين مؤيد ومعارض سيخصص هذا المطلب لتوضيح هذه العلاقة بالاعتماد على ما جاء به كينز لتفسير هذه العلاقة إضافة الى نموذج ماندیل–فليمنج.

الفرع الأول: متطابقة الدخل ونموذج ماندیل – فليمنج

أولا: متطابقة الدخل

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الميزانية العامة للدولة ينجم عن زيادة الانفاق الحكومي، و بما أن الانفاق الحكومي من عناصر الطلب الكلي، فإن زيادته ستؤدي الى زيادة الدخل عبر آلية مضاعف الانفاق الحكومي، و بارتفاع مستوى الدخل، يزداد الطلب على الواردات فيتسع حجم العجز في الميزان التجاري. و يستند الاطار التحليلي على نموذج كينز كأساس و منطلق نظري لهذه العلاقة.

حيث يتكون الناتج المحلي الإجمالي Y في اقتصاد مفتوح من مجموع الاستهلاك الخاص C، و الاستثمار الخاص I، الانفاق الحكومي G و صافي الصادرات (X–M). (حسانين، 2022، صفحة 40)

و التحليل الاقتصادي للعلاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الميزان التجاري من خلال متطابقة الدخل القومي كالاتي: (عيسى و العراقي، 2018، صفحة 231)

$$Y=C+I+G+(X-M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن (Y) تمثل الناتج الإجمالي، (C) تمثل الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، (I) هو الاستثمار، (G) هو الانفاق الحكومي، (X) الصادرات من السلع و الخدمات، (M) الواردات من السلع و الخدمات.

و يمكن توضيح ذلك وفقا للمعادلة التالية و التي تمثل استخدامات الناتج المحلي الإجمالي.

$$Y=C+S+T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث (S) هو الادخار الخاص، (T) إيرادات الدولة من الضرائب الصافية.

بتعويض المعادلة (2) في (1) نجد المعادلة رقم (3) (Chowdhury & Ali Salman Saleh, 2007, p. 8)

$$(X-M) = (S-T) + (T-G) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بحيث يعبر الجانب الأيسر من المعادلة رقم (3) و هو (X-M) عن الميزان التجاري، و يعبر الجانب الأيمن عن صافي المدخرات العامة(T-G) مضافا إليها صافي المدخرات الخاصة(S-I). و يلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات؛ سيؤدي الى عجز الميزان التجاري، كما أن زيادة الانفاق الحكومي(G) عن حصيلة الضرائب (T) أي الإيرادات العامة سيؤدي الى عجز الميزانية العامة للدولة، و حدوث العكس في المعادلة (3) سيؤدي الى الفائض في كل من الميزان التجاري (X-M) و صافي المدخرات العامة (T-G). (يحياوي2، 2015، صفحة 224)

إن المعادلة أعلاه لا تبين بصدق علاقة عجز الميزانية العامة بعجز الميزان التجاري إلا في حالة افتراض ثبات رصيد القطاع الخاص. و عليه حدوث عجز في الميزانية العامة(T-G) سيحدث عجزا في رصيد الميزان التجاري(X-M) إذا بقي حجم الادخار و الاستثمار ثابتا و هذا حسب الافتراض الكينزي (ضيف و وعيل، 2020، صفحة 49).

ثانيا : نموذج ماندیل –فلیمنج في الاقتصاد المفتوح

و فقا للنموذج **ماندیل –فلیمنج** فإن اتساع عجز الميزانية يأتي نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي، فينخفض الادخار المحلي و ترتفع معدلات الفائدة، (و في ظل نظام معدلات صرف مرنة) يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، و بارتفاع سعر صرف العملة المحلية تصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين و أقل تكلفة مما يزيد من الواردات، و تصبح الصادرات أقل جذبا للأجانب و أعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات، و نتيجة لذلك يتشكل عجز الميزان التجاري و بالتالي (الحساب الجاري)، و بذلك يؤدي عجز الميزانية الى عجز الميزان التجاري و يتزامن معه و يعاني الاقتصاد عجز التوأم. (حسانين، 2022، صفحة 39)

وبني هذا النموذج على أسس تتمثل في: (لطرش، صفحة 269)

-انفتاح هذا الاقتصاد عل بقية العالم. ويعني ذلك وجود حرية كاملة لحركة راس المال بين البلد المعني وبقية العالم.

-بناء هذا النموذج يتلاءم مع خصائص الاقتصاد صغير الحجم. في ظل هذه الفرضية لا يؤثر هذا الاقتصاد على اقتصاديات بقية العالم مما يعني أن المتغيرات الاقتصادية لبقية العالم تعتبر مستقلة كما أن تحديد بعض المتغيرات الداخلية يكون مرتبطا (متأثرا) بالمتغيرات الخارجية المقابلة. وعلى هذا الأساس نجد مثلا أن معدل الفائدة الداخلي r يتحدد على أساس معدل الفائدة الأجنبيr^*، حيث $r=r^*$ ذلك لأنه بعد تغير معدل الفائدة الداخلي لأي سبب من الأسباب دون مستوى معدل الفائدة الأجنبي أو أعلى منه سوف يعاود الرجوع الى مستوى هذا المعدل الأجنبي بفعل الأثار التي تحدثها حركة راس المال الحرة من والى هذا البلد.

الفرع الثاني: أثر السياسة المالية في ظل التوازن العام

وسنحاول في هذا الجزء توضيح أثر عجز الميزانية العامة على عجز الميزان التجاري من خلال أثر السياسة المالية في ظل نموذج التوازن العام (IS.LM.BP) و نميز بين نظامين لسعر الصرف وحركة مختلفة لرؤوس الأموال واقتصاد صغير مفتوح على النحو التالي:

التوازن العام: إن التوازن العام في الاقتصاد سيحدث عند نقطة تقاطع المنحنيات الثلاث التي توضح التوازن في كل قطاع وذلك كما هو في الشكل حيث نقطة A يكون مستوى الدخل y1 وسعر الفائدة i1 يحققان التوازن في السوق النقدي وسوق الإنتاج السلعي، والسوق الخارجي. (الفيتوري، 1988، صفحة 268)

شكل رقم (2–5) يوضح التوازن العام

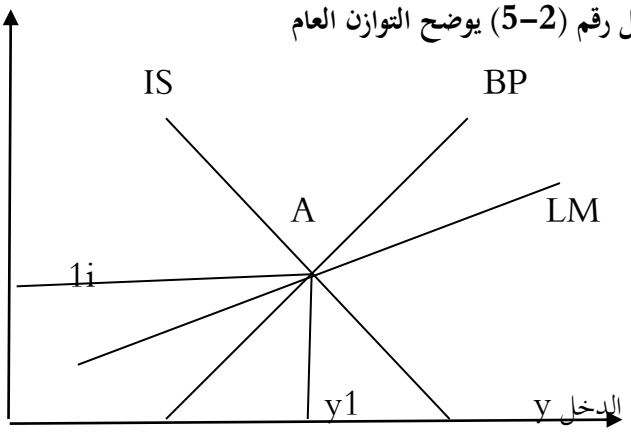

المصدر: (الفيتوري، 1988، صفحة 267)

و يكون تأثير السياسة المالية على النحو التالي:

شكل رقم (2–6) يوضح السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت وحركة لتنقل رؤوس الاموال

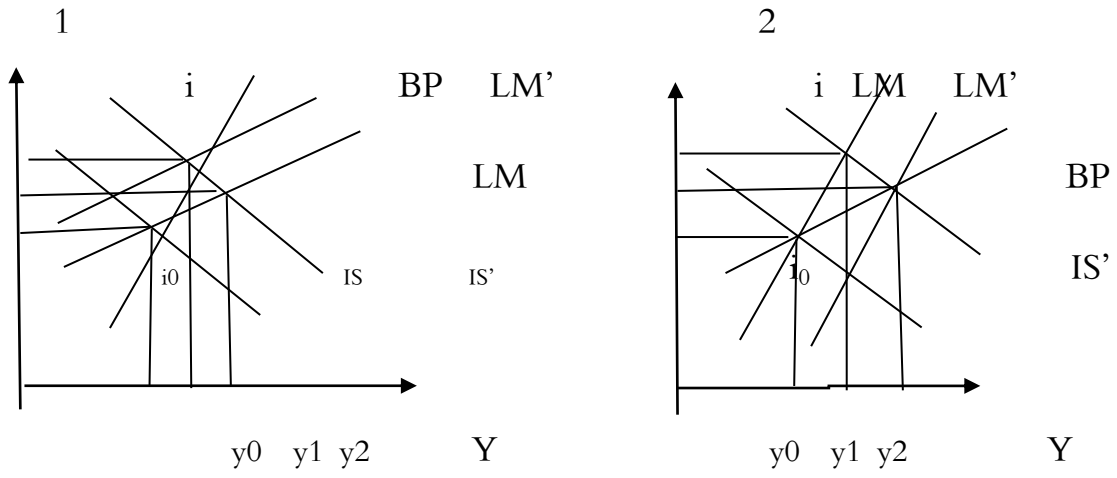

المصدر: (تومي، صفحة 313)

أولا: السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت وحالة بعض التحرك لرؤوس الأموال: الجزء (1) من الشكل (2-6) أعلاه في هذه الحالة تكون استجابة رؤوس الأموال قليلة للتغير في سعر الفائدة، حيث أن ميل منحني BP أشد ميلا من منحني (LM) فتؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى توازن جديد (y1,i1) ، وهذا ما يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات. إن التوسع المالي الذي حرك منحني ISالى 'IS، أعطى شبه توازن للأجل القصير عند مستوى الدخل (y1)أين ازداد الدخل الحقيقي بالمقارنة مع (y0)، وعند هذه النقطة يكون سعر الفائدة المحلي معطى بواسطة تقاطع (LM)مع ('IS) وهو تحت المستوى المطلوب لتوازن سعر الصرف الأجنبي، وبالتالي فهناك عجز في ميزان المدفوعات(BP<0)، وهذا عائد الى تدهور الحساب الجاري الناتج عن زيادة الدخل الحقيقي، والذي لم يلغى بواسطة تحسن كاف في الحساب الجاري ويمكن المحافظة هنا على الدخل عند(y1) إذا كان البنك مستعد لتمويل نتيجة العجز في (BP)، وتعقيم أثره على عرض النقود المحلي. فلكي تواجه الحكومة هذا العجز، يجب عليها المحافظة على سعر صرف ثابت من خلال شراء العملة المحلية باحتياطي العملة الأجنبية المتوفرة لديها، وعندها سينخفض عرض النقود، ويسبب انتقالا (LM)لمنحني الى اليسار، الى أن يصل الدخل وسعر الفائدة الى مستوى يتفق مع التوازن في ميزان المدفوعات (y2,i2)، وهنا يكون للسياسة المالية بعض التأثير على الدخل والتشغيل.

ثانيا: السياسة المالية في حالة درجة من عدم تحرك رؤوس الأموال: ويمثله الجزء 2 من الشكل (2-6) أعلاه في هذه الحالة يتجاوب ميزان المدفوعات أكثر من التغير في سعر الفائدة من سوق النقد المحلي الممثل بالمنحني (LM)، فالسياسة؛ المالية التوسعية تؤدي الى زيادة الدخل والى زيادة سعر الفائدة عند (y1,i1)، والى فائض في ميزان المدفوعات، لأن الزيادة في تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل تفسر الزيادة في الواردات التي نتجت عن الزيادة في الدخل. ومع حدوث الفائض في الميزان الخارجي، يضطر البنك المركزي الى شراء الفائض من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف، وبذلك سيزداد عرض النقود وينتقل منحني (LM)الى اليمين، والزيادة في عرض النقود تسبب زيادة أخرى في الدخل ليصل الى (y2) وسعر الفائدة الى(i2)، في هذه الحالة تكمل السياسة المالية التأثيرات النقدية المرتبطة بالتسوية الالية في ضل سعر صرف ثابت. (يحياوي1، 2015-2016، صفحة 114)

شكل رقم (2-7) يوضح السياسة المالية في ظل سعر صرف مرن ووضعيات مختلفة لميلBP

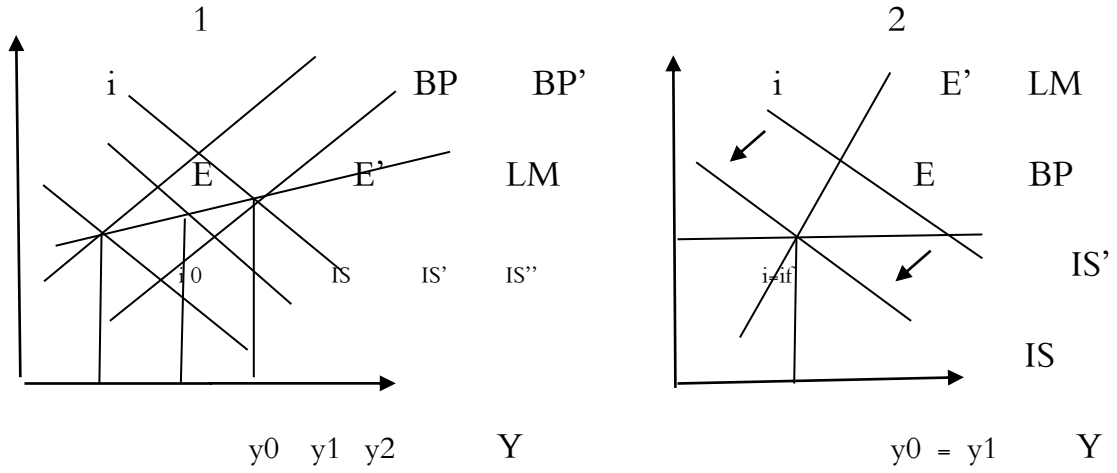

المصدر: (تومي، صفحة 321).

ثالثا: السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن وحركة تامة لتنقل رؤوس الأموال: و يمثله الجزء 1 من الشكل (2-7) أعلاه يؤدي التخفيض في معدل الضريبة (توسع مالي) وزيادة الانفاق الحكومي الى زيادة في الطلب، فتتجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، ويؤدي ذلك الى تحسن العملة بسبب تدفق رؤوس الأموال الدولية وزيادة الطلب على العملة المحلية، فيصبح ميزان المدفوعات في الأجل القصير في حالة فائض. يزداد الدخل ويفقد الاقتصاد قوته التنافسية في الأسواق العالمية بسبب تحسن قيمة العملة الوطنية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، أي أن هناك مزاحمة تامة أي حدوث تحسن في العملة هو الذي قلص من الصادرات.

رابعا: السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال: ويمثله الجزء 2 من الشكل (2-7) أعلاه في ظل دالة العرض الكلي الكينزي، وأسعار الصرف المرنة وحركة غير تامة لرؤوس الأموال الدولية، تعتمد فعالية تأثير السياسة؛ المالية على كل من النتائج والعمالة على مدى تجاوب المنحني لفروقات سعر الفائدة المحلي والخارجي بالمقارنة مع . فلما تكون الدالة أقل تجاوب من لسعر الفائدة، تكون السياسة المالية أثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي، لما يضغط التغير في أسعار الصرف، والمستحث بواسطة السياسة المالية أثره على الطلب الكلي. (تومي، صفحة 320)

الفرع الثالث: العلاقة بين عجز الميزان التجاري و الميزانية العامة في الاقتصاد النفطي

تتصف الاقتصادات النفطية عن غيرها من الاقتصادات الأخرى بخصائص محددة تجعل من العلاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الميزان التجاري تأخذ شكلا مختلفا، وذلك لاعتماد هذه الدول في تمويل ميزانياتها و بشكل أساسي على إيرادات النفط هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الصادرات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الميزان التجاري لهذه الدول لذلك فإن التغيرات التي تطرأ على أسعار

النفط في السوق العالمية و التي تعد متغيرا خارجيا بالنسبة للدول المصدرة للنفط الخام تنعكس و بشكل مباشر على الميزانيات العامة لهذه الدول.

و بناء على ما تقدم فإن العلاقة بين عجز الميزانية العامة و الميزان التجاري لا يمكن تفسيرها بناءا على فرضية المكافئ الريكاردي كما أسلفنا نظرا لعدم اعتماد هذه الدول على الضرائب في تمويل ميزانياتها العامة، و كذلك فإن التفسير الكينزي بصيغته المعروفة و الذي يحدد اتجاه العلاقة من عجز الميزانية باتجاه الميزان التجاري غير ملائمة لوضع هذه الدول للأسباب المذكورة سلفا. (الجابر و عيسى، 2019، صفحة 257)

و يتوقع أن تكون العلاقة بين العجزين على النحو التالي: (الكسواني، 2001، الصفحات 37-38)

1- **علاقة سببية من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الميزانية:** يؤدي ارتفاع الصادرات نفطية بشكل أساسي الى زيادة أو تقليص العجز في الميزان التجاري. و لكن الصادرات النفطية تمول الجزء الأساسي من إيرادات الدولة لذلك فإن ارتفاع الصادرات سيؤدي الى ارتفاع إيرادات الدولة، و من ثم زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في ميزانية الدولة، و ذلك بافتراض الواردات، و الانفاق الحكومي، لذا فإن التغيرات في الميزان التجاري ستؤدي الى تغيرات في ذات الاتجاه في ميزانية الدولة، عبر التغيرات في الإيرادات النفطية.

2- **علاقة سببية من عجز الميزانية العامة باتجاه عجز الميزان التجاري:** تتحدد نفقات الدولة باقتصاد نفطي من خلال إيرادات الدولة المتوقعة من النفط ، و يؤدي توقع ارتفاع العائدات النفطية الى ارتفاع الانفاق الحكومي، و باعتبار الانفاق الحكومي عنصر من عناصر الطلب و عبر آلية المضاعف سيرتفع الدخل النفطي، و بارتفاع الدخل ستزداد الواردات، و بارتفاع الواردات سيرتفع العجز (أو يتقلص الفائض) في الميزان التجاري .

و بالتالي فإن تزايد عجز الميزانية نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي سيؤدي الى ارتفاع في العجز في الميزان التجاري، و هكذا يؤدي التغير في عجز الميزانية العامة الى تغير في ذات الاتجاه في عجز الميزان التجاري و ذلك عبر أثر الانفاق الحكومي على مكونات هذين العجزين. و هنا تتبلور العلاقة الإيجابية من عجز الميزانية الى عجز الميزان التجاري.

المطلب الثالث: العلاقة بين عجز الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة على المستوى التطبيقي

من بين الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة نجد دراسات أجنبية وعربية تمثلت في ما يلي:

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية

1- Cosimo Magazzino .(2021).the twin deficits in ASEAN contries, Evolotionary and Institutional Economics Review.

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم العلاقة بين الميزان التجاري و الميزانية العامة في دول الأسيان و باستخدام البيانات خلال الفترة-1980-2012- في 10 دول أعضاء، تظهر سببية جرانجر هيمنة التكافؤ الريكاردي في منطقة جنوب أسيا.

2-Ergin Akalple,Panshak Yohana.(2019). Dynamic relationship bitween budget deficit and current accont deficit in the light of Nigerian empircal application, Evolutlonary and instltutlonal Economics.

يبحث هذا البحث بشكل تجريبي في الصلة بين عجز الحساب الجاري و العجز في الميزانية لنيجيريا باستخدام سلاسل زمنية سنوية تمتد من 1980-2016 و يستخدم البحث تقنية الانحدار الذاتي الموزع و اختبارات السببية التقليدية جرانجر لتحقيق هدف البحث، و أبدت النتائج أنها لا تتجاهل فرضية التكافؤ الريكاردي فحسب بل تتجاهل أيضا فرضيات السببية العكسية و ثنائية الاتجاه، و اختبار جرانجر يدعم أن العلاقة تعمل بشكل أحادي من عجز الميزانية الى عجز الحساب الجاري و أن مشاكل عجز الحساب الجاري يمكن ارجاعه الى الاختلالات المالية المتزايدة.

3-Hany Eldemrdash, Hugh Metcalf, Sara Maioli.(2014) Twin deficits: new evidence from a developing (oil vs. non oil) contries' perspective, Empir Econ.

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين الحساب الجاري و السياسة المالية لمجموعة من الاقتصادات النامية الصغيرة المفتوحة ذات أسعار الصرف الثابتة و بعضها من البلدان المصدرة للنفط، أي اختبار نموذج الريكاردي و نموذج كينز التقليدي، إذ تدعم الدراسة النظرية التقليدية للعلاقة الإيجابية بين الأرصدة المالية و الخارجية، مع امتداد السببية من الأول الى الثاني، في الدول النفطية في حين أنها تدعم وجهة نظر الريكاردي للدول غير النفطية.

4-Hubert Gabrisch.(2015). On the twin deficits hypothesis the import intensity in transitin countries, Int Econ Econ Policy.

تهدف هذه المقالة الى شرح العجز المتزايد في الميزانيات التجارية و الحسابات الجارية لثلاث بلدان في مرحلة ما بعد التحول و هم : جمهورية التشيك، المجر و بولندا، من خلال اختبار فرضيتين العجز المزدوج و زيادة كثافة الواردات لإنتاج الصادرات، و جميع النتائج ترفض فرضية العجز التوأم و بدلا من ذلك تظهر النتائج أن عوامل انتقالية محددة مثل صافي تدفقات راس المال، و ربما كثافة الصادرات للواردات تؤثر على الميزان التجاري.

5-Rossanto Dwi Handoyo, Angga Erlando, Nita Tri Astutik.(2020).Analysis of twin deficits hypothesis in Indonesia and its impact on financial crisis, Heliyon 6.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الحساب الجاري و عجز الميزانية (فرضية العجز التوأم) في اندونيسيا و قياس الأداء الاقتصادي الكلي الأخرى و التنبؤ بأزمة الديون خلال الفترة (2014-2017)، و توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين الحساب الجاري و عجز الميزانية (العجز التوأم) في حين أنه في الأجل القصير توجد علاقة سلبية (فرضية التباعد المزدوج) ، كم توصلت الدراسة الى أن قدرة عجز الحساب الجاري على التنبؤ بأزمة الديون في اندونيسيا منخفضة.

6-Ranjan Kumar Mohanty.(2019). An Empirical Investigation of Twin Deficits Hypothesis: Evidence from India, journal of Quantltative Economics.

تدرس هذه الورقة بشكل تجريبي العلاقة بين العجز المالي و عجز الحساب الجاري في الهند للفترة من 1970-1971 و 2013-2014، إذ تدعم النتائج صحة فرضية العجز المزدوج في الهند على المدى الطويل و القصير.

8-Hammad Mnzoor ,Muhammad Zeeshan Younas et al,(2019), A Twin Dificit : The Case Study of Pakistan, Bulletin of Business and Economics,8(3)

تحلل هذه الورقة دالة رد فعل العجز المزدوج للاقتصاد الباكستاني خلال الفترة (1973-2017) يعتمد التحليل على تقنية (VAR) وسببية جرانجر، وتظهر النتائج أن العجز التجاري يتسبب مباشرة في عجز الميزانية و يؤثر عجز الميزانية على العجز التجاري من خلال قنوات مختلفة والارتباط الأكثر شيوعا هو السببية تتدفق من عجز الميزانية الى التضخم الى معدل الفائدة الى تدفقات راس المال الى سعر الصرف وأخيرا العجز التجاري.

9-Khorshed Chowdhury, Ali Salman Saleh, (2007), Testing the Keynesia of twin Dificits in the Presence of Trade Libiralisation: Evidence from Sri Lanka.

تبحث هذه الورقة في العلاقات طويلة المدى والقصيرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الميزانية وفجوة المدخرات والاستثمار والانفتاح التجاري في سيريلانكا باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1970-2005)، وتدعم النتائج وتثبت صحة العلاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الميزانية العامة للدولة والمدخرات وفجوة الاستثمار وأن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على عجز الحساب الجاري ولكنه غير ذي دلالة إحصائية.

10-Ayse Durgun Kaygisiz, Dilek GÖZE KAYA , LEVENET KÖSEKAHYAOGLU,(2016), TEST OF ' TWIN DIFICIT HYPOTHESIS ' FOR TURKEY: A ANALYSIS FOR 2001-2014 PERIOD, Ömer Halisdemir Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Ekim; 9(4)

تبحث هذه الدراسة في العلاقة السببية بين عجز الميزانية والعجز الجاري وسعر الصرف وسعر الفائدة في تركيا للفترة 2001-2014 باستخدام أسلوب التكامل المشترك وتحليل السببية باستخدام أسلوب Toda Yamamoto ، وتشير النتائج المتوصل اليها الى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من العجز التجاري الى عجز الميزانية العامة كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر الفائدة وعجز الميزانية، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف الى عجز الميزانية.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

1- محمود حسين علي عيسى. (2020). تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني 1995-2018) (أطروحة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.

تمحورت مشكلة الدراسة حول التحقق من وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عجزي الميزانية العامة و الميزان التجاري الفلسطيني، أم أنهما تشكلان ظاهرتين منفصلتين، و بالتالي هدفت هذه الدراسة الى اختبار فرض التكافؤ الريكاردي القائل بعدم وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الميزان التجاري، و كذلك اختبار الفرض الكينزي القائل بوجود علاقة سببية طردية تتجه من عجز الميزانية العامة باتجاه عجز الميزان التجاري.

استعرضت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين العجزين وفق المدارس الاقتصادية المختلفة، وناقشت أسباب تطور و تزايد العجزين في الاقتصاد الفلسطيني. و كذلك استعرضت الدراسة تطور المؤشرات الرئيسية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة محل الدراسة .

استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما تم استخدام أسلوب التحليل القياسي، لاستقصاء طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وتحديد اتجاهها السببي، وذلك باستخدام سلسلة من الاختبارات الحديثة.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من عجز الميزانية الى عجز الميزان التجاري في الأجل القصير، بما يتوافق مع الفرض الكينزي. كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن كلا من الميزانية العامة والميزان التجاري الفلسطيني عانا من عجز هيكلي كبير ومزمن طوال فترة الدراسة 1995-2018، متأثرين بضعف القطاعات الإنتاجية.

لذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بإجراء إصلاحات مالية صارمة، لمراقبة العجز في الميزانية وتحسين الانضباط والاستدامة الماليين، وتقليل الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، وإصلاح النظام التجاري الفلسطيني.

2– كريم بروشة. (2018-2019). دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016) (اطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى فعالية كل من السياسة النقدية و السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-الى سنة 2016، و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) ، بالاعتماد على ثلاث متغيرات نقدية تتمثل في معدل الخصم، سعر الصرف و الكتلة النقديةM2، و متغيرين ماليين تمثلا في النفقات العامة و نتيجة الميزانية العامة، بالإضافة الى الميزان الكلي كمؤشر للتوازن الخارجي، و توصلت الدراسة الى وجود تأثير لنتيجة الميزانية العامة على ميزان المدفوعات مما يثبت ظاهرة العجز المزدوج في الاقتصاد الجزائري بينما لم يكن لسعر الصرف، معدل الخصم، العرض النقدي و النفقات العامة أي تأثير على ميزان المدفوعات، و بالتالي لا يمكن تأكيد فعالية السياسة النقدية و المالية في التأثير على ميزان المدفوعات لخصوصية الاقتصاد الجزائري و الذي يعاني من مشاكل هيكلية لا يمكن معالجتها بأدوات نقدية و مالية.

3– عبد الحفيظ يحياوي. (2015-2016). إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة الفترة (1980-2014) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة الجزائر3.

من خلال دراسة إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة و الميزان التجاري، أي ما بين شقي التوازن الداخلي و التوازن الخارجي، حيث تطرقت الدراسة الى تحليل و تتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر و انعكاسها على التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014)، بالإضافة الى بنيان مختلف التأثيرات التي تحدثها الميزانية العامة على الميزان التجاري و من ثم على التوازن الاقتصادي العام، و قد استدلت الدراسة في ذلك على بعض المؤشرات التي تم دراستها و تحليلها، و قد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة واضحة و ملموسة بين بنود الميزانية العامة و بنود؛ الميزان التجاري في إطار تحقيق التوازن الاقتصادي العام، و بينت أن هذه العلاقة محكومة بسيطرة المورد الريعي (النفط) الذي يتأثر بعوامل خارجية بعيدة عن سيطرة الاقتصاد الجزائري، و خلصت الدراسة الى ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، للتقليل إن لم نقل فك الميزانية العامة للدولة و الميزان التجاري من التبعية للأثار الناجمة عن انتكاسات أو نضوب المورد الوحيد (النفط).

4– مُحَمَّد سليمان الطراونة. (2012). العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة (1980–2010) (رسالة ماجستير). عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة.

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم بالاقتصاد الأردني و ذلك من خلال، تحديد اتجاه العلاقة السببية بين عجز الميزانية العامة للدولة و عجز الميزان التجاري باستخدام بيانات الفترة 1980–2010، استخدمت هذه الفترة منهجية التكامل المشترك، كما تم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية و اختبار تحليل مكونات التباين و كذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، لتحقيق النتائج المراد الوصول لها.

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ظاهرة العجز التوأم في حالة الاقتصاد الأردني لفترة الدراسة، واثبات وجود العلاقة السببية بين العجزين، وتحديد اتجاه هذه العلاقة.

وخلصت الدراسة الى أنه يمكن استخدام وتخفيض عجز الميزانية كوسيلة لتخفيض عجز الميزان التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يسبق تبني هذه السياسة استراتيجية تهدف الى تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية نظرا لاعتماد الاقتصاد الأردني على الاستيراد وبشكل كبير.

أوصت الدراسة الحكومة الأردنية أن تعمل على تخفيض عجز الميزانية العامة من خلال زيادة الإيرادات وضبط الانفاق كذلك تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات و الحد من الاستيراد.

5–شيرين عادل نصير. (2019). مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر خلال الفترة (1977–2015)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد (السنة)25، العدد 80،

تهدف هذه الدراسة الى اختبار مدى انطباق فرضية العجز المزدوج على حالة مصر وتحديد طبيعة العلاقة بين العجزين باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1977–2015). وتم استخدام منهج التكامل المشترك ونموذج ARDL لتقدير العلاقات الكمية والسببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين العجز الداخلي والعجز الخارجي.

تبين النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين العجزين، مع سرعة تعديل مرتفعة من اختلال الأجل القصير الى وضع التوازن طويل الأجل تتراوح في المتوسط ما بين سنة وثلاثة أشهر(العجز الخارجي هو المتغير التابع)؛

وسنة تقريبا (العجز الداخلي هو المتغير التابع). كما تبين نتائج الأجل الطويل أن زيادة العجز الداخلي تؤثر إيجابا على العجز الخارجي، وأن قنوات انتقال هذه العلاقة تتمثل في سعر الفائدة وسعر الصرف، مما يؤكد ما جاء به نموذج Mundell–Fleming. كما أثبتت النتائج أيضا أن زيادة العجز الخارجي يؤدي الى ارتفاع العجز الداخلي، وأهم قنوات انتقال العلاقة من العجز الحساب الجاري الى عجز الميزانية العامة هي الدخل المحلي والعرض النقدي. وتبين النتائج معنوية العلاقة بين العجزين في الأجل القصير، حيث تؤدي زيادة العجز المالي الى التخفيف من حدة العجز الخارجي والأمر نفسه يتحقق في الاتجاه العكسي؛

بمعنى أن العجزين يؤثران على بعضهما سلبا، الأمر الذي يؤكد فرضية التنافر الثنائي بين العجزين في الأجل القصير. وأخيرا توصلت نتائج تحليل السببية الى رفض ظاهرة العجز التوأم وانطباق فرضية السببية المعكوسة في مصر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن العجز الخارجي هو المسبب للعجز الداخلي في الأجل الطويل وليس العكس.

6- نور حسين علي وعبد الكريم كامل أبو هات.(2018). قياس الأثر المتبادل بين عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري في العراق للمدة (2000-2014)، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1.

يهدف هذا البحث الى تحليل الأثر المتبادل بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في اقتصاد نفطي، وأخذ العراق كحالة تطبيقية، واعتمد البحث على بيانات سنوية غطت الفترة 2000-2014. وتناول البحث الأساس النظري لعجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري الذي فسرته النظريات الاقتصادية و فرضية التكافؤ الريكاردي الذي تنفي وجود أية علاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الحساب الجاري، أما الفرضية الكنزية فتدل على وجود علاقة طردية بين العجزين إضافة الى افتراض تأثر عجز الحساب الجاري بعجز الميزانية.

و بالنظر الى الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النفطي، فقد بين هذا البحث أن كلا من فرضية التكافؤ الريكاردي و الفرضية الكينزية غير قابلتين للتطبيق في الاقتصادات النفطية، ذلك لتأثر كل من عجزي الميزانية و الحساب الجاري بالإيرادات النفطية، فالإيرادات النفطية تؤثر في دخل الحكومة الذي تمول به الميزانية العامة للدولة، كما تؤثر في الصادرات من السلع و الخدمات. و بالنظر لأهمية الإيرادات النفطية في عجز الميزانية العامة و الحساب الجاري، في العراق تتوطد علاقة طردية بي هذين العجزين من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الميزانية العامة أي هناك علاقة سببية باتجاه واحد من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الميزانية العامة.

7-أحمد ضيف، و ميلود وعيل. (2020). علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر (اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990-2017. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23 (02).

يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، و اختبار نظرية العجز التوأم حسب النظريات المفسرة لها و اسقاطها على حالة الجزائر للفترة (1990-2017)، و توصلت الدراسة الى أن نظرية العجز التوأم محققة في الجزائر بشكل واضح، و هذا ما أكدته الدراسة التحليلية و القياسية ، إلا أن تفسيرها لا يخضع للنظرية الاقتصادية (لا الكنزية و لا الريكاردية) كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أغلب متغيراته الاقتصادية تخضع لمتغيرات أسعار البترول، كما توصلت الدراسة الى علاقة طردية بين العجزين في الاتجاهين، و يرجع ذلك الى تأثر كل من الميزانين بتغيرات أسعار البترول، و هذا ما يتوافق مع أغلب الدراسات الخاصة بالدول الريعية، كما أثبتت نتائج الدراسة أكثر من 6.8% من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل و عودتها الى حالة التوازن، و عليه يجب اتخاذ سياسات اقتصادية تخفف من العجزين الميزانين كل على حدى.

8- صرارمة عبد الواحد وقجاتي عبد الحميد.(جوان 2018). أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية 1980-2016، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 04(06).

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصادا نفطيا، واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية غطت الفترة 1980-2016، كما تناولت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين العجزين الذي تفسره فرضتين هما: التكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أية علاقة بين العجزين، والمقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية بين العجزين إضافة الى افتراض تأثر عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة العامة.

وبالنظر الى الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الوطني، فقد بينت هذه الدراسة أن كلا من فرضية التكافؤ الريكاردي والمقترح الكينزي غير قابلتين للتطبيق في الاقتصاديات النفطية ومن بينها الاقتصاد الوطني، ذلك لتأثر عجز الموازنة العامة والميزان التجاري بالإيرادات النفطية.

فالجباية البترولية تؤثر في دخل الميزانية العامة أي الإيرادات العامة للموازنة (60%) والتي تمول بها عمليات الانفاق العام، كما تؤثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري (96%)، وبالنظر لأهمية الإيرادات النفطية على مركبات الميزانية العامة وبنود الميزان التجاري تتوطد العلاقة بين العجزين من والى الميزانية العامة والميزان التجاري.

9-خالد عبد الحميد حسانين. (2022). " العجز التوام" دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (1975-2020). *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23، (2).*

قامت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين العجز في الميزانية العامة للدولة و عجز الميزان التجاري في مصر لمعرفة ماهية هذه العلاقة و تأثير كل منهما على الآخر، للوقوف على مدى تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر، باستخدام العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي من أهمها(الناتج المحلي الحقيقي، عجز الميزانية العامة و عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، الانفتاح التجاري) خلال الفترة 1975-2020.

و ذلك باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك، وفق منهجيةARDL إضافة الى منهجية السببية لجرانجرGranger و توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العجز في الميزان التجاري الى عجز الميزانية العامة للدولة مما يعني عدم تحقق ظاهرة العجز التوأم في مصر، و أوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة باتباع سياسات اقتصادية تقوم على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية و دعم الصادرات ذات القيمة المضافة العالية و الحد من الواردات، و تقليل الاعتماد على القروض المحلية و الخارجية لتمويل عجز الميزانية و البحث عن مصادر أخرى لتمويل المشروعات.

10- بشار احمد العراقي وحسن كردي عيسى. (2018). العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت انموذجا 1980-2016، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4(44).

يهدف البحث الى تحليل العلاقة المتبادلة بين عجزي الميزانية العامة و الحساب الجاري و أخذت دولة الكويت كحالة تطبيقية، و اعتمدت على بيانات سنوية خلال المدة 1980-2016 و قد اعتمدت الدراسة على قياس العلاقة بين العجزين و المتغيرات من خلال طريقة التحليل القياسي برنامج (Eviews6) و المتمثلة بعرض الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية (Phiillips-Perron)

و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار استقرار البواقي و اجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS : Ordinary Least Squares)، فضلا عن اختبار سببية (Granger) . و توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين عجز الميزانية العامة و عجز الحساب الجاري، و تتفق مع فكرة العجز المزدوج في الكويت و اختلاف العلاقات السببية مع متغيرات الدراسة.

11-سامي عمر سامي ويوسف يخلف مسعود. (ديسمبر2018) اختبار فرضية العجز التوام و التكافؤ الريكاردي: ادلة من ليبيا، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 03.

تهدف هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين عجزي الميزانية العامة و الحساب الجاري، لمعرفة طبيعة العلاقة و تحديد أثارها و الاستدلال على مسار اتجاهها في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2017، و ذلك بالاعتماد على أسلوب التحليل القياسي الكمي المتمثل في أسلوب Johansen co-integration و أسلوب Vector Auto Regression و أسلوب Impulse Response. وقد خلصت نتائج التقدير الى غياب العلاقة السببية بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الحساب الجاري، كما أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين رصيدي الميزانية العامة والحساب التجاري في الأجل الطويل. وقد دعمت نتائج تحليل نموذج الانحدار الذاتي VAR نتائج الاختبارات السابقة، مما يشير الى عدم تحقق فرضية الدراسة، وهو ما يؤكد تحقيق فرضية المكافئ الريكاردي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

من خلال الدراسات السابقة سواء الأجنبية أو العربية نلاحظ وجود انقسام في تفسير العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة من دولة الى أخرى، كما نجد اختلاف تفسير العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة في الدولة الواحدة، فمنها المؤيد لظاهرة العجز الثنائي ومنها من أيد التكافؤ الريكاردي ومنها من رفض الفرضيتين ويرجع ذلك الى:

- اختلاف ظروف كل دولة سواء الاقتصادية أو السياسية.
- اختلاف الاحصائيات المعتمد عليها في كل دولة وللبلد الواحد، والمنهجية المتبعة لتفسير طبيعة هذه العلاقة بين المتغيرين.
- إضافة الى اختلاف المتغيرات التي لها أثر في تحديد اتجاه هذه العلاقة في كون هذه الدولة محل الدراسة نفطية أم لا.

أين تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في :

- الاختلاف في الفترة الزمانية والمكانية والمتمثلة في اقتصاد الجزائر خلال الفترة 1990- 2022 حيث تمثل مرور اقتصاد الجزائر بثلاث مراحل انطلاقا من الإصلاحات بإشراف صندوق النقد الدولي منذ 1990 لتشهد الجزائر مرحلة جديدة من خلال تطبيق برنامج تنموي واسع في ظل تحسن الوضعية المالية، لتشهد ومنذ سنة 2015 عجوزات متتالية نتيجة الأزمة النفطية نهاية سنة 2014 الى جانب تعرض العالم لجائحة كرونا نهاية سنة 2019.
- الاختلاف في المتغيرات التي تربط بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة والمتمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي رصيد الميزان التجاري، رصيد الميزانية العامة للدولة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- الاختلاف في طريقة القياس وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDLباستخدام برنامج Eviews10.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل وتوصلنا الى ما يلي:

-يحدد عجز الميزان التجاري عجز ميزان المدفوعات كون الميزان التجاري الحساب الأبرز في ميزان المدفوعات وبالتالي تحدد الآلية الأنسب لعلاجه في ظل تداخل سياسات التسوية للدول المختلفة .

-يمثل عجز الميزانية العامة الرصيد السالب نتيجة نمو حجم النفقات العامة وعدم قدرة الإيرادات على تغطية هذا النمو حيث اختلفت وجهات النظر لعجز الميزانية العامة للدولة باختلاف المدارس الاقتصادية بين المدرسة التقليدية والكينزية الى جانب النظرية النيوكلاسيكية ، إذ يتم علاج وتمويل عجز الميزانية إما باللجوء الى النفقات العامة أو الإيرادات العامة من خلال اختيار الاسلوب الأكثر فاعلية والذي يتماشى مع وضع الاقتصاد .

-عادة ما يصاحب عجز الميزانية العامة للدولة عجز الميزان التجاري وهذا في حالة ارتفاع حجم النفقات وعجز الجهاز الانتاجي المحلي على تغطية الطلب الداخلي ما ينتج عنه ارتفاع فاتورة الاستيراد.

-اختلاف تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة من الجانب النظري فهناك من يرى وجود علاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة (فرضية كينز) ، ومن يرى عدم وجود علاقة بين العجزين (التكافؤ الريكاردي)، الى جانب تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة العلاقة ظل اقتصاديات الدول النفطية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

تمهيد

بعد التطرق الى الجانب النظري للميزان التجاري والميزانية العامة للدولة و العجز على مستوى كل من الميزان التجاري والميزانية العامة الى جانب التفسير النظري لعلاقة الميزان التجاري و الميزانية العامة والتي اختلف في تفسيرها بين النظرية الكينزية و التكافؤ الريكاردي الى جانب تفسير طبيعة العلاقة في ظل اقتصاد الدولة التي تعتمد على النفط.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الضوء على العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، وهي فترة تمثل مرور اقتصاد الجزائر فيها بثلاث مراحل فمنذ سنة 1990 شهد اقتصاد الجزائر مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق والقيام بإصلاحات جذرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لتصحيح الأوضاع المتدهورة نتيجة أزمة 1986، لتشهد بداية الألفية تحسن الوضعية المالية جراء انتعاش أسعار النفط مكنت الحكومة من تنفيذ برامج تنموية متعدد السنوات قبل أن تنهار أسعار النفط ودخول الميزان التجاري الجزائري في عجز متتالي منذ سنة 2015 وتفاقم عجز الميزانية العامة للدولة.

لذا سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: الجانب النظري للميزانية العامة للدولة في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990–2022

المبحث الثالث: قياس أثر رصيد الميزانية العامة في رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المبحث الأول: الجانب النظري للميزانية العامة للدولة في الجزائر

عرفت الميزانية العامة للدولة في الجزائر عدة تعديلات منذ الاستقلال الى غاية صدور القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 7 جويلية 1984 الذي يعتبر الإطار المرجعي والقاعدة الأساسية لتسيير الأموال العامة في الجزائر الذي شهد عدة تعديلات في بعض مواده هو الآخر، ومع التطورات التي طرأت على البلاد لم يعد يتماشى هذا القانون مع الوضع الجديد وعجزه على مواجهة التحديات وسد الثغرات، مما توجب التفكير في إصلاح ميزانياتي وتحديث نظم الميزانية وهو ما نتج عنه إصدار القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية ليؤكد إصلاح التسيير العمومي وتعزيز الشفافية.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للميزانية العامة للدولة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل مفهوم الميزانية العامة في ظل قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 وقانون عضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

الفرع الأول: الميزانية العامة في ظل قانون 84-17

ومن خلال هذه النقطة سيتم التطرق الى الجوانب الخاصة بالميزانية العامة للدولة في ظل قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984.

أولا: تعريف الميزانية العامة في القانون الجزائري

- يعرف المشرع الجزائري الميزانية العامة طبقا لقانون 84-17 بأن "الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها". (84-17، 1984، صفحة 1040)
- إذ يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي. (84-17، 1984، صفحة 1040) أي قانون المالية هو الذي يسمح بإجازة الميزانية العامة للدولة ويرخص سنويا بتنفيذها في شكل قانون المالية.
- عرف قانون المحاسبة العمومية الميزانية حسب المادة 3 بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها. (90-21، 1990، صفحة 1132)
- ليؤكد المشرع الجزائري تعريف الميزانية العامة وعلاقتها بقانون المالية من خلال التعديل الذي جاء به القانون 88-05 في المادة 3 والتي تنص على" يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى

المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال)". (88-05، 1988، صفحة 54)

ومن هنا يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة بأنها الوثيقة التي تقدر مجمل إيرادات ونفقات الدولة النهائية والمرخصة سنويا بموجب قانون المالية ووفقا للتشريع المعمول به.

ثانيا: قوانين المالية

وبدوره قانون المالية يقسم الى ثلاث أقسام تتمثل في:

أ- **قانون المالية السنوي:** وهو ما جاء في نص المادة 03 من القانون 84-17"يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الانمائي". (84-17، 1984، صفحة 1040). والمعدل بالقانون 88-05 في مادته الأولى والتي تنص على" يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة عل ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال)" (88-05، 1988، صفحة 54) أي قانون المالية السنوي هو الذي يرخص كافة إيرادات ونفقات الدولة خلال السنة.

ويحتوي مشروع قانون المالية على قسمين طبقا للمادة 67 من قانون 84-17 المعدلة : (84-17، 1984، صفحة 1047)

-ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي اقرها المخطط السنوي للتنمية.

- ويقترح القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والتجهيز العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الاجمالي للنفقات بالرأسمال.

- وتقترح في القسم الثاني كذلك: الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة، الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للميزانية، الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

كما يلحق قانون المالية بثلاث جداول تتمثل في:

- الجدول "أ": يبين مختلف إيرادات الدولة وفق التقسيم المعمول به.
- الجدول "ب": يبين الاعتمادات الخاصة بميزانية التسيير.
- الجدول "ج": يبين الاعتمادات المخصصة للتجهيزات ذات الطابع النهائي

ب- **القوانين المالية التكميلية أو المعدلة:** بين المشرع الجزائري أنه يمكن اللجوء الى تعديل أو خلق نفقات جديدة خلال السنة المالية وذلك في حالة الظروف الطارئة والغير متوقعة من خلال المادة 4 من قانون 84-17 والتي تنص "يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها، إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية". (84-17، 1984، صفحة 1040)

ج- **قانون ضبط الميزانية** : وهو "الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية". (84-17، 1984، صفحة 1040)

أي يتم بواسطة قانون ضبط الميزانية إيجاد الفرق بين ما كان متوقع وما تم تنفيذه كما يقوم بضبط رصيد الميزانية واعطاء بيانات دقيقة، كما تسهل عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة

الفرع الثاني: تحديث مشروع الميزانية العامة في الجزائر في ظل قانون عضوي الجديد 18-15

تمثل تحديث مشروع الميزانية في الجزائر في إصدار قانون عضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية الصادر في 2 سبتمبر 2018، بعدما كان قانون 84-17 الإطار القانوني للميزانية العامة للدولة.

أولا: تعريف وأهداف القانون العضوي 18-15

يعرف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 الصادر في 2 سبتمبر 2018 بالاطار القانوني الجديد للميزانية بمرتبة الدستور المالي الذي من شأنه إحداث إصلاح معمق للتسيير العمومي وذلك من خلال تحديد الأهداف الواجب الالتزام بها والمراد تحقيقها، وتفعيل الرقابة على أداء المسيرين، وقد اعتبر الأخصائيون هذا القانون ثمرة جهد كبير بالنسبة للسلطة التنفيذية وكذا السلطة التشريعية بعدما حضي بقبول أصحاب القرارات السياسية. (صابة و بن موسى، 2020، صفحة 267)

ويهدف القانون العضوي 18-15 الى: (صخراوي و بالاطرش، 2022، صفحة 523)

- تحديد إطار تسيير مالية الدولة: الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية، ذلك بتحديد مضمونها وكيفية تقديمها المصادقة عليها. وقد حدد القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية طبيعة أنواع قوانين المالية التي تحكم الميزانية العامة للدولة. كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها؛

- يكرس هذا القانون مبادئ الشفافية، المسؤولية وفعالية الأداء: بمعنى أن القانون العضوي الجديد يهدف لتحسين شفافية الميزانية العامة لتوضيح المعلومات للجمهور، وتعزيز مسؤولية المسيرين بمنحهم حرية التصرف في الاعتمادات مع مساءلتهم مما يزيد من فعالية الأداء؛ يعيد هذا القانون وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية؛

-يهدف القانون 18-15الى تقليص الصناديق الخاصة والتي أصبحت تعاني من سوء التسيير، مما جعلها محل انتقاد من طرف المؤسسات العالمية.

ويجب الإشارة الى أن قانون المالية لسنة 2023 أول قانون يحضر وينفذ وفقا لأحكام هذا القانون العضوي. ويحضر كذلك القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2023 وفقا لأحكام هذا القانون العضوي. كما تحضر وتناقش، على أساس انتقالي، مشاريع القوانين المتضمنة تسوية الميزانية المتعلقة بالسنوات 2023 و2024 و2025 ويصادق عليها بالرجوع الى السنة المالية -2. ويحضر ويناقش مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية ويصادق عليه، ابتداءا من سنة 2026، بالرجوع الى السنة المالية -1 طبقا لنص المادة 89 من قانون عضوي 18-15. (18-15، 2018، صفحة 20)

ثانيا: أسباب تحديث النظام الميزانياتي

تتمثل أهم الأسباب التي ادت الى تحديث النظام الميزانياتي في النقاط التالية: (عبدوس، 2021، صفحة 354)

-يعتمد النظام الحالي على أسلوب ميزانية البنود التي تركز على تحديد الاعتمادات المالية ومتابعة عملية صرفها بالطريقة المناسبة بما يتضمن احترام تراخيص الميزانية وعدم تجاوز المبالغ المحددة. وهو الأسلوب الذي لا يحقق الكفاءة والفعالية في تسيير المال العام كونه غير مبني على تحقيق النتائج ولا على تسطير البرامج.

-نقص في مدونة الميزانية الحالية حيث تبين الوثائق المنشورة للميزانية العامة عن عدم تجانس التصنيفات وعدم تجانس مدونة التسيير ومدونة التجهيز مما يؤدي الى سوء تخصيص النفقات، كما انها لا تتماشى مع الاحتياجات من المعلومات الواجب؛ توفيرها كونها لا تسمح بمعرفة تكلفة الأقسام الوظيفية، وهو ما يترتب عنه ضعف لمخرجات هذا النظام في مجال توفير المعلومات حول الميزانية.

-الميزانية العامة للدولة في الجزائر لا توضح مصدر تغطية العجز الناتج عن الإيرادات والنفقات، ذلك أن الدولة تلجأ في غالب الأحيان الى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الميزانية وهو ما يؤدي الى عدم توفيرها الصورة الحقيقية للوضعية المالية للدولة.

-نقص الشفافية المرتبطة بنقص النظام المعلوماتي وذلك كون الوثائق التي توفرها الميزانية أو حتى التقارير الصادرة عن وزارة المالية لا تسمح لا بالتقييم ولا بالمناقشة إضافة الى عدم إعداد الوثائق المرتبطة بميزانية الدولة والتي نص عليها القانون 17/84، وحتى في حال توفرها فالإفصاح عنها يبقى مقتصرا على البرلمان أو الدوائر الحكومية المعنية، هذا ما يبين أن الشفافية المرتبطة بنشر الوثائق المتعلقة بالميزانية العامة للدولة تبقى محدودة وهو ما يدعمه مؤشر الميزانية المفتوحة لسنة 2019 الذي أفصح أن مستوى الشفافية في ميزانية الجزائر منخفض كونها تصنف في الجزائر في الدرجة 2 في 100 معلومات غير كافية ومعدومة.

- إن قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية لم يمنح للبرلمان سلطة حقيقية وصلاحيات واسعة في مجال مناقشة واقرار الميزانية خاصة فيما يتعلق بحرية الولوج الى البيانات المالية والمحاسبية لميزانية الدولة؛ (صابة و بن موسى، 2020، صفحة 264)

ثالثا: المحاور الرئيسية التي جاء بها القانون العضوي 18-15

يتضمن القانون العضوي المحاور الرئيسية لإصلاح نظام الميزانية من خلال ما يلي:

-دعم التوازن الهيكلي للميزانية العامة؛ مقاربة متعددة السنوات لإيرادات ونفقات الدولة؛ إصلاح متمركز أكثر حول المرونة للمسيرين مع التوجه نحو مراقبة الأداء؛ وضع مدونة للميزانية؛ تحسين مضمون وتقديم مشاريع قوانين المالية (كشاوي، 2022، صفحة 438)

-الانتقال الى ميزانية البرامج: يعتبر الهدف البارز الذي أدرجه القانون العضوي 18-15 هو الانتقال من ميزانية الوسائل الى ميزانية البرامج، غايته تحسين الأداء وتحديد المسؤولية وارساء الشفافية، من خلال تفعيل إدارة قائمة على النتائج بدلا من إدارة وسائل وعليه سيتم منح حرية أكبر للمسيرين، مع إلزامية تقديم حصيلة ونتائج تسييرهم ومستوى الفعالية المتوصل إليه وعليه تم تكريس مبدأ جديد في تسيير الأموال متمحور حول النتائج انطلاقا من أهداف واضحة وفقا لغايات المصلحة العامة مبني على اعتماد على مبدأ المسؤولية والمسائلة، من خلال تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة؛ بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء اعداد قوانين المالية، يتم تحديد تقدير النفقات ورصد ميزانية الدولة للسنة المقبلة والسنتين المواليتين. (بن علية، 2023، الصفحات 98-99)

-تكريس ميزانية المواطن: جاء قانون عضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية بتكريس ما يسمى بميزانية المواطن حيث سيتسنى للمواطن البسيط معرفة كيف تستعمل الأموال العمومية وكيف تنفق بطريقة مبسطة من حيث المفهوم والمحتوى وبكل شفافية وهو ما يضمنه هذا القانون بصفة آلية وقانونية، إذ تقدم ميزانية المواطن بشكل واضح ومبسط قانون المالية، كما تلخص أهم الأرقام الواردة في هذا القانون بشكل تمكن المواطن من استيعاب طريقة توزيع نفقات الدولة من أجل تمويل المرافق العمومية وكذا مختلف مصادر الدولة، كما تمكن هذه الوثيقة من معرفة نسبة العجز والدين العمومي، حيث وضعت وزارة المالية ايقونة خاصة بذلك ضمن موقع المديرية العامة للميزانية أسمته ميزانية المواطن. (بن علية، 2023، صفحة 100)

رابعا: الميزانية العامة في ظل القانون العضوي الجديد 15/18

ويهدف هذا القانون العضوي الى تعريف إطار تسيير مالية الدولة وحسابات الدولة الذي من شأنه أن يحكم اعداد قوانين المالية، وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان. كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها. (18-15، 2018، صفحة 9) ويساهم هذا القانون في تجسيد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة وفق لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضع تقييم. (18-15، 2018، صفحة 9)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

أ- الإطار الميزانياتي للميزانية العامة للدولة

أكد المشرع الجزائري في القانون العضوي 18-15 أن قانون المالية هو الإطار القانوني للميزانية العامة للدولة كما بينه القانون 84-17، إذ يقر ويرخص قانون المالية للسنة لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة وأعباءها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم. (18-15، 2018، صفحة 9)

ومن خلال هذا التعريف نجد أن المشرع الجزائري قد ربط موارد الدولة وأعباءها بأهداف محددة مسبقا ونتائج منتظر تحقيقها والتي تكون موضوع تقييم أي أن التسيير أصبح يقوم على الأهداف وتحقيق النتائج على عكس ما كان عليه قانون 84-17 والقائم على الوسائل.

ويعد قانون المالية بالرجوع الى تأطير وبرمجة الميزانية كما هو محدد في المادة 5 من القانون العضوي 18-15" يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين المواليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة؛

عند الاقتضاء. يمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة". (18-15، 2018، صفحة 9)

ب- قوانين المالية

يكتسى قانون المالية الأقسام التالية :

1- **قانون المالية للسنة:** وهو القانون الذي يبين موارد وأعباء الدولة خلال السنة طبقا لأهداف محددة ونتائج منتظرة، والتي تخضع للتقييم، (18-15، 2018، صفحة 9) ويقوم الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة الوزير الأول بتحضير مشاريع قوانين المالية التي يتم عرضها في مجلس الوزراء. (18-15، 2018، صفحة 16) ويودع مشروع قانون المالية للسنة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 7 أكتوبر كأقصى حد من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية. وتعرض الحكومة أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية، تقريرا حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجه المالية العمومية. ويكون التصويت على الإيرادات بصفة إجمالية والنفقات كذلك بما فيها الحسابات الخاصة للخزينة موضوع تصويت إجمالي. (18-15، 2018، صفحة 17)

وفي حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة لا يسمح بتطبيق أحكامه بحلول تاريخ أول جانفي من السنة المعنية: (18-15، 2018، صفحة 18)

1-1- يستمر تنفيذ إيرادات و نفقات الميزانية العامة للدولة بصفة مؤقتة حسب الشروط الأتية :

- بالنسبة للإيرادات ، وفقا لنسب و كيفيات التحصيل السارية ، تطبيقا لقانون المالية السابق.

- بالنسبة لنفقات المستخدمين و نفقات سير المصالح و أعباء ديون الدولة و نفقات التحويل ، في حدود جزء من اثني عشر ، شهريا و خلال مدة أقصاها ثلاثة (3) أشهر ، من مبلغ الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان السنة المالية السابقة.

- بالنسبة لنفقات الاستثمار و نفقات العمليات المالية ، في حدود ربع الاعتمادات المالية المفتوحة حسب كل وزارة و حسب كل أمر بالصرف كما تم توزيعها في السنة المالية السابقة .

2-1- يستمر تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة وفقا للأحكام التشريعية و التنظيمية التي تحكمها قبل بداية السنة المالية الجديدة.

ويتكون قانون المالية السنوي من الأجزاء التالية: (18-15، 2018، صفحة 17)

- يحتوي الجزء الأول : على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية و تخصيصها ، و كذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانياتية و المالية للدولة.

-و يحدد الجزء الثاني: بالنسبة للميزانية العامة ، حسب كل وزارة و مؤسسة عمومية ، مبلغ رخص الالتزام و اعتمادات الدفع .

*مبلغ اعتمادات الدفع ، وعند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص .

*سقف المكشوف المطبق على الحسابات التجارية.

-و يتضمن الجزء الثالث:

*رخصة منح ضمانات الدولة و تحديد نظامها.

*رخصة التكفل بديون الغير و تحديد نظامها.

*الأحكام المتعلقة بوعاء و نسبة و كيفيات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها و يجب ألا تؤثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي المعرف في المادة 3 من هذا القانون.

*كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية و تنفيذ و رقابة الإيرادات و النفقات العمومية .

- يتضمن الجزء الرابع الجداول الأتية :

* الجدول (أ) و يتعلق بالإيرادات مقسمة الى إيراد بإيراد.

*الجدول (ب) و يتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصص، ويبين رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة،

*الجدول (ج) و يبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة و محتواها حسب كل صنف.

*الجدول (د) و يبين التوازنات الميزانياتية و المالية و الاقتصادية.

*الجدول (هـ) و يبين قائمة الضرائب و الاخضاعات الأخرى و حواصلها المخصصة للدولة و للجماعات الاقليمية و كذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة عن طريق الهيئات المشار إليها في المادة 13 من هذا القانون.

*الجدول (و) و يتعلق بالرسوم شبه الجبائية.

*الجدول (ز) و يتعلق بالاقتطاعات الاجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي.

*الجدول (ح) و يبين تقديرات النفقات الجبائية.

2- **قوانين المالية التصحيحية:** ويهدف قانون المالية التصحيحي طبقا للمادة 7 الى تعديل أو تتميم أحكام قانون المالية للسنة، خلال السنة الجارية، (18-15، 2018، صفحة 9) والملاحظ في هذا التعريف مقارنة بما كان عليه في قانون 84-17 هو تغير في المصطلح من التعديلي أو التكميلي الى قانون المالية التصحيحي أي إمكانية تصحيح ما تم توقعه أو تتمته خلال السنة.

3- القانون المتضمن تسوية الميزانية: هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة. (18-15، 2018، صفحة 9) أي يتم من خلال هذا القانون ضبط كل من الإيرادات والنفقات النهائية. وهو يعتبر أداة رقابة على تنفيذ الميزانية وفقا للقانون.

المطلب الثاني: مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر

في هذا المطلب سيتم التطرق الى مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر كما جاء به قانون 84-17 و قانون عضوي 18-15.

الفرع الأول: مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر في ظل قانون 84-17

تتضمن الميزانية العامة هي الأخرى على غرار ميزانيات باقي الدول مجموعة من المبادئ كما تمر بعدة مراحل تتمثل في:

أولا: مبادئ الميزانية العامة في الجزائر

وتتمثل مبادئ الميزانية العامة في الجزائر في ظل قانون 17/84 عند إعدادها وتنفيذها في المبادئ التالية:

أ- **مبدأ السنوية:** ويقصد بهذا المبدأ آجال تنفيذ الميزانية العامة ، فالميزانية في التعريف المحاسبي هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية، وكذلك فإن قانون المالية للسنة يقر ويرخص مجمل موارد الدولة وأعباءها بالنسبة لكل سنة مدنية، كما أن قانون ضبط الميزانية للسنة المالية هو الوثيقة التي تدرج فيها الإيرادات المحصلة فعلا وكذا النفقات المقبول دفعها بصفة نهائية من طرف محاسب عمومي خلال السنة المدنية، ومنه هذا التعريف لقاعدة السنوية يعتبر بسيطا ويعني أن النفقات المرخص بها في قانون المالية غير صالحة إلا لسنة واحدة، وبعد هذه الآجال فإن كل إنفاق هو من غير المبدأ غير ممكن.

أما التاريخ المحدد لبداية السنة المالية في الجزائر هو من أول جانفي الى 31 ديسمبر، حيث يتوافق تنفيذ الميزانية العامة مع السنة المدنية. (لعمارة 2، 2004، الصفحات 85-86)

حيث يكون الترخيص بتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم سنويا، ومن جهة أخرى يحتفظ قانون المالية في الجزائر بمبدأ تحصيل الضرائب المختلفة، وكذا كل المداخيل والحواصل الأخرى لصالح الدولة، في شكل ترخيص إجمالي وذلك طبقا للقوانين والنصوص التطبيقية الجاري العمل بها عند تاريخ نشر قانون المالية في الجريدة الرسمية. كما ينبغي أن تبرر الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير، في كل سنة ولا تحول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة، الحق في تجديدها للسنة المالية التالية وبمعنى آخر يجب الانطلاق من الصفر. (لعمارة 2، 2004، صفحة 88)

إلا أنه هناك استثناءات على مبدأ السنوية تتمثل في : (مفتاح ف.، 2016، الصفحات 327-328)

1- ترحيل الاعتمادات : يمدد هذا الأسلوب ترخيص الميزانية الى ما بعد نهاية السنة المالية وهو يهدف الى منع الإدارات العمومية من التسرع في استهلاك كافة الاعتمادات قبل نهاية السنة المالية.

2- عملية تجهيز البرامج: بعض العمليات المالية وخصوصا الاستثمارات العمومية لا يمكن منطقيا تبنيها وتنفيذها في آجال قصيرة نسبيا، لا يتعدى مداها السنة الواحدة، وعليه يصبح أمر تجزئتها الى شرائح تتلاءم والتطبيق الصارم لقاعدة السنوية قليل العقلانية وخطير.

3- الاثني عشر المؤقت: في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند بداية السنة المالية المعتبرة أي تأخر في التصويت نظرا لظروف ما فانه:

- ✓ بالنسبة للإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.
- ✓ بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 12/1 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى السنة المالية السابقة وذلك شهريا ولمدة 3 شهور.
- ✓ بالنسبة لاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

4- القوانين المالية التكميلية: هي عبارة عن قوانين تسلك نفس المسار الذي يسلكه قانون المالية الأساسي وتأتي هذه القوانين لتكمل أو تعدل أو تنشئ أو تلغي بندا من بنود قانون المالية الأساسي.

5- الميزانية المؤقتة: تعتبر الميزانية المؤقتة إحدى الاستثناءات التي ترد على قاعدة السنوية، وهي ميزانية محددة بثلاث أشهر وذلك في حالة تأخر اعتماد الميزانية العامة من قبل الهيئة التشريعية. علما أن هذه الميزانية يمكن أن تكون لأكثر من سنة أو أقل في حالة تغيير بداية ونهاية السنة المالية في دولة ما. (لعمارة 2، 2004، صفحة 95)

ب- **مبدأ وحدة الميزانية:** ويقصد بمبدأ وحدة الميزانية هو إدراج نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة دون تخصيص إيراد لنفقة معينة وهو ما يسمح للسلطة التشريعية بالتصويت على الميزانية لمرة واحدة ويسهل عملية الرقابة على تنفيذها. وتتمثل استثناءات وحدة الميزانية في:

1-الميزانيات الملحقة: الميزانية الملحقة هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة لكنها غير مستقلة عنها أي أنها ترفق بها لتخضع لنفس الاجراءات التي تخضع لها الأولى. وهي تمثل التعديل الأول على قاعدة وحدة الميزانية العامة للدولة في الجزائر. (لعمارة 2، 2004، صفحة 99) وهو ما جاء به في نص المادة 44 من قانون 84-17 " يجوز أن تكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا الى انتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات. ويقرر إنشاء أو إلغاء ميزانيات ملحقة بموجب قوانين المالية. (84-17، 1984، صفحة 1044)

2-الحسابات الخاصة للخزينة: الحسابات الخاصة للخزينة هي حسابات مفتوحة في كتابات الخزينة تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة، التي تجريها تنفيذا لأحكام قانون المالية، ولكن خارج الميزانية العامة للدولة. (لعمارة 2، 2004، صفحة 104) ولا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخزينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات سوى الأصناف التالية: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابا التسوية مع الحكومات الاجنبية. (84-17، 1984، صفحة 1045)

ج- **مبدأ العمومية أو الشمولية:** قاعدة شمول أو عمومية الميزانية العامة تكاد تكون هي قاعدة الوحدة، فالقاعدتان تتعلقان بنفس الشيء، ولكن منظور إليهما من وجهتين مختلفتين، وهو ما يجعلهما يقتربان في المفهوم، ويشتركان في بعض الاستثناءات. ولذلك تأتي قاعدة الشمول متممة لقاعدة وحدة الميزانية العامة للدولة. ومميزة للحساب الأساسي لقانون المالية المتمثل في الميزانية العامة للدولة. كما يقصد بقاعدة شمول الميزانية العامة إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون إجراء مقاصة أو تخصيص بينهما، (لعمارة 2، 2004، صفحة 122) وهو ما نصت عليه المادة 08 من قانون 84-17 "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز. غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص موارد الدولة بعض النفقات" . (84-17، 1984، صفحة 1040)

وتقوم قاعدة الشمول في الجزائر على: (لعمارة 2، 2004، صفحة 123)

1-أنها تمنع مقاصة الإيرادات والنفقات، أي إظهار فقط نتائج بعض المقاسات في وثائق الميزانية العامة للدولة، فهي قاعدة المنتوج الخام أو قاعدة عدم المقاصة. وتسمح قاعدة المنتوج الخام بتقديم الإيرادات والنفقات بمبالغها الكاملة في الوثائق للميزانية العامة، ولذلك يجب التمييز بين كتلتين داخل الميزانية الإيرادات من جهة والنفقات من جهة أخرى.

2-أنها تمنع توجيه حصيلة إيراد العام معين الى نفقة عامة محددة، فهي قاعدة عدم تخصيص الإيرادات، أي تستخدم موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز.

د- **مبدأ التوازن:** تعني قاعدة توازن الميزانية العامة للدولة، ألا تزيد النفقات العامة على الإيرادات والعكس، ففي الجزائر يأخذ مبدأ توازن الميزانية طابعا خاصا فحتى سنة 1965 فإن جميع النفقات العامة تظهر في الميزانية العامة حيث بدأت تظهر بعض الاختلالات منذ بداية الجزائر بتطبيقها لمخططات التنمية فخلال المخطط الثلاثي (1969/1967) عرفت الخزينة مشاكل التمويل ومع تزايد الانفاق العام ظهرت مشكلة التوازن في الميزانية العامة للدولة فقامت الحكومة من أجل حل هذه المشكلة بإدخال ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الميزانية (التسبيقات والقروض)، وهو الأمر الذي أدى للتخفيف من ثقل النفقات على الخزينة العمومية والتقليص من عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك بعد سنة 1971 شرعت الجزائر بالعديد من الاصلاحات وذلك من أجل تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات، فالجزائر منذ هذه الفترة أصبحت تستند الى ما يعرف بالعجز المؤقت أو المقصود أو المنظم من أجل زيادة الطلب والتوسع في المشاريع الاستثمارية ومحاولة تحقيق مناصب عمل والوصول لتحقيق النمو الاقتصادي، ومنه أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الميزانية لكي تتمكن من الوصول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ولكن ذلك لا يعني التمادي في خلق عجز في الميزانية. (دردوري 5 و لقليطي 2، 2017، الصفحات 647-648)

ثالثا : دورة الميزانية العامة في الجزائر

تمر الميزانية العامة للدولة بمراحل لتكون في شكلها النهائي والتي تتمثل في:

أ- **مرحلة الاعداد والتحضير:** لقد جرت العادة في مختلف دول العالم أن تتولى السلطة التنفيذية مهمة تحضير مشروع الميزانية العامة، ونجد أولا، مجموع الوزارات، بحيث تكلف كل وزارة بتحضير مشروع ميزانية دائرتها، تجمع وزارة المالية المشاريع الصادرة عن مختلف الوزارات وترتيبها وتجعلها منسجمة مع التعليمات الرئاسية أو الحكومية وأهداف الخطة التنموية. ويتم اعداد المشروع الأولي للميزانية من طرف وزير المالية الذي يعرضه على مجلس الحكومة، ثم مجلس الوزراء، وبعد المناقشة يضبط هذا الاخير المشروع النهائي الذي سيقدم للمجلس الشعبي الوطني. (لعمارة 2، 2004، صفحة 157)

وأثناء تحضير مشروع الميزانية العامة للدولة يتم فيها تقدير كل من الإيرادات والنفقات.

1-تقدير الإيرادات العامة: إن مبلغ الموارد المسجل سنويا في وثائق الميزانية، لا يمثل إلا تقديرات تقريبية يمكن تجاوزها أثناء تنفيذ قانون المالية. وفي الواقع، وأن الطريقة المستعملة لتقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر، والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقا من أحدث المعلومات الاقتصادية. (لعمارة 2، 2004، صفحة 163)

2-تقدير النفقات العامة: إن الطريقة المتبعة لتقدير النفقات العمومية الخاصة بالتسيير تقتضي أن يقوم كل مرفق عمومي إداري بتقدير نفقاته مباشرة استنادا الى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور، والتكاليف الاجتماعية، ومصاريف أدوات التسيير، وأشغال الصيانة،

وإعانات التسيير، والمصاريف المختلفة، وتحدد النفقات العمومية في الجزائر من خلال ثلاث انواع من الاعتمادات هي الاعتمادات التقييمية، والوقتية، والحصرية. ويرتبط تقدير نفقات التجهيز بتنفيذ إجراءات الخطة، حيث يمثل مبلغ اعتمادات التجهيز الذي يفتح سنويا بموجب قانون المالية القسط السنوي المرقم من الخطة السنوية. (لعمارة 2، 2004، صفحة 165،167)

ب- **مرحلة المصادقة:** بعد انتهاء الحكومة من تحضير مشروع قانون المالية يتم إيداعه على مستوى البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه في أجل أقصاه 75 يوما من تاريخ إيداعه، وإلا فإنه يتم العمل بأحكام المادة 69 من قانون 17/84 ويقوم البرلمان في الجزائر بإحالة مشروع قانون المالية بعد إيداعه الى لجنة مختصة وتسمى بلجنة الشؤون المالية والتي تقوم بدراسة المشروع من كل جوانبه لتقدم نتائج دراستها لهذا المشروع في الأخير، حيث تقوم بإعطاء حصيلة دقيقة للمشروع توضح الخطوط العريضة له لأعضاء البرلمان من أجل تسهيل عملية مناقشته. وبعد إطلاع أعضاء المجلس على تقرير لجنة المالية بخصوص مشروع قانون المالية يقومون بمناقشته وإعطاء آراءهم وانتقاداتهم، ويكون ذلك بحضور وزير المالية الذي يعتبر طرف دفاع على مشروع قانون المالية، وأيضا يجب أن يكون وزراء القطاعات موجودين من أجل توضيح خطة كل قطاع من خلال هذا المشروع.

كما يقوم وزير المالية والوزراء بالإجابة على كل التساؤلات التي قدمها النواب سواء كانت مكتوبة أو شفوية، بحيث يحاولون توضيح توجيهات ومعالم السياسة المالية للدولة وبالتالي اقناعهم بالمصادقة على مشروع القانون. ثم تأتي المرحلة الاخيرة وهي عملية التصويت والتي تتم طبقا للمادة 70 من القانون 84-17. وبعد الموافقة عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني يتم إحالته الى مجلس الامة حيث يمر بنفس المراحل، ليأخذ صفته الرسمية بعد ان يوقع من قبل رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية. (بيرش، 2018-2019، الصفحات 118-119)

ج- **مرحلة التنفيذ:** تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية العامة للدولة أهم مرحلة وأكثرها خطورة حيث تباشر الجهات المعنية بعقد النفقة وصرفها ودفعها الى مستحقها في الحدود القانونية وفقا للاعتماد المخصص في الميزانية، وكذلك تبدأ عملية تحصيل الايرادات، وتتم هذه الاجراءات وفق معايير وقواعد قانونية سواء حددها قانون الميزانية نفسه أو قوانين المالية الأخرى وتتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية المهمة. (خليفي و بدار، 2019، صفحة 376)

ويتم تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية من خلال ما يلي:

1-تحصيل الإيرادات: ويتم تحصيل الإيرادات عن طريق الخطوات التالية:

- الإثبات: يعد الإثبات الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي، (90-21، 1990، صفحة 1133)

- تصفية الإيراد: تسمح تصفية الإيرادات، بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها. (90-21، 1990، صفحة 1133)

- التحصيل: يعد التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين. (90-21، 1990، صفحة 1133)

2-تنفيذ النفقات: ويتم تنفيذ النفقات عن طريق الخطوات التالية:

- الالتزام: يعد الالتزام الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين. (90-21، 1990، صفحة 1133)

- التصفية: تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات. (90-21، 1990، صفحة 1133)

- الأمر بالصرف: يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية. (90-21، 1990، صفحة 1133)

- الدفع: يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي. (90-21، 1990، صفحة 1133)

ج- **مرحلة الرقابة:** تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غايته، حسبما تحدد في الميزانية العامة دون إسراف أو إخلال حفاظا على حسن سير الإدارة الحكومية ماليا وحفاظا على الأموال العامة. (خليفي و بدار، 2019، صفحة 376)

وتتمثل هذه الأجهزة في:

1-الرقابة الإدارية: تعد الرقابة الإدارية رقابة ذاتية تمارسها السلطة التنفيذية على نفسها بواسطة الأجهزة التابعة لها، وهي رقابة تتناول الإنفاق العام أكثر من تحصيل الإيرادات العامة. (جلال، 2014، صفحة 88)

وتقوم الرقابة على مستويين: (لعمارة 2، 2004، صفحة 216)

-الرقابة المالية على كافة الوزارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية، تتم من قبل المراقب المالي والمحاسب العمومي.

-الرقابة المالية على الأجهزة المالية نفسها، وهذه تتم من طرف المفتشية العامة للمالية.

-إضافة الى رقابة مفتش الوظيف العمومي والتي تعتبر رقابة سابقة، إذ يتولى مفتش الوظيف العمومي في مجال تسيير الوسائل البشرية السهر على مشروعية القرارات، وعلى احترام التنظيمات الخاصة بالتوظيف، وبسير الحياة المهنية لمستخدمي الإدارة العامة.

فالمراقب المالي يتمثل دوره في ممارسة رقابة قبلية على الإلتزام بالنفقات العمومية والتأشير عليها. حيث لا يمكن لأي إدارة أو مؤسسة عمومية صرف اعتماد الا اذا كان الالتزام صحيحا ومؤشر عليه من طرف المراقب المالي. (مداحي، 2020، صفحة 108) والمحاسب العمومي ورد تعريفة في المادة 33 من قانون المحاسبة " يعد محاسبا عموميا بمفهوم هذه الأحكام كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية: تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها

وحفظها، تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد، حركة حسابات الموجودات، فدور المحاسب العمومي في تنفيذ النفقات العمومية على وجه الخصوص وهو دور لا ينحصر في صرفها بل يمتد الى حد إجراء رقابة دقيقة مسبقة على الأمر بالصرف الذي يصدر إليه بحيث لا ينفذه إلا بعد التأكد من صحته، ويقوم المحاسب العمومي برقابة قبلية سواء للإيرادات العامة أو النفقات العامة، إذ يتعين عليه قبل التكفل بسندات الإيرادات التي يصدرها الآمر بالصرف أن يتحقق من أن هذا الأخير مرخص له بموجب القوانين والأنظمة بتحصيل الإيرادات. (جلال، 2014، صفحة 89)

وباعتبار الوزارة المالية مكلفة بمسك مالية الدولة، من خلال تحصيل جميع الإيرادات ومنح الاعتمادات لجميع الوزارات فإن هذا أدى الى ضرورة تأسيس هيئة رقابية تابعة لها تتولى مراقبة التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة، وتتمثل هذه الهيئة في المفتشية العامة للمالية وتتمثل مهامها في مهمة الرقابة والتدقيق؛ مهمة التحقيقات والخبرات مهمة التقييم (تقييم أداء انظمة الميزانية)؛ تقييم السياسات العمومية الرقابة على عمليات الصرف وحركة رؤوس الاموال؛ التدقيق في القروض الدولية. (مداحي، 2020، صفحة 108)

2-رقابة مجلس المحاسبة: مجلس المحاسبة هو المؤسسة العليا للرقابة البعدية للأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وبهذه الصفة، يدقق في شروط استعمال الموارد والوسائل المادية والأموال العامة من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته ويقيم تسييرها، ويتأكد من مطابقة العمليات المالية والمحاسبية لهذه الهيئات للقوانين والتنظيمات المعمول بها. وتهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة من خلال النتائج التي يتوصل إليها، الى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية. (لعمارة 2، 2004، صفحة 225)

3-رقابة سياسية أو رقابة البرلمان: تعد الرقابة على النشاط المالي للحكومة الوظيفة الثانية للبرلمان بعد وظيفته الرئيسية التشريع، حيث يشكل مشروع قانون ضبط الميزانية فرصة بالنسبة للبرلمان لمتابعة الكيفيات التي تم بها تنفيذ الميزانية العامة للدولة، ولتقييم النتائج المترتبة عن تصويته على قانون المالية وتحليل شروط تطبيقه. ويعمل البرلمان على إجراء مراقبة تقنية تتضمن مقارنة بين التقديرات الواردة في قانون المالية والنتائج التي أسفر عنها التنفيذ. تؤدي هذي المقارنة الى تحليل الحساب العام لتنفيذ الترخيصات البرلمانية وتسييرها. ويبين قانون ضبط الميزانية فيما إذا كان العجز أو الفائض المقرر في الميزانية قد تحقق بعد التنفيذ، أو ألغي أو تضاعف، وبأي الكيفيات. كما يجب معرفة ما إذا كانت الحكومة تقيدت بقرارات البرلمان واحترمت حجم وموضوع النفقات التي رخصت بها. وتهدف الرقابة البرلمانية من جهة أخرى الى التعرف على شروط تحصيل الموارد العامة وكيفية استخدامها مع العلم أن هذه الشروط لها طبيعة تقنية على الخصوص مما يتطلب لدى المراقب إلماما كافيا بأمور المالية. (جلال، 2014، الصفحات 93-94)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثاني: مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر في ظل قانون عضوي 18-15

من خلال هذه النقطة سيتم التطرق الى مبادئ ودورة الميزانية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي 18-15.

أولا: مبادئ ودورة الميزانية العامة للدولة

أقر القانون العضوي 18-15 هو الآخر المبادئ التي تحكم إعداد الميزانية العامة للدولة والتي جاء بها قانون 84-17 التي تعتبر مبادئ أساسية لإعداد الميزانية العامة للدولة في الجزائر .

أ- **وحدة الميزانية:** فيظهر مبدأ وحدة الميزانية في القانون 18-15 بموجب المادة 6 منه "يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة وأعباءها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة؛ التي تكون موضوع تقييم، وجاء في المادة 14 منه أنه تضمن مجموع الايرادات تنفيذ مجموع النفقات، وتقيد مجموع الإيرادات والنفقات ضمن حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة. (18-15، 2018، صفحة 10،9)

ب- **سنوية الميزانية:** بينما مبدأ السنوية جاء في نص المادة 3 من القانون العضوي 18-15 كما يلي: "يحدد قانون المالية، بالنسبة لسنة مالية، طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي، مع مراعاة توازن اقتصادي محدد، (18-15، 2018، صفحة 9) وأوضح القانون العضوي 18-15 استثناءات مبدأ السنوية في حالة عدم المصادقة على قانون المالية في الآجال المحددة من خلال المادة 78 وهي تقريبا نفسها الإستثناء الوارد في القانون 84-17، إضافة الى تمديد فترة تنفيذ اعتمادات الدفع الى الفترة التكميلية حسب نص المادة 35 من القانون العضوي 18-15، والجديد الذي جاء به القانون العضوي 18-15 هو الإطار الميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة حسب نص المادة 5 من قانون عضوي 18-15، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين المواليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء.

ج- **توازن الميزانية:** كما يتضح من خلال المادة 3 من القانون العضوي 18-15 أن المشرع أقر بمبدأ **توازن الميزانية** في إطار التوازن الميزاني والمالي والاقتصادي.

د- عمومية الميزانية: في حين مبدأ شمولية أو عمومية الميزانية كما جاء في قانون 84-17 أنه لا يمكن أن تكون هناك مقاصة بين الإيرادات والنفقات أو تخصيص إيراد لنفقة معينة وهو ما أكدته المادة 38 من القانون العضوي 18-15" لا يمكن تخصيص أي إيراد لنفقة خاصة. ويستعمل مجموع الإيرادات لتغطية جميع نفقات الميزانية العامة للدولة. وتعتبر إيرادات المبلغ الكلي للحواصل، وذلك دون التقليص بين الإيرادات والنفقات. إلا أنه هناك استثناءات تخصيص إيرادات لتغطية بعض النفقات تتمثل في :الاجراءات الخاصة

ضمن الميزانية العامة للدولة التي تحكم الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات المالية، الحسابات الخاصة للخزينة. (18-15، 2018، صفحة 13)

هـ- مبدأ الصدق والشفافية: إضافة للمبادئ الأساسية للميزانية العامة جاء القانون العضوي بمبدأ جديد وهو مبدأ الصدق والشفافية للميزانية حيث نصت المادة 65 على أن تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة وتعكس بصفة مخلصة ممتلكاتها ووضعيتها المالية ونصت المادة 70 من القانون العضوي 18-15 على أنه تقدم قوانين المالية مجموع موارد وأعباء الدولة بصفة صريحة، وتقيم هذه الصراحة من خلال المعلومات المتوفرة والتقديرات التي يمكن أن تنتج عنها.

ثانيا: دورة الميزانية العامة للدولة : يتم إعداد الميزانية العامة للدولة من خلال الخطوات التالية:

جدول رقم (3-2) خطوات مرحلة إعداد الميزانية العامة ضمن القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية

المسؤول	التعيين	التاريخ
وزارة المالية وزارة المالية	تحضير الإطار الاقتصادي الكلي (تحديد مستوى الايرادات.....)الاطار الميزانياتي المتوسط المدى CBMT بمذكرة التوجيه متضمنا السقوف المعتمدة حسب القطاع	أكتوبر n-2 على الأكثر أواخر مارس n-1
وزارة المالية	إعداد طلبات الميزانية + التقارير حول الأولويات و التخطيط المقترحة	الأجل المحدد بمذكرة التوجيه
وزارة المالية الوزارات و المؤسسات العمومية وزارة المالية	مناقشات الميزانية + التقرير حول الأولويات و التخطيط. تحضير المشروع الأولي للميزانية: الحجم 1 + الحجم 2 (التقرير حول الأولويات و التخطيط) + الحجم 3	ماي n-1 جويلية n-1
مجلس الحكومة/ الوزراء المجلس الشعبي الوطني	مناقشة مشروع قانون المالية الأولي إيداع مشروع قانون المالية التصويت على قانون المالية	سبتمبر n-1 على الأكثر 7 أكتوبر n-1 (75 يوما بعد الايداع)
رئيس الجمهورية	توقيع قانون المالية	على الأكثر 31 ديسمبر n-1

المصدر: (صخراوي و بالاطرش، 2022، صفحة 524)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المطلب الثالث: هيكل الميزانية العامة في الجزائر

يتكون هيكل الميزانية العامة من الإيرادات العامة والنفقات العامة مفصلة كما جاء في القانون 84-17 وفي ظل التحديث الذي جاء به القانون العضوي 18-15 تم إعادة تصنيف كل من الايرادات والنفقات العامة.

الفرع الأول: هيكل الميزانية العامة في ظل قانون 84-17

ويتمثل في التصنيف التالي:

أولا: تصنيف الإيرادات العامة

تتضمن الإيرادات العامة في الجزائر حسب المادة 11 من قانون 84-17 ما يلي: (84-17، 1984، صفحة 1041)

أ- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات،

ب- مداخيل الأملاك التابعة للدولة،

ج- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والاتاوى،

د- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات،

هـ- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها،

و- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها،

ح- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا،

ط- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وتظهر الايرادات في الجدول(أ) مكون من بابين إيرادات الموارد العادية وإيرادات الجباية البترولية كما هو موضح في الملحق رقم (1).

ثانيا: تبويب نفقات الميزانية العامة في الجزائر

بين المشرع الجزائري من خلال المادة 20 من قانون 84-17 والتي تنص على" توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤوليات العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار . تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو؛ القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفق لمدونات تحدد عن طريق التنظيم"، تصنيف النفقات والتي تتمثل في نفقات التسيير ونفقات الاستثمار أو التجهيز.

أ- **نفقات التسيير**: وهي نفقات تتضمن تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة وذلك حسب نص المادة 5 من قانون 90-21. (90-21، 1990، صفحة 1132) وتجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب طبقا للمادة 24 من قانون 84-17: (84-17، 1984، صفحة 1042)

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات،

2- تخصيصات السلطة العمومية،

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح،

4- التدخلات العمومية.

وبالتالي فالنفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة وهي مشتركة لكل الوزارات والتي لا تكون تابعة لوزارة معينة ونجدها أسفل الجدول ب، أما النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات بعدما يحدد قانون المالية المبالغ الاجمالية الموجهة لكل دائرة وزارية ونجد أن كل الأبواب المتعلقة بنفقات التسيير تقسم في الجدول(ب). (دردوري 2، 2013-2014، صفحة 173)

ب- **نفقات الاستثمار (التجهيز)**: يقصد بنفقات التجهيز حسب أحد المختصين في المالية العامة في الجزائر بأنها النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري. (جيلالي، 2023، صفحة 276)

وتشمل نفقات التجهيز طبقا للمادة 35 من قانون 84-17 الأبواب الثلاث التالية: (84-17، 1984، صفحة 1043)

1- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة،

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة،

3- النفقات الأخرى بالرأسمال،

بحيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على رخص وتنفذ باعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول (ج). (دردوري 2، 2013-2014، صفحة 175) وتفصل نفقات التجهيز هي الأخرى كما هو موضح في الملحق رقم(3).

الفرع الثاني: تصنيف إيرادات وأعباء الميزانية العامة للدولة في ظل قانون عضوي 18-15

من خلال التعريف الذي جاء به الإصلاح الميزانياتي إذ تقدر موارد ميزانية الدولة وأعباءها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات ونفقات حيث يظهر مصطلح الأعباء وهو مصطلح جديد والمرادف للنفقات العامة.

أولا: الإيرادات العامة

الإيرادات العامة للدولة تتضمن ما يلي طبقا للمادة 15 من قانون عضوي رقم 18-15: (18-15، 2018، صفحة 10)

أ- الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا حاصل الغرامات،

د- مداخيل الأملاك التابعة للدولة،

ج- مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الاخرى،

د- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى،

هـ- مختلف حواصل الميزانية،

و-الحواصل الاستثنائية المتنوعة،

ز-الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا،

ح-الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة.

ثانيا: أعباء الميزانية العامة للدولة

وتجمع أعباء ميزانية الدولة حسب المادة 28 من قانون عضوي 18-15 التصنيفات الاتية: (18-15، 2018، الصفحات 12-11)

أ-النشاط: يتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته،

ب-الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها،

ج-الوظائف الكبرى للدولة: يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة،

د-الهيئات الإدارية المكلفة بأعباء الميزانية وتنفيذها: يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

و تتضمن أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية طبقا للمادة 29 من قانون عضوي 18-15 ما يلي: (18-15، 2018، صفحة 12)

1- نفقات المستخدمين،
2- نفقات تسيير المصالح،
3- نفقات الاستثمار،
4- نفقات التحويل،
5- أعباء الدين العمومي،
6- نفقات العمليات المالية،
7- النفقات غير متوقعة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2022 عدة تطورات كان لأزمات سعر النفط دور كبير في التأثير على مؤشرات الاقتصاد الجزائري سواء بالسلب أو الايجاب، ومن بين هأم المؤشرات نذكر الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة، لذا وباعتبار أن المؤشرين يعبران عن التوازن الخارجي (الميزان التجاري) والتوازن الداخلي (الميزانية العامة للدولة) سنحاول تحليل تطور كل مؤشر على حدى خلال الفترة 1990-2022 وتحليل الأثر المتبادل بينهما.

المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري 1990-2022

كان للتجارة الخارجية نصيب من الإجراءات الإصلاحية في الجزائر منذ سنة 1990 وذلك جراء التدهور الذي خلفته الأزمة الحادة لأسعار النفط سنة 1986 على أغلب المؤشرات الاقتصادية والتي كان من بينها الميزان التجاري، فأزمة 1986 كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري باعتماده على مورد وحيد وهو النفط مما نتج عنه تبعية الصادرات الجزائرية لقطاع المحروقات في ظل ضعف الانتاج المحلي الذي أدى بدوره للجوء الى الاستيراد لتغطية العجز الداخلي، ومن خلال هذا المطلب سيتم تحليل تطور كل من الصادرات والواردات إضافة الى تحليل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2022.

الفرع الأول: الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تحتل الصادرات مكانة هامة في اقتصاد أي دولة باعتبارها مصدر لجلب العملة الصعبة وتصريف المنتج المحلي، ولتتبع تطور الصادرات في الجزائر نتبع الخطوات التالية:

أولا: تحليل تطور الصادرات خلال الفترة 1990-2022

يمكن تحليل تطور الصادرات خلال الفترة 1990-2022 بتقسيمها الى فترات وذلك باعتبار الفترة الأولى تمثل بداية الإصلاحات والإجراءات التعديلية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 لتصحيح الوضع السائد بعد أزمة النفط 1986 والفترة الثانية تمثل بداية تحسن في الوضعية المالية نتيجة ارتفاع في أسعار النفط منذ سنة 2000 والانطلاق في تنفيذ برامج تنموية واسعة بينما الفترة الثالثة تنطلق من سنة 2015 وهي تمل بداية للعجز المتتالي للميزان التجاري في ظل الأزمة النفطية 2014.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

أ- تطور الصادرات خلال الفترة 1990-1999

يمكن اعتماد الجدول الموالي لتحليل تطور الصادرات خلال الفترة 1990-1999.

جدول رقم (3-3) تطور الصادرات خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليار دج

السنة	صادرات المحروقات (1)	نسبة (3)/(1)	صادرات خارج المحروقات (2)	نسبة (2)/(3)	مجموع الصادرات (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة (3)/(4)
1990	118.6	97%	3.679	3%	122.279	555.8	22%
1991	226.8	97%	6.789	3%	233.589	844.5	28%
1992	237.545	95%	11.47	5%	249.01	1048.2	24%
1993	228.12	95%	11.43	5%	239.552	1166	21%
1994	311.362	96%	12.978	4%	324.338	1491.5	22%
1995	473.064	95%	25.391	5%	498.451	1990.5	25%
1996	682.139	92%	58.672	8%	740.811	2570	29%
1997	762.7096	96%	29.058	4%	791.7675	2780.2	28%
1998	566.6161	96%	22.759	4%	588.8756	2830.5	21%
1999	811.2665	97%	29.25	3%	840.5165	3248.2	26%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية، صفحة 213)

- (Databank.albankaldawli.org)

من خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ تسجيل ارتفاع في إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-1999 ما عدا سنة 1993 وسنة 1998، حيث سجلت الصادرات سنة 1990 حوالي 122.279 مليار دج، لترتفع الى 249.589 مليار دج سنة 1992، غير أنها انخفضت سنة 1993 الى 239.552 مليار دج، لتعود الى الارتفاع في السنوات الموالية الى غاية سنة 1997 وصلت خلالها الصادرات الى 791.7675 مليار دج ثم انخفضت قيمة الصادرات سنة 1998 الى 588.8756 مليار دج، لتتحسن سنة 1999 مسجلة قيمة 840.5165 مليار دج؛

كما نلاحظ أن نسب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي شهدت هي الأخرى تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بلغ متوسط مساهمتها خلال هذه الفترة حوالى 25%، حيث عرف الناتج المحلي الاجمالي نمو طوال الفترة إذ انتقل من 555.8 مليار دج سنة 1990 الى 3248.2 مليار دج سنة 1999 وهو ما يبين أهمية الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال النظر الى بنية الصادرات من خلال الجدول أعلاه (3-3) نلاحظ تسجيل ارتفاع في صادرات المحروقات خلال الفترة 1990-1999 باستثناء الانخفاض سنتي 1993 و 1998 بنسب مساهمة تراوحت بين 95% و 97% وذلك تحت تأثير تقلبات أسعار النفط والتي عرفت هي الأخرى تذبذب بين التحسن والتدهور حيث بلغ سعر النفط سنة 1996 أعلى قيمة له بـ 21.7 دولار للبرميل وسجل أدنى قيمة له بـ 12.94 دولار للبرميل سنة 1998 ليرتفع نهاية سنة 1999 الى 17.91 دولار للبرميل، وهذا مقارنة بمساهمة الصادرات خارج المحروقات التي لم تتعدى نسبها 8% رغم الإصلاحات التي كان الهدف منها ترقية الصادرات خارج المحروقات وهو ما يدل عن الاختلال في هيكل الصادرات.

ولتوضيح ذلك نلاحظ الشكل الموالي:

شكل رقم (3-8) تطور الصادرات خلال الفترة 1990-1999

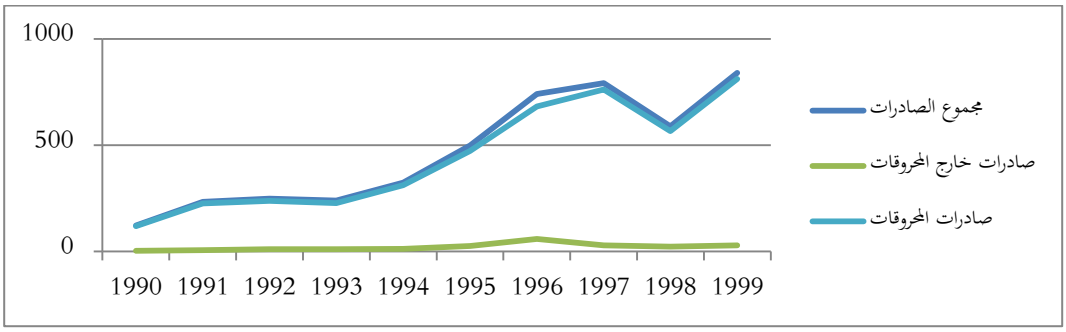

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-3)

ما يبينه الشكل أعلاه رقم (3-8) هو تقارب منحني اجمالي الصادرات وصادرات المحروقات إذ يسيران في اتجاه واحد سواء في الارتفاع أو الانخفاض، في حين نجد منحي الصادرات خارج المحروقات يظهر أسفل البيان وبقيم ضئيلة وهو ما يؤكد على أن أغلب صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة 1990-1999 محددتا بذلك اتجاه الصادرات ارتفاعا أو الانخفاض تزامنا مع تغيرات أسعار النفط، مقارنة بالمساهمة الضئيلة للصادرات خارج المحروقات.

ب- تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2014

في ظل استمرار اعتماد اقتصاد الجزائر على صادرات المحروقات التي يعتبر فيها سعر النفط محددها الرئيسي، كان لهذا الأخير دور في تحقيق وفرة مالية منذ سنة 2000 حيث وصل سعر النفط الى 28.5 دولار للبرميل خلال سنة 2000 مقارنة بـ 17.91 دولار للبرميل سنة 1999 مما ساهم في الانطلاق في مشاريع استثمارية نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية على النفط.

ولتوضيح تطور الصادرات خلال الفترة الموالية نعتمد الجدول الموالي:

جدول رقم (3-4) تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

السنة	صادرات المحروقات (1)	نسبة (1)/(3)	صادرات خارج المحروقات (2)	نسبة (2)/(3)	مجموع الصادرات (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة (3)/(4)
2000	1611.974	97%	45.242	3%	1657.216	4098.8	40%
2001	1428.968	97%	51.367	3%	1480.335	4260.8	35%
2002	1441.872	96%	59.321	4%	1501.193	4537.7	33%
2003	1850.068	97%	51.983	3%	1902.051	5247.5	36%
2004	2286.309	98%	51.138	2%	2337.447	6135.9	38%
2005	3355	98%	66.548	2%	3421.548	7564.6	45%
2006	3895.736	98%	83.264	2%	3979	8512.2	47%
2007	4121.79	98%	92.37	2%	4214.16	9408.3	45%
2008	4970.025	98%	124.994	2%	5095.019	11043.7	46%
2009	3270.228	98%	77.409	2%	3347.637	9968	34%
2010	4220.106	97%	113.481	3%	4333.587	11991.6	36%
2011	5223.837	97%	150.294	3%	5374.131	14588.5	37%
2012	5527.737	97%	159.633	3%	5687.37	16209.6	35%
2013	5057.547	97%	159.553	3%	5217.1	16647.9	31%
2014	4709.622	96%	207.978	4%	4917.6	17228.6	29%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية، الصفحات 2013-214)

– (بنك الجزائر، 2003)، – (بنك الجزائر، 2006، صفحة 174)، – (بنك الجزائر، 2008، صفحة 188)، – (بنك الجزائر، 2010، صفحة 201)، – (بنك الجزائر، 2013، صفحة 237)، – (بنك الجزائر، 2014، صفحة 213)، – (بنك الجزائر، 2016، صفحة 112)، – (بنك الجزائر، 2017، صفحة 105)، – (بنك الجزائر، 2018، صفحة 138)، – (بنك الجزائر، 2019، صفحة 149)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) القيم الكبيرة للصادرات منذ سنة 2000 والتي تراوحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث سجلت الصادرات حوالي 1657.2156 مليار دج سنة 2000 لتنخفض سنة 2001 الى 1480.3358 مليار دج، لتشهد الصادرات في السنوات الموالية ومنذ سنة 2002 ارتفاع مستمر الى غاية سنة 2008 أين حققت قيمة 5095.0197 مليار دج خلال هذه السنة، لتسجل الصادرات تراجع سنة 2009 الى 3347.636 مليار دج ثم عاودت الارتفاع في السنوات 2010، 2011، 2012 بقيم 4333.5874 مليار دج ثم الى 5374.1313 ثم الى 5687.3694 مليار دج على التوالي، لتنخفض في السنوات الموالية 2013، 2014، أين وصلت الى 4917.6 مليار دج سنة 2014، حيث بلغ متوسط مساهمة الصادرات الى الناتج المحلي خلال هذه الفترة 38%، إذ عرف الناتج المحلي ارتفاع طوال الفترة (2000-2014) باستثناء الانخفاض المسجل سنة 2009.

ويفسر هذا التطور في حجم الصادرات الى هيكلها والذي يغلب عليه صادرات المحروقات وصلت الى مساهمة بـ 98% مقارنة بصادرات خارج المحروقات، فسنة 2000 بلغت صادرات المحروقات 1611.9736 مليار دج لتتراجع سنة 2001 الى 1428.9681 مليار دج وذلك بسبب تراجع سعر النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 الى 24.85 دولار للبرميل سنة 2001 وهو ما نتج عنه تراجع اجمالي الصادرات، ومع ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2002 الى غاية سنة 2008 إذ وصل سعر النفط الى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 ارتفعت معه صادرات المحروقات ووصلت الى 4970.0251 مليار دج سنة 2008، لتشهد صادرات المحروقات انخفاض سنة 2009 نتيجة تراجع أسعار النفط الى 62.25 دولار للبرميل تحت تأثير أزمة الرهن العقاري، ومع انتعاش اسعار النفط في السنوات 2010، 2011 2012 أدى الى ارتفاع في صادرات المحروقات وصلت الى 5527.7365 مليار دج سنة 2012، لتتراجع صادرات المحروقات خلال السنوات 2013، 2014، نتيجة تراجع أسعار النفط الى 108.97 دولار للبرميل ثم الى 100.23 دولار للبرميل، في المقابل نجد أن صادرات خارج المحروقات تبقى مساهمتها ضئيلة التي حققت أحسن نسبة لها بـ 4% من إجمالي الصادرات رغم الارتفاع الذي شهدته خلال هذه الفترة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (3-9) تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2014

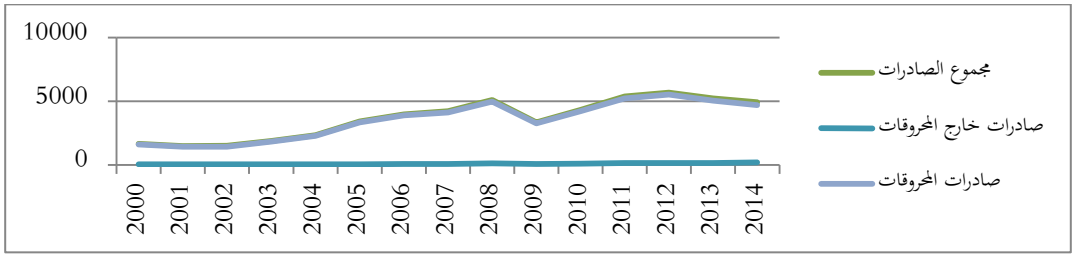

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (3-4)

فمن خلال الشكل رقم (3-9) نلاحظ التقارب الشديد لمنحني إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات في حين نجد صادرات خارج المحرقات لا تكاد تظهر خلال الفترة 2000-2014 رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

ج- تطور الصادرات خلال الفترة 2015-2022

ما يميز هذه الفترة هو تعرض السوق النفطية لأحداث طارئة أثرت على أسعار النفط أولها الأزمة النفطية نهاية سنة 2014، والأزمة الصحية جائحة كرونا نهاية 2019 لتظهر أزمة سياسية بداية سنة 2022 والمتمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية ولتوضيح تطور الصادرات خلال هذه الفترة نعتمد الجدول الموالي:

جدول رقم (3-5) تطور الصادرات خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليار دج

السنة	صادرات المحروقات (1)	نسبة (3)/(1)	صادرات خارج المحروقات (2)	نسبة (3)/(2)	مجموع الصادرات (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة (4)/(3)
2015	3339.435	94%	197.751	6%	3537.186	16712.7	21%
2016	3080.035	94%	197.681	6%	3277.716	17514.6	19%
2017	3714.144	95%	214.152	5%	3928.296	18876.2	21%
2018	4548.111	93%	341.168	7%	4889.279	20393.5	24%
2019	3960.985	93%	310.668	7%	4271.653	20500.2	21%
2020	2560.473	90%	285.901	10%	2846.374	18476.9	15%
2021	4601.44	88%	618.55	12%	5219.99	22079.3	24%
2022	8455.59	91%	848.8	9%	9304.39	27688.8	34%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

– (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية، الصفحات 213-214)

– (بنك الجزائر، 2020، صفحة 112)، – (بنك الجزائر، 2021، صفحة 93)، – (بنك الجزائر، 2023، صفحة 109،125)

ويمكن توضيح تطور الصادرات خلال هذه الفترة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-10) تطور الصادرات خلال الفترة 2015-2022

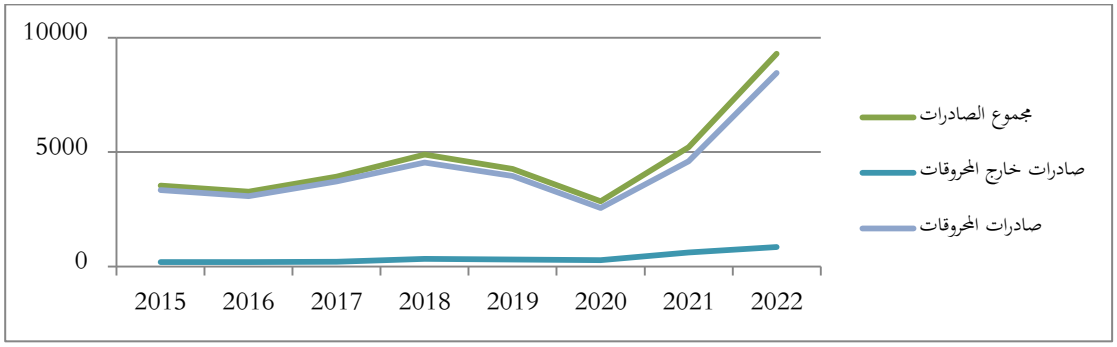

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-5)

من خلال الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-10) نلاحظ تراجع في الصادرات سنتي 2015 و2016 مقارنة بما كانت عليه سنة 2014، أين وصلت الى 3277.7164 مليار دج سنة 2016، لتتحسن بشكل طفيف سنتي 2017 و 2018 ثم عاودت الانخفاض في كل من سنة 2019 و 2020 على التوالي، لتشهد ارتفاع سنة 2021 الى 5219.93 مليار دج و سنة 2022 الى 9304.39 مليار دج، كما نلاحظ تسجيل انخفاض لناتج المحلي سنة 2015 ليعاود الارتفاع في السنوات الموالية باستثناء الانخفاض سنة 2020 نتيجة الأزمة النفطية 2014 والأزمة الصحية جائحة كورونا لتسجل الصادرات متوسط مساهمة الى إجمالي الناتج المحلي 22% خلال هذه الفترة، وبالنظر الى بنية الصادرات نلاحظ تسجيل تراجع صادرات المحروقات الى3339.435 مليار دج سنة 2015 ثم الى 3080.035 مليار دج سنة 2016 وهذا راجع الى انخفاض في أسعار النفط وصل الى 45.06 دولار للبرميل سنة 2016 متأثرا بالأزمة النفطية نهاية سنة 2014 لتشهد أسعار النفط تحسن طفيف سنتي 2017 و2018 أدى الى ارتفاع في صادرات المحروقات بقيم 3714.1439 مليار دج ثم الى 4548.1113 مليار دج، لتشهد سنتي 2019 و2020 انخفاض في أسعار النفط تحت تأثير جائحة كورونا وتوقف حركة النقل أدى الى انخفاض في صادرات المحروقات وصلت الى 2560.4727 مليار دج ما نتج عنه تراجع في إجمالي الصادرات؛

لتسجل سنتي 2021 و 2022 ارتفاع صادرات المحروقات الى 4601.44 مليار دج ثم الى 8455.59 مليار دج على التوالي في ظل ارتفاع أسعار النفط الى 72.7 دولار للبرميل سنة 2021 والى 103.6 دولار للبرميل سنة 2022 نتج عنه ارتفاع إجمالي الصادرات نتيجة عودة النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، وبالمقابل عرفت صادرات خارج المحروقات نمو تراوح بين الارتفاع والانخفاض لكن بنسب قليلة وصلت الى نسبة 12 % كأحسن نسبة طوال الفترة.

ثانيا: التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1999-2022

من خلال الملحق رقم (3-4) يظهر التركيب السلعي للصادرات على النحو التالي:

أ- المحروقات: تحتل المرتبة الأولى بهيمنتها على الصادرات حيث عرفت تطور طوال فترة الدراسة باستثناء السنوات 2009، 2013، 2014، 2015، 2016، 2020 وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه السنوات، حيث سجلت سنة 1990 ما قيمته 118.6 مليار دج لتصل الى 5527.7365 مليار دج كأعلى قيمة لها سنة 2012.

ب- التموين الصناعي: تحتل المرتبة الثانية في إجمالي الصادرات وهي تحتل المرتبة الأولى من حيث السلع خارج المحروقات حيث بلغت قيمتها سنة 1990 حوالي 2.216 مليار دج لتصل 214.3746 مليار دج سنة 2020.

ج- المواد الغذائية والمشروبات: تحتل المرتبة الثالثة في إجمالي الصادرات والمرتبة الثانية من حيث الصادرات خارج المحروقات بقيم متفاوتة وصلت الى 56.4644 مليار دج سنة 2020.

د- الآلات والسلع التجهيزية: تحتل المرتبة الرابعة من إجمالي الصادرات والمرتبة الثالثة من حيث صادرات خارج المحروقات وتراوحت بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة وصلت الى 3.4452 مليار دج سنة 2002 كأحسن قيمة لها.

هـ- لتأتي في المراتب الأخيرة كل من صادرات معدات النقل وقطع الغيار والسلع الاستهلاكية بقيم ضئيلة الى جانب السلع الغير مذكورة خلال هذه الفترة.

والملاحظ أن صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات في ظل عدم استقرارها نتيجة تقلبات أسعار النفط بالمقابل مساهمة الصادرات خارج المحروقات بقيم ضئيلة رغم الارتفاع الذي تشهده، ما جعل الصادرات رهينة تقلبات أسعار النفط.

والجدول الموالي يبين التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2021-2022

جدول رقم (3-6) التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة 2021-2022

الوحدة: مليون دولار

المواد	2021	2022
المواد الغذائية	576	269
المحروقات	34137	59711
المواد الاولية	182	263
المواد نصف المصنعة	3486	5086
التجهيزات الفلاحية	1	2
التجهيزات الصناعية	188	84
السلع الاستهلاكية	63	111

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 127)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) أعلاه هو استمرار صادرات المحروقات احتلالها المراتب الأولى خلال سنتي 2021 و2022 والتي سجلت ارتفاع في قيمها من 34137 مليون دولار سنة 2021 الى 59711 مليون دولار سنة 2022، تأتي في المرتبة الثانية في إجمالي الصادرات المواد نصف مصنعة وهي تحتل المرتبة الأولى لصادرات خارج المحروقات التي عرفت هي الأخرى ارتفاع من 3486 مليون دولار سنة 2021 الى 5086 مليون دولار سنة 2022، لتأتي المواد الغذائية في المرتبة الثالثة في إجمالي الصادرات والمرتبة الثانية في صادرات خارج المحروقات بقيم 576 مليون دولار سنة 2021 لتنخفض الى 269 مليون دولار سنة 2022، لتسجل كل صادرات المواد الأولية والتجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة والخامسة في إجمالي الصادرات، لنجد كل من السلع الاستهلاكية تحتل المراتب الأخيرة الى جانب صادرات التجهيزات الفلاحية والتي نلاحظ قيمها لا تكاد تذكر.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال الملحق رقم (3-5) نلاحظ اتجاه صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2020 كما يلي:

أ- الاتحاد الأوربي: يحتل المرتبة الأولى فهي تعتبر المنفذ الرئيسي لصادرات الجزائر وصلت الى 3315.1923 مليار دج كأقصى قيمة لها سنة 2013 لتليها دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بقيم تراوحت بين الارتفاع والانخفاض لتصل الى 1594.0143 مليار دج سنة 2007 كأقصى قيمة لها.

ب- دول أمريكا اللاتينية الى جانب دول أوروبية أخرى : تأتي في المراتب الثالثة والرابعة من حيث منفذ الصادرات لتأتي الدول العربية والمغاربية الى جانب الدول الافريقية في المراتب الأخيرة وهذا رغم إبرام الاتفاقيات لتشجيع التبادل التجاري بين الدول.

الفرع الثاني: الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

بعد تحليل الصادرات خلال الفترة 1990-2022 سنحاول في هذه النقطة تحليل الواردات في الجزائر هي الأخرى خلال هذه الفترة باعتبارها البند الثاني للميزان التجاري.

أولا: تحليل تطور الواردات خلال الفترة 1990-2022

يمكن تحليل تطور الواردات خلال الفترة 1990-2022 من خلال تقسيم هذه الأخيرة الى ثلاث فترات على النحو التالي:

أ- تحليل تطور الواردات خلال الفترة 1990-1999

يبين الجدول الموالي تطور الواردات خلال الفترة 1990-1999

جدول رقم (3-7) تطور الواردات خلال الفترة 1990-1999

الوحدة مليار دج

السنة	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي
1990	87.018	555.8	16%
1991	139.241	844.5	16%
1992	188.547	1048.2	18%
1993	205.035	1166	18%
1994	340.142	1491.5	23%
1995	513.193	1990.6	26%
1996	498.326	2570	19%
1997	501.5799	2780.2	18%
1998	552.3586	2830.5	20%
1999	610.673	3248.2	19%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية، صفحة 213)

- (Databank.albankaldawli.org)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) هو ارتفاع حجم الواردات خلال الفترة 1990-1999 باستثناء سنة 1996 وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (3-11) تطور الواردات خلال الفترة 1990-1999

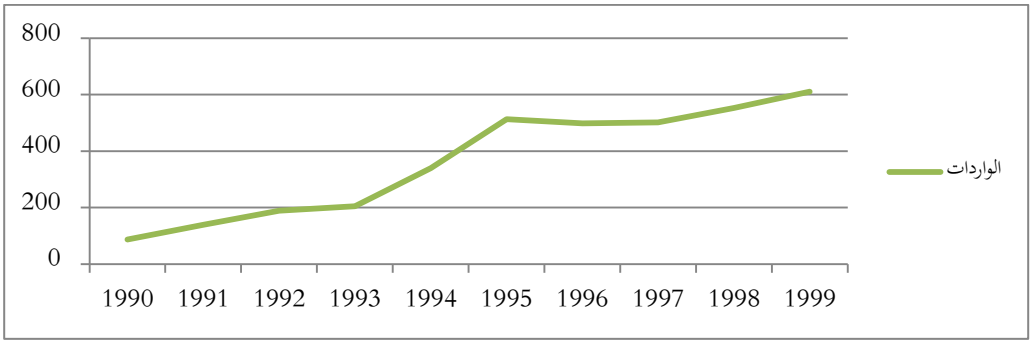

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-7)

ما يبينه الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-11) أعلاه هو تسجيل ارتفاع مستمر في الواردات منذ سنة 1990 الى غاية 1995 حيث سجلت سنة 1990 ما يقدر بـ 87.02 مليار دج وهي تمثل بداية الانطلاق في تحرير التجارة الخارجية لترتفع في السنوات الموالية الى غاية سنة 1995 أين وصلت قيمتها 513.19 مليار دج، لتشهد الواردات تراجع سنة 1996 الى 498.326 مليار دج لتعاود الارتفاع في السنوات الموالية الى غاية سنة 1999 أين وصلت قيمتها 610.673 مليار دج، حيث بلغ متوسط الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي 19% خلال هذه الفترة وهو ما يبين مدى مساهمة الواردات في الطلب الداخلي.

ب-تحليل تطور الواردات خلال الفترة 2000-2014

شهدت الواردات في هذه الفترة قفزة نوعية في قيمها وذلك جراء اتباع سياسة تنموية واسعة منذ سنة 2000 وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-8) تطور الواردات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

السنة	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي
2000	690.4257	4098.8	17%
2001	764.8624	4260.8	18%
2002	957.0398	4537.7	21%
2003	1047.4414	5247.5	20%
2004	1314.3998	6135.9	21%
2005	1493.6448	7564.6	20%
2006	1558.5408	8512.2	18%
2007	1916.8291	9408.3	20%
2008	2572.0334	11043.7	23%
2009	2854.8053	9968	29%
2010	3011.8076	11991.6	25%
2011	3442.5016	14588.5	24%
2012	3907.0719	16209.6	24%
2013	4368.5484	16647.9	26%
2014	4719.7083	17228.6	27%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية، الصفحات 213-214)
- (بنك الجزائر، 2003)، - (بنك الجزائر، 2006، صفحة 174)،
- (بنك الجزائر، 2008، صفحة 188)، - (بنك الجزائر، 2010، صفحة 201)،
- (بنك الجزائر، 2013، صفحة 237)،- (بنك الجزائر، 2014، صفحة 213)،
- (بنك الجزائر، 2016، صفحة 112)، - (بنك الجزائر، 2017، صفحة 105)،
- (بنك الجزائر، 2018، صفحة 138)،- (بنك الجزائر، 2019، صفحة 149)

ويمكن توضيح تطور الواردات خلال الفترة (2000-2014) من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-12) تطور الواردات خلال الفترة 2000-2014

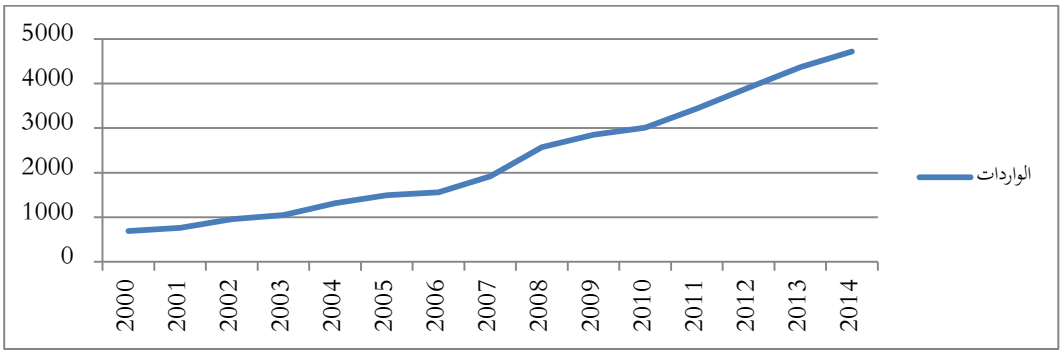

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-8)

من خلال بيانات الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-12) أعلاه نلاحظ استمرار ارتفاع حجم الواردات منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2014 وبقيم كبيرة مقارنة بالفترة السابقة حيث انتقلت من 690.4257 مليار دج سنة 2000 الى 4719.7083 مليار دج سنة 2014 وهذا راجع الى الانطلاق في برامج تنموية خلال هذه الفترة في ظل انتعاش أسعار النفط مما استلزم استيراد آلات وتجهيزات في ظل عجز الإنتاج المحلي على تلبية الاحتياجات، ليبلغ متوسط مساهمة الواردات الى الناتج المحلي 22%.

ج- تحليل تطور الواردات خلال الفترة 2015-2022

لتحليل تطور الواردات خلال الفترة 2015-2022 سيتم الاعتماد على الجدول الموالي:

جدول رقم (3-9) تطور الواردات خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليار دج

السنة	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي
2015	5193.4597	16712.7	31%
2016	5154.7768	17514.6	29%
2017	5111.2976	18876.2	27%
2018	5403.233	20393.5	26%
2019	5016.837	20500.2	24%
2020	4363.6531	18476.9	24%
2021	5053.6	22079.3	23%

2022	5503.29	27688.8	20%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية، الصفحات 213-214)

- (بنك الجزائر، 2020، صفحة 112)، - (بنك الجزائر، 2021، صفحة 93)، - (بنك الجزائر، 2023، صفحة 109،125)

شكل رقم (3-13) تطور الواردات خلال الفترة 2015-2022

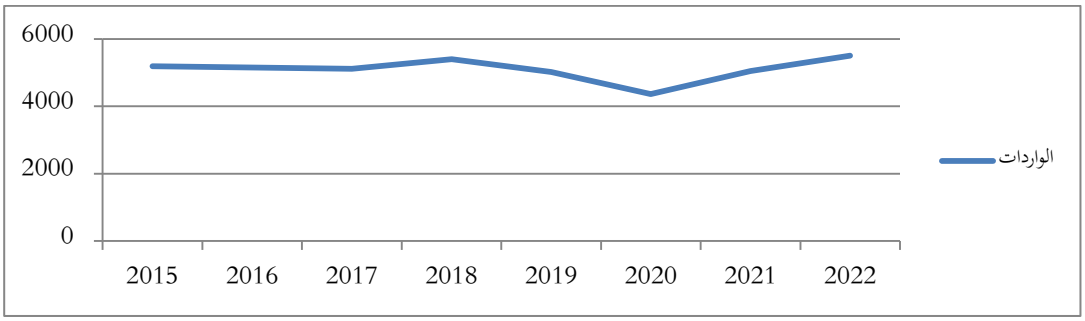

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-9)

من خلال الجدول رقم (3-9) والشكل رقم (3-13) نلاحظ تراجع الواردات سنتي 2016 و2017 الى 5154.776 مليار دج ثم الى 5111.297 مليار دج على التوالي نتيجة عمل الحكومة على إصدار رخص الاستيراد وتسقيف الواردات للتحكم في حجم الواردات جراء تراجع أسعار النفط في ظل الأزمة النفطية 2014، لترتفع الواردات بشكل طفيف سنة 2018 الى 5403.233 مليار دج، لتعاود الانخفاض في السنوات الموالية 2019 و2020 الى 5016.83 مليار دج ثم الى4363.65 مليار دج على التوالي وذلك لانعكاس جائحة كرونا على الاقتصاد العالمي والمحلي، لتشهد ارتفاع سنتي 2021 و 2022 بقيم 5053.60 و5503.29 مليار دج على التوالي نتيجة عودة حركة المبادلات التجارية، كما نلاحظ نسب الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تراوح بين الارتفاع والانخفاض بمتوسط خلال هذه الفترة 26% .

ومنه يمكن القول أن الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 تحكمها السياسة التنموية المتبعة خلال هذه الفترة في ظل ضعف الإنتاج المحلي مما ساهم في رفع فاتورة الاستيراد.

ثانيا: التركيب السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال الملحق رقم 3-6 نلاحظ أن التركيب السلعي للواردات خلال الفترة 1990-2020 تمثل في السلع التالية:

أ- التموين الصناعي : يحتل المرتبة الأولى حيث سجلت ارتفاع خلال هذه الفترة باستثناء السنوات 1996 2011، 2017، 2019، 2020، حيث بلغت قيمها سنة 1990 حوالي 26.867 مليار دج لتصل الى 1879.997 مليار دج سنة 2018 كأعلى قيمة لها.

ب- الآلات والسلع التجهيزية: تأتي في المرتبة الثانية والتي عرفت هي الأخرى ارتفاع في قيمها محققة أقصى قيمة لها بـ 1304.6214 مليار دج سنة 2016.

ج- المواد الغذائية والمشروبات: وهي بدورها تحتل المرتبة الثالثة الى إجمالي الواردات والتي شهدت ارتفاع في قيمها خلال هذه الفترة وصلت سنة 2020 الى 897.9144 مليار دج.

د- معدات النقل وقطع الغيار: تأتي هذه السلع في الترتيب الرابع من إجمالي الواردات بقيم متفاوتة كانت اعلى قيمة لها سنة 2018 بحوالي 780.4545 مليار دج.

هـ- لتأتي في المراتب الأخيرة كل من السلع الاستهلاكية تليها واردات المحروقات بقيم ضئيلة.

وما يلاحظ حول حجم الواردات هو الارتفاع الكبير طوال هذه الفترة خاصة واردات التموين الصناعي وذلك للاهتمام بالجانب الصناعي وتطويره الى جانب ارتفاع معدات الآلات والسلع التجهيزية ويعود ذلك الى تنفيذ برامج التنمية خلال هذه الفترة وعجز الانتاج المحلي على تلبية الاحتياجات.

ويمكن توضيح التركيب السلعي للواردات خلال الفترة 2021-2022 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-10) التركيب السلعي للواردات خلال الفترة 2021-2022

الوحدة: مليون دولار

المواد	2021	2022
المواد الغذائية	8877	10369
المحروقات	513	581
المواد الاولية	3401	4037
المواد نصف المصنعة	7313	9581

التجهيزات الفلاحية	247	204
التجهيزات الصناعية	9158	8321
السلع الاستهلاكية غير غذائية	6498	5282
اخرى	1398	383

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 127)

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن واردات التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى خلال سنة 2021 بحوالي 9158 مليون دولار لنخفض سنة 2022 الى 8321 مليون دولار، لتأتي في المرتبة الثانية واردات المواد الغذائية بحوالي 8877 مليون دولار سنة 2021 لترتفع الى 10369 مليون دولار سنة 2022 وبذلك تحتل المرتبة الأولى خلال هذه السنة، ونجد المواد نصف مصنعة تحتل المرتبة الثالثة بـ 7313 مليون دولار سنة 2021 لترتفع الى 9581 مليون دولار سنة 2022 متجاوزة قيم التجهيزات الصناعية خلال هذه السنة، في حين احتلت السلع الاستهلاكية غير غذائية المرتبة الرابعة بقيم 6498 مليون دولار ثم انخفضت الى 5282 مليون دولار خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي، لتحتل واردات المواد الأولية المرتبة الخامسة بـ 3401 مليون دولار سنة 2021 لترتفع سنة 2022 الى 4037 مليون دولار تليها واردات سلع أخرى ب 1398 مليون دولار سنة 2021 لتسجل انخفاض الى 383 سنة 2022، لتأتي في المراتب الأخيرة كل من واردات المحروقات و التجهيزات الفلاحية.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ما يلاحظ من خلال الملحق رقم (3-7) أن أكبر مورد والرئيسي للجزائر هي دول الاتحاد الأوربي بمبالغ كبيرة وصلت الى2,559.9595 مليار دج سنة 2015 كأقصى قيمة لها خلال الفترة 1990-2020، ودول أسيا تحتل المرتبة الثانية من حيث الواردات وصلت الى 1,393.6777 مليار دج سنة 2018، تليها دول أمريكا الشمالية التي شهدت ارتفاع في حجم الواردات خلال الفترة 1990-2022، لتأتي في المرتبة الرابعة دول أوربية أخرى مسجلة أعلى قيمة لها بـ 496.3231 مليار دج سنة 2018، الى جانب دول أمريكا اللاتينية التي سجلت ارتفاع في حجم الواردات وصلت الى 441.2560 مليار دج سنة 2018، لتأتي في المراتب الأخيرة كل من الدول العربية والمغاربية ودول إفريقيا بقيم ضئيلة كمصدر لواردات الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ينعكس تطور كل من الصادرات والواردات على رصيد الميزان التجاري باعتباره يمثل الفرق بين الصادرات والواردات فقد يحقق رصيد موجب أي فائض في حال الصادرات أكبر من الواردات أو رصيد سالب أي عجز في حال الواردات أكبر من الصادرات لذا فبعد تحليل كل من الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 سنحاول تحليل وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة على النحو التالي:

أولا: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

بعد تحليل تطور كل من الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 يمكن تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال نفس الفترة على النحو التالي:

جدول رقم (3-11) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليار دج

السنة	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية	نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1990	118.6	3.679	122.279	87.018	35.261	141%	6%
1991	226.8	6.789	233.589	139.241	94.348	168%	11%
1992	237.545	11.47	249.01	188.547	60.463	132%	6%
1993	228.12	11.43	239.552	205.035	34.517	117%	3%
1994	311.362	12.978	324.338	340.142	-15.804	95%	-1%
1995	473.064	25.391	498.451	513.193	-14.742	97%	-1%
1996	682.139	58.672	740.811	498.326	242.485	149%	9%
1997	762.71	29.058	791.768	501.5799	290.1876	158%	10%
1998	566.616	22.759	588.876	552.3586	36.517	107%	1%
1999	811.267	29.25	840.517	610.673	229.8435	138%	7%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-3) والجدول رقم (3-7)

ويمكن توضيح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999 من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-14) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999

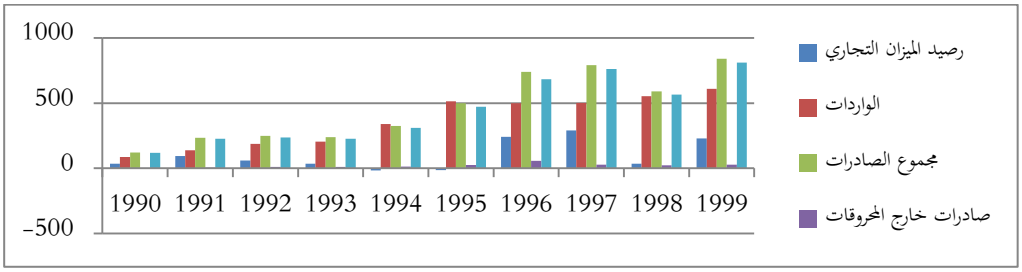

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-11)

من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-14) أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائض خلال الفترة 1990-1999 باستثناء سنتي 1994 و1995 (عجز الميزان التجاري) بلغ فيها نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5% ، حيث سجل رصيد الميزان التجاري سنة 1990 رصيد موجب بفائض 35.261 مليار دج وبمعدل تغطية 141%، ليرتفع هذا الفائض سنة 1991 الى 94.348 مليار دج وبمعدل تغطية 168% وهو ما يبين قدرة الصادرات على تغطية الواردات خلال سنتي 1990 و1991 ويرجع هذا الارتفاع في رصيد الميزان التجاري الى ارتفاع الصادرات وبالتحديد صادرات المحروقات من 118.6 مليار دج سنة 1990 الى 226.8 مليار دج سنة 1991، ليشهد رصيد الميزان التجاري انخفاض سنتي 1992 و1993 بفائض 60.463 مليار دج سنة 1992 وبمعدل تغطية 141% ثم الى 34.517 مليار دج سنة 1993 وبمعدل تغطية 117% وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط سنة 1993 الى 17.8 دولار للبرميل مقارنة بسنة 1992 والتي سجلت 20.05 دولار للبرميل نتج عنه تراجع في صادرات المحروقات بمقابل تسجيل ارتفاع الواردات، ليسجل الميزان التجاري رصيد سالب سنتي 1994 و 1995 بعجز قدر بـ -15.804 و-14.742 مليار دج وبمعدل تغطية 95% و97% على التوالي وهو ما يدل عن عجز الصادرات عن تغطية الواردات خلال هذه الفترة ويعود ذلك الى ارتفاع الواردات وتذبذب أسعار النفط ، ومع تحسن أسعار النفط سنة 1996 وصلت الى 21.7 دولار للبرميل مقارنة ب 17.7 سنة 1995 ارتفعت صادرات المحروقات نتج عنه تحقيق رصيد موجب بفائض قدر بـ 242.485 مليار دج ليرتفع هذا الفائض الى 290.187 مليار دج سنة 1997، في حين سجلت سنة 1998 انخفاض في رصيد الميزان التجاري بفائض 36.515 مليار دج وهذا راجع الى انخفاض في أسعار النفط الى 12.94 دولار للبرميل وتراجع في الصادرات وبالمقابل ارتفاع في الواردات خلال هذه السنة؛

ومع تحسن أسعار النفط سنة 1999 وصلت الى 17.91 دولار للبرميل حقق رصيد الميزان التجاري فائض قدر بـ 229.8435 مليار دج وذلك لارتفاع الصادرات وبالتحديد صادرات المحروقات وبمعدل تغطية 138%.

ثانيا: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

شهدت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة تحسن مقارنة بما كانت عليه في الفترة السابقة خاصة الميزان التجاري وهو ما يلاحظه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-12) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

السنة	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية	نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي
2000	1611.974	45.242	1657.216	690.4257	966.7899	240%	24%
2001	1428.968	51.3677	1480.336	764.8624	715.4734	194%	17%
2002	1441.872	59.3203	1501.192	957.0398	544.1521	157%	12%
2003	1850.068	51.9858	1902.054	1047.441	854.6121	182%	16%
2004	2286.309	51.1385	2337.448	1314.4	1023.048	178%	17%
2005	3355	66.5483	3421.548	1493.645	1927.9035	229%	25%
2006	3895.736	83.2647	3979.001	1558.541	2420.4601	255%	28%
2007	4121.79	92.3727	4214.163	1916.829	2297.334	220%	24%
2008	4970.025	124.9946	5095.02	2572.033	2522.9863	198%	23%
2009	3270.228	77.4085	3347.636	2854.805	492.8307	117%	5%
2010	4220.106	113.4814	4333.587	3011.808	1321.7798	144%	11%
2011	5223.837	150.2945	5374.131	3442.502	1931.6297	156%	13%
2012	5527.737	159.6329	5687.369	3907.072	1780.2975	146%	11%
2013	5057.547	159.5529	5217.1	4368.548	848.5514	119%	5%
2014	4709.622	207.9758	4917.598	4719.708	197.8899	104%	1%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-4) والجدول رقم (3-8)

فالفترة 2000-2014 حقق خلالها الميزان التجاري رصيد موجب بفائض كبير مقارنة بالفترة 1990-1999 تراوح بين الارتفاع والانخفاض.

شكل رقم (3-15) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014

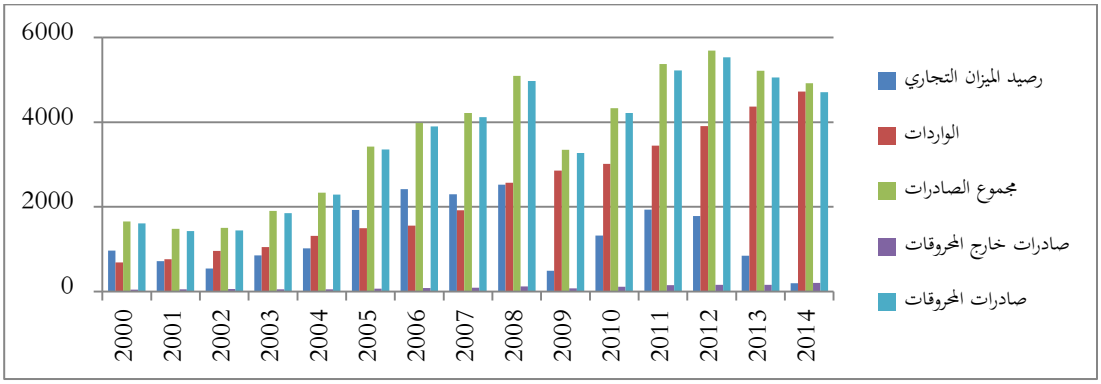

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-12)

حيث سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2000 فائض قدر بـ 966.7899 مليار دج وبمعدل تغطية 240%، لينتقل فائض الميزان التجاري الى 2522.9863 مليار دج خلال سنة 2008 كأعلى رصيد موجب خلال هذه الفترة بمعدل تغطية 198% وهذا راجع الى ارتفاع صادرات المحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط إذ سعر النفط وصل سنة 2008 الى 99.97 دولار للبرميل، ليشهد رصيد الميزان التجاري تراجع الى 492.8307 مليار دج سنة 2009 جراء أزمة الرهن العقاري وانخفاض أسعار النفط الى 62.25 دولار للبرميل نتج عنه انخفاض صادرات المحروقات مع استمرار ارتفاع الواردات خلال هذه السنة ما أدى الى انخفاض معدل التغطية الى 117%، ليعود الفائض للتحسن سنة 2010 و2011 أين ارتفع الى 1321.7798 مليار دج ثم الى 1931.6297 مليار دج على التوالي ومع التحسن الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة وصلت الى 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 ثم الى 112.94 دولار للبرميل سنة 2011 ساهم في ارتفاع صادرات المحروقات ومعدل التغطية الى 156% سنة 2011، ليعاود رصيد الميزان التجاري الانخفاض في السنوات 2012، 2013، 2014 أين سجل أدنى فائض له سنة 2014 بقيمة 197.8899 مليار دج وهذا راجع الى تهاوي أسعار النفط وتعرض الأسواق العالمية الى أزمة جديدة ازمة النفط 2014 نتج عنه تراجع في صادرات المحروقات في ظل استمرار ارتفاع الواردات ما أدى الى انخفاض قدرة الصادرات عن تغطية الواردات مسجلة انخفاض وصل الى 104% خلال هذه السنة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ثالثا: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

لتوضيح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2022 يمكن اعتماد الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم (3-13) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليار دج

السنة	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية	نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي
2015	3339.435	197.7516	3537.187	5193.46	-1656.273	68%	-10%
2016	3080.035	197.6812	3277.716	5154.777	-1877.0604	64%	-11%
2017	3714.144	214.1517	3928.296	5111.298	-1183.002	77%	-6%
2018	4548.111	341.1673	4889.279	5403.233	-513.9544	90%	-3%
2019	3960.985	310.6641	4271.649	5016.837	-745.1882	85%	-4%
2020	2560.473	285.8987	2846.371	4363.653	-1517.2817	65%	-8%
2021	4601.44	618.55	5219.99	5053.6	166.39	103%	1%
2022	8455.59	848.8	9304.39	5503.29	3801.1	169%	14%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-5) والجدول رقم (3-9)

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ تسجيل رصيد الميزان التجاري لحالتين عجز (2015-2020) وفائض (2021-2022) وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3-16) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2022

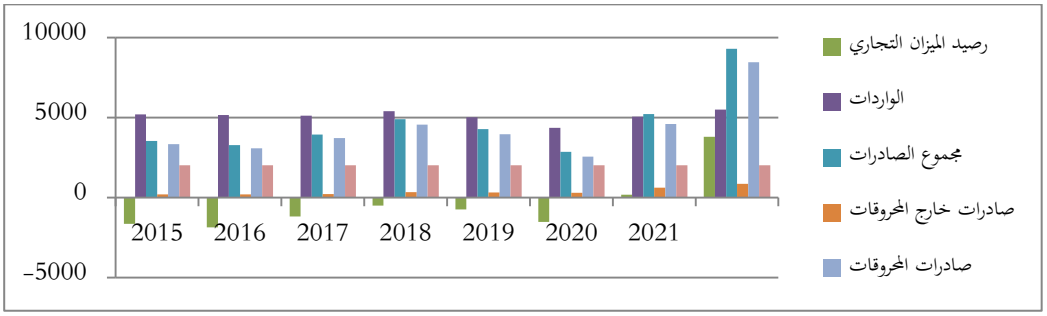

المصدر: من عداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-13)

-الفترة 2015-2020: وهي الفترة التي شهدت تسجيل رصيد سالب للميزان التجاري ودخوله في عجز متتالي تراوح بين الانخفاض والارتفاع إذ بلغ سنة 2015 قيمة 1656.273- مليار دج ثم ارتفع العجز الى 1877.0605- مليار دج سنة 2016 وذلك عقب تراجع صادرات المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط الى 53.06 دولار للبرميل سنة 2015 واستمر في الانخفاض سنة 2016 ووصل الى 45.06 دولار للبرميل إضافة الى استمرار ارتفاع الواردات لينخفض عجز الميزان التجاري مسجلا رصيد سالب سنتي 2017 و2018 بقيم 1183.002- مليار دج ثم الى 513.9544 مليار دج على التوالي نتيجة تحسن صادرات المحروقات عقب ارتفاع أسعار النفط الطفيف 54.05 دولار للبرميل و71.3 دولار للبرميل، ليعاود عجز الميزان التجاري الارتفاع سنة 2019 الى 745.9554- مليار دج ثم الى 1517.2817- مليار دج سنة 2020 نتيجة تأثير جائحة كرونا على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة وتراجع اسعار النفط وصلت الى 42.01 دولار للبرميل سنة 2020.

-الفترة 2021-2022: تميزت هذه الفترة بتسجيل الميزان التجاري رصيد موجب بفائض قدر بـ 166.39 مليار دج لينتقل الى 3801.1 مليار دج سنة 2022 ويرجع هذا الفائض لتسجيل ارتفاع في صادرات المحروقات سنتي 2021 و2022 بقيم 4601.44 مليار دج ثم الى8455.59 مليار دج على التوالي مقارنة بـ 2560.473 مليار دج سنة 2020 وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط من72.7 دولار للبرميل سنة 2021 الى 103.7 دولار للبرميل سنة 2022 وعودة النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المطلب الثاني: تحليل تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022

لمعرفة وتحليل تطور رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 لابد من تحليل بنودها والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة.

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022

تعتبر النفقات العامة إحدى بنود الميزانية العامة للدولة ويتم بواسطتها تحقيق جملة من الأهداف تحددها الدولة مسبقا في برنامجها وذلك وفق الظروف السائدة.

وسيتم تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر على النحو التالي:

أولا: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999

كان لأزمة أسعار النفط سنة 1986 آثار جد صعبة على الاقتصاد الجزائري ما أدى بالحكومة الى اتباع سياسة انكماشية بهدف إعادة ضبط حجم النفقات العامة في ظل التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لإعادة التوازن للاقتصاد وهو ما انعكس على تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999 على النحو التالي:

جدول رقم (3-14) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسيير (1)	نسبة (3)/(1)	نفقات التجهيز (2)	نسبة (3)/(2)	مجموع النفقات (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة (4)/(3)
1990	88.8	65%	47.7	35%	136.5	555.8	**25%**
1991	153.8	73%	58.3	27%	212.1	844.5	**25%**
1992	276.131	66%	144	34%	420.131	1048.2	**40%**
1993	291.417	61%	185.21	39%	476.627	1166	**41%**
1994	330.403	58%	235.926	42%	566.329	1491.5	**38%**
1995	473.694	62%	285.923	38%	759.617	1990.6	**38%**
1996	550.596	76%	174.013	24%	724.609	2570	**28%**
1997	643.555	76%	201.641	24%	845.196	2780.2	**30%**

31%	2830.5	875.739	24%	211.884	76%	663.855	1998
30%	3248.2	961.682	19%	186.987	81%	774.695	1999

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 المالية العامة، صفحة 246)

- (Databank.albankaldawli.org)

من خلال الجدول رقم (3-14) أعلاه نلاحظ ارتفاع في حجم النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999 ماعدا سنة 1996 التي عرفت فيها النفقات العامة انخفاض في قيمتها مقارنة بسنة 1995، حيث قدرت نسبة متوسط إجمالي النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بـ 33% خلال هذه الفترة ، حيث سجلت النفقات العامة سنة 1990 قيمة 136.5 مليار دج واستمرت في الارتفاع لتصل الى 759.617 مليار دج سنة 1995، لتسجل النفقات العامة تراجع سنة 1996 الى 724.609 مليار دج، لتعاود الارتفاع في السنوات الموالية 1997، 1998 و 1999 بقيم 845.196 مليار دج ثم الى 875.739 مليار دج ثم الى 961.682 مليار دج على التوالي، وتعرف هذه الفترة بانطلاق الحكومة في إصلاحات اقتصادية تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية وفق لشروط معينة بهدف السيطرة على عجز الميزانية العامة نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986 من بينها تخفيض حجم الانفاق وتخفيض قيمة الدينار في ظل التقلبات التي شهدتها أسعار النفط وهو ما انعكست على هيكل النفقات العامة وبالتالي التأثير على حجم النفقات العامة فمن خلال تحليل بينة النفقات كما هو موضح في الجدول أعلاه نلاحظ سيطرة نفقات التسيير على هيكل النفقات العامة بمتوسط 69% خلال الفترة 1990-1999 مقارنة بمتوسط نفقات التجهيز 31% خلال نفس الفترة، حيث سجلت نفقات التسيير سنة 1990 قيمة 88.8 مليار دج واستمرت في الارتفاع الى غاية سنة 1999 وصلت الى 774.695 مليار دج نتيجة ارتفاع كتلة الأجور، بالمقابل سجلت نفقات التجهيز سنة 1990 قيمة 47.7 مليار دج بنسبة 35% من إجمالي النفقات، لترتفع هذه النسبة الى 42% سنة 1994، لتشهد نفقات التجهيز انخفاض سنة 1996 قدرت بـ 174.013 مليار دج، لتعاود الارتفاع خلال الفترة 1997-1999 لكن ظلت نسبها ضعيفة 24% سنتي 1997 و1998 على التوالي و 19% سنة 1999.

ويمكن توضيح العلاقة بين هيكل النفقات وتطور حجم النفقات من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-17) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

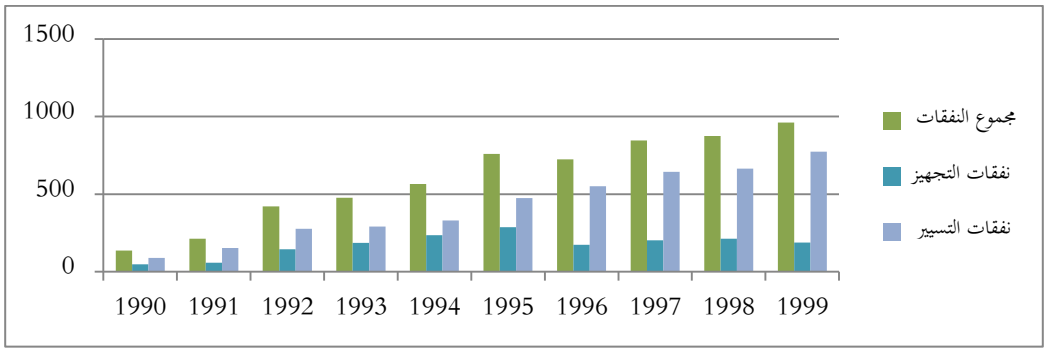

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-14)

ما يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-17) ارتفاع حجم النفقات خلال هذه الفترة باستثناء تراجعها سنة 1996 مع سيطرة نفقات التسيير على إجمالي النفقات بالمقارنة مع نفقات التجهيز.

ثانيا: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2014

ما يميز هذه الفترة عن سابقتها هو اتباع الدولة لسياسة توسعية نتيجة انتعاش في أسعار النفط وتحسن الوضعية المالية مقارنة بالفترة السابقة مما شجع الحكومة على الشروع في تنفيذ برامج تنموية على فترات مختلفة نتج عنه تغير في حجم النفقات العامة منذ سنة 2000 وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-15) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسيير (1)	نسبة (3)/(1)	نفقات التجهيز (2)	نسبة (3)/(2)	مجموع النفقات (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة (4)/(3)
2000	856.2	73%	321.9	27%	1178.1	4098.8	**29%**
2001	798.6	60%	522.4	40%	1321	4260.8	**31%**
2002	975.6	63%	575	37%	1550.6	4537.7	**34%**
2003	1122.8	66%	567.4	34%	1690.2	5247.5	**32%**
2004	1251.1	66%	640.7	34%	1891.8	6135.9	**31%**
2005	1245.1	61%	806.9	39%	2052	7564.6	**27%**

29%	8512.2	2453	41%	1015.1	59%	1437.9	2006
33%	9408.3	3108.5	46%	1434.6	54%	1673.9	2007
38%	11043.7	4191	47%	1973.3	53%	2217.7	2008
43%	9968	4246.3	46%	1946.3	54%	2300	2009
37%	11991.6	4466.9	40%	1807.9	60%	2659	2010
40%	14588.5	5853.6	34%	1974.4	66%	3879.2	2011
44%	16209.6	7058.1	32%	2275.5	68%	4782.6	2012
36%	16647.9	6024.1	31%	1892.6	69%	4131.5	2013
41%	17228.6	6995.7	36%	2501.4	64%	4494.3	2014

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (بنك الجزائر، 2003)، - (بنك الجزائر، 2006، صفحة 174،181)،

- (بنك الجزائر، 2008، صفحة 188،195)، - (بنك الجزائر، 2010، صفحة 201،208)،

- (بنك الجزائر، 2013، صفحة 237،244)، - (بنك الجزائر، 2014، صفحة 213،220)،

- (بنك الجزائر، 2016، صفحة 112،118)، - (بنك الجزائر، 2017، صفحة 105،111)،

- (بنك الجزائر، 2018، صفحة 138،144)، - (بنك الجزائر، 2019، صفحة 149،155).

و يمكن توضيح تطور النفقات العامة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-18) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

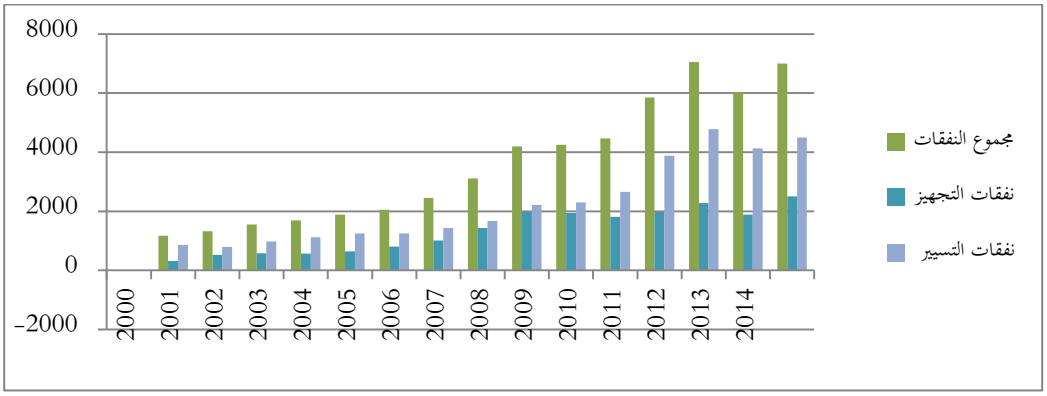

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-15)

من خلال الجدول رقم (3-15) أعلاه والشكل رقم (3-18) نلاحظ تسجيل ارتفاع متواصل للنفقات العامة خلال الفترة 2000-2012 بقيم كبير مقارنة بالفترة السابقة حيث سجلت سنة 2000 قيمة 1178.1 مليار دج لترتفع في السنوات الموالية أين وصلت الى 7058.1 مليار دج سنة 2012 حيت تراوحت نسبها من الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض بأدنى نسبة لها سنة 2005 بـ27% وأعلى نسبة بـ44% سنة 2012، ويرجع هذا النمو في حجم النفقات الى ارتفاع الإيرادات العامة وبالتحديد الجباية النفطية مما نتج عنه تنفيذ برامج تنموية على فترات تمثلت في برنامج الإنعاش (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) إضافة الى الانطلاق في برنامج ثالث وهو البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، ما انعكس على بنية النفقات حيث سجلت نفقات التسيير ارتفاع متواصل خلال هذه الفترة عدا التراجع الطفيف سنة 2005، حيث بلغت قيمتها سنة 2000 ما يقارب 856.2 مليار دج لتصل الى 4782.6 مليار دج، بالمقابل شهدت نفقات التجهيز ارتفاع منذ سنة 2000 بـ 321.9 مليار دج الى 522.4 مليار دج سنة 2001 وهي سنة انطلاق برنامج الانعاش لتواصل الارتفاع الى نهاية البرنامج سنة 2004 بقيمة 640.7 مليار دج، ومع انطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو سجلت نفقات التجهيز ارتفاع سنة 2005 بقيمة 806.9 مليار دج واستمرت في الارتفاع طوال السنوات الموالية الى غاية سنة 2008 بقيمة 1973.3 مليار دج، لتسجل نفقات التجهيز انخفاض سنتي 2009 و2010 وصلت الى 1946.3 مليار دج ثم الى 1807.9 مليار دج على التوالي وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري 2008، لتعود النفقات العامة للارتفاع سنتي 2011 و2012 إذ وصلت الى 1974.4 مليار دج ثم الى 2275.5 مليار دج على التوالي؛

لتشهد النفقات العامة تراجع سنة 2013 الى 6024.1 مليار دج نتيجة تراجع كل من نفقات التسيير الى 4131.5 مليار دج ونفقات التجهيز الى 1892.6 مليار دج، لتعود النفقات العامة للارتفاع سنة 2014 الى 6995.7 مليار دج بالمقابل سجلت نفقات التسيير ارتفاع هي الاخرى الى 4494.3 مليار دج سنة 2014 ، وارتفاع نفقات التجهيز الى 2401.4 سنة 2014.

ثالثا: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2015-2022

واصلت الحكومة الجزائرية سياستها التنموية مما فاقم من حجم الانفاق وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-16) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسيير (1)	نسبة (3)/(1)	نفقات التجهيز (2)	نسبة (3)/(1)	مجموع النفقات (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة (4)/(3)
2015	4617	60%	3039.3	40%	7656.3	16712.7	**46%**
2016	4585.6	63%	2711.9	37%	7297.5	17514.6	**42%**
2017	4677.2	64%	2605.4	36%	7282.7	18876.2	**39%**
2018	4813.7	62%	2918.4	38%	7732.1	20393.5	**38%**
2019	4895.2	63%	2846.1	37%	7741.3	20500.2	**38%**
2020	5009.3	73%	1893.5	27%	6902.9	18476.9	**37%**
2021	5479.7	74%	1956.4	26%	7436.1	22079.3	**34%**
2022	7573.7	78%	2086.3	22%	9660	27688.8	**35%**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (بنك الجزائر، 2020، صفحة 115،121)، - (بنك الجزائر، 2021، صفحة 93،100)،

- (بنك الجزائر، 2023، صفحة 109،116)

ويمكن اعتماد الشكل الموالي كتوضيح لتطور النفقات العامة خلال الفترة (2015-2022) على النحو التالي:

شكل رقم (3-19) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

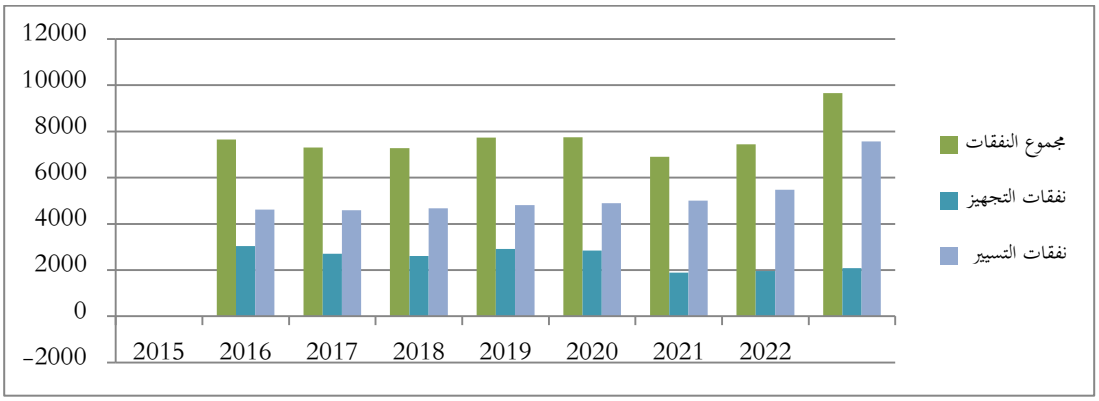

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-16)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) أن النفقات العامة وصلت سنة 2015 الى 7656.3 مليار دج وهذا راجع لمواصلة الحكومة لسياستها التوسعية لدعم النمو ببرنامج رابع وهو برنامج توطيد النمو(2015-2019) وارتفاع نفقات التجهيز الى 3039.3 مليار دج سنة 2015 بالمقابل سجلت نفقات التسيير ارتفاع هي الأخرى الى 4617 مليار دج سنة 2015، لتتراجع النفقات العامة سنة 2016 الى 7297.5 مليار دج في ظل انخفاض أسعار النفط أدى بالحكومة الجزائرية للعمل على ترشيد النفقات العامة واتباع سياسة التقشف للتحكم في الانفاق العام، ليستمر انخفاض النفقات العامة الى غاية سنة 2017 حيث سجلت قيمة 7282.7 مليار دج، بالمقابل سجلت نفقات التجهيز انخفاض سنتي 2016 و2017 بقيم 2711.9 مليار دج ثم الى 2605.4 مليار دج بينما نفقات التسيير سجلت انخفاض سنة 2016 بقيمة 4585.6 مليار دج لترتفع سنة 2017 الى 4677.2 مليار دج، لتعاود النفقات العامة الارتفاع سنة 2018 بقيمة 7732.1 مليار دج نتيجة ارتفاع نفقات التسيير الى 4813.7 مليار دج و ارتفاع نفقات التجهيز الى 2918.4 مليار دج، كما ارتفعت النفقات العامة ارتفاع طفيف سنة 2019 الى 7741.3 مليار دج وهذا راجع لارتفاع نفقات التسيير الى 4895.2 مليار دج وانخفاض نفقات التجهيز الى 2846.1 مليار دج، لتسجل النفقات العامة انخفاض سنة 2020 الى 6902.9 مليار دج وهذا راجع الى تراجع نفقات التجهيز الى 1893.5 مليار دج و استمرار نفقات التسيير في الارتفاع الى 5009.3 مليار دج ويفسر ذلك بسبب تداعيات أزمة كرونا نهاية سنة 2019، لتسجل النفقات العامة ارتفاع من جديد خلال سنتي 2021 و2022 بقيم 7436.1 مليار دج ثم الى 9660 مليار دج على التوالي نتيجة ارتفاع نفقات التسيير الى 5479.7 مليار دج ثم الى 7573.7 مليار دج وارتفاع نفقات التجهيز الى؛ 1956.4 مليار دج ثم الى 2086.3 مليار دج خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي ، من جهة أخرى بلغ متوسط مساهمة نفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 39%.

الفرع الثاني: تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022

تمثل الإيرادات البند الثاني للميزانية العامة، وهي مجموع الموارد التي تحصل عليها الدولة لتغطية النفقات العامة والتي شهدت هي الأخرى عدة تطورات.

أولا: تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999

ولتحليل تطور الإيرادات خلال الفترة 1990-1999 سنعتمد على بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم (3-17) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليار دج

السنة	الجباية على النفط (1)	نسبة (4)/(1)	الجباية العادية (2)	نسبة (4)/(2)	إيرادات أخرى (3)	نسبة (4)/(3)	مجموع الإيرادات (4)	الناتج المحلي الاجمالي (5)	نسبة (5)/(4)
1990	76.2	50%	71.1	47%	5.2	3%	152.5	555.8	27%
1991	161.5	65%	82.7	33%	4.7	2%	248.9	844.5	29%
1992	193.8	62%	108.864	35%	9.2	3%	311.864	1048.2	30%
1993	179.218	57%	121.469	39%	13.262	4%	313.949	1166	27%
1994	222.176	47%	176.174	37%	78.831	17%	477.181	1491.5	32%
1995	336.148	55%	241.992	40%	33.591	5%	611.731	1990.6	31%
1996	495.997	60%	290.603	35%	38.557	5%	825.157	2570	32%
1997	564.765	61%	314.013	34%	47.89	5%	926.668	2780.2	33%
1998	378.556	49%	329.828	43%	66.127	9%	774.511	2830.5	27%
1999	560.121	59%	314.767	33%	75.608	8%	950.496	3248.2	29%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 المالية العامة، صفحة 246)

- (Databank.albankaldawli.org)

شكل رقم (3-20) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

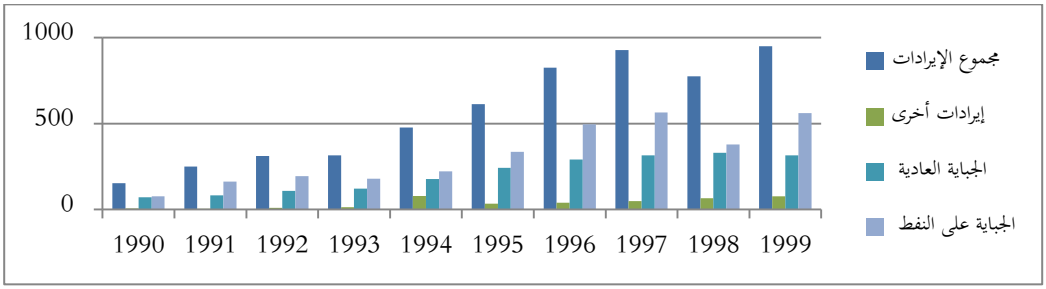

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-17)

من خلال بيانات الجدول رقم (3-17) أعلاه والشكل رقم (3-20) نلاحظ ارتفاع مستمر في إجمالي الإيرادات العامة طوال الفترة 1990-1997، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات العامة الى إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة 30%، حيث سجلة ما قيمته 152.5 مليار دج سنة 1990 لترتفع الى 248.9 ثم الى 311.846 مليار دج خلال سنتي 1991 و1992، لتستمر الإيرادات في الارتفاع الى غاية سنة 1997 وصلت الى 926.668 مليار دج، لتسجل تراجع سنة 1998 الى 774.511 مليار دج، لتعاود الارتفاع سنة 1999 الى 950.496 مليار دج. ويفسر تطور الإيرادات العامة بالتفاوت الذي يشهده هيكل الإيرادات العامة بين مساهمة إيرادات الجباية النفطية وإيرادات الجباية العادية إضافة الى إيرادات أخرى وهو ما يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-17) والشكل رقم (3-19)، حيث سجلت الجباية على النفط سنة 1990 ما قيمة 76.2 مليار دج بنسبة مساهمة 50% بينما الجباية العادية سجلت قيمة 71.1 مليار دج بنسبة مساهمة 47% وهي أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة، لترتفع الجباية على النفط الى 161.5 مليار دج سنة 1991 ثم الى 193.8 مليار دج سنة 1992 بنسب مساهمة 65% و62%على التوالي وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط سنة 1992 الى 20.05 دولار للبرميل في حين سجلت الجباية العادية ارتفاع سنتي 1991 و1992 بقيم 82.72 مليار دج ثم الى 108.864 مليار دج بنسب مساهمة 33% و35% على التوالي؛

لتشهد سنة 1993 تراجع في الجباية على النفط الى 179.218 مليار دج وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة الى 17.8 دولار للبرميل، لتعود الجباية على النفط للارتفاع في السنوات الموالية لتصل الى 564.765 مليار دج سنة 1997 كأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة في ظل تحسن أسعار النفط التي وصلت الى 21.7 دولار للبرميل ثم الى 19.49 دولار للبرميل سنتي 1996 و1997 على التوالي، بالمقابل استمرت الجباية العادية في الارتفاع خلال هذه الفترة حيث سجلت سنة 1993 قيمة 121.469 مليار دج لترتفع الى 314.013 مليار دج سنة 1997 ورغم هذا الارتفاع تبقى تحتل المرتبة الثانية في تكوين الإيرادات العامة، ومع تهاوي أسعار النفط سنة 1998 الى 12.94 دولار للبرميل سجلت الجباية النفطية انخفاض الى 378.556 مليار دج

بنسبة مساهمة في الإيرادات العامة 49% مقارنة بتسجيل ارتفاع في الجباية العادية خلال هذه السنة الى 329.828 مليار دج بنسبة مساهمة 43%، لتشهد الجباية على النفط ارتفاع خلال سنة 1999 وصلت الى 560.121 مليار دج لتحقيق أسعار النفط ارتفاع بـ 17.91 دولار للبرميل بالمقابل سجلت انخفاض في الجباية العادية وصلت الى 314.797 مليار دج، لتأتي في المرتبة الثالثة إيرادات أخرى حيث عرفت شبه استقرار كانت أعلى نسبة مساهمة لها سنة 1994 بـ 17% .

ثانيا: تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2014

جدول رقم (3-18) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دج

السنة	الجباية على النفط (1)	نسبة (4)/(1)	الجباية العادية (2)	نسبة (4)/(2)	إيرادات أخرى (3)	نسبة (4)/(3)	مجموع الإيرادات (4)	الناتج المحلي الاجمالي (5)	نسبة (4)/(5)
2000	1213.2	77%	349.5	22%	15.4	1%	1578.1	4098.8	39%
2001	1001.4	67%	398.2	26%	105.9	7%	1505.5	4260.8	35%
2002	1007.9	63%	482.9	30%	112.4	7%	1603.2	4537.7	35%
2003	1350	68%	524.9	27%	99.5	5%	1974.4	5247.5	38%
2004	1570.7	70%	580.4	26%	78.6	4%	2229.7	6135.9	36%
2005	2352.7	76%	640.4	21%	89.5	3%	3082.6	7564.6	41%
2006	2799	77%	720.8	20%	120	3%	3639.8	8512.2	43%
2007	2796.8	76%	766.7	21%	124.3	3%	3687.8	9408.3	39%
2008	4088.6	79%	965.2	19%	136.7	3%	5190.5	11043.7	47%
2009	2412.7	66%	1146.6	31%	116.7	3%	3676	9968	37%
2010	2905	66%	1298	30%	189.9	4%	4392.9	11991.6	37%
2011	3979.7	69%	1527.1	26%	283.3	5%	5790.1	14588.5	40%
2012	4184.3	66%	1908.6	30%	246.4	4%	6339.3	16209.6	39%
2013	3678.1	62%	2031	34%	248.4	4%	5957.5	16647.9	36%
2014	3388.4	59%	2091.5	36%	258.6	5%	5738.5	17228.6	33%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (بنك الجزائر، 2003)، - (بنك الجزائر، 2006، صفحة 174،181)،

- (بنك الجزائر، 2008، صفحة 188،195)، - (بنك الجزائر، 2010، صفحة 201،201)،

- (بنك الجزائر، 2013، صفحة 237،244)، - (بنك الجزائر، 2014، صفحة 213،220)،

- (بنك الجزائر، 2016، صفحة 112،118)، - (بنك الجزائر، 2017، صفحة 105،111)،

- (بنك الجزائر، 2018، صفحة 138،144)، - (بنك الجزائر، 2019، صفحة 149،155)

شكل رقم (3-21) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

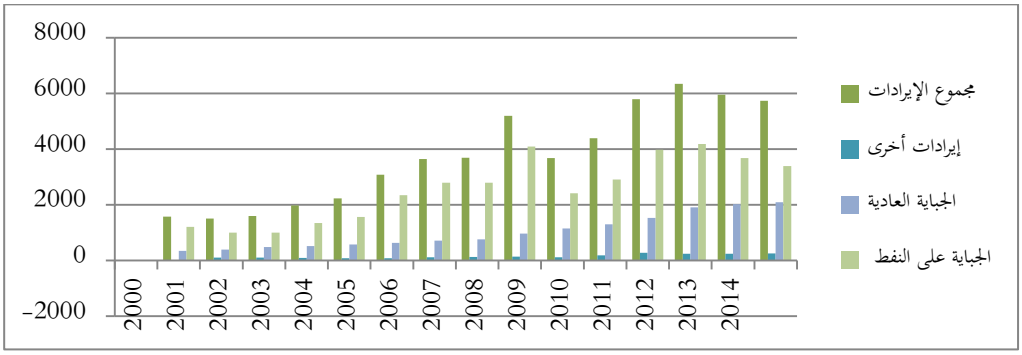

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-18)

ومن خلال قراءة بيانات الجدول رقم (3-18) أعلاه نلاحظ القفزة الكبيرة للإيرادات العامة خلال هذه الفترة تراوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وبلغ متوسط نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي خلال هذه الفترة 38%، حيث سجلت سنة 2000 قيمة 1578.1 مليار دج بنسبة مساهمة 39% من الناتج المحلي الإجمالي، لتعرف تراجع طفيف سنة 2001 محققة ما قيمة 1505.5 مليار دج نتيجة تراجع أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 الى 24.85 دولار للبرميل سنة 2001 أدى الى تراجع الجباية على النفط من 1213.2 مليار دج سنة 2000 الى 1001.4 مليار دج سنة 2001 بنسب مساهمة في إجمالي الإيرادات 77% و67% على التوالي، مقارنة بتسجيل ارتفاع في الجباية العادية من 349.5 مليار دج سنة 2000 الى 398.2 مليار دج سنة 2001 وبنسب مساهمة من 22% الى 26%، لتشهد الإيرادات العامة ارتفاع متواصل من 1603.2 مليار دج منذ سنة 2002 الى 5190.5 مليار دج سنة 2008 إذ كانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنة 47% وهذا راجع الى ارتفاع الجباية النفطية المتواصل منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2008 من 1007.9 مليار دج سنة 2000 الى 4088.6 مليار دج سنة 2008 وهذا راجع الى الارتفاع المتواصل في أسعار النفط وصل الى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، الى جانب استمرار الجباية العادية في الارتفاع منذ سنة 2002 من 482.9 مليار دج ونسبة مساهمة 30% الى 965.2 مليار دج سنة 2008 بنسبة مساهمة 19%، لتسجل سنة 2009 انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة تأثير أزمة الرهن العقاري وتراجع أسعار النفط الى؛

62.25 دولار للبرميل نتج عنه انخفاض الجباية على النفط الى 2412.7 مليار دج بنسبة مساهمة 66% وبالمقابل سجلت ارتفاع في الجباية العادية 1146.6 مليار دج بنسبة مساهمة 31%، لتعرف السنوات 2010 و2011 ارتفاع في الإيرادات العامة بقيم 4329.9 مليار دج ثم الى 5790.1 مليار دج نتيجة تحس أسعار النفط أدى لارتفاع الجباية على النفط الى2905 مليار دج سنة 2010 ثم الى 3979.7 مليار دج سنة 2011 مع ارتفاع في الجباية العادية الى 1298 مليار دج ثم الى 1527.1 مليار دج، ومع انخفاض في أسعار النفط سنة 2012 الى 111.04 دولار للبرميل نتج عنه ارتفاع طفيف للإيرادات العامة الى 6339.3 مليار دج سنة 2012، لتشهد السنوات 2013، 2014، انخفاض متتالي للإيرادات العامة نتيجة تراجع أسعار النفط أدى الى تراجع الجباية على النفط مقارنة باستمرار ارتفاع الجباية العادية وذلك قبل دخول الأسواق العالمية في أزمة النفط نهاية سنة 2014.

ثالثا: تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2015-2022

جدول رقم (3-19) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليار دج

السنة	الجباية على النفط (1)	نسبة (1)/(4)	الجباية العادية (2)	نسبة (2)/(4)	إيرادات أخرى (3)	نسبة (3)/(4)	مجموع الإيرادات (4)	الناتج المحلي الاجمالي (5)	نسبة (4)/(5)
2015	2373.5	47%	2354.6	46%	374.9	7%	5103	16712.7	31%
2016	1781.1	35%	2482.2	49%	846.8	17%	5110.1	17514.6	29%
2017	2177	36%	2630	43%	1240.9	21%	6047.9	18876.2	32%
2018	2887.1	42%	2711.8	40%	1228	18%	6826.9	20393.5	33%
2019	2668.5	40%	2843.5	43%	1089.6	17%	6601.6	20500.2	32%
2020	1921.6	34%	2625.2	47%	1094.2	19%	5640.9	18476.9	31%
2021	2609.2	40%	2762.1	42%	1226.4	19%	6597.7	22079.3	30%
2022	5657.7	60%	2943.2	31%	866.4	9%	9467.3	27688.8	34%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

– (بنك الجزائر، 2020، صفحة 115،121)، – (بنك الجزائر، 2021، صفحة 93،100)، – (بنك الجزائر، 2023، صفحة 109،116)

شكل رقم (3-22) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

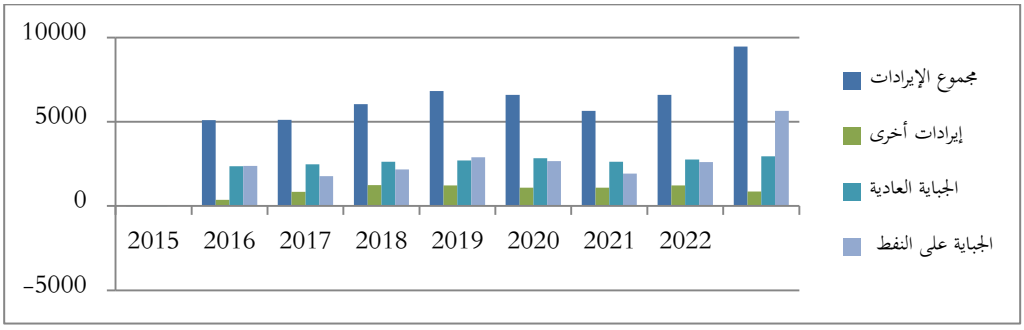

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-19)

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-19) نلاحظ تسجيل انخفاض الإيرادات العامة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، لتشهد الإيرادات العامة تحسن طفيف سنتي 2016 و2017 بقيم 5110.1 مليار دج ثم الى 6047.9 مليار دج، كان لإيرادات الجباية العادية دور في ذلك بنسب مساهمة 49% و43% على التوالي مقارنة بانخفاض نسب مساهمة الجباية على النفط بنسب 35% سنة 2016 و 36% سنة 2017، حيث سجلت الإيرادات العامة ارتفاع آخر سنة 2018 الى 6826.9 مليار دج ويرجع ذلك الى تحسن أسعار النفط 71.3 دولار للبرميل أدى الى ارتفاع الجباية على النفط بنسبة مساهمة 42% مقابل ارتفاع الجباية العادية بنسب مساهمة 40%، لتعاود الإيرادات العامة الانخفاض سنتي 2019 و2020 الى 6601.6 مليار دج ثم الى 5640.9 مليار دج على التوالي وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط تحت تأثير أزمة كرونا أدى الى تراجع الجباية على النفط الى 2668.5 مليار دج بنسبة مساهمة 40% سنة 2019 ثم الى 1921.6 بنسبة مساهمة 34% سنة 2020 بالمقابل شهدت السنتين 2019 و2020 ارتفاع في نسب مساهمة الجباية العادية مقارنة بالجباية على النفط حيث وصلت الجباية العادية الى 2843.5 مليار دج سنة 2019 بنسبة مساهمة 43% وانخفضت الى 2625.2 مليار دج سنة 2020 لكن نسب مساهمتها وصلت الى 47% سنة 2020، لشهد سنتي 2021 و2022 ارتفاع في الإيرادات العامة الى 6597.5 مليار دج ثم الى 9467.3 مليار دج وذلك راجع لارتفاع أسعار النفط الى 72.7 دولار للبرميل سنة 2021 ثم الى 103.7 دولار للبرميل سنة 2022 ادى الى ارتفاع الجباية على النفط الى 2609.2 مليار دج سنة 2021 ثم الى 5657.2 مليار دج سنة 2022 مع عودة الجباية العادية للارتفاع الى 2762.1 مليار دج ثم الى 2943.2 مليار دج سنتي 2021 و2022 على التوالي، لتبقى الإيرادات الأخرى تحتل المرتبة الثالثة في مساهمتها في الإيرادات العامة التي عرفت هي الأخرى قيم متفاوتة وسجلت أحسن نسبة لها سنة 2021 بـ 25%.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

عانت الجزائر من اختلال في الميزانية العامة منذ الاستقلال اذ يختلف هذا الاختلال من فترة الى أخرى بين الفائض والعجز رغم الإجراءات التصحيحية المتبعة من طرف الحكومة سواء الذاتية أو باللجوء الى المؤسسات المالية الدولية وذلك جراء الاعتماد الكبير على عوائد النفط ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار هذا الأخير في الأسواق العالمية والذي انعكس على تكوين رصيد الميزانية العامة للدولة، ولمعرفة وضعية رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 سنعتمد على البيانات الموالية:

أولا: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

يمكن تحليل وضعية رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-1999 من خلال ما يلي:

جدول رقم (3-20) تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع الإيرادات (1)	مجموع النفقات (2)	رصيد الميزانية (3) = (1)- (2)	معدل التغطية (2)/(1)	نسبة (4)/(3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)
1990	152.5	136.5	16	112%	3%	555.8
1991	248.9	212.1	36.8	117%	4%	844.5
1992	311.864	420.131	-108.267	74%	-10%	1048.2
1993	313.949	476.627	-162.678	66%	-14%	1166
1994	477.181	566.329	-89.148	84%	-6%	1491.5
1995	611.731	759.617	-147.886	81%	-7%	1990.6
1996	825.157	724.609	100.548	114%	4%	2570
1997	926.668	845.196	81.472	110%	3%	2780.2
1998	774.511	875.739	-101.228	88%	-4%	2830.5
1999	950.496	961.682	-11.186	99%	0%	3248.2

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-14) والجدول رقم (3-17)

ويمكن توضيح تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1990-1999 من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (3-23) تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

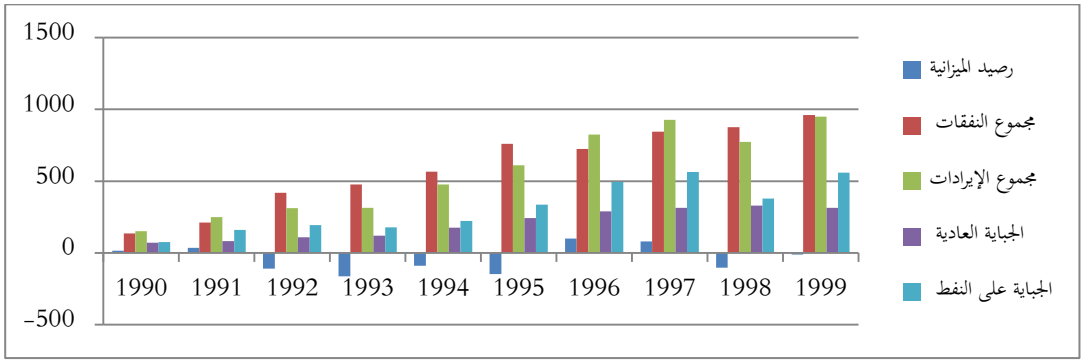

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-20)

من خلال الجدول رقم (3-20) أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة للدولة تراوح بين الفائض والعجز خلال الفترة 1990-1999، حيث سجلت الميزانية العامة رصيد موجب سنة 1990 بفائض قدر بـ 16 مليار دج مثل نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا الفائض لارتفاع أسعار النفط سنة 1990 بـ 22.26 دولار للبرميل وارتفاع حجم الإيرادات، وسجل معدل التغطية نسبة 112% أي قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، ليرتفع فائض الميزانية الى 38.8 مليار دج سنة 1991 بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي واستمرار قدرة الإيرادات على تغطيتها للنفقات العامة بنسبة 112%، ليسجل رصيد سالب للميزانية سنة 1992 بعجز قدر بـ -108.267 مليار دج ونسبة مساهمة -10% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع للارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة مقارنة بارتفاع حجم الإيرادات العامة مما أدى الى عدم قدرة الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بمعدل 74%، ليرتفع عجز الميزانية العامة سنة 1993 وصل الى -162.678 مليار دج بنسبة مساهمة -14% من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تغطية 66% في ظل استمرار ارتفاع النفقات العامة خلال سنة 1993 وتراجع أسعار النفط الى 17.8 دولار للبرميل خلال هذه السنة، لينخفض عجز الميزانية سنة 1994 وصل الى -89.148 مليار دج ليعاود الارتفاع سنة 1995 وصل الى -147.886 نتيجة ارتفاع المستمر للنفقات العامة، لتحقق الميزانية العامة رصيد موجب بفائض قدر بـ 100.548 مليار دج سنة 1996 وهو أعلى رصيد خلال هذه الفترة ونسبة مساهمة بـ 4% من الناتج المحلي الإجمالي الى جانب ارتفاع معدل التغطية الى114% وهذا راجع الى تسجيل ارتفاع أسعار النفط الى 21.7 دولار للبرميل خلال هذه السنة نتج عنه ارتفاع الإيرادات العامة الى جانب تسجيل انخفاض حجم النفقات، ليعود فائض الميزانية الى الانخفاض بـ 81.472 مليار دج سنة 1997 مع انخفاض في نسبة رصيد الميزانية 3% من الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض معدل التغطية 110%؛

ويرجع ذلك الى عودة النفقات العامة للارتفاع مقارنة بارتفاع الطفيف للإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة الى 19.49 دولار للبرميل، ومع تهاوي أسعار النفط سنة 1998 الى 12.94 دولار للبرميل أدي الى تراجع الإيرادات العامة مع استمرار ارتفاع النفقات العامة نتج عنه تسجيل رصيد سالب للميزانية العامة بعجز قدر بـ 101.228 مليار دج، لينخفض عجز الميزانية الى 11.186 مليار دج سنة 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط 17.91 دولار للبرميل أدى بدوره لارتفاع الإيرادات العامة الى جانب تسجيل ارتفاع في النفقات العامة خلال نفس السنة أين سجلت نسبة رصيد الميزانية 0 من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

جدول رقم (3–21) تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع الإيرادات (1)	مجموع النفقات (2)	رصيد الميزانية (3)= (1)–(2)	معدل التغطية (2)/(1)	نسبة (4)/(3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)
2000	1578.1	1178.1	400	134%	10%	4098.8
2001	1505.5	1321	184.5	114%	4%	4260.8
2002	1603.2	1550.6	52.6	103%	1%	4537.7
2003	1974.4	1690.2	284.2	117%	5%	5247.5
2004	2229.7	1891.8	337.9	118%	6%	6135.9
2005	3082.6	2052	1030.6	150%	14%	7564.6
2006	3639.8	2453	1186.8	148%	14%	8512.2
2007	3687.8	3108.5	579.3	119%	6%	9408.3
2008	5190.5	4191	999.5	124%	9%	11043.7
2009	3676	4246.3	-570.3	87%	-6%	9968
2010	4392.9	4466.9	-74	98%	-1%	11991.6
2011	5790.1	5853.6	-63.5	99%	0%	14588.5
2012	6339.3	7058.1	-718.8	90%	-4%	16209.6
2013	5957.5	6024.1	-66.6	99%	0%	16647.9
2014	5738.5	6995.7	-1257.2	82%	-7%	17228.6

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (بنك الجزائر، 2003)، - (بنك الجزائر، 2006، الصفحات 181-174)، - (بنك الجزائر، 2008، صفحة 188،195)، - (بنك الجزائر، 2010، صفحة 201،208)، - (بنك الجزائر، 2013، صفحة 237،244)، - (بنك الجزائر، 2014، صفحة 2013،220)، - (بنك الجزائر، 2016، صفحة 112،118)، - (بنك الجزائر، 2017، صفحة 105،111)، - (بنك الجزائر، 2018، صفحة 138،144)، - (بنك الجزائر، 2019، صفحة 149،155)

شكل رقم (3-24) تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

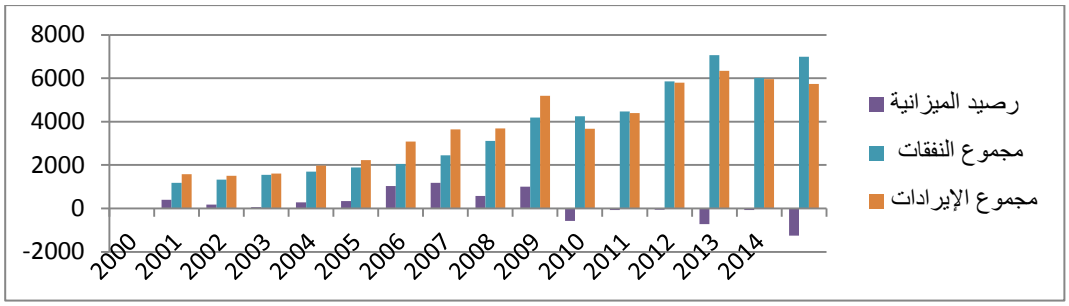

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-21)

من خلال الجدول رقم (3-21) والشكل رقم (3-24) نلاحظ تسجيل رصيد الميزانية العامة لفائض خلال الفترة (2000-2008)، وعجز خلال الفترة (2009-2014).

-فالفترة (2000-2008): سجلت الميزانية العامة للدولة خلال هذه الفترة رصيد موجب بفائض قدر سنة 2000 بـ 400 مليار دج ونسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع الى ارتفاع الإيرادات العامة خاصة الجباية على النفط نتيجة تسجيل أسعار النفط ارتفاع خلال هذه السنة 28.5 دولار للبرميل، وبلغ معدل التغطية 134%، ليتراجع رصيد الميزانية سنة 2001 بفائض 184.5 مليار دج بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع أسعار النفط الى24.85 دولار للبرميل سنة 2001 نتج عنه انخفاض الإيرادات العامة تزامن مع ارتفاع النفقات العامة؛

وذلك لانطلاق الحكومة في تنفيذ مخططات التنمية مما سجل معدل تغطية 114%، ثم انخفض الى 52.6 مليار دج سنة 2002 بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ليشهد رصيد الميزانية ارتفاع مستمر في السنوات الموالية الى غاية سنة 2006 وصل خلالها الفائض الى 1186.8 مليار دج وهو أعلى فائض خلال هذه الفترة بنسبة مساهمة 14% من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك الى الارتفاع المتواصل للإيرادات العامة وبالتحديد الجباية على النفط مع استمرار التحسن في أسعار النفط الى جانب استمرار النفقات؛

العامة في الارتفاع وهذا نتيجة مواصلة الحكومة لتنفيذ سياستها التوسعية مما حقق معدل التغطية نسبة 148% خلال سنة 2006، ليسجل رصيد الميزانية تراجع سنة 2007 الى 579.3 مليار دج بنسبة 119% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع الى الارتفاع الطفيف في الإيرادات العامة مقارنة بارتفاع النفقات العامة، ليعاود رصيد الميزانية للارتفاع سنة 2008 بفائض قدر بـ 999.5 مليار دج نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية على النفط في ظل تسجيل أسعار النفط لارتفاع وصل خلال هذه السنة 99.97 دولار للبرميل مع استمرار النفقات العامة في الارتفاع نتيجة تواصل تنفيذ برامج التنمية خلال هذه الفترة بمعدل تغطية 124%.

-الفترة (2009-2014): سجل رصيد الميزانية خلال هذه الفترة رصيد سالب تراوح بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ عجز الميزانية سنة 2009 ما يقارب -570.3 مليار دج وهذا راجع الى تأثير أزمة الرهن العقاري وتراجع أسعار النفط الى 62.25 دولار للبرميل أدى الى تراجع الإيرادات العامة مع ارتفاع في النفقات العامة خلال هذه السنة، ليسجل عجز الميزانية انخفاض سنتي 2010 و2011 من -74 مليار دج الى -63.5 مليار دج نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة مع التحسن الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه السنتين، ليعاود عجز الميزانية للارتفاع سنة 2012 الى -718.8 مليار دج، ليتراجع عجز الميزانية الى -66.6 مليار دج سنة 2013 ليعاود عجز الميزانية العامة الارتفاع الى -1253.2 مليار دج خلال سنة 2014.

ثالثا: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

جدول رقم (3-22) تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع الإيرادات (1)	مجموع النفقات (2)	رصيد الميزانية (3)= (1)-(2)	معدل التغطية (2)/(1)	نسبة (4)/(3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)
2015	5103	7656.3	-2553.3	67%	-15%	16712.7
2016	5110.1	7297.5	-2187.4	70%	-12%	17514.6
2017	6047.9	7282.7	-1234.8	83%	-7%	18876.2
2018	6826.9	7732.1	-905.2	88%	-4%	20393.5
2019	6601.6	7741.3	-1139.7	85%	-6%	20500.2
2020	5640.9	6902.8	-1261.9	82%	-7%	18476.9
2021	6597.7	7436.1	-838.4	89%	-4%	22079.3

2022	9467.3	9660	-192.7	98%	-1%	27688.8

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على

- (بنك الجزائر، 2020، صفحة 115،121)، - (بنك الجزائر، 2021، صفحة 93،100)، - (بنك الجزائر، 2023، صفحة 109،116)

شكل رقم (3-25) تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2015-2022

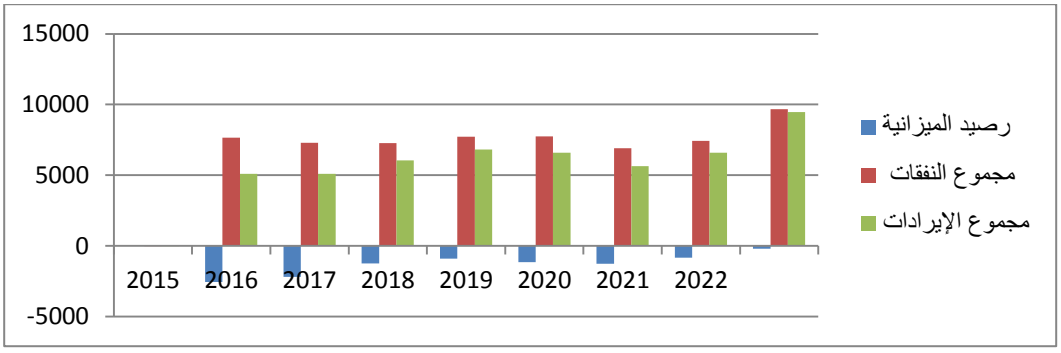

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-22)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-22) والشكل رقم (3-25) خلال الفترة (2015-2022) سجل رصيد الميزانية أعلى رصيد سالب بعجز وصل الى -2553.3 مليار دج سنة 2015 نتيجة تراجع الإيرادات العامة في ظل انهيار أسعار النفط الى 53.06 دولار للبرميل وارتفاع النفقات العامة، ليشهد عجز الميزانية تراجع في السنوات 2016، 2017 و2018 وهذا نتيجة التحسن الطفيف في الإيرادات العامة الى جانب استمرار ارتفاع في النفقات العامة، ليسجل رصيد الميزانية ارتفاع في العجز من جديد خلال سنتي 2019 و2020 الى -1139.9 مليار دج ثم الى -1261.9 مليار دج وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط وتأثيرات أزمة كرونا على الاقتصاد، لتشير الإحصائيات المؤقتة الى انخفاض عجز الميزانية سنتي 2021 و2022 الى -838.5 مليار دج ثم الى -192 مليار دج وهذا راجع الى تحسن أسعار النفط وصلت الى 103.7 دولار للبرميل سنة 2022 نتج عنه ارتفاع في الإيرادات العامة بالمقابل سجلت النفقات العامة انخفاض سنة 2021 قبل أن تعود للارتفاع سنة 2022.

ومن خلال تحليل تطور رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 نجد أن هناك محددات تختلف درجة تأثيرها على رصيد الميزانية والتي تتمثل في الجباية النفطية والجباية العادية ونفقات التسيير ونفقات التجهيز والتي تتميز بالاختلال في بنيتها، الى جانب تأثير أسعار النفط بالدرجة الأولى.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

رابعا: تمويل عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من بين الإجراءات نذكر:

أ- تخفيض قيمة العملة المحلية:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في الاستعداد الائتماني الأول (30 ماي 1989) وبرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 3-06-1991 الى 30-03-1992 وبرنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أفريل 1994- 31 مارس 1995) وبرنامج التعديل الهيكلي 31 مارس 1995الى 1 أفريل 1998 ، قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة بهدف علاج عجز الميزانية العامة للدولة.

وعليه فإن سعر صرف الدينار الجزائري لا يعبر عن قيمته الحقيقية وذلك منذ سنة 1994، لكن تدخل بنك الجزائر في إدارة سوق الصرف جعل من سعر صرف الدينار سعر إداريا وليس معوما وسعرا فوق قيمته الحقيقية، فالتدهور في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية أكثر من قيمتها الحقيقية ، وبالأخص في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية وذلك لتعويض خسارة الميزانية. (قجاتي و صرارمة، 2016، صفحة 333)

ب- دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية: أنشأت الجزائر في سنة 2000 صندوق ضبط الموارد حيث سجلت الجزائر في هذه السنة فوائض مالية معتبرة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، فقد حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي بلغت 1213.1 مليار دينار، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض. (برودي، 2020، صفحة 476) حيث أنشئ صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وحسب المادة العاشرة منه يفتح في كتابات الخزينة حسابات تخصيص خاص تحت رقم 103-302 بعنوان " صندوق ضبط الموارد"، وتم تعديل المادة السالفة الذكر بموجب المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004، حيث نصت على تغيير تسمية الصندوق الى " صندوق ضبط الإيرادات ". (مباني، 2020، صفحة 233)

ويسجل حسب المادة 10 من قانون المالية التكميلي سنة 2000: (قانون رقم 2000-02، 2000، صفحة 7)

- ✓ باب الإيرادات:
  - فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية،
  - كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

- ✓ باب النفقات:
  - ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي،
  - تخفيض الدين العمومي.

ويعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف لهذا الحساب.

1-التعديلات التي أدخلت عل الصندوق

تمثلت تعديلات صندوق ضبط الإيرادات في:

- ✓ قانون المالية لسنة 2004: عدلت المادة 10 من القانون رقم 2000-02 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بموجب المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004 في باب الإيرادات : حيث تمت إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية، كإيراد للصندوق. (قانون رقم 03-22، 2003، صفحة 28)
- ✓ قانون المالية التكميلي لسنة 2006: عدلت المادة 10 من القانون رقم 2000-02 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 في باب النفقات :وتوضح هذه المادة توسع أهداف الصندوق لتشمل تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار. (امر 06-04 ، 2006، صفحة 8)
- ✓ قانون المالية لسنة 2017: عدلت المادة 10 من القانون رقم 2000-02 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بموجب المادة 121 من قانون المالية لسنة 2017 في باب النفقات ومن خلال هذا التعديل تم إلغاء الحد الأدنى لرصيد الصندوق الذي لا ينخفض عنه لتمويل عجز الخزينة. (قانون رقم 16-17، 2016، صفحة 50)

2- مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات وأهدافه

تتمثل في فائض القيمة الجباية البترولية الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية الفعلية و الجباية البترولية المقدرة حسب قانون المالية، بالإضافة الى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق، بالإضافة الى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدر من مصادر تمويل الصندوق. بينما أهدافه تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية. (عمارة و شريف، 2018، الصفحات 5-6)

ومن خلال الملحق رقم (3-8) نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات تدخل لتسديد الدين العام خلال الفترة 2000-2008 ليبدأ في تمويل عجز الخزينة وبالتالي تمويل عجز الميزانية العامة منذ سنة 2006 حيث قدر المبلغ بـ 91530 مليون دج ليرتفع سنتي 2007 و2008 الى 531952 مليون دج ثم الى 758180 مليون دج وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الجباية النفطية المخصصة للصندوق، لينخفض مبلغ اقتطاع تمويل عجز الميزانية سنة 2009 الى 364282 مليون دج وهذا نتيجة أزمة الرهن

العقاري وتراجع أسعار النفط الى 62.25 دولار للبرميل أدى الى تراجع الجباية على النفط، ومع تحسن أسعار النفط والجباية النفطية سنتي 2010 و2011 ارتفعت موارد الصندوق حيث ارتفع مبلغ المقتطع لتمويل عجز الميزانية هو الآخر بـ 791938 مليون دج و 1761455 مليون دج ليصل سنة 2012 الى 2283260 مليون دج وتمثل سنة 2014 أكبر مبلغ مقتطع بـ 2965672 مليون دج وهذا راجع الى تأثير الأزمة النفطية سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري وارتفاع عجز الميزانية العامة، لتبدأ موارد الصندوق في السنوات الموالية في التراجع أين بلغ رصيده الصفر سنة 2017 أي استنزاف جميع موارد الصندوق في تمويل متتالي لعجز الميزانية العامة، ومع التحسن في أسعار النفط سنة 2018 وصلت الى 71.3 دولار للبرميل سجل فائض الصندوق 437412 مليون دج اقتطع منه مبلغ 131912 مليون دج خلال نفس السنة لتمويل عجز الميزانية العامة، بينما نجد سنة 2019 لم تستخدم موارد الصندوق لتمويل عجز الميزانية لعدم تسجيل الصندوق لفائض في الجباية النفطية، لتسجل سنة 2020 اقتطاع كل مبلغ الموجود في الصندوق لتمويل الميزانية قدر بـ 832354 مليون دج ليسجل الصندوق رصيد الصفر، ومع ارتفاع أسعار النفط سنة 2021 الى 72.7 دولار للبرميل حقق الصندوق فائض قدر بـ 682104 مليون دج.

ج- ترشيد الانفاق العام وآلية الإصدار النقدي

1- **ترشيد الانفاق العام:** جراء الأزمة النفطية 2014 وما نتج عنها من تراجع في الإيرادات العامة قامت الحكومة بالعمل على ترشيد الانفاق العام في جانبيه التسيير والتجهيز:

1-1 نفقات التسيير: (348، 2014، الصفحات 1-2)

-تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة من خلال اللجوء و بعد موافقة الوزير الأول الى تنظيم المسابقات و الاختبارات المتعلقة بذلك، و تفضيل اللجوء كلما كان ذلك ممكنا الى إعادة نشر المناصب المالية الموجودة.

-الحد من التنقلات الرسمية الى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القصوى.

-تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور بلادنا في إطار المبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة.

-ضرورة اخضاع تنظيم اللقاءات و الندوات و غيرها من التظاهرات الى القواعد الصارمة لمدى جدواها.

-الحد من انشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية ، مع ترشيد تنظيمها و تسييرها و ضرورة إجراء تقييم لمدى جدوى ديمومة المؤسسات تحت الوصاية.

2-1 نفقات التجهيز : (348، 2014، صفحة 2)

-يجب أن تمنح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة و ضمن التكاليف المقررة.

-و بالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري التي لم يتم الانطلاق فيها يجب أن تتم جدولة تسلسلها قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية و حسب الحاجيات المحددة الحقيقية و اللازمة و نضج المشاريع و توفير الشروط المسبقة للانطلاق الفعلي فيها على أن يتم خصوصا تأجيل المشاريع غير الضرورية .

-يجب ألا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي و في حالة ما إذا توفرت لهذه المشاريع شروط الانطلاق فيها بوفرة الوعاء و تحريره من كل العوائق و إتمام الدراسات الموافقة عليها، فضلا على نتائج الإعلان عن المناقصات ...)

-يتعين أن تستخرج من مجال الميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري التي لم يتم الانطلاق فيها أو المزمع تسجيلها و توجيهها نحو تمويلها جزئيا أو كليا من السوق المالية وفق حصة تبعية الخدمة العمومية المنوطة بالدولة .

-يجب أن يكتسي اللجوء الى صيغة التراضي البسيط طابعا استثنائيا طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية .

-ينبغي على أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا و إجباريا في إطار الصفقات العمومية الى المواد المصنعة وطنيا على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود و المعايير ذات الصلة.

-يجب على أصحاب المشاريع أن يشركوا المؤسسات العمومية الخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع الى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين أن اللجوء الى هذه الأخيرة ضروري .

2- **الإصدار النقدي**: إضافة الى ترشيد النفقات العامة لجأت الحكومة الجزائرية الى آلية الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية بعد التعديل الذي جاء به القانون 17-10 لقانون النقد والقرض وذلك في المادة 45 مكرر: والتي نصت على قيام بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا القانون حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة في وعلى وجه الخصوص تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين الداخلي إضافة الى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. (قانون رقم 17-10، 2017، صفحة 4)

المطلب الثالث: تحليل الأثر المتبادل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجائر خلال الفترة 1990-2022

بعد تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 كل متغير على حدى وايجاد أن لسعر النفط الدور الكبير في تحديد هذه الأرصدة من خلال التأثير بدرجة أولى على صادرات المحروقات والجباية النفطية سواء بالارتفاع أو الانخفاض، سنحاول في هذه النقطة تحليل الأثر المتبادل أو العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 من خلال تحليل العلاقة بين بنود الميزان التجاري وبنود الميزانية العامة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ومن خلال الملحق رقم (3-9) يمكن تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022 انطلاقا من تحليل العلاقة بين الصادرات والإيرادات العامة وبالتحديد صادرات المحروقات والجباية على النفط من جهة وتحليل العلاقة بين الواردات والنفقات العامة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تحليل علاقة الصادرات بالإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال التحليل السابق وجدنا أن لصادرات المحروقات دور في تشكيل الصادرات خلال الفترة 1990-2022 تحت تأثير تقلبات سعر النفط، الى جانب علاقة إيرادات الجباية النفطية بسعر النفط وتأثرها بتقلباته خلال نفس الفترة وهو ما يقودنا الى تحليل العلاقة بين الصادرات والإيرادات خلال الفترة 1990-2022.

شكل رقم (3-26) علاقة الصادرات بالإيرادات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

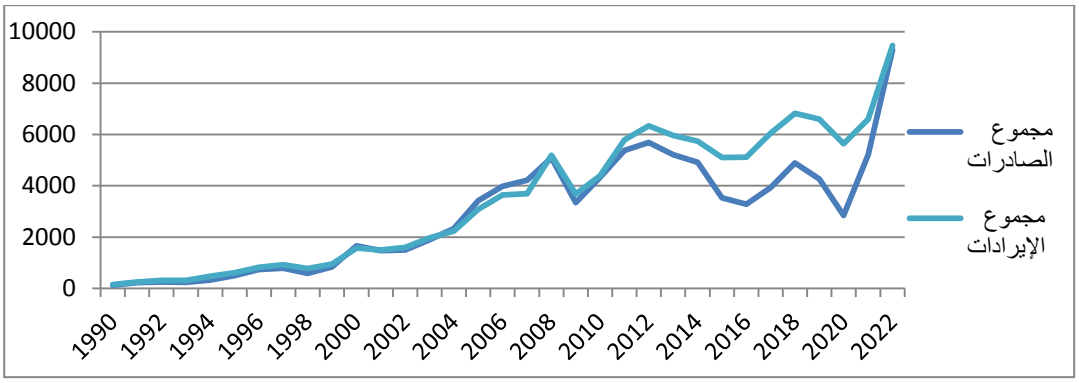

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (3-9)

من خلال الملحق رقم (3-9) والشكل رقم (3-26) أعلاه نلاحظ أن منحني تطور الصادرات ومنحني تطور الإيرادات يسيران في اتجاه واحد سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض خلال الفترة 1990-2022 حيث تميزت الفترة 1990-1999 بتذبذب في قيمة كل من الصادرات والإيرادات وهي الفترة التي شهدت إجراءات تصحيحية بتدخل المؤسسات المالية الدولية نتيجة تأثير الازمة النفطية 1986 على كل من الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة، حيث نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات خلال هذه الفترة ماعدا سنة 1998 وذلك راجع الى انخفاض أسعار النفط الى 12.94 دولار للبرميل وتراجع صادرات المحروقات، بالمقابل نلاحظ أن الإيرادات العامة سجلت ارتفاع كذلك خلال هذه الفترة ماعدا سنة 1998 وهو راجع الى انخفاض في الجباية النفطية لتراجع أسعار النفط خلال هذه السنة، لتشهد الصادرات والإيرادات العامة ارتفاع كبير في قيمها سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الى28.5 دولار للبرميل نتج عنه ارتفاع كل من صادرات المحروقات والجباية النفطية، لتتراجع كل من الصادرات والإيرادات العامة مع سنة 2001

نتيجة تراجع أسعار النفط الى 24.85 دولار للبرميل، ومع عودة أسعار النفط للارتفاع منذ سنة 2002 سجلت الصادرات والإيرادات العامة ارتفاع مستمر الى غاية سنة 2008، لتسجل سنة 2009 انخفاض في كل من الصادرات والإيرادات العامة نتيجة تأثير أزمة الرهن العقاري وتراجع أسعار النفط الى 62.25 دولار للبرميل، لتشهد سنتي 2010 و2011 إضافة الى سنة 2012 ارتفاع في الصادرات والإيرادات العامة تزامنا مع تحسن في أسعار النفط، ليعودا للانخفاض معا سنة 2013 قبل أن يشهد السوق العالمي أزمة نفطية جديدة سنة 2014 أدي الى انخفاض في الصادرات والإيرادات العامة الى غاية سنة 2016، ومع تحسن أسعار النفط خلال سنتي 2017 و2018 نتج عنه ارتفاع في الصادرات الى جانب ارتفاع في الإيرادات العامة، ليشهد العام أزمة جديدة أثرت على الاقتصاد تمثلت في جائحة كرونا 2019 أدت الى تراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع في كل من الصادرات والإيرادات العامة، لتنتعش أسعار النفط سنتي 2021 و2022 بـ 72.7 دولار للبرميل ثم الى 103.7 دولار للبرميل نتج عنه ارتفاع في حصيلة الصادرات والإيرادات العامة خلال سنتي 2021 و2022. ومن هنا نستنتج أن هناك علاقة طردية بين تطور الصادرات وبالتحديد صادرات المحروقات والإيرادات العامة خاصة الجباية على النفط تحت تأثير تغيرات أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (3-27) علاقة صادرات المحروقات بالجباية على النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

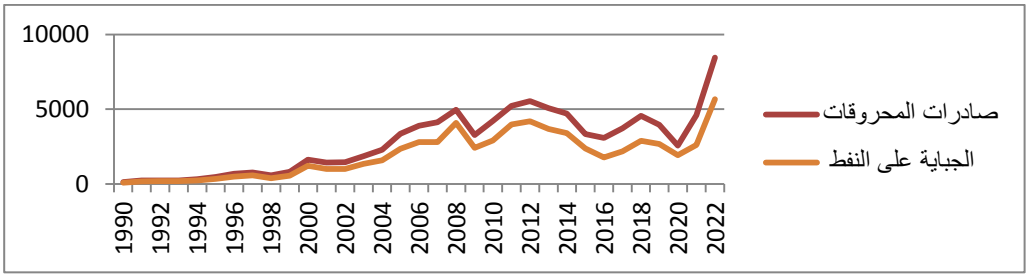

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (3-9)

ما يبينه الشكل رقم (3-27) هو التناسق بين منحني صادرات المحروقات وإيرادات الجباية على النفط سواء ارتفاع إو الانخفاض خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بين الصادرات والإيرادات العامة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثاني: تحليل علاقة الواردات بالنفقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

شهدت النفقات العامة خلال الفترة 1990-2022 ارتفاع تزامن مع ارتفاع في حجم الواردات خلال نفس الفترة وهو ما يطرح التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الواردات والنفقات خلال هذه الفترة.

شكل رقم (3-28) علاقة الواردات بالنفقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

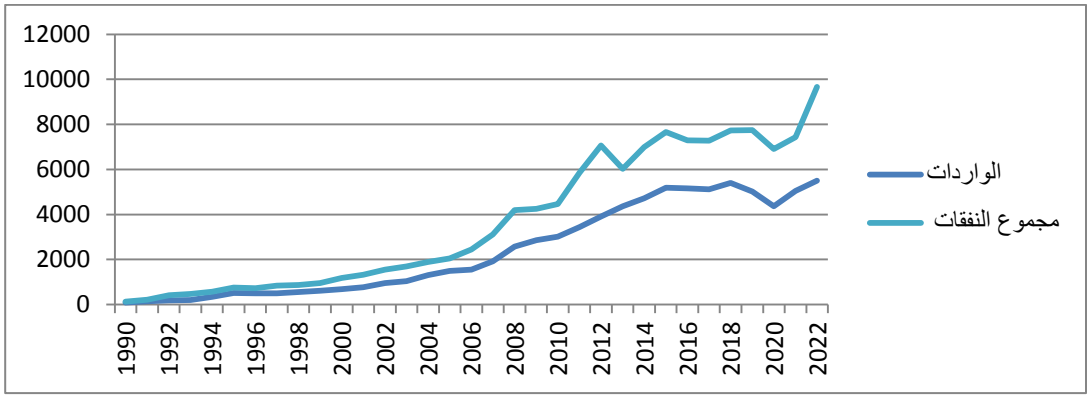

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (3-9)

من خلال الملحق رقم (3-9) وشكل رقم (3-28) نلاحظ أن منحي الواردات ومنحي النفقات العامة هو الآخر يسيران في اتجاه واحد سواء الانخفاض أو الارتفاع، حيث شهدت النفقات العامة ارتفاع تزامنا مع ارتفاع في الإيرادات العامة وبالتحديد الجباية النفطية مما سمح بتطبيق سياسة توسعية منذ سنة 2000 أدى بدوره الى ارتفاع في حجم الواردات حيث عرفت هي الأخرى ارتفاع خلال نفس الفترة وذلك لتغطية الطلب المحلي المتزايد على التجهيزات والآلات ...الخ، ومع تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية سنة 2014 عملت الحكومة على ترشيد الانفاق وتسقيف الواردات لتعرف سنتي 2016 و2017 تراجع كل من النفقات العامة والواردات ليعودا للارتفاع سنة 2018، لتسجل النفقات العامة والواردات انخفاض سنة 2020 وهذا راجع لتأثيرات جائحة كرونا على الاقتصاد، وبدورها انخفضت الواردات، لتشهد سنتي 2021 و2022 ارتفاع في النفقات العامة نتيجة التحسن في أسعار النفط وارتفاع الايرادات العامة كما سجلت الواردات ارتفاع خلال سنتي 2021 و2022 هي الأخرى. ومنه يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين تطور النفقات العامة والواردات حيث كلما ارتفعت أو انخفضت النفقات العامة أدى الى ارتفاع أو انخفاض في حجم الواردات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفرع الثالث: تحليل علاقة رصيد الميزان التجاري برصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

بعد التأكد من وجود علاقة طردية بين بنود الميزان التجاري وبنود الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 سنحاول تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة.

شكل رقم (3-29) علاقة رصيد الميزان التجاري برصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

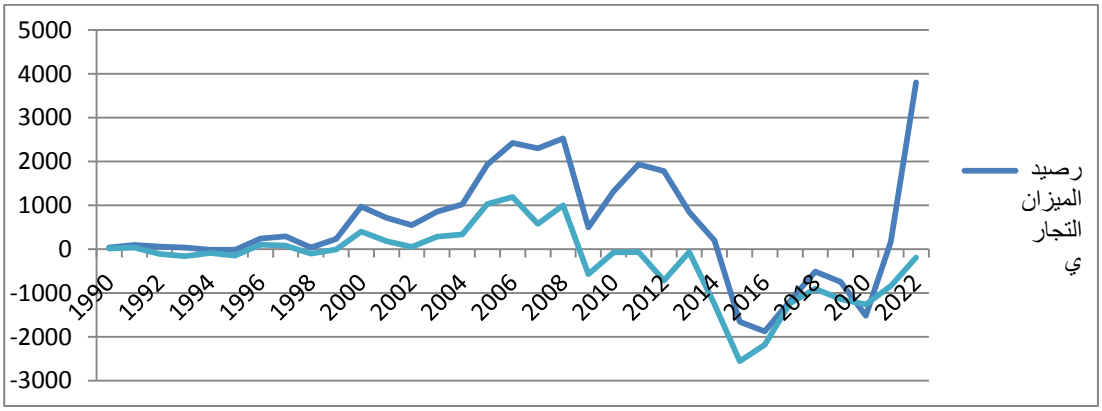

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (3-9)

من الشكل رقم (3-29) نلاحظ أن منحني تطور رصيد الميزان التجاري ومنحني تطور رصيد الميزانية العامة يسيران في اتجاه واحد ارتفاعا وانخفاضا، حيث تظهر العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية واضحة خلال الفترة 1990-2022.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين بنود الميزان التجاري وبنود الميزانية العامة أي توافق بين اتجاه الصادرات والإيرادات العامة من جهة واتجاه النفقات العامة والواردات من جهة أخرى خلال فترة الدراسة وهذا جاء تزامنا مع التطورات التي شهدتها أسعار النفط خاصة المرحلة بعد سنة 2000 مما نتج عنه تقلبات في الصادرات وبالتحديد صادرات المحروقات الى جانب التقلبات التي شهدتها الإيرادات العامة وخاصة الجباية على النفط، بدوره أدى الى زيادة في قيم النفقات العامة نتج عنه ارتفاع في الواردات، وهو ما أدى توافق اتجاه كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال هذه الفترة الأمر الذي يؤكد على وجود العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

المبحث الثالث : قياس أثر رصيد الميزانية العامة في رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2022

بعد تحليلنا لكل من رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة ووجود علاقة بين بنود الميزان التجاري والميزانية العامة (الصادرات والإيرادات العامة) و(الواردات والنفقات العامة)، سيتم قياس هذه العلاقة من وجهة نظر القياس باعتبار الحكم على طبيعة العلاقة تختلف باختلاف المكان والزمان وهذا ما كشفته الدراسات التجريبية السابقة، ومنه فالمجال المكاني لهذه الدراسة هو دولة الجزائر والمجال الزماني يتمثل في الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2022، وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

المطلب الأول: منهجية الدراسة ودراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

من خلال هذه النقطة سيتم توضيح المنهج المستعان به للوصول الى نموذج الدراسة الى جانب تحديد متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها وبناء النموذج النظري للدراسة ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: منهج الدراسة

إن تحديد منهج الدراسة يعتبر أساسيا لإنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة وبالتالي الوصول الى جملة من الأهداف التي تسعى إليها الدراسة لذا سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

أولا: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وضعه كل من Pesaran and Shin (1995)، و Pesarn and al (1996)، و(1997) Pesaran، لتحديد مقدار العلاقة السببية بين المتغيرات واتجاهها، وهذه المنهجية لا تحتاج الى اختبارات مسبقة للمتغيرات، مما يعني أن فحص وجود علاقة بين المتغيرات في المستويات يتم بغض النظر فيما اذا كان جميع المتغيرات المستقلة I(0) او I(1) أو خليطا من الاثنين معا. (خليف، 2022-2023، صفحة 151)

ثانيا: مميزات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

من مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL نختصرها في النقاط التالية: (موساوي، 2019-2020، الصفحات 164-165)

- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) اي I(0) أو الرتبة (1) أي I(1)، أو في حالة الخليط بينهما، ويكون غير فعال إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) اي I(2) ؛
- يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام الى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد $(p+1)^k$من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على أساس معايير إحصائية مختلفة مثل Akaike Info Criterion (AIC)، أو Hannan – Quinn (HQC)، أو Schwarz Info Criterion (SIC)؛
- علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبار التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي؛
- كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة. والاستعمال أكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يسند على إطار المعادلة الواحدة.
- تعد معلماته المقدرة في القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى جرانجر وجوهانسون لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في اطار نموذج (UECM)؛

ثالثا: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يمكن اختصار الخطوات المتبعة لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL في النقاط التالية : (بخوش، 2021-2022، صفحة 311)

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذر الوحدة للاستقرار؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود Bounds Test ؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL ؛
- تقدير نموذج الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ)؛

- الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

سيتم التطرق في هذه النقطة الى التعريف بمتغيرات الدراسة، ثم تبيان مصادر بيانات الدراسة إضافة الى بناء النموذج:

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة

بهدف قياس العلاقة بين الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1990-2022 قمنا باختيار المتغيرات التالية والملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-23) المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة

النموذج	رمز السلسلة	اسم السلسلة	مصدر السلسلة
المتغير التابع	TB	رصيد الميزان التجاري (نسبة الصادرات الى الواردات)	- الديوان الوطني للإحصائيات + بنك الجزائر
المتغيرات المستقلة	TR	رصيد الميزانية العامة (نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة)	- الديوان الوطني للإحصائيات + بنك الجزائر
	REER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	البنك الدولي
	PER	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الطالبة

ومنه يمكن كتابة النموذج كالتالي:

$$\mathbf{TB = \int(TR, REER, PRE)}$$

و لتجنب اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس) تم تحويل البيانات الى اللوغاريتم النيبيري، ليصبح النموذج كالاتي:

$$\mathbf{LTB = \int(LTR, LREER, LPRE)}$$

ثانيا: مصادر بيانات الدراسة

من خلال البيانات المتحصل عليها والخاصة بالفترة 1990-2022 وجدنا أنها تحتوي على معلومات كافية واللازمة لإجراء الدراسة ولا توجد قيم مفقودة إذ يمكن تشكيل سلاسل زمنية موزعة على 33 عاما لكل متغيرات الدراسة وسيتم استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews10)، وتتمثل مصادر هذه البيانات في الحصول عليها من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات الى جانب البنك الدولي.

ثالثا: تطور متغيرات النموذج خلال الفترة 1990-2022

سوف نكتفي بتحليل تطور كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بعد التطرق الى تحليل كل من رصيد الميزان التجاري في المبحث الأول من الفصل الثالث وتحليل تطور رصيد الميزانية العامة في المبحث الثاني في الفصل الثالث.

أ- تحليل تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

شكل رقم (3-30) تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

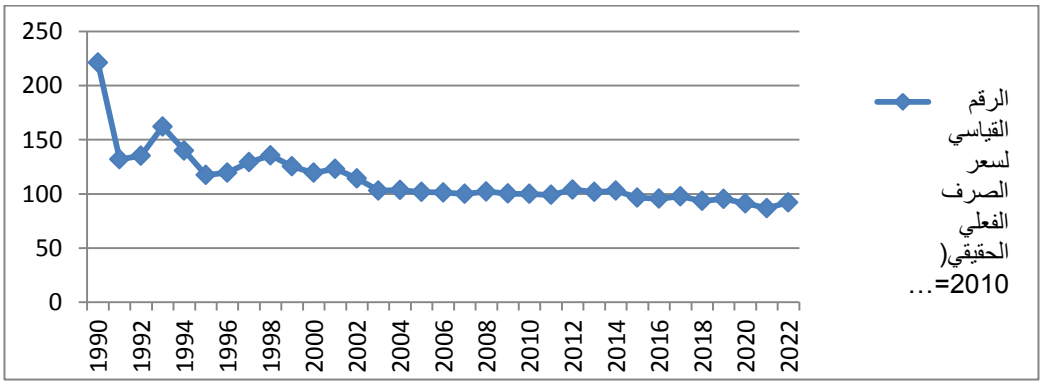

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (3-10)

من خلال الشكل رقم (3-30) والملحق رقم (3-10) نلاحظ انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي من 221.11 سنة 1990 الى 131.87 سنة 1991، ليشهد ارتفاع سنتي 1992 و1993، لينخفض سنة 1994 الى140.07 واستمر الانخفاض سنة 1995 أين وصل الى 117.42، ليشهد ارتفاع منذ سنة 1996 واستمر الى غاية 1998 وصل خلالها سعر الصرف الفعلي الحقيقي الى 135.54، لتشهد الفترة من 1999 الى سنة 2002 انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي من

125.31 الى 114.23 باستثناء سنة 2001 ، لتشهد الفترة 2003-2010استقرار في سعر الصرف باستثناء سنة 2007، لتسجل سنة 2011 انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي وصل الى 99.12، ليشهد تحسن سنة 2012 في حين سجل انخفاض طفيف سنة 2013 وصل الى 101.79، ليسجل ارتفاع طفيف سنة 2014 وصل الى 102.92، لتسجل الفترة 2015-2022 انخفاض متتالي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي باستثناء سنة 2019.

ب- تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

شكل رقم (3-31) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

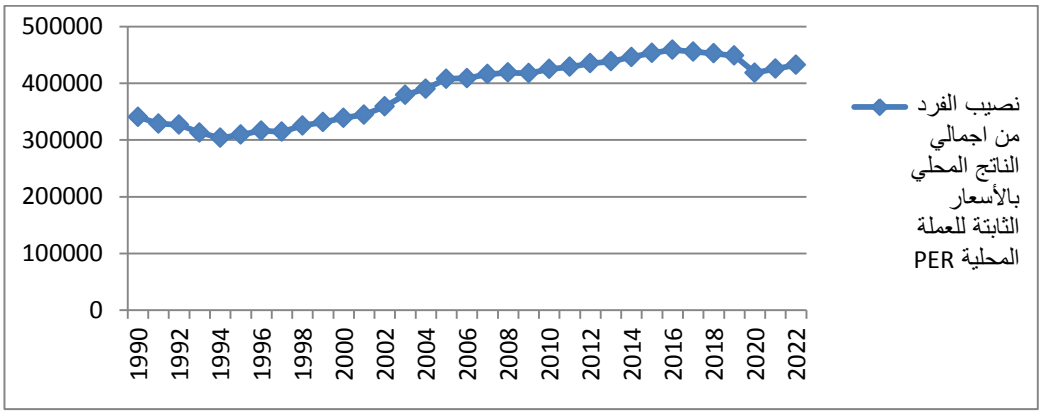

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (3-10)

من خلال الشكل رقم (3-31) والملحق رقم (3-10) يمكن تقسيم تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2022 الى عدة فترات:

-الفترة 1990-1997 شهد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تراجع باستثناء سنتي 1995 و1996 وهي فترة الاصلاحات التي انطلقت فيها الحكومة الجزائرية بإشراف صندوق النقد الدولي نتيجة الأوضاع الصعبة التي خلفتها أزمة 1986 على اقتصاد الجزائر.

-الفترة 1998-2016 سجلت ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باستثناء سنة 2009 وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في أزمة الرهن العقاري 2008.

-الفترة 2017-2020 سجلت تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي ليبلغ معدل نصيب الفرد خلال سنة 2020 -6.72% نتيجة تراجع أسعار النفط في ظل أزمة كرونا نهاية سنة2019.

-الفترة 2021-2022 سجلت ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ظل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الجباية النفطية.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

نقول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتبايناتها المشتركة ليس لها علاقة بالزمن، وأيضا لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن، ولمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، هناك عدة اختبارات ومن أهمها اختبار فليب-بيرون (PP) الذي له قدرة اختبارية أفضل من اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا. (بخوش، 2021-2022، صفحة 319) ويقوم اختبار (PP) اختبار الفرضيتين : (قسميوري، 2020-2021، صفحة 300) عند مستوى المعنوية 5%:

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحد، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛
- الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول رقم (3-24) نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		LTB	LTR	LREER	LPER
At Level					
With Constant	t-Statistic	-1.9754	-2.5914	-4.2817	-0.7468
	Prob.	*0.2956*	*0.1051*	*0.0020*	*0.8204*
		n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9858	-2.6171	-7.3928	-1.8926
	Prob.	*0.5867*	*0.2757*	*0.0000*	*0.6350*
		n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4430	-2.6331	-1.9956	1.1113
	Prob.	*0.1364*	*0.0102*	*0.0455*	*0.9273*
		n0	**	**	n0
At First Difference					
		d(LTB)	d(LTR)	d(LREER)	d(LPER)
With Constant	t-Statistic	-4.5033	-6.2886	-21.9875	-3.8534
	Prob.	*0.0012*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0062*
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4603	-6.1579	-23.1729	-3.8152
	Prob.	*0.0066*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0291*
		***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6122	-6.4164	-10.0900	-3.5998
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0008*
		***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر : تم إعداده اعتمادا على الملحق رقم 11 و مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-24) حول نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) نلاحظ أن السلاسل الزمنية (TR)، (TB) و(PER) لم تكن مستقرة عند المستوى I(0) ، والسلسلة (REER) مستقرة عند المستوى **I(0)**،

و عند أخذ الفروق الاولى(**I(1)**) نجد أن كل السلاسل (TR) و (TB) و (PER) و(REER) مستقرة عند المستوى (**I(1)**، و بما أن السلاسل تحتوي على مزيج من (**I(0)** و **I(1)** فالطريقة الأنسب لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة هي مقاربة ARDL.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتأكد من أنها تتصف بالسكون يمكن المرور للخطوة الموالية والمتمثلة في تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.ARDL

الفرع الأول: بناء النموذج القياسي

سنحاول في هذه النقطة بناء نموذج قياسي يبين لنا العلاقة بين متغيرات الدراسة وتعطى الصيغة العامة للنموذج في إطار هذه الدراسة على النحو التالي:

$$\Delta \mathbf{l}TB = \mathbf{c} + \alpha_1 lTB_{t-1} + \alpha_2 lTR_{t-1} + \alpha_3 lREER_{t-1} + \alpha_4 lPER_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \beta_1 \Delta lTB_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta lTR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta lREER_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_4 \Delta lPER_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

lTB: لوغاريتم نسبة الصادرات على الواردات (المتغير التابع)

lTR: لوغاريتم نسبة الايرادات على النفقات (المتغير المستقل)

$lREER$: لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي (المتغير المستقل)

$lPER$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي (المتغير المستقل)

C : الحد الثابت؛

Δ: الفرق الأول؛

P : **فترة إبطاء المتغير التابع؛**

q1 . q2.q3 : **فترات إبطاء المتغيرات المستقلة**

$\beta 1.\beta 2.\beta 3$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل

$\alpha 1.\alpha 2.\alpha 3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل ؛

ε_t: حد الخطأ العشوائي؛

الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء و اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bonds Test

بعد تحديد نموذج الدراسة، نقوم باختبار فترة الابطاء المثلى، ثم اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bonds Test.

أولا: تحديد فترة الابطاء المثلى

قبل تقدير العلاقة الطويلة الأجل و قصيرة الأجل وفق نموذج ARDL بين الميزانية العامة و المتغيرات المستقلة يجب تحديد فترة الإبطاء للمتغيرات و يتم ذلك من خلال معيار (**Akaike Information Criterion**)، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3-32) نتائج تحديد فترات الابطاء للنموذج

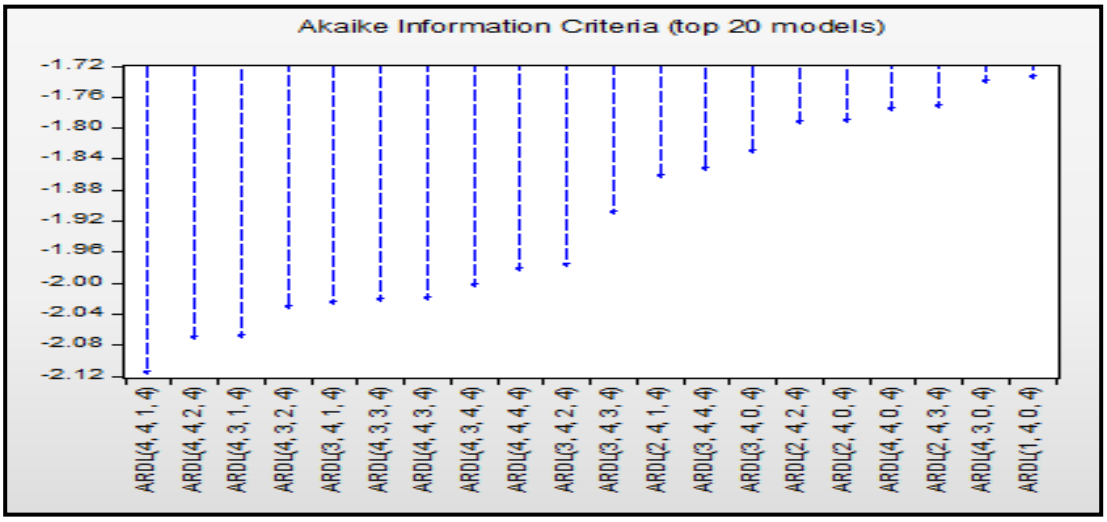

المصدر : مخرجات Eviews 10

من الشكل رقم (3-32) أعلاه فإن فترة الابطاء المثلى هي (4.4.1.4) ويمثل أقل قيمة حسب احصائية (**Akaike Information Criterion**) حيث المتغير رصيد الميزان التجاري مبطأ بأربع درجات،

أما رصيد الميزانية العامة مبطأ بدرجة واحدة في حين المتغيرات سعر الصرف ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مبطأ بأربع درجات كما هو موضح في الجدول رقم (3-25)

جدول رقم (3-25) فترات الابطاء للنموذج

المتغير	TB	TR	REER	PER
فترة التباطؤ المثلى	4	1	4	4

المصدر : اعتمادا على الشكل رقم (3-32)

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bonds Test

بعد تحديد النموذج المناسب نمر إلى الخطوة الموالية و هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة المتمثلة في رصيد الميزانية العامة و سعر الصرف الفعلي الحقيقي و نصيب الفرد من الناتج المحلي و ذلك باستخدام Bonds Test .

ويجري هذا الاختبار لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار فيشر؛ ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فإنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة ل (Pasaran at al (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على المتغيرات من درجات مختلفة ، ويتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 والتي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل. (نيد، 2022-2023، صفحة 160) مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–26) اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bonds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	12.32560	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر : مخرجات Eviews 10

بعد إجراء الاختبار جاءت القيمة الإحصائية F تساوي 12.32560 و هي أكبر من القيم الحرجة عند معظم مستويات المعنوية، و عليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

قبل اعتماد هذا النموذج لابد من إجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودته لننتقل الى تحليل النتائج ومناقشتها على النحو التالي:

الفرع الأول: الاختبارات التشخيصية

أولا: جودة النموذج

من أجل دراسة جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة الشكل الوالي:

شكل رقم (3-33) القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

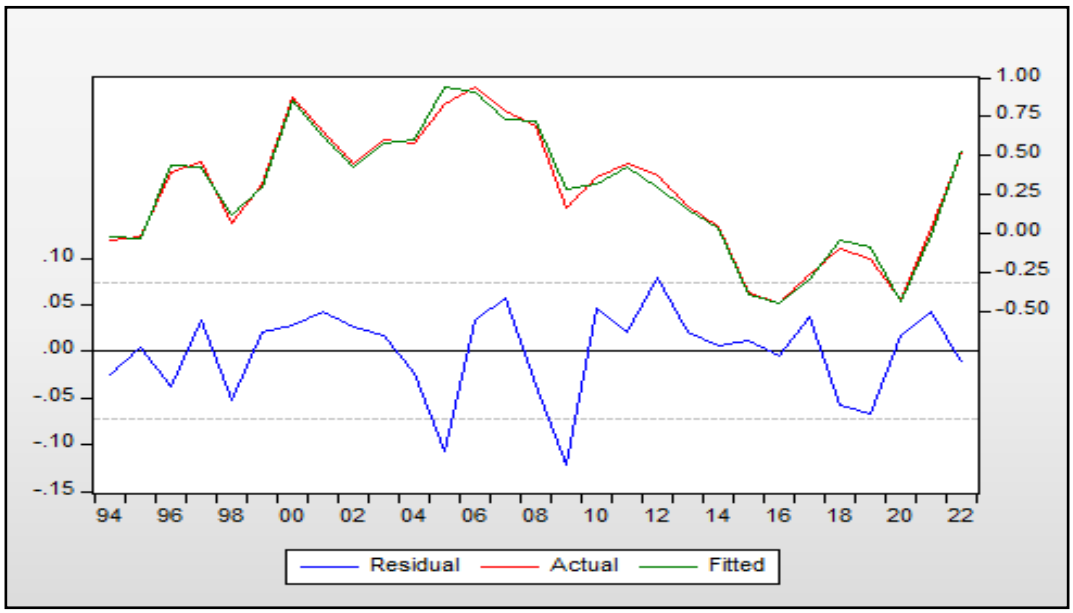

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

ما يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-33) تقارب القيم الحقيقية من المقدرة مما يبين جودة النموذج المقدر لذا يمكن الاعتماد على هذا النموذج.

ثانيا: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي

جدول رقم: (3-27) نتائج الكشف عن الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.266958	Prob. F(2,10)	0.3233
Obs*R-squared	5.862778	Prob. Chi-Square(2)	0.0533

المصدر : مخرجات Eviews 10

من نتائج الجدول رقم (3-27) يتضح أن قيمة F-statistic تساوي 1.266958 باحتمالية تساوي 0.3233 و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي لدالة النموذج المقدر.

ثالثا: اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

ومن بين الاختبارات للكشف عن تجانس التباين اختبار ARCH والذي يوضح من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: (3-28) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.185199	Prob. F(1,26)	0.6705
Obs*R-squared	0.198035	Prob. Chi-Square(1)	0.6563

المصدر : مخرجات Eviews 10

للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين فإنه يوجد العديد من الاختبارات من بينها اختبار ARCH و الذي تظهر نتائجه من خلال الجدول رقم (3-28) حيث يتضح أن قيمة F-statistic تساوي 0.18599 باحتمالية إحصائية تساوي 0.6705 و هي أكبر من مستوى معنوية 5% و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

قدم هذا الاختبار كل من جارك وبيرا سنة 1987، ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقيق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، وبخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي المعادلة وفق هذا الاختبار، وذلك برفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار، فنرفض فرضية العدم إذا كانت قيمة إحصائية JB أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع X^2 والعكس بالعكس. (خليف، 2022-2023، صفحة 165)

شكل رقم (3-34) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-bira)

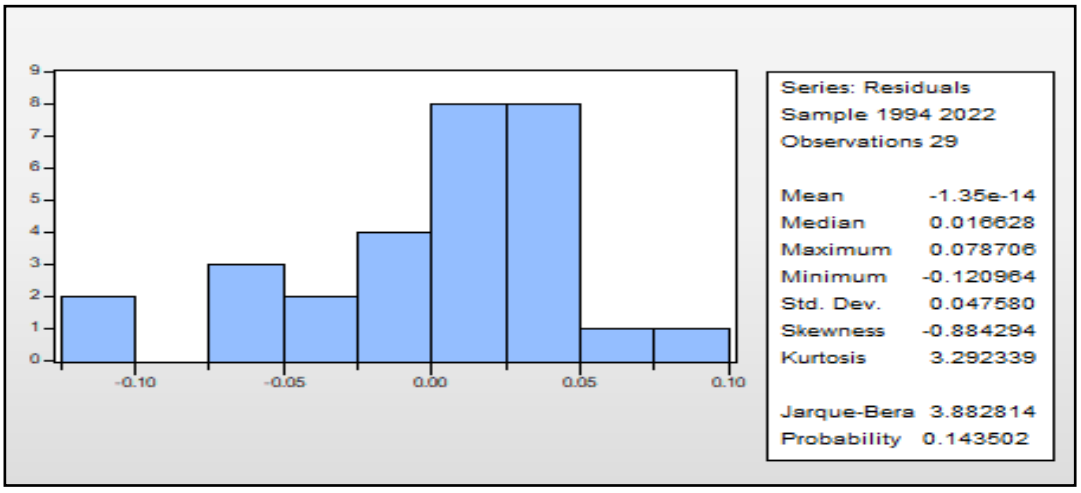

المصدر : مخرجات Eviews 10

يوضح الشكل رقم (3-34) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، حيث جاءت قيمة الاختبار مساوية قيمة J-B=3.88 و هي أقل من $\chi 2=5.99$ عند مستوى معنوية 5% كما أن Prob= 0. 14 و هي أكبر من 0.05، و عليه يمكن القول أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر

ويتم وفق اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cusum Of Squares). وهو ما يوضحه الشكل الموالي :

شكل رقم (3-35) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر

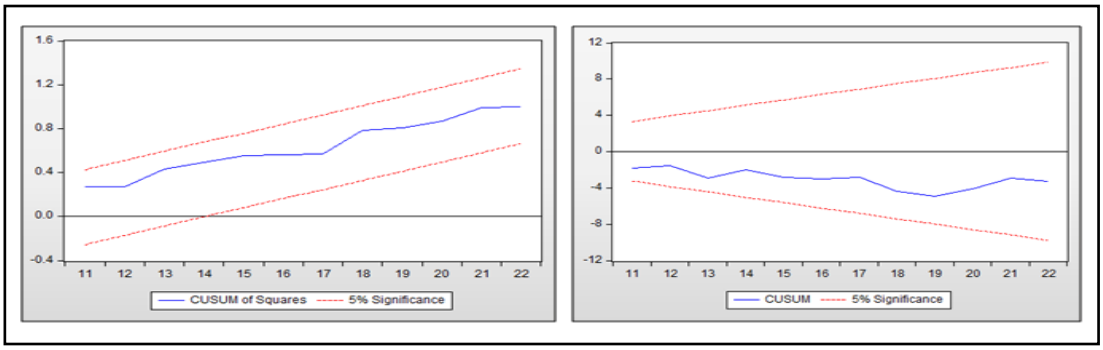

المصدر : مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل رقم (3-35) يتضح أن معلمات النموذج المقدر مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) بداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ والتحليل الاقتصادي للنتائج

بعد إيجاد العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة التابع والمستقل نقوم بتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل باستخدام نموذج ARDL وهو ما يوضحه الجدولين المواليين:

أولا: تقدير العلاقة طويلة الأجل

جاءت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

جدول رقم (3-29) نتائج تقدير النموذج في الاجل الطويل:

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTR	2.372234	0.114970	20.63358	0.0000
LREER	1.257087	0.303047	4.148156	0.0014
LPER	1.211783	0.320145	3.785103	0.0026
C	-21.14439	5.467129	-3.867550	0.0022

EC = LTB - (2.3722*LTR + 1.2571*LREER + 1.2118*LPER -21.1444)

المصدر : مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول رقم (3-29) نلاحظ أن :

– وجود أثر موجب و ذو معنوية لرصيد الميزانية على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع رصيد الميزانية العامة بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 2.37%. وهو ما يتوافق مع الاقتصاد الجزائري حيث كلما ارتفع رصيد الميزانية العامة معناه ارتفاع قيمة الإيرادات المتولدة من صادرات المحروقات أي الجباية البترولية وبالتالي ارتفاع رصيد الميزان التجاري أما في حالة انخفاض رصيد الميزانية العامة فمعناه ارتفاع قيمة النفقات العامة المستخدمة غالبا في ميزانية التجهيز التي تؤدي الى زيادة الواردات في ظل ضعف المنتوج الوطني ومنه انخفاض رصيد الميزان التجاري.

– وجود أثر موجب و ذو معنوية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0014) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و الميزان التجاري في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1.25%. وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين سعر الصرف وقيمة العملة المحلية أي ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وهو ما يوافق المنطق الاقتصادي.

– وجود أثر موجب و ذو معنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0026) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1.21%. وهذا في ظل الاقتصاد الجزائري الذي تعد أغلب صادراته من قطاع المحروقات فهي تلعب دورا أساسيا في تحديد الدخل الى جانب ضعف صادرات خارج المحروقات والتي تعد نسب مساهمتها ضئيلة.

ويمكن كتابة معادلة الأجل الطويل كالاتي:

$$EC=LTB-(2.3722*LTR+1.2571*LREER+1.2118*LPER-21.1444)$$

ثانيا: تقدير العلاقة قصيرة الاجل

أما نتائج العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) فقد جاءت ضمن الجدول رقم (3-30):

جدول رقم (3-30) نتائج تقدير النموذج في الاجل القصير:

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LTB)
Selected Model: ARDL(4, 4, 1, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/24 Time: 20:47
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTB(-1))	0.374774	0.112061	3.344377	0.0058
D(LTB(-2))	0.253669	0.126543	2.004608	0.0681
D(LTB(-3))	-0.207682	0.106410	-1.951711	0.0747
D(LTR)	1.729124	0.101265	17.07520	0.0000
D(LTR(-1))	-1.125584	0.245461	-4.585588	0.0006
D(LTR(-2))	-0.809689	0.192937	-4.196650	0.0012
D(LTR(-3))	-0.233996	0.149037	-1.570060	0.1424
D(LREER)	0.565672	0.285306	1.982683	0.0708
D(LPER)	5.671809	0.669290	8.474367	0.0000
D(LPER(-1))	0.558890	0.767085	0.728590	0.4802
D(LPER(-2))	-4.567041	0.656499	-6.956664	0.0000
D(LPER(-3))	-5.083454	1.041988	-4.878613	0.0004
CointEq(-1)*	-1.580352	0.174339	-9.064805	0.0000

R-squared	0.970306	Mean dependent var	0.012743
Adjusted R-squared	0.948035	S.D. dependent var	0.276112
S.E. of regression	0.062942	Akaike info criterion	-2.391360
Sum squared resid	0.063387	Schwarz criterion	-1.778434
Log likelihood	47.67472	Hannan-Quinn criter.	-2.199399
Durbin-Watson stat	1.956358		

المصدر : مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول رقم (3-30) نلاحظ أن :

– وجود أثر موجب و ذو معنوية لرصيد الميزانية على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى القصير، حيث كلما ارتفع رصيد الميزانية العامة بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1.72% و هذه النتيجة مطابقة لاتجاه العلاقة في الأجل الطويل .

– وجود أثر موجب لسعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الأجل القصير حيث كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزانية العامة بـ 0.56%، لكنه غير معنوي و بالتالي لا يوجد تأثير لسعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الأجل القصير. وهذا ما يتوافق مع اقتصاد الجزائر وذلك لعدم مرونة كل من الواردات والصادرات الجزائرية إذ تمثل صادرات المحروقات النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات والتي تقوم بالدولار.

- وجود أثر موجب و ذو معنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري في المدى القصير، حيث كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 5.67%، و هذه النتيجة مطابقة لاتجاه العلاقة في الأجل الطويل .

- أظهرت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل أن حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1) سالب (1.580352-) و معنوي و يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الخطأ الذي يظهر في الأجل القصير يعود إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل بسرعة تعديل 158.03% .

- نلاحظ أن معامل التحديد R- squared = 0.970303 و Adjusted R- squared = 0.948035 و هذا ما يعني أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ما يلي:

-في ظل التطور المالي والمحاسبي والنقائص التي يشهدها قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 قامت الجزائر بإصلاح ميزانياتي تمثل في إصدار قانون عضوي 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

-نتيجة لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية واعتماده على النفط تبقى أغلب إيرادات الميزانية العامة من الجباية النفطية الى جانب عدم مرونة الجهاز الانتاجي جعل أغلب صادرات الجزائر من المحروقات.

-بينت الدراسة التحليلية وجود العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022 وذلك من خلال العلاقة الطردية بين النفقات العامة والواردات بالمقابل وجود العلاقة الطردية بين الإيرادات العامة والصادرات.

-أثبتت الدراسة القياسية وجود العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2022 في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع رصيد الميزانية العامة بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 2.37%، وأن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى القصير.

الخـــاتمة

الخاتمة

حظي موضوع عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري والعلاقة بينهما باهتمام الاقتصاديين والباحثين ما أثار الجدل حول طبيعة هذه العلاقة لذا جاءت هذه الدراسة لتحليل وقياس العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، وهي فترة شهدت قيام الحكومة الجزائرية بإصلاحات جذرية والتوجه نحو اقتصاد السوق منذ سنة 1990 في ظل الاختلالات التي خلفتها أزمة 1986 واللجوء الى صندوق النقد الدولي لتسجل الجزائر ومنذ سنة 2000 وضعية مالية جيدة مكنتها من تنفيذ برنامج تنموي ضخم جراء انتعاش أسعار النفط ليتفاقم عجز الميزانية العامة ويسجل الميزان التجاري عجز متتالي منذ سنة 2015 وذلك نتيجة تأثير الأزمة النفطية سنة 2014 وهو ما يؤكد درجة تبعية اقتصاد الجزائر للمورد الوحيد وهو النفط ليشهد العالم أزمة صحية كوفيد 19 أدخلت الاقتصاد العالمي في أزمة جديدة أثرت على المبادلات التجارية العالمية، والجزائر لم تكن في منأى عن هذه التأثيرات، لذا حاولنا الالمام بالجوانب النظرية الى جانب بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 لنصل الى النتائج التالية:

أولا-نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- يختلف تفسير وجود العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة في من يرى وجود علاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة للدولة (فرضية كينز) ، ومن يرى عدم وجود علاقة بين العجزين (التكافؤ الريكاردي)، الى جانب تفسير طبيعة العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة العلاقة في ظل اقتصاديات الدول النفطية.

- تبنت الحكومة الجزائرية إصلاح ميزانياتي في ظل قانون عضوي 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 الذي نص على مجموعة من الآليات الجديدة ليشكل قفزة نوعية في رقابة وتسيير الميزانية العامة للدولة.

- أظهر تحليل تطور الصادرات خلال الفترة 1990-2022 الاختلال الهيكلي في بنية الصادرات من خلال سيطرة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في ظل التقلبات التي يشهدها سعر النفط بين الايجابية والسلبية بالمقابل شكلت صادرات خارج المحروقات نسب ضئيلة وهذا يرجع الى طبيعة الاقتصاد الريعية.

- أظهر تحليل تطور الواردات خلال الفترة 1990-2022 القفزة النوعية وبقيم كبيرة للواردات ومنذ سنة2000 نتيجة ارتفاع حجم النفقات وعجز الانتاج المحلي على تلبية الطلب ،في ظل تنفيذ سياسة مالية توسعية والانطلاق في برامج تنموية متعددة السنوات.

– أظهر تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990–2022 أنه سجل فائض بقيم كبيرة منذ سنة 2000 مقارنة بالفترة 1990–1999 أين سجل خلالها فائض باستثناء سنتي 1995 و1996، وذلك كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي نتج عنه ارتفاع صادرات المحروقات، ليدخل في عجز متتالي خلال الفترة 2015–2020 كنتيجة لانهيار أسعار النفط في ظل الأزمة النفطية 2014 والأزمة الصحية جائحة كورونا19، ليسجل فائض سنتي 2021 و2022 في ظل عودة النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط.

– أظهر تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990–2022 الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة مع سيطرة نفقات التسيير على اجمالي النفقات، خاصة بداية الألفية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط وتنفيذ عدة برامج تمثلت في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) وبرنامج توطيد النمو (2010–2014) والبرنامج الخماسي (2015–2019) (الذي تم غلقه) لتتبع سياسة ترشيد الانفاق منذ سنة 2015 مع انخفاض أسعار النفط نتيجة الازمة النفطية نهاية سنة 2014.

– أظهر تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990–2022 أنه ورغم الإصلاحات التي كانت تهدف الى رفع مساهمة الجباية العادية إلا أن الدراسة بينت سيطرت إيرادات الجباية النفطية على إجمالي الإيرادات والتي تميزت بعدم الاستقرار كنتيجة لتقلبات أسعار النفط.

– أظهر تحليل تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1990–2022 أن رصيد الميزانية العامة للدولة تراوح بين الفائض والعجز خلال الفترة 1990–1999، كما سجل رصيد الميزانية العامة لفائض خلال الفترة 2000–2008 ، بينما سجل عجز خلال الفترة 2009–2022، وهذا نتيجة لتقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترات مما جعل الميزانية العامة رهينة لتقلبات إيرادات الجباية النفطية وبالمقابل ارتفاع في حجم الانفاق العام.

– أظهر تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1990–2022 وجود علاقة طردية بين بنود الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة وذلك من خلال العلاقة الطردية بين النفقات العامة والواردات بالمقابل وجود العلاقة الطردية بين الإيرادات العامة والصادرات.

– بين اختبار فيليبس بيرون (PP) أن السلاسل الزمنية تحتوي على مزيج من I(0) و I(1) و بالتالي الطريقة الأنسب لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة هي منهجية ARDL.

– بين اختبار الحدود Bonds Test وجود علاقة تكامل مشترك بين الميزان التجاري و الميزانية العامة وسعر الصرف الفعلي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

– بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لرصيد الميزانية على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى الطويل.

– بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0014) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و الميزان التجاري في المدى الطويل.

– بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0026) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري في المدى الطويل.

– بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لرصيد الميزانية على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى القصير.

– بينت الدراسة وجود أثر موجب لسعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الأجل القصير حيث كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزانية العامة بـ 0.56%، لكنه غير معنوي و بالتالي لا يوجد تأثير لسعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الاجل القصير.

– بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري في المدى القصير.

–أظهرت الاختبارات التشخيصية جودة النموذج.

ثانيا–اختبار الفرضيات

يمكن اختبار صحة الفرضيات كالاتي:

–الفرضة الأولى: يؤثر سلبيا رصيد الميزانية العامة في رصيد الميزان التجاري بالجزائر خلال الفترة 1990–2022 .

حيث بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لرصيد الميزانية العامة على رصيد الميزان التجاري ، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري و رصيد الميزانية العامة في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع رصيد الميزانية العامة بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 2.37%.

وهو ما يتوافق مع الاقتصاد الجزائري حيث كلما ارتفع رصيد الموازنة العامة معناه ارتفاع قيمة الإيرادات المتولدة من صادرات المحروقات أي الجباية النفطية وبالتالي ارتفاع رصيد الميزان التجاري أما في حالة انخفاض رصيد الميزانية العامة فمعناه ارتفاع قيمة النفقات العامة المستخدمة غالبا في ميزانية التجهيز التي تؤدي الى زيادة الواردات في ظل ضعف المنتوج الوطني ومنه انخفاض رصيد الميزان التجاري. وهناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة و الميزان التجاري في المدى القصير،

حيث كلما ارتفع رصيد الموازنة العامة بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1.72% و هذه النتيجة مطابقة لاتجاه العلاقة في الأجل الطويل . **وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.**

–الفرضية الثانية: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0014) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي و الميزان التجاري في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1.25%. **وهو ينفي صحة الفرضية الثانية.**

–الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

بينت الدراسة وجود أثر موجب و ذو معنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0026) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري في المدى الطويل، حيث كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 1.21%. ووجود أثر موجب و ذو معنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي على رصيد الميزان التجاري، فقد قدرت نسبة المعنوية بـ (0.0000) و هي أقل من 5% مما يعني أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) و الميزان التجاري في المدى القصير، حيث كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 1% ارتفع رصيد الميزان التجاري بـ 5.67%، و هذه النتيجة مطابقة لاتجاه العلاقة في الاجل الطويل . **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

الفرضية الرابعة: العامل الرئيسي المحدد لرصيد الميزان التجاري هو رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

بينت الدراسة القياسية والتحليلية خلال فترة الدراسة أن العامل الرئيسي والمحدد لرصيد الميزان التجاري خاصة خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية متعددة السنوات أدت الى ارتفاع حجم النفقات العامة، الى جانب ضعف الانتاج المحلي أدى الى ارتفاع في حجم الواردات لتغطية الطلب المحلي المتزايد نتج عنه ارتفاع في عجز الميزان التجاري، وهذا في ظل عدم استقرار أسعار النفط . **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

ثالثا–الاقتراحات

من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في دراسة العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة في الجزائر وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن اقتراح ما يلي:

–ضرورة التنويع الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الأخرى بعيدا عن قطاع المحروقات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات في ظل التقلبات التي يشهدها سعر النفط ما يؤثر مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

–ضرورة ترشيد وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام واتباع سياسة تنموية قائمة على تعبئة الموارد المحلية والانتاج الوطني للتقليل من فاتورة الواردات.

–علاج الاختلال في هيكل الإيرادات العامة والتقليل من الاعتماد على الجباية النفطية كمورد أساسي للميزانية العامة الى جانب إحلال الجباية العادية.

–ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والميزان التجاري والميزانية العامة لتصبح أكثر فاعلية لعلاج الاختلالات الطارئة.

رابعا–آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة ومحاولة الالمام بجوانبها نجد جوانب أخرى وآفاق جديدة يمكن أن تمثل إشكاليات لدراسات أخرى تمثلت في :

–أثر الانضمام للتكتلات الاقتصادية على الاستقرار المالي الخارجي —دراسة استشرافية لحالة الجزائر–

–دراسة قياسية لأثر الانفاق العام على الميزان التجاري في الجزائر.

–أثر الإصلاح الميزانياتي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

قائـــمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ–الكتب

1- أعاد حمود القيسي. (2015). *المالية العامة والتشريع الضريبي* (الطبعة التاسعة). عمان، الأردن: دار الثقافة.

2- السيد مُحَّد أحمد السريتي 1. (2009). *التجارة الخارجية*. الدار الجامعية.

3- السيد مُحَّد أحمد السريتي 2، و أحمد فتحي خليل الخضراوي. (2017). *الاقتصاد الدولي* (الطبعة الأولى). دار فاروس العلمية الاسكندرية مصر والمكتبة المكية –العزيزية– مكة المكرمة لمملكة العربية السعودية.

4- الطاهر لطرش. (بلا تاريخ). *الاقتصاد النقدي والبنكي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5- المرسي السيد حجازي. (2009). *مبادئ الاقتصاد العام الموازنة العامة، الإيرادات العامة، القروض*. الدار الجامعية.

6- أمين صيد. (2013). *سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات* (الطبعة الأولى). بيروت: مكتبة حسن العصرية.

7- إيمان عطية ناصف. (2007). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الازاربطة: دار الجامعة الجديدة.

8- بلقاسم زايري. (2017). *المالية والتجارة الدولية ملخصات المحاضرات وتمارين منهجية الجزء الثاني*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

9- جمال الدين برقوق، و مصطفى يوسف. (2016). *الاقتصاد الدولي* (الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

10- جمال بن ساعد. (2007). *السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي دراسة مقارنة* (الطبعة الأولى). الجزائر: دار الخلدونية.

11- جمال لعمارة 1. (2004).*أساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة* (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

12- جمال لعمارة 2. (2004). *منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر* (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع .

13- حامد عبد المجيد دراز. (2002). *السياسات المالية*. الدار الجامعية.

14- خالد أحمد المشهداني، و إبراهيم نبيل الطائي. (2015). *مدخل الى المالية العامة*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

قائمة المصادر والمراجع

15- خالد شحادة الخطيب، و زهير أحمد شامية. (2003).*أسس المالية العامة* (الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر.

16- خليفي عيسى. (2011). *هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

17- دريد كامل آل شبيب. (2011). *المالية الدولية* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

18- رانيا محمود عمارة 2. (2015). *المالية العامة (الإيرادات العامة)* (الطبعة الأولى). مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

19- رانيا محمود عمارة 1. (2016). *العلاقات الاقتصادية الدولية* (الطبعة الأولى). مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

20- رجاء الربيعي. (2013). *دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي*. عمان، الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع.

21- رمزي زكي. (2000). *انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي*. دمشق، سوريا: دار المهدي.

22- زينب حسن عوض الله 2. (1998). *الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)*. الدار الجامعية للطباعة والنشر.

23- زينب حسن عوض الله 1. (2004). *الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية*. الازاربطية: دار الجامعة الجديدة.

24- سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). *المالية العامة مدخل تحليلي*. الدار الجامعية.

25- سعيد علي العبيدي. (2011). *اقتصاديات المالية العامة*. الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون.

26- سمير فخري نعمة. (2011). *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات*. عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.

27- سوزي عدلي ناشد. (2008). *أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)* (الطبعة الأولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

28- شعيب بونوة، و زهرة بن يخلف. (2010). *مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

قائمة المصادر والمراجع

29- شقيري نور موسى، محمد عبد الرزق الحنيطي، صالح طاهر الرزقان، و عبد الله يوسف سعادة. (2012). *التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية* (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

30- صالح تومي. (بلا تاريخ). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)*. دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.

31- صالح مفتاح. (2005). *النقود والسياسة النقدية (المفهوم- الأهداف – الأدوات)*. القاهرة: دار الفجرللنشر والتوزيع.

32- صبرينة كردودي 3. (2007). *تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية مقارنة* (الطبعة الاولى). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

33- صبرينة كردودي 2، و سهام كردودي. (2017). *ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي*. عمان، الاردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

34- طارق فاروق الحصري. (2010). *الاقتصاد الدولي* (الطبعة الأولى). مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

35- طارق يوسف حسن جابر. (2012). *السياسة التجارية في النظام الاقتصادي الاسلامي دراسة مقارنة* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع .

36- طاهر الجنابي. (بلا تاريخ). *علم المالية العامة والتشريع المالي*. دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

37- عادل فليح العلي 2. (2007). *المالية العامة والتشريع المالي الضريبي* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

38- عادل فليح العلي 1. (2010). *مالية الدولة*. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

39- عباس محمد نصر الله. (2015). *المالية العامة والموازنة العامة* (الطبعة الأولى). مكتبة زين الحقوقية والأدبية.

40- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي. (2015). *المالية العامة والموازنة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة*. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث .

41- عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، و محمد جابر حسن. (2005). *الاقتصاد الدولي*. جامعة الاسكندرية: قسم الاقتصاد.

42- عبد الرزاق بن زاوي. (بلا تاريخ). *سعر الصرف الحقيقي التوازني*.

قائمة المصادر والمراجع

43- عبد الرزاق محمود. (2010). *الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

44- عبد الغفور إبراهيم أحمد. (2013). *مبادئ الاقتصاد والمالية العامة* (الطبعة الأولى). الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

45- عبد القادر السيد متولي. (2011). *الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات* (الطبعة الأولى). عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

46- عبد المجيد قدي. (2017). *المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية* (الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

47- عرفات تقي الحسني. (1999). *التمويل الدولي* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر.

48- عطية المهدي الفيتوري. (1988). *الاقتصاد الدولي*. منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

49- علي زغدود. (2005). *المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

50- علي مُحَمَّد خليل، و سليمان أحمد اللوزي. (2001). *المالية العامة*. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

51- غازي حسين عناية. (2003). *أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الاسلامي*. مؤسسة شباب الجامعية.

52- فتحي أحمد ذياب عواد. (2013). *اقتصاديات المالية العامة* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.

53- فليح حسن خلف 1. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.

54- فليح حسن خلف 3. (2001). *المالية العامة* (الطبعة الأولى). عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

55- فليح حسن خلف 2. (2017). *مدخل الى المالية العامة* (الطبعة الأولى). الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

56- فهمي محمود شكري. (1990). *الموازنة العامة ماضيها حاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق* (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

57- لحسن دردوري 1، و الأخضر لقليطي 1. (2019). *أساسيات المالية العامة*. مصر: دار حميثرا للنشر.

58- لحلو موسى بوخاري. (2010). *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي* (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

59- مازن عبد السلام أدهم. (2007). *العلاقات الاقتصادية الدولية* (الطبعة الأولى). طرابلس: منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتاليف والترجمة والنشر.

60- ماهر ظاهر بطرس، و نشأت إدوار ناشد. (بلا تاريخ). *الاقتصاد الدولي*.

61- مجدي شهاب. (2004). *أصول الاقتصاد العام، المالية العامة*. الازاربطة: دار الجامعة الجديدة.

62- مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

63- مُحَمَّد البنا. (2009). *اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث*. الدار الجامعية.

64- مُحَمَّد الصغير بعلي، و يسري أبو العلا. (2003). *المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)*. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

65- مُحَمَّد العربي ساكر. (2006). *محاضرات في الاقتصاد الدولي* (الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

66- مُحَمَّد خصاونة. (2014). *المالية العامة النظرية والتطبيق* (الطبعة الأولى). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

67- مُحَمَّد راتول. (2018). *الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

68- مُحَمَّد سلمان سلامة. (2015). *الإدارة المالية العامة*. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

69- مُحَمَّد شاكر عصفور. (2008). *أصول الموازنة العامة* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

70- مُحَمَّد ضيف الله القطابري. (2011). *دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية (نظرية-تحليلية-قياسية)* (الطبعة الأولى). عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

71- مُحَمَّد طاقة، و هدى العزاوي. (2007). *اقتصاديات المالية العامة* (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

72- مُحَمَّد عباس محرزي. (2003). *اقتصاديات المالية العامة ، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

73- مُحَمَّد عمر أبو دوح. (2006). *ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة*. الاسكندرية : الدار الجامعية.

74- محمود حامد محمود. (2017). *اقتصاديات التجارة الخارجية* (الطبعة الأولى). مصر: دار حميثرا للنشر.

75- محمود حسين الوادي. (2007). *مبادئ المالية العامة* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

76- محمود رياض عطية. (1969). *موجز في المالية العامة*. مصر: دار المعارف.

77- مسعود مجيطنة. (2013). *دروس في المالية الدولية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

78- مصطفى الفار. (2001). *الإدارة المالية العامة* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

79- ميثم صاحب عجمان، و مُحَمَّد علي مسعود. (2015). *المالية العامة بين النظرية والتطبيق* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.

80- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، و منجد عبد اللطيف الخشالي. (2017). *المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة* . عمان ، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع .

81- هجير عدنان زكي أمين. (2019). *الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات* (الطبعة الأولى). مكتبة الجامعة الشارق، إثراء للنشر والتوزيع الاردن.

82- هشام محمود الأقداحي. (2009). *العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

83- هشام مصطفى الجمل. (2007). *دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية* (الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

84- هوشيار معروف. (2006). *تحليل الاقتصاد الدولي* (الطبعة الأولى). عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

85- هيل عجمي جميل الجنابي. (2014). *التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية* (الطبعة الأولى). عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.

ب–الرسائل والأطروحات

1- أحمد بوجلال. (2016–2017). عصرنة الميزانية العامة للدولة وأهميتها في المالية العامة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة عمار ثليجي–الأغواط.

2- أحمد بيرش. (2018-2019). *الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 3.

3- أسماء صوان. (2019-2020). أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-.

4- أكرم حزي. (2021-2022). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تحليلية-قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2019 (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

5- أمين تمار. (2018/2017). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري-حالة الجزائر- للفترة "1986-2015" (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2.

6- بلعباس عز الدين بسيسة. (2022-2023). ترشيد الانفاق العام كآلية للحد من عجز الميزانية العامة -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية المركز الجامعي مرسليعبد الله تيبازة.

7- جمال مساعدية. (2018-2019). أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

8- خديجة بوقنغور. (2020-2021). تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة (أطروحة دكتوراه). الجزائر : معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة .

9- روميصاء موساوي. (2019-2020). دراسة السياسة المالية المنتهجة في تغطية عجز الميزانية العامة دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة من 1970 الى 2017 (أطروحة دكتوراه). الجزائر: مدرسة الدراسات العليا التجارية.

10- سلام كاظم شاني. (2011). تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1988-2009 (رسالة ماجستير). العراق: كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد جامعة كربلاء.

11- سلمى دوحة. (2014-2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه). الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة.

12- سليمة بن زغمة. (2019-2020). العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري للفترة 2002-2017 (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجرية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

13- سمية حاجي. (2015-2016). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014.(أطروحة دكتوراه) الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

14- شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3.

15- شعيب يونس. (2015-2016). الصكوك الاسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية الشريعة والاقتصاد قسم الاقتصاد والإدارة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية.

16- صبرينة كردودي 1. (2013-2014). *ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة مُحَّد خيضر بيكرة.

17- صفا نيد. (2022-2023). المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) - دراسة تحليلية وقياسية- (أطروحة دكتوراه) . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

18- عائشة خليف. (2022-2023). أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

19- عبد الحفيظ يحياوي 1. (2015-2016). إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة الفترة (1980-2014) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة الجزائر3.

20- فطيمة نسمن. (2020-2021). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد ابن باديس.

21- كريم بروشة. (2018-2019). دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016) (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

22- كفية قسميوري. (2020-2021). أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة). (أطروحة دكتوراه).الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

23- كمال بوالشعير. (2020-2021). الحاجات العامة وترشيد الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية -قسنطينة-.

24- كوثر إبراهيم علي. (2016). العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في سورية (رسالة ماجستير). سورية: كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية جامعة حلب.

25- لحسن دردوري 2. (2013-2014). سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

26- ليندة بخوش. (2021-2022).أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020).(أطروحة دكتوراه) الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 1- الحاج لخضر-.

27- مُحَّد سليمان الطراونة. (2012). العجز التوأم دراسة حالة الاردن للفترة (1980-2010) (رسالة ماجستير). عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة.

28- محمود حسين علي عيسى. (2020). تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني 1995-2018) (أطروحة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.

29- مريم زغاشو. (2021-2022). آليات ترشيد سياسة الانفاق العام في ظل التقلبات الاقتصادية دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

30- مصطفى مراد. (2018-2019). واقع وافاق الميزان التجاري في ظل الإنظمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي -الاغواط-.

31- نرمان علوي شمس. (2020-2021). *أثر الاصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018) (أطروحة دكتوراه)*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة.

32- نريمان رقوب. (2017-2018). دور حوكمة الانفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية -دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة(أطروحة دكتوراه). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف-1-.

ج-المجلات

1-أحمد ضيف، و ميلود وعيل. (2020). علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر (اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990-2017). *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23*(02).

2-أحمد عاشور. (أكتوبر, 2022). محددات عجز الموازنة في مصر : 1999-2022. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، 1*(4).

3-السبتي وسيلة، مُحَمَّد لمين علون، و حليمة عطية. (2019). عجز الموازنة وطرق تمويله في الاقتصاد. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، 5*(1).

4-الطاهر جليط، و نور الدين بن شنوفي. (أفريل, 2020). العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل اقتصاد نفطي حالة الجزائر -دراسة قياسية-. *مجلة مجاميع المعرفة، 06*(01).

5-إلهام آيت بن اعمر. (2021). التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العامة. *مجلة المؤسسة، 10*(1).

6-إلياس كشاوي. (مارس, 2022). استراتيجية إرساء أسلوب الموازنة العامة حسب البرامج والأهداف في الجزائر ضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15-الدوافع والمنافع-. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 07*(01).

7-أمين صابة، و كمال بن موسى. (2020). دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد 18-15 وأهميته في تحسين اداء القطاع العام الجزائري. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 08*(01).

8-أمينة صادقي، و عبد المجيد قدي . (31 12, 2018). تحديات إدماج الصكوك الاسلامية في السوق المالي لتمويل البنى التحتية في الجزائر. *ابعاد اقتصادية، 8*(2).

9-إيمان عبدوس. (2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24*(1).

10-جابر جاسم مُحَمَّد الجابر، و رجاء عبد الله عيسى. (2019). أثر إيرادات النفط الخام في تحديد طبيعة العجز المزدوج في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015). *مجلة الاقتصادي الخليجي، 35*(40).

11-جمال محمود عطية عبيد، شيماء مُحَمَّد وهبة، و ناهد طه مُحَمَّد حشيش. (2023). عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 34*(4).

12-حسين كردي عيسى، و بشار أحمد العراقي. (2018). العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت انموذجا 1980-2016. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4*(44).

13-حنان زلاقي، و نور الدين قدوري. (ديسمبر, 2019). التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم -إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري-. *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، 02*(01).

14-خالد عبد الحميد حسانين. (2022). " العجز التوأم" دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (1975-2020). *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23*(2).

15-خناطلة براهيم، و نادية خلفة. (2020). ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 07*(01).

16-دحمان بريبي، و ناريمان بن عياد. (31 12, 2021). العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7*(2).

17-دليلة بن عمارة، و نور الدين طويل شريف. (سبتمبر, 2018). صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000-2017). *المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، 5*(2).

18-راضية دنان. (31 12, 2012). عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول). *مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 9*(2).

19-رشا خالد شهيب، إسراء عبد فرحان، و شيماء فاضل مُحَمَّد. (2020). قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (1980-2018) باستخدام منهجية (Engle-Granger). *مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، 16*(45).

20-سارة بوسيس، و أحمد ضيف. (19 01, 2020). سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة (2000-2017). *مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 12*(1).

21-سامية خليفي، و عاشور بدار. (2019). دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009-2017. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12*(2).

22-سعاد بن مسعود، و الحدي نجوية. (2020). أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1896-2016). *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 6*(1).

23-سعيدة لقوي. (2020). تطبيق الصكوك الاسلامية المالية في تمويل عجز الميزانية العامة-الصكوك السيادية للسودان نموذجا-. *مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، 05*(01).

24-سليم العمراوي، صراح بن لحرش، و عبد الكريم حساني. (2021). مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالجزائر -باستخدام مربع كالدور السحري للفترة2000/2019. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6*(2).

25-سمير أوسعيد، و أحمد رجراح. (2021). دور صناديق الثروة السيادية في مواجه أزمة Covid19. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24*(1).

26-شافية كتاف. (2014). أهمية الصكوك الاسلامية في تنشيط الأسواق المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(14).

27-صابرين عدنان والي، و إيمان علاء كاظم. (31 7, 2020). أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018). *مجلة حمورابي للدراسات، 8*(35).

28-عائشة بوبريمة، و أمين عويسي. (05 08, 2020). أهمية الصكوك الإسلامية في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية -البحرين-. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية -قسنطينة الجزائر-، 34*(1).

29-عبد الحفيظ يحياوي 2. (20 03, 2015). علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة للفترة 2008-2013. *مجلة دفاتر اقتصادية، 6*(1).

30-عبد الصمد سعودي. (ديسمبر, 2019). دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018). *مجلة دراسات اقتصادية، 6*(2).

31-عبد الغني بوشرى، و حاج موسى منصوري. (30 06, 2016). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات 1985- 2014 باستعمال منهج ARDL. *التكامل الاقتصادي، 4*(2).

32-عبد القادر جلال. (01 04, 2014). الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة الجزائر-. *مجلة دراسات اقتصادية، 8*(1).

33-عثمان مداحي. (2020). دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العام. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16*(24).

34-عزازي عماد، و مُحَمَّد بولصنام. (اكتوبر, 2020). العجز الموازني في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000-2019). *مجلة دراسات وابحاث، 12*(4).

35-عطاالله بن مسعود، و حميد عمور. (2019). تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016). *مجلة دفاتر اقتصادية، 11*(2).

36-علي أحمد درج الدليمي، و فيصل غازي فيصل الدليمي. (2019). العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 11*(24).

37-عماد سليمان شريف مُحَمَّد. (2020). أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان: دراسة تحليلية للفترة (1976-2016). *مجلة امبارك، 11*(37).

38-عمروش شريف. (31 12, 2016). طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري. *مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، 11*(15).

39-فاطمة الزهراء خبازي. (2016). إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها. *مجلة الاقتصاد الجديد، 02*(15).

40-فاطمة مفتاح. (جوان, 2016). الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية. *مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع*.

41-فايزة يوب. (2019). سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية، 13*(3).

42-فتيحة مختاري، و بلحاج فراجي. (فيفري, 2018). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها. *مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، 2*(1).

43-فريدة عزازي. (15 03, 2011). المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 48*(1).

44-فؤاد محفوظي، الطاهر شليحي، و مصطفى مختاري. (2019). العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018). *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12*(2).

45-كوثر صخراوي، و مريم بالاطرش. (2022). آليات تفعيل الرقابة البرلمانية على الأموال العمومية في الجزائر ضمن القانون العضوي 18-15 والمتعلق بقوانين المالية. *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12*(1).

46-لحسن دردوري 4. (01 08, 2012). السياسة الانفاقية ودورها في الترشيد الاقتصادي. *دراسات اقتصادية، 6*(2).

47-لحسن دردوري 3. (12 12, 2013). عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 7*(2).

48-لحسن دردوري 5، و الأخضر لقليطي 2. (سبتمبر, 2017). الموازنة العامة في التشريع الجزائري. *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية السياسية، السابع*.

49-لخضر بن علية. (2023). تكريس ميزانية مستدامة من خلال تطبيق أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 09*(01).

50-مبارك قرقب، و مريمة لكطاسي . (2021). مقاربات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات -حالة الجزائر-. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 10*(2).

51-مُحَمَّد الأمين عسول، و زحاف حبيبة. (افريل, 2022). أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من:2000 الى 2014. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 6*(1).

52-مُحَمَّد مباني. (2020). احتياطات الصرف واستعمال صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018). *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 09*(01).

53-مُحَمَّد هاني، و ياسين مراح. (مارس, 2018). حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10-. *مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية*(الرابع).

54-ممدوح الخطيب الكسواني. (يوليو, 2001). العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية. *سلسلة اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 6*.

55-منال بن شيخ، و سعيدة خواثرة. (30 6, 2020). واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر. *مجلة أوراق اقتصادية، 4*(1).

56-نادية العقون، و سامية مقعاش. (2020). قياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019). *مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، 10*(2).

57-ناصر بوجلال، و كمال ديب. (2019). التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12*(1).

58-نريمان علوي شمس، و عبد الرزاق بن الزاوي. (جوان, 2020). أثر إصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1995-2018)-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 01*.

59-نسرين كزيز 1، و لخضر مرغاد. (جوان, 2017). آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر -دراسة تحليلية (2017/2000). *مجلة العلوم الانسانية -جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة*(47).

60-نسرين كزيز 3، و مختار حميدة. (1 07, 2018). آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار اسعار النفط - دراسة حالة الجزائر-. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، العدد الاقتصادي 35*(1).

61-نسرين كزيز 2، و مختار حميدة. (1 12, 2018). ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017). *مجلة الابداع، 8*(1).

62-نشوى مُحَمَّد عبد ربه. (2019). العجز التوأم دراسة حالة مصر للفترة (1975-2018). *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 39*(2).

63-نعيمة برودي. (ديسمبر, 2020). دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة 2000-2019. *مجلة ميلاف للبحوث والادراسات، 6*(2).

64-نوال باهي، و فريد ايمن. (15 سبتمبر, 2018). الصكوك المالية الإسلامية كبديل متاح لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل الاوضاع الراهنة. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 2*(2).

65-هجيرة مكاوي، و محمد بوبكر. (أفريل, 2020). مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية 2014-2019-. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 4*(1).

66-يوسف جيلالي. (2023). تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر، مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المتمم، والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم. *مجلة الفكر القانوني والسياسي، السابع*(الثاني).

67-يوسف حاجي، بن علي قريجيج ، و محمد دحماني. (30 06, 2020). تقييم أثر تقلبات القوة الشرائية لسعر صرف اليورو دولار على مؤشرات المالية العامة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1999-2018. *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 4*(1).

د-التقارير

1- بنك الجزائر. (2003). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2002.

2- بنك الجزائر. (2006). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2005.

3- بنك الجزائر. (2008). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2007.

4- بنك الجزائر. (2010). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2009.

5- بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2012.

6- بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2013.

7- بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2015.

8- بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2016.

9- بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2017.

10- بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2018.

11- بنك الجزائر. (2020). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2019.

12- بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2020.

13- بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي لسنة 2022.

هـ–القوانين والأوامر

1- قانون رقم 90-21. (15 اوت, 1990). قانون متعلق بالمحاسبة العمومية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35 المؤرخة في 15 أوت 1990.

2- قانون رقم 03-22. (28 ديسمبر, 2003). يتضمن قانون المالية لسنة 2004. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد83 المؤرخة في 29 ديسمبر 2003.

3- قانون رقم 16-17. (28 ديسمبر, 2016). قانون المالية لسنة 2017. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016.

4- قانون رقم 17-10. (11 اكتوبر , 2017). يتمم الامر رقم 03-11المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57 المؤرخة في 12 أكتوبر 2017.

5- قانون رقم 2000-02. (27 يونيو, 2000). قانون المالية التكميلي لسنة 2000. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الععد 37 المؤرخة في 28 يونيو 2000.

6- قانون رقم 21-16. (2021). يتضمن قانون المالية لسنة 2022. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 100 المؤرخة في 30 ديسمبر 2021.

7- قانون رقم 84-17. (07 جويلية, 1984). قانون يتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية رقم 28 بتاريخ 10 جويلية 1984.

8- قانون رقم 88-05. (13 جانفي, 1988). قانون المعدل والمتمم لقانون 48-17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 .

9- قانون عضوي رقم 18-15. (2 سبتمبر, 2018). قانون يتعلق بقوانين المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 53 بتاريخ 2 سبتمبر 2018*.

10- أمر 06-04 . (15 يوليو, 2006). قانون المالية التكميلي لسنة 2006. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 المؤرخة في 19 يوليو 2006.

و–التعليمة

1–التعليمة 348. (25 ديسمبر, 2014). بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

ز–المواقع الالكترونية

– (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962–2020 التجارة الخارجية):
https://**www**.**ons**.**dz**

– (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962–2020 المالية العامة):**https**://**www**.**ons**.**dz**

– بنك الجزائر : **https**: //**www**.**bank –of–algeria**.**dz**

– البنك الدولي (22.03.2024): **https**://**www**.**data**.**albankadwali**.**org**

– المديرية العامة للخزينة (22.03.2024): **https**://**dgpp**.**mf**.**gov**.**dz**

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1– Khorshed Chowdhury ، و Saleh Ali Salman Saleh .(2007) .Testing the of twin Dificits in the Presence of Trade Libiralisation: Evidence from Sri Lanka. University of Wollongong facultyof Budinessand law.

2–Ogbonna, B. B. (2014). Investigating for Twin Dificits Hypothesis in South Africa. *Developing Country Studies, Vol 4. No 10.*

الملاحق

الملحق رقم (3–1) : الايرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.191.069.477
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	95.364.049
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.207.443.422
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	453.109.392
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	20.035.075
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	343.948.793
المجموع الفرعي (1)	**2.857.860.816**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	39.884.715
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	191.216.710
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	50.000
المجموع الفرعي (2)	**231.151.425**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	490.300.000
المجموع الفرعي (3)	**490.300.000**
مجموع الموارد العادية	**3.579.312.241**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.103.909.240
المجموع العام للإيرادات	**5.683.221.481**

المصدر: (قانون رقم 21–16، 2021، صفحة 65)

الملحق رقم (3–2): اعتمادات ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	15.201.224.000
مصالح الوزير الأول	4.551.727.000
الدفاع الوطني	1.300.000.000.000
المالية	92.928.896.000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج	42.716.908.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	585.370.059.000
العدل	92.259.049.000
الطاقة والمناجم	86.329.388.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	263.950.000
المجاهدين وذوي الحقوق	232.474.088.000
الشؤون الدينية والأوقاف	30.079.668.000
التربية الوطنية	825.004.074.000
التعليم العالي والبحث العلمي	400.051.187.000
التكوين والتعليم المهنيين	60.564.109.000
الثقافة والفنون	16.097.228.000
الشباب والرياضة	45.094.954.000
الرقمنة والإحصائيات	819.770.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2.723.347.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	138.641.392.000
الصناعة	4.891.391.000
الفلاحة والتنمية الريفية	341.449.616.000
السكن والعمران والمدينة	19.612.605.000
التجارة وترقية الصادرات	20.874.651.000
الاتصال	18.515.988.000
الأشغال العمومية	16.551.330.000
النقل	11.238.541.000
الموارد المائية والأمن المائي	21.267.065.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.585.273.000
الصحة	439.422.008.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	176.128.397.000
العلاقات مع البرلمان	233.453.000
البيئة	2.752.149.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.749.210.000
الصناعة الصيدلانية	527.000.000
المجموع الفرعي	**5.050.969.695.000**
التكاليف المشتركة	1.260.562.742.000
المجموع العام	**6.311.532.437.000**

المصدر: (قانون رقم 21-16، 2021، صفحة 66)

الملحق رقم (3-3): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.210.827	4.797.017
المناجم والطاقة.....	1.755.000	1.755.000
الفلاحة والري.....	83.026.548	253.446.227
دعم الخدمات المنتجة.....	5.249.200	36.536.643
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	479.429.806	736.118.670
التربية والتكوين.....	175.979.141	228.105.205
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	43.758.179	156.962.428
دعم الحصول على سكن.....	56.492.500	196.139.325
مواضيع مختلفة.....	1.100.000.000	1.000.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.048.901.201**	**2.713.860.515**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	433.039.657
تخصيص صندوق للاستثمار لصالح الولايات الجديدة.....	—	10.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقّعة.....	400.000.000	390.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**400.000.000**	**833.039.657**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.448.901.201**	**3.546.900.172**

المطبعة الرسمية - حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 الجزائر - محطة

المصدر: (قانون رقم 21-16، 2021، صفحة 67)

الملحق رقم(3-4): التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الوحدة : مليار دج

السنة/ الصادرات	المحروقات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان اخر
1990	118.6	0.45	2.216	0.547	0.107	0.187	0.172
1991	226.8	0.957	4.077	1.227	0.124	0.403	0.001
1992	237.545	1.743	7.425	1.727	0.182	0.388	0
1993	228.12	2.265	8.077	0.356	0.038	0.695	0.001
1994	311.362	1.159	10.791	0.434	0.072	0.52	0
1995	473.064	5.233	17.886	1.616	0.084	0.568	0
1996	682.139	9.26	44.226	2.371	0.222	2.593	
1997	762.7096	1.9794	25.2574	0.4751	0.7918	0.5542	
1998	566.6161	2.0022	18.3729	0.8833	0.2356	0.7655	
1999	811.2665	2.0172	21.6853	2.9418	1.681	0.9246	
2000	1611.9736	2.6515	38.2817	2.983	1.1601	0.1657	
2001	1428.9681	2.2205	44.262	2.6646	1.9244	0.2961	
2002	1441.8716	3.3325	48.9849	3.4452	1.8128	1.7449	
2003	1850.0677	3.5592	44.0302	1.2472	0.9234	2.2259	
2004	2286.3093	5.2946	41.1112	1.2105	2.7399	0.7824	
2005	3355	5.0277	57.8405	1.7745	1.3903	0.5152	
2006	3895.7362	6.168	72.7473	1.2483	2.2618	0.8393	
2007	4121.7904	6.4132	82.2202	0.7614	1.8942	1.0837	
2008	4970.0251	7.4579	78.1254	1.5758	1.8892	35.9464	
2009	3270.2275	8.4648	64.7885	1.5825	1.5476	1.0251	
2010	4220.106	24.0069	86.2194	1.4816	0.9878	0.7857	
2011	5223.8368	26.0453	121.2657	0.994	1.2075	0.7821	
2012	5527.7365	24.4779	131.9971	1.4902	1.0278	0.6399	
2013	5057.5469	32.3007	124.219	1.1067	1.1088	0.8176	
2014	4709.6224	26.179	180.1903	0.856	0.2511	0.4992	0.0002
2015	3339.4351	23.7233	171.5399	0.7337	1.1035	0.6511	0

0.0878	3.4175	0.1771	1.4444	156.4364	36.118	3080.0352	2016
0.0027	5.9949	2.3387	1.319	165.5119	38.9846	3714.1439	2017
0	6.548	1.1913	2.5896	286.722	44.1166	4548.1113	2018
0	7.9977	3.2942	1.9685	248.2269	49.1768	3960.9847	2019
0	6.0246	7.3316	1.7035	214.3746	56.4644	2560.4727	2020

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية)

https://**www**.**ons**.**dz**

الملحق رقم (3-5) التوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الوحدة: مليار دج

السنة	المجموعة الاقتصادية الاوربية	الاتحاد الاوروبي	دول اوربا الاشتراكية	دول اوروبية اخرى	امريكا الشمالية	امريكا اللاتينية	اسيا	المغرب العربي	الدول العربية	افريقيا	باقي دول العالم
1990	71.329		2.859	16.452	23.918	2.511	1.958		3.152	0.054	0.046
1991	166.6616			12.4077	40.3733	5.5511	3.722	3.7408	0.6426	0.3419	0
1992	181.2947			8.5989	35.4749	8.6505	5.641	5.2262	0.0478	0.2669	0.0001
1993	165.1412			14.6417	41.9168	12.3338	6.9625	3.9548	0.366	0.2777	0
1994	225.8863			39.8312	58.089	8.607	7.2831	8.9395	0.259	0.6331	0
1995	323.5593				94.5861	14.1361	13.2739	11.255	0.9021	0.9072	0
1996	444.4311			84.5187	140.5638	40.9938	14.6888	13.9972	0.8656	0.7421	0.0099
1997		502.4674		55.611	153.4097	49.5365	16.8878	11.8964	1.0027	0.953	0.0031
1998		376.2915		42.399	112.4752	43.5768	5.2999	7.6554	1.1778		
1999		537.5103		48.9181	144.905	75.0581	15.1293	11.5151	4.5388	2.2694	0.6724
2000		1036.5884		124.1254	316.3625	135.0631	18.3951	19.2237	4.3088	3.1487	
2001		943.8621		85.1193	263.4998	94.0013	44.4101	21.4649	25.1657	1.0362	1.7764
2002		959.3933		86.3995	288.5886	80.0609	39.6715	19.77	20.7754	4.2517	2.281

0.0224	0.9974	27.5418	20.1484	48.0617	100.6957	486.3612	96.09		1122.1349		2003
1.7237	2.3339	374.156	32.0973	63.7052	149.7912	660.1056	111.6914		1278.5838		2004
3.0122	3.6745	46.1702	31.0716	90.9782	238.3885	956.5288	148.1473		1903.577		2005
0.0008	1.964	43.0341	37.5052	134.6785	178.1347	1343.1889	151.3825		2089.9798		2006
14.2579	47.2619	335.437	53.2729	298.5462	187.215	1594.0143	150.4761		1835.5732		2007
6.3492	23.1163	50.8689	104.3223	294.9507	193.1639	1561.1647	202.0632		2659.0204		2008
3.6275	6.8665	41.737	63.5429	262.7253	137.3548	947.921	166.6609		1717.2001		2009
2.0918	5.8526	52.8108	97.3194	319.6424	200.6249	1275.95	251.8174		2127.4782		2010
2.9653	10.6368	59.2357	115.9503	395.1888	313.6099	1433.3138	315.1057		2728.125		2011
2.6002	4.8615	75.8133	164.0426	438.2619	336.5554	1255.1637	262.9477		3147.1232		2012
6.0803	9.3949	61.9242	211.8771	444.5234	261.3782	715.0759	191.6535		3315.1923		2013
0.1216	9.576	49.749	239.7094	494.0098	250.2972	498.2555	218.1157		3157.764		2014
8.2832	8.3395	58.3266	158.1235	306.3133	172.7107	290.1572	191.4555		2343.4771		2015
19.2252	7.7984	43.2543	128.0957	257.6973	217.4957	564.6714	159.6864		1879.792		2016
21.117	13.4748	87.2784	142.0791		283.6477	461.6839	216.5017		2273.3679		2017
29.2521	15.52	90.0335	195.4164		315.13	508.6495	299.2265		2802.5002		2018
55.3585	13.3669	102.6811	221.0992		197.4115	266.8977	258.3059		2449.5649		2019
16.8539	18.3536	64.2958	189.4895		111.7279	69.9765	340.838		1534.2134		2020

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية)

الملحق رقم (3–6) التركيب السلعي للواردات خلال الفترة 1990–2020

الوحدة: مليار دج

السنة/ الواردات	المحروقات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الالت والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان اخر
1990	0.84	16.907	26.867	26.415	11.707	3.98	0.302
1991	3.393	30.86	50.555	38.966	9.888	5.572	0.007
1992	2.38	50.696	84.017	34.178	11.492	5.567	0.217
1993	2.679	47.555	98.353	40.445	12.156	3.535	0.31
1994	1.762	93.515	165.203	49.552	24.224	4.881	1.005
1995	5.138	132.962	236.944	90.345	34.397	13.002	0.405
1996	5.533	138.928	157.639	108.154	55.012	32.227	0.883
1997	7.3786	141.3586	145.2104	119.0612	51.2071	36.75	0.6137
1998	6.8694	145.4132	163.4148	127.9809	61.7664	46.9089	0.0049
1999	9.8702	145.4866	178.1866	152.6764	68.3441	56.0413	0.0679
2000	9.4275	167.0131	201.8896	163.997	90.5025	57.5	0.0955
2001	10.2714	169.9922	244.0984	193.536	82.0505	64.8556	0.0583
2002	10.8899	204.4806	296.6143	247.39	113.5285	83.8489	0.2876
2003	7.4081	203.0723	321.2807	294.5315	124.6622	96.4866	0
2004	10.8919	245.3297	376.5913	373.4311	185.4916	122.6642	0
2005	12.3364	243.101	424.5239	400.0593	273.901	139.7233	0
2006	13.3219	251.311	538.5361	397.6666	219.4252	138.28	0
2007	13.1713	314.0091	685.3814	427.5768	315.4127	161.2779	0
2008	16.1545	464.4877	940.7635	538.753	413.5386	198.336	0
2009	13.6562	391.2878	1045.0135	706.197	483.9123	214.7384	0
2010	37.46	392.5239	1103.483	747.5671	489.9882	240.768	0.0169
2011	49.4337	709.5612	1085.7955	812.5561	517.9697	267.1854	0
2012	384.293	621.0579	1148.44	683.1185	709.4035	360.1119	0.6472
2013	348.1478	656.9327	1262.6048	847.0617	778.9954	471.7019	3.1041
2014	231.9461	754.1846	1449.5514	1070.4957	767.9859	444.599	0.9456
2015	238.6842	789.2386	1669.0265	1283.0658	715.7825	493.831	3.8319

5.2732	556.4087	597.8879	1304.6214	1734.3069	779.7572	176.5217	2016
5.2927	506.3277	570.1368	1274.0177	1692.3557	842.1331	221.034	2017
2.3804	485.8264	780.4545	1261.5568	1879.997	867.2843	125.7331	2018
1.0113	480.685	602.7356	0.1097	1838.1832	825.0817	171.4677	2019
4.5421	436.2483	299.4393	957.3868	1651.4616	897.9144	116.6336	2020

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية)

https://**www**.**ons**.**dz**

الملحق رقم (3-7) التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة 1990-2020

الوحدة: مليار دج

السنة/	المجموعة الاقتصادية	الاتحاد الاوروبي	دول اوربا الاشتراكية	دول اوروبية اخرى	امريكا الشمالية	امريكا الاتينية	اسيا	المغرب العربي	الدول العربية	افريقيا	باقي دول العالم
1990	46.8550		4.1550	12.1320	12.8710	2.4470	5.4210		1.7280	0.4170	0.9920
1991	85.4609			14.4294	17.8985		9.8392	3.1153	0.7123	1.2551	2.6224
1992	119.2719			14.5983	24.7004		16.2841	4.8573	2.1984	0.4816	2.1136
1993	119.5848			13.6417	36.3768		20.8281	4.9654	1.9131	0.9975	2.9983
1994	190.0407			32.2566	62.0795		29.2659	9.3457	4.5340	1.7225	3.0638
1995	304.4512			34.1492	88.9841		44.8896	9.4545	6.3396	2.1392	5.2236
1996	311.4796			34.3464	70.4220		40.4611	6.8086	7.2016	4.1755	3.8981
1997		284.4841		47.0515	81.4070	10.9618	46.3177	1.3869	19.4946	6.9391	3.5371
1998		316.9899		54.5333	88.9874	10.8949	49.3440	1.4126	15.5551	9.9516	4.6898
1999		343.3829		62.7989	77.0029	23.2098	75.1710	2.3831	11.2575	9.0680	6.3991
2000		395.5934		76.6111	105.0262	19.3940	65.7579	3.7260	10.5754	8.9544	4.7873
2001		453.0593		89.3401	99.2698	30.2105	60.1023	5.5056	13.7612	6.6254	7.0882
2002		529.0400		108.6663	119.4112	38.7335	104.8870	10.1265	29.1067	6.9355	10.1331
2003		601.2691		130.9149	78.1302	56.3254	123.2988	9.3026	32.4064	9.6848	6.9012

9.7414	10.3390	37.0663	12.3457	189.9515	90.3697	97.7652	147.7422		719.0788		2004
12.6289	11.0820	30.9337	15.8989	242.2406	98.9479	115.9820	180.6286		785.3023		2005
18.9075	10.7810	35.7622	17.1052	273.8309	101.7779	122.9756	130.1133		847.2872		2006
16.3696	16.1273	43.0532	19.6870	375.6672	126.3958	181.2909	143.0539		995.1841		2007
21.9128	25.8325	45.7719	25.7506	545.0678	179.7927	206.6374	162.1138		1,359.1538		2008
18.8911	25.3919	79.1312	34.7617	637.8614	151.0691	176.1301	234.5587		1,497.0102		2009
16.7760	29.4901	93.9748	40.4640	730.6137	192.3187	179.9745	207.8901		1,520.3057		2010
29.7365	42.0971	128.2794	50.3158	725.7581	306.6386	176.6266	189.5125		1,793.5368		2011
30.2559	57.4327	120.6435	62.5565	815.0803	291.5875	175.2844	311.4575		2,042.7738		2012
30.2447	47.3214	191.4747	81.6752	924.3742	283.8652	219.4776	307.8756		2,282.2397		2013
41.6743	35.7676	157.7833	59.4410	1,093.3064	338.4804	267.4505	332.0314		2,393.7735		2014
51.8302	36.9973	193.3281	68.2562	1,250.9258	321.4285	333.7357	376.9983		2,559.9595		2015
44.5898	26.8241	210.2290	76.7087	1,337.3591	339.8544	307.9970	351.0147		2,460.2000		2016
64.8561	21.6118	170.1685	65.6470	1,425.5873	369.0065	268.6517	473.2823		2,252.4865		2017
51.5935	20.4452	223.1527	63.9325	1,393.6777	441.2560	246.1796	496.3231		2,466.6725		2018
46.5191	24.0688	214.9988	66.3063	1,309.7014	434.6065	237.3035	457.3855		2,225.9472		2019
38.3451	21.3787	221.8779	50.1849	1,050.7005	437.2796	240.2745	481.1219		1,821.4899		2020

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية) **https**://**www**.**ons**.**dz**

الملحق رقم(3-8) صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفائض	453,237	123,864	26,504	448,914	623,499	1,368,836	1,798,000	1,738,848	2,288,159	400,675	1,318,310
المتاحات ما قبل الاقتطاع	453,237	356,001	198,038	476,892	944,391	2,090,524	3,640,686	4,669,893	5,503,690	4,680,747	5,634,775
رأس المال الدين العام المقتطع	221,100	184,467	170,060	156,000	222,703	247,838	618,111	314,455	465,437	0	0
تسديد قرض البنك الجزائري	0	0	0	0	0	0	0	607,956	0	0	0
تمويل عجز الخزينة(*)	0	0	0	0	0	0	91,530	531,952	758,180	364,282	791,938
مجموع الاقتطاعات	221,100	184,467	170,060	156,000	222,703	247,838	709,641	1,454,363	1,223,617	364,282	791,938
الرصيد بعد الاقتطاع	232,137	171,534	27,978	320,892	721,688	1,842,686	2,931,045	3,215,530	4,280,073	4,316,465	4,842,837
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021

الفائض	2,300,320	2,535,309	2,062,231	1,810,320	552,192	98,550	0	437,412	0	526,854	682,104
المتاحات ما قبل الاقتطاع	7,143,157	7,917,011	7,695,982	7,373,831	4,960,351	2,172,396	784,458	437,412	305,500	832,354	682,104
رأس المال الدين العام المقتطع	0	0	0		0	0	0	0	0	0	0
تسديد قرض البنك الجزائري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة(*)	1,761,455	2,283,260	2,132,471	2,965,672	2,886,505	1,387,938	784,458	131,912	0	832,354	0
مجموع الاقتطاعات	1,761,455	2,283,260	2,132,471	2,965,672	2,886,505	1,387,938	784,458	131,912	0	832,354	0
الرصيد بعد الاقتطاع	5,381,702	5,633,751	5,563,511	4,408,159	2,073,846	784,458	0	305,500	305,500	0	682,104

المصدر: المديرية العامة للخزينة https://dgpp.mf.gov.dz

الملحق رقم (3–9) العلاقة بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

الوحدة: مليار دج

السنة	الجباية على النفط	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	رصيد الميزانية	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1990	76.2	152.5	136.5	16	118.6	122.279	87.018	35.261
1991	161.5	248.9	212.1	36.8	226.8	233.589	139.241	94.348
1992	193.8	311.864	420.131	-108.267	237.545	249.01	188.547	60.463
1993	179.218	313.949	476.627	-162.678	228.12	239.552	205.035	34.517
1994	222.176	477.181	566.329	-89.148	311.362	324.338	340.142	-15.804
1995	336.148	611.731	759.617	-147.886	473.064	498.451	513.193	-14.742
1996	495.997	825.157	724.609	100.548	682.139	740.811	498.326	242.485
1997	564.765	926.668	845.196	81.472	762.7096	791.7675	501.5799	290.1876
1998	378.556	774.511	875.739	-101.228	566.6161	588.8756	552.3586	36.517
1999	560.121	950.496	961.682	-11.186	811.2665	840.5165	610.673	229.8435
2000	1213.2	1578.1	1178.1	400	1611.97736	1657.2156	690.4257	966.7899

715.4734	764.8624	1480.3358	1428.9681	184.5	1321	1505.5	1001.4	2001
544.1521	957.0398	1501.1919	1441.8716	52.6	1550.6	1603.2	1007.9	2002
854.6121	1047.4414	1902.0535	1850.0677	284.2	1690.2	1974.4	1350	2003
1023.048	1314.3998	2337.4478	2286.3093	337.9	1891.8	2229.7	1570.7	2004
1927.904	1493.6448	3421.5483	3355	1030.6	2052	3082.6	2352.7	2005
2420.46	1558.5408	3979.0009	3895.7362	1186.8	2453	3639.8	2799	2006
2297.334	1916.8291	4214.1631	4121.7904	579.3	3108.5	3687.8	2796.8	2007
2522.986	2572.0334	5095.0197	4970.0251	999.5	4191	5190.5	4088.6	2008
492.8307	2854.8053	3347.636	3270.2275	-570.3	4246.3	3676	2412.7	2009
1321.78	3011.8076	4333.5874	4220.106	-74	4466.9	4392.9	2905	2010
1931.63	3442.5016	5374.1313	5223.8368	-63.5	5853.6	5790.1	3979.7	2011
1780.298	3907.0719	5687.3694	5527.7365	-718.8	7058.1	6339.3	4184.3	2012
848.5514	4368.5484	5217.0998	5057.5469	-66.6	6024.1	5957.5	3678.1	2013
197.8899	4719.7083	4917.5982	4709.6224	-1257.2	6995.7	5738.5	3388.4	2014
-1656.27	5193.4597	3537.1867	3339.4351	-2553.3	7656.3	5103	2373.5	2015
-1877.06	5154.7768	3277.7164	3080.0352	-2187.4	7297.5	5110.1	1781.1	2016
-1183	5111.2976	3928.2956	3714.1439	-1234.8	7282.7	6047.9	2177	2017
-513.954	5403.233	4889.2786	4548.1113	-905.2	7732.1	6826.9	2887.1	2018
-745.188	5016.837	4271.6488	3960.9847	-1139.7	7741.3	6601.6	2668.5	2019

2020	1921.6	5640.9	6902.9	-1261.9	2560.4727	2846.3714	4363.6531	-1517.28
2021	2609.2	6597.7	7436.1	-838.4	4601.44	5219.99	5053.6	166.39
2022	5657.7	9467.3	9660	-192.7	8455.59	9304.39	5503.29	3801.1

المصدر: – (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 التجارة الخارجية) **https**://**www**.**ons**.**dz**

– (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2020 المالية العامة) **https**://**www**.**ons**.**dz**

- بنك الجزائر **https**: //**www**.**bank –of–algeria**.**d z**

الملحق رقم (3–10) تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنة	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي(100=2010)
	PER	**REER**
1990	340782.4678	221.11
1991	328759.0903	131.87
1992	326989.3679	135.24
1993	313030.4028	162.23
1994	303743.0593	140.07
1995	309295.5948	117.42
1996	316348.9943	119.65
1997	314496.9439	129.17
1998	325580.8287	135.54
1999	331333.408	125.31
2000	339134.9191	119.41
2001	344535.6312	123.2
2002	358954.999	114.23
2003	379623.7775	103.08
2004	390414.5592	103.51
2005	407847.5261	101.73
2006	408846.2376	101.3
2007	415920.7875	99.92
2008	418686.1682	102.24
2009	417813.8286	100.27
2010	424883.9492	100
2011	428983.9841	99.12
2012	435033.6306	103.9
2013	438505.0589	101.79
2014	446248.8006	102.92
2015	453596.9888	96.57
2016	458872.9912	95.58

2017	455829.8777	97.8
2018	452602.8279	93.51
2019	448797.0869	95.45
2020	418593.3048	91.22
2021	425709.658	86.8
2022	432236.4819	92.18

المصدر: البنك الدولي: .https://www.data.albankadwali

الملحق رقم (3–11): تطور السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج (الأصلية وباللوغاريتم)

LTR	TR	LTB	TB	LREER	REER	LPER	PER	
0.11084	1.117216117	0.340190325	1.405215013	5.398660315	221.11	12.73899963	340782.4678	1990
0.159993	1.173503065	0.517356916	1.677587779	4.881816589	131.87	12.70308051	328759.0903	1991
-0.298	0.742301806	0.278145744	1.320678664	4.907050978	135.24	12.69768294	326989.3679	1992
-0.4175	0.65868908	0.155589816	1.168346868	5.089015081	162.23	12.6540556	313030.4028	1993
-0.17128	0.8425862	-0.047576996	0.953537052	4.942142298	140.07	12.62393742	303743.0593	1994
-0.21652	0.805315047	-0.029146703	0.971273965	4.765757251	117.42	12.64205272	309295.5948	1995
0.129941	1.138761732	0.396491051	1.486599134	4.784570814	119.65	12.6646013	316348.9943	1996
0.092027	1.096394209	0.456504871	1.578547107	4.861129366	129.17	12.65872964	314496.9439	1997
-0.12284	0.884408482	0.064017483	1.066111037	4.9092668	135.54	12.69336603	325580.8287	1998
-0.0117	0.988368296	0.319454956	1.376377374	4.830790667	125.31	12.71088042	331333.408	1999
0.292319	1.339529751	0.87558576	2.40028087	4.78256295	119.41	12.7341533	339134.9191	2000
0.130736	1.139666919	0.660328284	1.935427601	4.813809051	123.2	12.74995279	344535.6312	2001
0.03336	1.033922353	0.450169693	1.568578339	4.73821396	114.23	12.79095231	358954.999	2002
0.155418	1.168145782	0.596583664	1.815904451	4.635505386	103.08	12.84693598	379623.7775	2003

0.164338	1.178612961	0.575679515	1.778338524	4.639668226	103.51	12.87496443	390414.5592	2004
0.406958	1.502241715	0.82887386	2.290737597	4.622322245	101.73	12.91864867	407847.5261	2005
0.394617	1.483815736	0.937280759	2.553029667	4.618086411	101.3	12.92109442	408846.2376	2006
0.173415	1.189359981	0.787778709	2.198507473	4.604369866	99.92	12.93825011	415920.7875	2007
0.213891	1.238487235	0.683566741	1.980930613	4.627322991	102.24	12.94487692	418686.1682	2008
-0.14422	0.86569484	0.15925078	1.172631983	4.607866548	100.27	12.94279123	417813.8286	2009
-0.01671	0.983433701	0.363855268	1.438865949	4.605170186	100	12.95957135	424883.9492	2010
-0.01091	0.989151975	0.445398526	1.561112216	4.596331237	99.12	12.96917486	428983.9841	2011
-0.10741	0.898159561	0.375459602	1.455660286	4.643428898	103.9	12.98317862	435033.6306	2012
-0.01112	0.988944407	0.177510874	1.194241044	4.622911867	101.79	12.99112663	438505.0589	2013
-0.1981	0.820289606	0.041073243	1.041928417	4.633951987	102.92	13.00863192	446248.8006	2014
-0.4057	0.666509933	-0.38406839	0.681084846	4.570268134	96.57	13.02496439	453596.9888	2015
-0.35631	0.700253511	-0.452776858	0.635860005	4.559963593	95.58	13.03652874	458872.9912	2016
-0.18579	0.830447499	-0.263247663	0.768551532	4.582924577	97.8	13.02987494	455829.8777	2017
-0.12451	0.882929605	-0.099952711	0.904880208	4.538068382	93.51	13.02277026	452602.8279	2018
-0.15926	0.852776665	-0.160799767	0.851462545	4.55860255	95.45	13.01432614	448797.0869	2019

2020	418593.3048	12.94465509	91.22	4.513274171	0.652290944	-0.427264583	0.817178287	-0.2019
2021	425709.658	12.96151284	86.8	4.463606622	1.032925044	0.032394626	0.887252727	-0.11963
2022	432236.4819	12.97672813	92.18	4.523743187	1.690695929	0.525140236	0.98005176	-0.02015

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (3-9) والملحق رقم (3)